وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

محددات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
– دراسة تطبيقية –

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة ومالية

للطالبة: العتلي مروة

تحت إشراف: فروم محمد الصالح أستاذ محاضر أ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

أمام أعضاء اللجنة:

أ.د شلابي عمار	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. فروم محمد الصالح	أستاذ محاضر أ	مقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. بلقاسم كحلولي أحلام	أستاذة محاضرة أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. عبد الواحد محمد	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. كبيش محمود	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
د. زرمان توفيق	أستاذ محاضر أ	عضوا	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)

إقـــــرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالبة العتلي مروة أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ: محددات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة تطبيقية–، هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، ولتحقيق ذلك تم أولا تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي للمؤسسات عينة الدراسة من خلال بناء مؤشر للإفصاح يتكون من 51 بندا يتضمن كل من المعلومات الإلزامية والمعلومات الاختيارية، وذلك من خلال التركيز على ما جاء به النظام المحاسبي المالي (SCF) وما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي (IAS 1) و(IAS 8)، أما بالنسبة لمحدداته فقد تم التركيز على خصائص المؤسسة لعينة مكونة من 35 مؤسسة، بالإضافة إلى مبادئ وبعض آليات الحوكمة لعينة مكونة من 18 مؤسسة، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على بيانات البانل (Panel Data) وطريقة العزوم المعممة (GMM).

حسب نتائج الدراسة، فمن خلال تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية لمؤسسات العينة تم التوصل إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي محصور ما بين المتوسط والمنخفض، إلا أن ما نسبته 81% من المؤسسات تفصح بنسبة منخفضة، أما بالنسبة لمحدداته المتمثلة في خصائص المؤسسة فقد تم التوصل إلى أن كل من حجم المؤسسة، طبيعة الملكية، نوع النشاط، الإدراج في البورصة من عدمه، والربحية لها تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي، في حين أن عمر المؤسسة، السيولة، والمديونية ليس لها أي تأثير معنوي في حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات عينة الدراسة. أما فيما يخص المحددات المتعلقة بحوكمة المؤسسات، فقد تم التوصل إلى أن استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير سلبي معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، في حين أن عدد المدققين الداخليين له تأثير معنوي موجب، أما بالنسبة لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة، حجم مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، الفصل بين الدورين، وعدد المدققين الخارجيين فليس له أي تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خصائص المؤسسة، حوكمة المؤسسات، معايير التقارير المالية الدولية.

Résumé

Cette étude vise à découvrir les principaux facteurs influençant le niveau de divulgation comptable dans un échantillon d'institutions économiques algériennes sur la période 2010-2020. Pour ce faire, nous avons d'abord diagnostiqué la situation de la divulgation comptable des institutions de l'échantillon en construisant un indice de divulgation composé de 51 éléments incluant à la fois des informations obligatoires et facultatives, en se concentrant sur les normes du Système Comptable Financier (SCF) ainsi que sur les normes internationales de comptabilité (IAS 1) et (IAS 8). En ce qui concerne les déterminants, l'accent a été mis sur les caractéristiques de l'institution de l'échantillon composé de 35 institutions, ainsi que sur les principes et certains mécanismes de gouvernance pour un échantillon de 18 institutions. Pour atteindre l'objectif de l'étude et tester ses hypothèses, les données en panel et la méthode des moments généralisés (GMM) ont été utilisées.

Selon les résultats de l'étude, l'analyse du contenu des états financiers des institutions de l'échantillon a montré que le niveau de divulgation comptable se situe entre moyen et bas, avec 81 % des institutions révélant un faible niveau de divulgation. Quant à ses déterminants, il a été constaté que la taille de l'institution, la nature de la propriété, le type d'activité, la cotation en bourse, et sa rentabilité ont un impact significatif positif sur le niveau de divulgation comptable, tandis que l'âge de l'institution, la liquidité et l'endettement n'ont aucun impact significatif sur le volume d'informations divulguées par les institutions de l'échantillon. En ce qui concerne les déterminants liés à la gouvernance des institutions, il a été constaté que l'indépendance du conseil d'administration a un impact négatif significatif sur le niveau de divulgation comptable, tandis que nombre d'auditeurs internes a un impact significatif positif. En revanche, le niveau d'application des principes de gouvernance, la taille du conseil d'administration, le nombre de réunions du conseil d'administration, la séparation des rôles et nombre d'auditeurs externes n'ont aucun impact significatif sur le niveau de divulgation comptable.

Mots-clés: Divulgation comptable, Système comptable financier, Normes internationales d'information financière, Caractéristiques de l'institution, Gouvernance des institutions, Institutions économiques algériennes.

Abstract

This study aims to detect the most important factors influencing the level of accounting disclosure in a range of Algerian economic institutions during the period 2010-2020, to achieve this, the reality of the accounting disclosurewas first diagnosedCorporate Accounting Sample Study by Building a Disclosure Index of 51 Items Containing Each mandatory information and optional information, by focusing on the financial accounting system (SCF) and the text it has the International Accounting Standard (IAS 1) and (IAS 8). For its determinants, emphasis has been placed on the characteristics of the enterprise For a sample of 35 institutions, as well as principles and some governance mechanisms for a sample of 18 institutions, and for achieving the objective of the study and the test of its hypotheses was to rely on Panel data and the generalized method of Moments (GMM).

According to the results of the study, by analysing the content of the financial lists and reports of the institutions sample study, it was found that the level of accounting disclosure is limited between medium and low, However, 81% of institutions report low As to its determinants of the institution's characteristics, it was concluded that both the size of the enterprise, Nature of ownership, type of activity, listing on the stock exchange, profitability has a positive moral impact on the level of accounting disclosure, While the life of the enterprise, liquidity, and indebtedness have no moral impact on the amount of disclosed information by the institutions sample study. With regard to the determinants of enterprise governance, it was found that the independence of the Governing Council has a moral negative impact on the level of accounting disclosure, while number of internal auditors has a necessarily moral effect. The level of application of governance principles, the size of the Governing Council, the number of Governing Council meetings, the separation of two roles, and number of external auditors has no moral impact on the level of accounting disclosure.

Key words: accounting disclosure**,** Financial accounting system, International Financial Reporting Standards, enterprise characteristics, corporate governance, Algerian economic institutions**.**

إهداء

أهدي عملي وثمرة جهدي إلى:

أحب الناس إلى قلبي وفرحتي في الحياة أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى من شاركوني حلو الحياة ومرها أخي وأخواتي أدام الله المحبة بيننا

كل أفراد عائلتي وأقاربي (العتلي ولهزيل)

جميع الأصدقاء والزملاء

كل طالب علم

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله ربي العالمين الذي أعانني على إنجاز هذا العمل، شكرا خالصا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وبعد...

أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور فروم محمد الصالح الذي أشرف على هذا العمل وما قدمه من توجيهات وإرشادات طوال فترة إشرافه.

كما أتقدم بجزيل الشكر للدكتور مرابط محمد على ما قدمه من مساعدة في إنجاز هذا العمل، فجزاه الله عني خير جزاء.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة وإبداء ملاحظاتهم القيمة.

أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل وإتمامه سواء من قريب أو بعيد...

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية من حيث تأثيره على الإفصاح المحاسبي	68
(2-1)	مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير التقارير المالية الدولية من حيث الإفصاح المحاسبي	70
(1-2)	العناصر الأساسية لمؤشر (AIMR)	84
(2-2)	محتوى مؤشر (CIFAR)	84
(3-2)	محتوى مؤشر الشفافية والإفصاح (T&D)	85
(4-2)	محتوى مؤشر (IDTRS)	86
(5-2)	مؤشر دراسة 1989 (Cooke)	87
(6-2)	مؤشر دراسة Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar (2013)	88
(7-2)	مؤشر دراسة (إكرامى) 2015	88
(1-3)	المحاور الأساسية لمؤشر الإفصاح المحاسبي	142
(2-3)	مستويات الإفصاح المحاسبي	143
(3-3)	المحاور الأساسية لمؤشر الحوكمة	146
(4-3)	متغيرات الدراسة وطريقة قياسها	148
(5-3)	متوسط إفصاح المؤسسات حسب محاور المؤشر	155
(6-3)	ترتيب مؤسسات العينة تنازليا حسب نسبة الإفصاح	159
(7-3)	تحليل تطور متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي خلال فترة الدراسة	161
(8-3)	نتائج التطور لمتوسط المتغيرات المستقلة للنموذج الأول للدراسة خلال فترة الدراسة	163
(9-3)	المؤسسات المطبقة وغير المطبقة لبنود مبادئ الحوكمة	167
(10-3)	مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة لمؤسسات العينة	170
(11-3)	نتائج التطور لمتوسط المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني خلال فترة الدراسة	171
(12-3)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكمية لنموذج الأول	177
(13-3)	الإحصاء الوصفي للمتغيرات النوعية لنموذج الأول	178
(14-3)	مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الأول	180
(15-3)	قيمة VIF وTolerance للمتغيرات المستقلة لنموذج الأول	181
(16-3)	اختبار استقرارية متغيرات النموذج الأول	182

(3-17)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج الثاني	183
(3-18)	مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الثاني	185
(3-19)	قيمة VIF وTolerance للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني	186
(3-20)	اختبار استقرارية متغيرات النموذج الثاني	187
(3-21)	نتائج تقدير أثر خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي باستخدام GMM	189
(3-22)	نتائج تقدير أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي باستخدام GMM	197

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	النموذج العام للدراسة	138
(3-2)	متوسط الإفصاح لمحاور المؤشر	158
(3-3)	مستويات الإفصاح المحاسبي لعينة الدراسة	160
(3-4)	منحنى التطور البياني لمتوسط مستوى الإفصاح المحاسبي	162
(3-5)	منحنى التطور البياني لمتوسط حجم المؤسسة	164
(3-6)	منحنى التطور البياني لمتوسط الربحية	164
(3-7)	منحنى التطور البياني لمتوسط السيولة	165
(3-8)	منحنى التطور البياني لمتوسط المديونية	166
(3-9)	منحنى التطور البياني لمتوسط حجم مجلس الإدارة	172
(3-10)	منحنى التطور البياني لمتوسط استقلالية مجلس الإدارة	172
(3-11)	منحنى التطور البياني لمتوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة	173
(3-12)	منحنى التطور البياني لمتوسط الفصل بين الدورين	174
(3-13)	منحنى التطور البياني لمتوسط عدد المدققين الداخليين	175
(3-14)	منحنى التطور البياني لمتوسط عدد المدققين الخارجيين	176

قائمة المختصرات

المختصر	معنى المختصر باللغة الأجنبية	معنى المختصر باللغة العربية
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين
AAA	American Accounting Association	الجمعية الأمريكية للمحاسبة
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة الأوراق المالية والبورصات
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
APB	Accounting principles Board	مجلس المبادئ المحاسبية
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IASC	International Accounting Standards committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية
IASB	International Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما
SCF	Le Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
PCG	Plan Comptable Général	المخطط المحاسبي العام
ASAF	The Accounting Standards Advisory Forum	المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة
SIC	Standard Interpretations Committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
CIFAR	centre for international financial analysis and research	مركز التحليل والأبحاث المالية الدولية
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
GOAL08	Gouvernance Algérie 2008	الحكم الراشد في الجزائر 2008
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
VIF	Variance Inflation Factor	معامل تضخم التباين
GMM	Generalized Method of Moments	طريقة العزوم المعممة

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الأول للدراسة	244
2	المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الثاني للدراسة	245
3	مؤشر الإفصاح المحاسبي	246
4	استمارة المقابلة	248
5	قائمة المحكمين	250
6	البيانات الخام للمؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الأول للدراسة	251
7	البيانات الخام للمؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الثاني للدراسة	262
8	الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الأول	269
9	الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الثاني	270
10	نتائج التحليل الديناميكي باستخدام (System GMM) للنموذج الأول للدراسة	271
11	نتائج التحليل الديناميكي باستخدام (System GMM) للنموذج الثاني للدراسة	272

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
البسملة	**أ**
الإقرار	**ب**
الملخص باللغة العربية	**ج**
الملخص باللغة الفرنسية	**د**
الملخص باللغة الإنجليزية	**هـ**
الإهداء	**و**
شكر وتقدير	ز
قائمة الجداول	**ح**
قائمة الأشكال	**ي**
قائمة المختصرات	**ك**
قائمة الملاحق	**ل**
قائمة المحتويات	**م**
مقدمة	**1-13**
الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)	**14-75**
تمهيد	**15**
I. الإطار النظري للإفصاح المحاسبي	**16**
1. ماهية الإفصاح المحاسبي	**16**
2. النظريات المفسرة للإفصاح المحاسبي	**23**
3. مقومات وضوابط الإفصاح المحاسبي	**31**
II. الإفصاح المحاسبي وفق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)	**37**
1. ماهية التقارير المالية الدولية	**37**
2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (01): عرض القوائم المالية	**44**
3. الإفصاح المحاسبي وفق مجموعة من معايير التقارير المالية الدولية	**49**
III. الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	**57**
1. الإطار العام للنظام المحاسبي المالي	**57**
2. الإفصاح المحاسبي حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي	**62**

3. مكانة الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية	**67**
خلاصة الفصل	**75**
الفصل الثاني: العوامل المحددة لمستويات الإفصاح المحاسبي	**131-76**
تمهيد	**77**
I. قياس مستوى الإفصاح المحاسبي، وآثاره	**78**
1. تعريف وخطوات إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي	**78**
2. نماذج لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي	**83**
3. تكاليف ومنافع الإفصاح المحاسبي	**89**
II. العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي	**94**
1. العوامل المتعلقة ببيئة الأعمال الدولية	**94**
2. العوامل المتعلقة ببيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية	**98**
3. العوامل المتعلقة بخصائص المؤسسة الاقتصادية	**101**
III. الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة المؤسسات	**110**
1. الإطار النظري لحوكمة المؤسسات	**110**
2. الجوانب التقيمية لحوكمة المؤسسات	**116**
3. علاقة حوكمة المؤسسات بالإفصاح المحاسبي	**122**
خلاصة الفصل	**131**
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لتأثير خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020	**204-132**
تمهيد	**133**
I. الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية	**134**
1. التعريف بميدان الدراسة التطبيقية	**134**
2. نماذج الدراسة	**138**
3. قياس متغيرات الدراسة	**141**
4. بيانات البانل والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	**149**
II. عرض وتفسير نتائج المؤشرات، وتحليل سلوك متغيرات الدراسة	**154**
1. عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح المحاسبي، وتحليل سلوكه	**154**

2. تحليل سلوك المتغيرات المستقلة للنموذج الأول للدراسة	**163**
3. عرض نتائج مؤشر الحوكمة، وتحليل سلوك المتغيرات المستقلة الأخرى للنموذج الثاني للدراسة	**166**
III. العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي: نتائج الدراسة ومناقشتها	**176**
1. توصيف النموذج الأول للدراسة واختباره	**176**
2. توصيف النموذج الثاني للدراسة واختباره	**183**
3. تقدير النموذج الديناميكي الأول، وتحليل النتائج المتوصل إليها	**188**
4. تقدير النموذج الديناميكي الثاني، وتحليل النتائج المتوصل إليها	**196**
خلاصة الفصل	**204**
الخاتمة	**215-205**
قائمة المراجع	**242-216**
الملاحق	**272-243**

مقدمة

عرفت المحاسبة منذ ظهورها تطورات عديدة وتغيرات تماشيا مع التطورات الاقتصادية ونمو الثقافة المحاسبية، حيث كانت تهتم بتسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية، لتصبح بعد ذلك عبارة عن نظام للمعلومات يعمل على نقل الأحداث الاقتصادية لمختلف الأطراف ذات المصلحة، بما يتناسب واحتياجاتهم لمساعدتهم على ترشيد قراراتهم، ولا يتم ذلك إلا من خلال الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر أحد أهم المبادئ الأساسية للمحاسبة باعتباره الوسيلة الوحيدة التي عن طريقها يتم الحصول على المعلومات.

ومع التطور المستمر الذي يشهده قطاع الأعمال وتنامي حجم المشروعات وظهور ما يعرف بالمؤسسات متعددة الجنسيات أصبحت بيئة الأعمال ذات علاقة تبادلية معقدة، كل هذا أدى إلى زيادة الحاجة للحصول على المعلومة المحاسبية، وهذا ما أكدته سلسلة الأزمات المالية التي عرفها العالم والانهيارات التي تعرضت لها بعض كبريات المؤسسات كمؤسسة Worldcom & Enron، والتي ترجع أسبابها إلى نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار المعلومات الحقيقية المعبرة عن الوضع الفعلي للمؤسسة، حيث أصبحت التقارير والقوائم المالية المتضمنة للمعلومات الإلزامية خلال تلك الفترة غير كافية لتلبية احتياجات مستخدميها فهي تغفل عن العديد من المعلومات المهمة التي من شأنها التأثير على عملية اتخاذ القرار، الأمر الذي أدى إلى زعزعة ثقة مستخدمي المعلومة المحاسبية.

بعد كل هذه الأحداث ظهرت الحاجة إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال الإفصاح عن معلومات إضافية كالتوقعات المستقبلية والأخطار المحتملة والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وغيرها من المعلومات التي تحقق إفصاح كافي لمستخدميها، وهذا من أجل القدرة على الحكم عن الأداء الكلي للمؤسسة في ظل اقتصاديات اليوم القائمة على المعرفة، كما سمح دخول مصطلح المسؤولية الاجتماعية عالم الأعمال بظهور نوع آخر من المحاسبة يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، والذي من خلاله أصبحت المؤسسات ملزمة بالاهتمام بالنواحي الاجتماعية وقياسها والإفصاح عنها سواء بشكل إلزامي أو اختياري لما لها من تأثير على قيمة المؤسسة.

عرف الإفصاح المحاسبي العديد من التطورات تماشيا مع تطور الأنظمة المحاسبية ومتطلبات بيئة الأعمال الدولية ما سمح بظهور العديد من الأنواع، إلا أنه غالبا ما يتم تصنيف الإفصاح عن المعلومات إلى إفصاح إلزامي يفرضه القانون وإفصاح اختياري بغرض تقليل عدم تناسق المعلومات وتحسين الاتصال مع الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية، وحاليا تسعى أغلب الجهات إلى مطالبة المؤسسات بالإفصاح عن تقارير متكاملة تتضمن المعلومات المالية وغير المالية التي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

والحوكمية، وهذا بهدف إعطاء صورة واضحة وشاملة تعبر عن الواقع الفعلي للمؤسسة، خاصة أنه ينظر إلى الإفصاح المحاسبي على أنه وسيلة للحد من التلاعبات المحاسبية.

فعلى الصعيد الدولي اهتم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بوظيفة الإفصاح المحاسبي ويتجلى ذلك من خلال التعديلات التي تم إجراؤها على إطاره المفاهيمي سنة 2010، والتي كان هدفها إعداد تقارير متكاملة وأيضا سنة 2018 أين تم وضع فصل خاص بالعرض والإفصاح وتناوله للمفاهيم التي تصف كيفية تقديم المعلومات والإفصاح عنها في القوائم المالية، بالإضافة إلى حرصه على أن تتضمن معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) التي قام بإصدارها أو تعديلها شروط ومتطلبات الإفصاح لكل معيار، كما قام أيضا بإصدار معايير خاصة بشروط العرض والإفصاح.

أما على الصعيد المحلي فقد تأثرت البيئة الاقتصادية الجزائرية بمختلف هذه التغيرات المتسارعة، حيث لم يستطع المخطط المحاسبي الوطني (PCN) مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية، فسارعت هي الأخرى إلى تبني نظام محاسبي مالي جديد مستمد من معايير المحاسبة الدولية، وكان الهدف الأساسي من تبني النظام المحاسبي المالي (SCF) هو تفعيل المؤسسات الجزائرية مع البيئة الدولية وسعيا لتحقيق توافق محاسبي يمكن من خلاله توفير معلومات محاسبية موثوقة وشفافة وقابلة للمقارنة دوليا، وبهذا يكون الإفصاح المحاسبي أدى وظيفته كأداة للاتصال.

نال موضوع الإفصاح المحاسبي وقياسه اهتمام العديد من المؤسسات المهنية والباحثين، وذلك من خلال الاعتماد على مؤشرات يتم تصميمها لمعرفة مقدار وطبيعة المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات الاقتصادية التي يطبق عليها المؤشر، ليتم التوصل إلى أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بمجموعة من المحددات تؤدي إلى اختلاف مستوياته من بلد لآخر، وغالبا ما تكون بسبب وجود اختلافات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بين الدول، أو من مؤسسة لأخرى في نفس البلد بسبب خصائص كل مؤسسة ونظام الحوكمة داخل المؤسسة.

1. إشكالية الدراسة

شهدت البيئة الجزائرية تغييرات محاسبية لمواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية، انتهت بإصدار نظام محاسبي مالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية، ليتم تطبيقه من قبل المؤسسات الجزائرية بداية من سنة 2010، وقد ركز هذا النظام بشكل كبير على طريقة إعداد وعرض القوائم المالية مما يعمل على تحسين كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها، وعليه جاءت هذه الدراسة لقياس حجم المعلومات المفصح عنها من طرف مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتركيز على اكتشاف أهم العوامل

التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي من مؤسسة لأخرى داخل البيئة الاقتصادية الجزائرية، ومن خلال كل هذا يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وتدعيما لإشكالية الدراسة الرئيسية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي من خلالها يتم تحديد الخطوط العريضة للدراسة.

- ما هو مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- إلى أي مدى تؤثر خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- إلى أي مدى يؤثر تطبيق حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

2. فرضيات الدراسة

بعد ما تم طرح الإشكالية الرئيسية وتحديد تساؤلاتها الفرعية يمكن وضع الفرضيات الرئيسية، والتي سيتم تفصيلها بعد عرض الجانب النظري والتعرف على بيئة الدراسة.

1.2. الفرضية الرئيسية الأولى

تركز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بشكل منخفض على وظيفة الإفصاح المحاسبي.

2.2. الفرضية الرئيسية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

3.2. الفرضية الرئيسية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

3. أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والمتمثل في الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من أهم وظائف المحاسبة لما له من تأثير على عالم الأعمال، فهو الوسيلة الوحيدة التي تمكن مختلف الأطراف الداخلية والخارجية من الحصول على المعلومات المحاسبية التي يتم من خلالها اتخاذ مختلف القرارات، لذا

فإن دراسة العوامل المحددة للإفصاح المحاسبي يعتبر من الأمور المهمة التي تشغل العديد من الأطراف في ظل تأثر مستوياته من بلد لآخر أو من مؤسسة لأخرى في نفس البلد.

أما بالنسبة لحداثة الموضوع فيعتبر الإفصاح المحاسبي ومحدداته من الموضوعات التي تم تناولها بكثرة من قبل العديد من الباحثين، إلا أن هذا النوع من الأبحاث يبقى في تطور مستمر تماشيا مع التطورات الاقتصادية والمحاسبية ومنه المعلومات المفصح عنها، خاصة في ظل التحديثات المستمرة لمعايير التقارير المالية الدولية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، والذي ينتج عنه متطلبات جديدة وشروط للإفصاح المحاسبي ضمن القوائم والتقارير السنوية للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن النتائج المتوصل إليها المتعلقة بهذه المواضيع تختلف من بيئة لأخرى نتيجة لمجموعة من العوامل المتعلقة بتلك البيئة، وبالرجوع إلى البيئة الاقتصادية الجزائرية يمكن القول أن أهمية هذه الدراسة تكمن في وجود عدد قليل جدا من الدراسات التي تناولت محددات الإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية، ما جعل منها إضافة للأبحاث المحاسبية ضمن هذه البيئة.

4. أهداف الدراسة

يمكن تقسيم أهداف هذه الدراسة إلى أهداف نظرية وأهداف تطبيقية، كما يلي:

1.4. أهداف الدراسة النظرية

يمكن تلخيص أهداف الدراسة النظرية في النقاط التالية:

- التعرف على الإطار النظري للإفصاح المحاسبي مع إبراز متطلباته وفق ما نصت عليه معايير التقارير المالية الدولية ووفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي؛
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الدولية وبيئة أعمال المؤسسة وفي المؤسسة بحد ذاتها.

2.4. أهداف الدراسة التطبيقية

يمكن تلخيص أهداف الدراسة التطبيقية في النقاط التالية:

- محاولة بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي يتضمن بنود إلزامية وبنود اختيارية من أجل معرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بعناصر الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي واكتشاف واقع الإفصاح الاختياري ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- تحديد مدى تأثير خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في بيئة الدراسة ومحاولة تفسير النتائج المتوصل إليها؛

- ❖ تحديد مدى تأثير حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في بيئة الدراسة ومحاولة تفسير النتائج المتوصل إليها؛
- ❖ اكتشاف أهم العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح المحاسبي ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية.

5. حدود الدراسة

يمكن توضيح حدود الدراسة من خلال ما يلي:

1.5. الحدود الموضوعية

تعمل الدراسة على قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كما ركزت على بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر في مستوياته والمتمثلة في مجموعة من خصائص المؤسسة وبعض آليات ومبادئ الحوكمة.

2.5. الحدود المكانية

لاختبار فرضيات الدراسة تم اختيار البيئة الاقتصادية الجزائرية كمجتمع للدراسة، أما عينة الدراسة فقد شملت مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تم اختيارها بطريقة قصدية، حيث تم فيها مراعاة معيار الخصائص التي تمتاز بها هذه المؤسسات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، وهي تقع في ولايات مختلفة داخل التراب الوطني.

3.5. الحدود الزمانية

حسب طبيعة موضوع الدراسة يمكن حصر المدة الزمنية من تاريخ الاعتماد على القوائم والتقارير السنوية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية عينة الدراسة، والتي تمتد من سنة بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في سنة 2010 إلى غاية سنة 2020.

6. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتلخيصها وتحليلها، إلى جانب الاعتماد على المنهج المقارن في أجزاء معينة من الدراسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليل محتويات القوائم والتقارير السنوية لمؤسسات العينة، بالإضافة إلى الاعتماد على الجانب القياسي الذي يستند على دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، وذلك باستخدام بيانات البانل (Panel Data) بغرض تحليل ومعالجة البيانات من خلال الاعتماد على الإحصاءات الوصفية ومصفوفة الارتباط

لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى مجموعة من الاختبارات للتأكد من صلاحية النموذج للدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على مختلف المصادر والمراجع من كتب ومقالات وملتقيات وأطروحات وتشريعات قانونية والمنشورات والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية سواء كانت عربية أو أجنبية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على القوائم المالية والتقارير السنوية للمؤسسات عينة الدراسة والمقابلة الشخصية، بالإضافة إلى البرامج الإحصائية المتمثلة في: برنامج (EViews 10)، وبرنامج (GRETL)، وبرنامج (STATA 15)، وهذا بغرض تنفيذ مختلف الاختبارات.

7. صعوبات الدراسة

تتمحور صعوبات الدراسة حول صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي، والتي ترجع للأسباب التالية:

- ❖ امتناع بعض المؤسسات من الإدلاء بأية معلومات مالية تخص المؤسسة، خاصة في القطاع الخاص الذي يرى أن كل معلومة تعتبر سر من أسرار المؤسسة ولا يجب الإفصاح عنها؛
- ❖ عدم توفر المعلومات الكافية لإجراء الدراسة في موقع المركز الوطني للسجل التجاري، حيث يتم نشر كل من الميزانية وحساب النتائج وبعض المعلومات العامة عن المؤسسة فقط؛
- ❖ التنقل للمؤسسة الواحدة عدة مرات من أجل الحصول على بيانات الدراسة وطول فترة الرد، خاصة في ظل طول فترة الدراسة التي امتدت لمدة 11 سنة.

8. الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الإفصاح المحاسبي ومحدداته، حيث تم تناوله من زوايا مختلفة، فتوجد دراسات قامت بالتركيز على الإفصاح الإلزامي بحسب ما نصت عليه الأنظمة المحاسبية المعتمدة في بيئة الدراسة أو حسب ما جاءت به معايير التقارير المالية الدولية، في حين هناك دراسات عملت على قياس الإفصاح الاختياري الذي تقدمه المؤسسات بشكل طوعي، كما نجد دراسات أخرى ركزت على نوع واحد من الإفصاح كالإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن رأس المال الفكري والإفصاح عن المعلومات القطاعية...الخ، كما اختلفت محدداته من دراسة لأخرى باختلاف خصائص بيئة الدراسة، وعليه سيتم عرض بعض هذه الدراسات السابقة التي تساعد في تعزيز الجوانب

النظرية والتطبيقية لموضوع دراستنا ومقارنة النتائج المتوصل إليها مع ما توصلت إليه مختلف الدراسات السابقة.

1.8. دراسة Inchausti (1997) بعنوان « The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms »

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الإفصاح عن المعلومات المالية، من خلال بناء مؤشر يتكون من 50 بندا يضم كل من المعلومات الإلزامية والمعلومات الاختيارية، حيث تم تطبيقه على عينة مكونة من 49 مؤسسة اسبانية خلال الفترة 1989–1990، وحسب النتائج المتوصل إليها توجد علاقة بين مستوى الإفصاح المالي وكل من حجم المؤسسة ونوع التدقيق والإدراج في عدة بورصات، بينما لا توجد علاقة مع نوع الصناعة ودرجة الرفع المالي وتوزيعات الأرباح.

2.8. دراسة Al-Akra, Eddie, & Ali (2010) بعنوان « The influence of the introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan »

تبرز هذه الدراسة تأثير تنظيم الإفصاح المحاسبي وإصلاحات الحوكمة وتغييرات الملكية الناتجة عن الخصخصة بخصوص درجة الالتزام بالإفصاح الإلزامي على عينة مكونة من 80 مؤسسة أردنية غير مالية مدرجة في البورصة وهذا خلال الفترة 1996–2004، حيث قام الباحث بقياس الإفصاح الإلزامي من خلال استخدام مؤشرين بناءا على ما نصت عليه معايير التقارير المالية الدولية خلال سنتي 1996 و2004، وتم التوصل إلى أن الإفصاح كان أعلى بكثير في سنة 2004 مما كان عليه في سنة 1996، أما بالنسبة لمحددات الإفصاح فيعتبر الرفع المالي والرفع المالي على المدى الطويل هما المتغيران المهمان في التأثير على التزام المؤسسات الأردنية بالإفصاح، أما في إفصاح سنة 2004 فيعتبر نوع المراجع ووجود لجنة تدقيق حجم ومجلس الإدارة والسيولة والمديونية محددات مهمة للإفصاح الإلزامي، أما بالنسبة لهيكل الملكية والمديرين التنفيذيين في مجلس الإدارة فليس لها أي تأثير على الإفصاح.

3.8. دراسة Barros, Boubaker, & Hamrouni (2013) بعنوان « Corporate Governance And Voluntary Disclosure In France »

تهدف هده الدراسة لاختبار تأثير ممارسات حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح الاختياري لعينة مكونة من 206 مؤسسة فرنسية مدرجة في البورصة وهذا خلال الفترة 2006–2009، خاصة في ظل اختلاف مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للمؤسسات عينة الدراسة، والذي كان في المتوسط محصورا مابين 6% كحد أدنى و76% كحد أقصى، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن الإفصاح الاختياري يتأثر

بشكل موجب مع ملكية الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق ووجودة التدقيق الخارجي، في حين نجد أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق يؤثر بشكل سلبي على مستوى الإفصاح المحاسبي، كما أظهرت النتائج أيضا أن المتغيرات الضابطة المتمثلة في حجم المؤسسة والربحية والمديونية تؤثر على مستوى الإفصاح الاختياري.

4.8. دراسة Raithatha & Bapat (2014) بعنوان « Impact of corporate governance on financial disclosures: Evidence from India »

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات حوكمة المؤسسات على الإفصاحات المالية التي تقدمها المؤسسات الهندية، حيث تم إجراء هذه الدراسة على 325 مؤسسة مدرجة في البورصة وهذا خلال الفترة 2009-2010، ومن خلال تطبيق مؤشر الإفصاح تم التوصل إلى أن مستوى الإفصاح المالي كان محصورا ما بين 46% كحد أدنى و100% كحد أقصى، بمتوسط 73%، كما توصلت الدراسة إلى تأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المالي، في حين أن استقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة والملكية المؤسسية وازدواجية دور الرئيس التنفيذي لا تؤثر على الإفصاح المالي.

5.8. دراسة Jouirou & Chenguel (2014) بعنوان « The determinants of voluntary disclosure in Tunisia: A study of the firms listed in the Tunisian stock exchange »

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محددات الإفصاح المحاسبي في التقارير السنوية للمؤسسات التونسية المدرجة في البورصة وهذا خلال الفترة 2007، وقد توصلت النتائج إلى أن استقلالية مجلس الإدارة وحجم مؤسسة التدقيق لها تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح المحاسبي، في حين أن عمر المؤسسة له تأثير سلبي، أما فيما يخص نوع الصناعة وتركيز الملكية فليس لها أي تأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي.

6.8. دراسة Boshnak (2017) بعنوان « Mandatory and Voluntary Disclosures in GCC Listed Firms »

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف مدى الإفصاح الإلزامي والاختياري من قبل المؤسسات لدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في (البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) وهذا خلال الفترة 2010-2013، حيث تم تصميم مؤشر الإفصاح الإلزامي حسب ما نصت عليه معايير التقارير المالية الدولية متضمنا 325 بندا، ومؤشر إفصاح اختياري يتضمن 129 بندا، كما أنها تهدف إلى دراسة محددات الإفصاح سواء كان إلزامي أو اختياري، وكإضافة للدراسة فهي تقوم باختبار أثر مستوى الإفصاح الإلزامي على مستوى الإفصاح الاختياري.

من خلال تطبيق الباحث لمؤشر الإفصاح الإلزامي على المؤسسات عينة الدراسة تم التوصل إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تختلف في مستوى الإفصاح، وهذا يعكس الاختلافات في موقف كل دولة فيما يخص تبني معايير التقارير المالية الدولية، وكان أعلى متوسط لمستوى الإفصاح الإلزامي في دولة الإمارات العربية المتحدة (0.77) لتليها قطر (0.76) والكويت (0.74) وعمان (0.72) والمملكة العربية السعودية (0.71) وأخيرا البحرين (0.71)، أما فيما يخص محددات الإفصاح الإلزامي فقد توصل الباحث إلى وجود علاقة موجبة بين الإفصاح الإلزامي وكل من حجم المؤسسة والحضور الدولي (الإدراج في عدة بورصات دولية والمعاملات الدولية) وعمر المؤسسة ونسبة ملكية الدولة ودرجة استقلالية مجلس الإدارة والمستوى التعليمي لمجلس الإدارة (المديرين والمراقبين الماليين للمؤسسة) ونوع النشاط، كما توجد علاقة سلبية بين الإفصاح المحاسبي وكل من ربحية المؤسسة ونسبة ملكية الأسهم المؤسسية وحجم مجلس الإدارة والجمع بين الدورين، إلا أنه لا يوجد أي علاقة بين السيولة ومستوى الإفصاح الإلزامي.

أما فيما يخص الإفصاح الاختياري، فمن خلال تطبيق المؤشر الخاص به تم التوصل إلى وجود اختلاف بين الدول حيث كان أعلى متوسط إفصاح في المملكة العربية السعودية (0.45) لتليها عمان (0.38) والبحرين (0.32) وقطر (0.32) والإمارات (0.23) وأخيرا الكويت (0.21)، أما بالنسبة لمحدداته فقد تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة بينه وبين كل من حجم المؤسسة والمديونية والربحية ونسبة الأصول الموجودة والإدراج المتعدد في البورصات وعمر المؤسسة ونسبة ملكية الدولة للأسهم وحجم مجلس الإدارة والجمع بين الدورين ونوع النشاط، إلا أنه يتأثر بشكل سلبي مع قطاع الخدمات ونسبة ملكية المديرين، في حين لا يوجد أثر مع السيولة واستقلالية مجلس الإدارة.

7.8. دراسة Bhuyan (2018) بعنوان « Determinants and Effects of Voluntary Disclosure with a focus on Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Bangladesh »

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في محددات وآثار الإفصاح الاختياري في بنغلاديش مع التركيز على حوكمة المؤسسات، وقد تم إجراء هذه الدراسة على أفضل 200 مؤسسة مدرجة في البورصة وهذا خلال الفترة 2010–2013، حيث تضمن مؤشر الإفصاح معلومات تتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية ورأس المال الفكري.

أما بالنسبة لمحدداته المتعلقة بخصائص حوكمة المؤسسات فقد توصلت الدراسة إلى أن وجود لجنة فرعية ولجنة التدقيق والملكية الأجنبية وحجم المؤسسة ونوع الصناعة والمديونية لها تأثير ايجابي كبير في مستوى الإفصاح الاختياري، أما الجمع بين الدورين وملكية الإدارة فلها تأثير سلبي، في حين لا يؤثر حجم

مجلس الإدارة واستقلاليته والربحية على مستوى الإفصاح الاختياري، أما فيما يخص أداء المؤسسة فإن الإفصاح الاختياري له تأثير إيجابي على العائد على الأصول والقيمة السوقية وربحية السهم الواحد.

8.8. دراسة Saeedi, Daghani, & Hajian (2020) بعنوان « Firm-Specific Characteristics And The Disclosure Level: Evidence From The Tehran Stock Exchange »

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وخصائص المؤسسة، حيث شملت عينة الدراسة 404 مؤسسة إيرانية مدرجة في بورصة طهران وهذا خلال الفترة 2003-2014، وقد توصلت الدراسة إلى أن مدة عمل الرئيس التنفيذي وربحية المؤسسة والسيولة والأصول الموجودة، بالإضافة إلى المؤسسات العاملة في الصناعات الكيماوية والصيدلانية والإسمنت والحصى لها تأثير إيجابي على مستوى الإفصاح المحاسبي، إلا أن الرافعة المالية والتدقيق والعمر والحصة السوقية لها تأثير سلبي على مستوى الإفصاح المحاسبي.

9.8. دراسة (بوعظم) 2021 بعنوان «متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة- »

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وهذا من خلال تشخيص واقع ممارسات الإفصاح عن المعلومات للمؤسسات الجزائرية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2016-2018 باستخدام منهجية (ستاندرد اند بورز) لتحديد متوسط نتائج الإفصاح والشفافية كمتغير تابع لكل من حجم المؤسسة والرفع المالي والشكل القانوني، وقد سجلت المؤسسات محل الدراسة مستوى منخفض للإفصاح يقدر ب28.57%، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الرفع المالي والشكل القانوني ومستوى الإفصاح والشفافية، في حين تم التوصل إلى وجود علاقة بين حجم المؤسسة ومستوى الإفصاح والشفافية.

10.8. دراسة Seran (2022) بعنوان « Analysis Of The Effect Of Firm Characteristics On The Completeness Of Public Company's Voluntary Disclosure »

الغرض من هذه الدراسة هول تحليل تأثير خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للمؤسسات المدرجة في بورصة إندونيسيا، ولقياس مستوى الإفصاح تم الاعتماد على مؤشر يتضمن المعلومات الأساسية والإحصاءات غير المالية والتوقعات المستقبلية وتحليلات الإدارة، وقد طبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من 434 مؤسسة لسنة 2011، حيث توصلت الدراسة إلى أن كل من حجم

المؤسسة والسيولة ونوع الصناعة لها علاقة هامة مع مستوى الإفصاح، في حين أن النفوذ والعمر والملكية ليس لها أي علاقة مع مستوى الإفصاح الاختياري.

9. المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال ما تم عرضه في الدراسات السابقة يلاحظ أن العديد من الباحثين اعتمدوا على مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي، وهذا بالرجوع إلى مؤشرات قامت بإصدارها مؤسسات مهنية أو من خلال تطوير مؤشرات بما يتلاءم وبيئة دراستهم، كما أشارت الدراسات السابقة بأن الإفصاح المحاسبي يتأثر بالعديد من العوامل تختلف باختلاف البيئة التي يقاس فيها، إلا أن جميع الدراسات تتفق على أن خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات من أهم محددات الإفصاح المحاسبي.

تتفق الدراسة الحالية مع ما جاءت به الدراسات السابقة في مختلف البيئات الاقتصادية من خلال اعتماد مؤشر الإفصاح كطريقة لقياس حجم المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات، والتركيز على خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات كأهم محددات للإفصاح المحاسبي، إلا أنها تميزت عن غيرها من الدراسات كونها طبقت في البيئة الاقتصادية الجزائرية والتي تختلف عن البيئات الأخرى من حيث التطور الاقتصادي ونشاط السوق المالي ومكانة المعلومة المحاسبية فيها والجهات المستخدمة لها بالدرجة الأولى، كما قدمت هذه الدراسة إضافة من خلال اختبار أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث نجد أغلب الدراسات ركزت على الآليات فقط، كما أنها اعتمدت على المؤسسات المدرجة والغير مدرجة في البورصة وأيضا اعتمادها على التحليل الديناميكي في اختبار فرضيات الدراسة.

أما ما يميز هذه الدراسة في البيئة الجزائرية هو ندرة الأبحاث التي تناولت محددات الإفصاح المحاسبي، حيث عملت العديد من الدراسات على قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دون التطرق إلى العوامل المؤثرة على اختلاف مستوياته، كما أنها تعتبر أولى الدراسات التي حاولت اختبار أكبر عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في حجم المعلومات المفصح عنها.

10. هيكل الدراسة

بغية الإلمام بكل جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، بالإضافة إلى مقدمة والخاتمة.

حيث تناولت مقدمة الدراسة تمهيدا للموضوع وطرح إشكالية الدراسة والفرضيات التي سيتم اختبارها، كما تم إبراز أهمية وأهداف الدراسة مع توضيح حدودها والمنهج والأدوات المستخدمة والصعوبات التي واجهت الباحثة، مع عرض مجموعة من الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية في ظل تلك الدراسات.

أما فيما يخص الفصول، فقد تضمنت ما يلي:

- الفصل الأول بعنوان الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي، تضمن هذا الفصل مدخلا تعريفيا بالإفصاح المحاسبي وتطوره وتفسير دوره من خلال مجموعة من النظريات المحاسبية، كما تم التطرق فيه إلى الإفصاح المحاسبي وفق معايير التقارير المالية الدولية ووفق النظام المحاسبي المالي، مع إجراء مقارنة بينهما في ظل التحديثات المستمرة التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية على المعايير.
- الفصل الثاني بعنوان العوامل المحددة لمستويات الإفصاح المحاسبي، والذي تضمن طريقة قياس حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات عن طريق مؤشرات الإفصاح، وعرض مؤشرات قامت بإعدادها مؤسسات مهنية وأخرى أعدت من قبل باحثين، كما تم التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح على مستوى بيئة الأعمال الدولية وبيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المؤسسة في حد ذاتها.
- الفصل الثالث بعنوان دراسة تطبيقية لتأثير خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، تضمن أولا الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية من خلال التعريف بميدان الدراسة وطريقة قياس متغيراتها والأدوات الإحصائية المستخدمة، كما تم عرض النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق مؤشر الإفصاح ومؤشر الحوكمة على مؤسسات العينة، بالإضافة إلى تحليل سلوك المتغيرات خلال فترة الدراسة، ثم تم توصيف نماذج الدراسة واختبار صلاحيتهم، ليتم في الأخير تقدير النموذجين الديناميكيين وتحليل النتائج المتوصل إليها.

أما فيما يخص الخاتمة فقد تضمنت كل من النتائج النظرية والتطبيقية واختبار الفرضيات، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفعل دور الإفصاح المحاسبي في بيئة الأعمال الاقتصادية الجزائرية، وأخيرا تقديم اقتراحات وآفاق للدراسة.

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) والنظام المحاسبي المالي (SCF)

تمهيد

ظهر الإفصاح المحاسبي مع ظهور الحاجة إلى المعلومة المحاسبية، وهو يعتبر الوسيلة الوحيدة التي تمكن مختلف الأطراف الداخلية والخارجية من الحصول على المعلومة عن طريق القوائم والتقارير المالية التي يتم إعدادها والإفصاح عنها، وقد عرف عدة تطورات نتيجة التغيرات الاقتصادية التي عرفها العالم وتطور الأسواق المالية من خلال بروز المؤسسات متعددة الجنسيات وكثرة التقلبات الاقتصادية الناتجة عن عولمة الاقتصاديات ما زاد في الحاجة إلى المعلومة المحاسبية للقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، إلا أن اختلاف الأنظمة المحاسبية وطرق القياس المعتمد عليها في المعالجات المحاسبية بين الدول أدى إلى تناقض المعلومات المفصح عنها وعدم تمثيلها للواقع الفعلي للمؤسسة الاقتصادية مما أضعف وظيفة الإفصاح المحاسبي، وحتى تحقق هذه الأخيرة دورها على أكمل وجه سارعت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية للعمل على توحيد الممارسات المحاسبية والتي انتهت بإصدار معايير المحاسبة الدولية، حيث تعتبر كمرجع دولي توضح طرق معالجة العمليات المحاسبية وقياسها والإفصاح عنها للقضاء على الفروق والاختلافات بين الدول وفهم القوائم المالية المنشورة وإمكانية إجراء عملية المقارنة، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تأثرت بهذه التغيرات، حيث قامت بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وتبني نظام محاسبي جديد مستمد من معايير المحاسبة الدولية لمواكبة التطورات الحاصلة في الساحة العالمية.

زادت أهمية الإفصاح المحاسبي مع توحيد الممارسات المحاسبية بين الدول، إلا أن فعالية الإفصاح تكون من خلال توفر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وهذا ما يسعى (IASB) لتحقيقه من خلال التعديلات المستمرة على المعايير وإصدار ما يعرف بمعايير التقارير المالية الدولية بغرض توفير معلومات كافية وذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، على عكس (SCF) الذي لم يعرف أي تعديل منذ إصداره ضمن القانون 07-11 لسنة 2007، وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على الإفصاح المحاسبي وتطوره وأهميته كوظيفة محاسبية في ظل المعايير الدولية ومكانته في النظام المحاسبي المالي في ظل التحديثات المستمرة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

I. الإطار النظري للإفصاح المحاسبي.

II. الإفصاح المحاسبي وفق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS).

III. الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).

I. الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من الموضوعات المهمة التي لقيت اهتماما واسعا من قبل الباحثين والمهنيين في مختلف دول العالم، وزادت أهميته خلال السنوات الأخيرة مع زيادة أهمية المعلومة المحاسبية وتأثيرها على القرارات التي يتم اتخاذها من قبل مختلف الأطراف ذات المصلحة، وعليه سيتم التطرق في هذا الجزء من الدراسة لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي.

1. ماهية الإفصاح المحاسبي

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التعرف على الإفصاح المحاسبي ومراحل تطوره، بالإضافة إلى الأهداف التي يسعى لتحقيقها، مع التطرق إلى مختلف أنواعه وأهميته.

1.1. الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي

يشير التاريخ المحاسبي إلى أن المحاسبة استخدمت على الأقل منذ بداية الكتابة، وهي لم تصل إلى ما وصلت إليه اليوم مباشرة، بل كانت ناتج لتطورات تدريجية أتت من دول وشعوب مختلفة في فترات متلاحقة (أبو زيد، 2005، صفحة 39)، ويعتبر عام 1494م هو تاريخ ميلاد المحاسبة بشكلها الحالي، حيث نشر[1] "Luca Pacioli" كتابه المعنون: « دراسة في الحساب والهندسة والنسبة والتناسب » (بلكاوي، 2009، صفحة 14)، ومنذ ذلك الحين استندت الدراسات المحاسبية في جميع دول القارة الأوروبية إلى كتاب "Luca Pacioli"، وفي نهاية القرن السابع عشر بدأت تظهر الطرق المحاسبية المختلفة إلى جانب الطريقة الايطالية أو الفينيسية المعروفة، حيث بدأت تتعدد السجلات المحاسبية من يوميات متعددة وأستاذ مساعد وأستاذ عام، وظهور الطريقة الفرنسية والطريقة الانجليزية والطريقة الألمانية وأيضا الطريقة الأمريكية التي تمثل آخر تطور الطرق المحاسبية (ظهرت بوضوح عام 1795) أي أن ذلك كان مع نهاية القرن الثامن عشر (حلوه، 2006، صفحة 27،26)

إن تطور نظم الإفصاح المحاسبي كانت مواكبة لتطور الأنظمة المحاسبية، ففي المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة، وقبل ظهور الثورة الصناعية كانت المؤسسات الفردية النموذج السائد في تلك الفترة، فلم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي فالملاك يستطيعون الاطلاع مباشرة على دفاتر وسجلات المؤسسة، ومع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت مؤسسات ضخمة تعرف

1. أشار "Luca Pacioli" إلى أنه ليس من اخترع القيد المزدوج بل قام فقط بالتفصيل في نظام كان موجودا في ذلك الوقت (Berisha & Asllanaj, 2017, p. 163).

بمؤسسات المساهمة مملوكة من طرف العديد من الأفراد ذات مستوى اقتصادي وثقافي مختلف يصعب عليهم إدارة تلك المؤسسات بأنفسهم، فتم الفصل بين الإدارة والملكية، كما تعددت الأطراف المتعاملة مع هذا النوع من المؤسسات مثل المستثمرين الحاليين أو المتوقعين والمقرضين والموردين والزبائن وغيرهم من الأطراف المحتاجة للمعلومات من أجل تقييم أداء المؤسسة ومدى نجاحها في إدارة واستثمار أموالها (المبروك، 2005، الصفحات 578-579)، ويعتبر القانون الذي صدر عن المملكة المتحدة سنة 1844 الأسبق في مجال الإفصاح وهو المصدر الوحيد للمعرفة المحاسبية، حيث أصدرت أول قانون بشأن تكوين وإدارة المؤسسات ذات المسؤولية غير المحدودة، والذي فرض على المؤسسات إصدار قوائم مالية، ولكن لم يتضمن نصا يتعلق بشكل أو مضمون هذه القوائم لأن المعلومات المحاسبية في تلك الفترة كانت من الأسرار التي لا يجوز الكشف عنها للغير (وصفى، 2004، صفحة 97).

هذا ما جعل الإفصاح خاضعا لرغبات الإدارة التي كانت تفصح عن المعلومات التي تريد هي فقط وتتجاهل نشر المعلومات المهمة على اعتبار أنها ستضر مصالحها، وفي سنة 1907م أصبح الإفصاح إجباريا نتيجة زيادة اعتماد المؤسسات على التمويل الخارجي، بالإضافة إلى حماية جمهور المستثمرين وتحقيق المصلحة العامة، على العكس من انجلترا لم تكن لقوانين المؤسسات الأمريكية دورا ملحوظا في التأثير على الممارسات المحاسبية (بن بزاف، 2019، صفحة 43)، إلا أنه بعد أزمة الكساد الكبير التي حلت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929م زاد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي نتيجة تلاعب العديد من مؤسسات المساهمة بالأرقام والمعلومات المحاسبية المنشورة، بغرض جلب رؤوس أموال المستثمرين (بوسلمة، 2015، صفحة 4)، حيث عملت الهيئات المحاسبية كالمعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA) والجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بداية من سنة 1933م على البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموما خاصة حول الإفصاح المحاسبي، كما عملت هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) منذ تأسيسها سنة 1934م وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بإصدار تعليمات لمؤسسات المساهمة المدرجة في البورصة بالإفصاح الشامل عن المعلومات لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم (طبيب، 2019، صفحة 65).

من خلال تتبع تاريخ الإفصاح المحاسبي يمكن القول أن المدخل المهني هو الذي عمل على صياغته كما هو في الوقت الراهن، حيث سعت المنظمات المهنية على رأسها المعهد الأمريكي للمحاسبيين القانونيين (AICPA) على إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، وضمان حرية الإدارة في ظل هذه المبادئ، أما في

التنظير المحاسبي فقد تم تناول مصطلح الإفصاح المحاسبي صراحة من طرف Moonitiz سنة 1961 حيث أشار في دراسته على أن تفصح القوائم والتقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مضللة (بن بزاف، 2019، صفحة 44).

زادت أهمية الإفصاح المحاسبي مع بداية ستينيات القرن العشرين نتيجة التحول التاريخي للمحاسبة من نظام لمسك الدفاتر هدفه الأساسي حماية مصالح الملاك، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الرئيسي توفير المعلومات المناسبة والملائمة لمختلف الأطراف من أجل اتخاذ القرارات (بوحديدة و قمان، 2010، صفحة 353)، وتوسع مضمونه تدريجيا في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987، حيث تم إضافة قائمتين جديدتين إلى قائمتي المركز المالي والدخل هما: قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، حيث تبع ذلك إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم، أما في القرن الواحد والعشرين فزادت أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال الأزمات المالية التي عرفها العالم وإفلاس مؤسسات كبرى كمؤسسة "Enron" و"Worldcom"، حيث أصدر ضمن هذا الإطار الكونغرس الأمريكي سنة 2002 قانون "Sarbanes- Oxley Act" الذي يؤكد على ضرورة توفير المزيد من المعلومات، كما أتاح للدولة التدخل في تدقيق حسابات المؤسسات وذلك بغرض حماية المستثمرين (بوسلمة، 2015، الصفحات 6-7).

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي ظهر مع ظهور الحاجة إلى المعلومة المحاسبية وبروز مؤسسات المساهمة، وتطور مع تطور الأنظمة المحاسبية، وأخذ طابع الإلزامية مع زيادة الحاجة إلى المعرفة والاعتماد على التمويل الخارجي، وعرف أهمية أكثر مع ظهور الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ليستمر في التطور إلى وقتنا الحالي ليتلاءم ومتطلبات الساحة الاقتصادية العالمية.

2.1. تعريف الإفصاح المحاسبي

يعرف الإفصاح لغويا بالكشف أو الإفشاء أو الإعلان، أما في الأدب المحاسبي فهو يعتبر جوهر نظرية المحاسبة فهو يمثل الوظيفة الثانية لها والمتمثلة في الإعلام (شرشافة، 2019، صفحة 217)، وقد تعددت الجهات التي قامت بتعريف الإفصاح المحاسبي، حيث عرفه Moontiz على أنه: يجب أن تكشف التقارير المحاسبية عن كل ما هو ضروري من معلومات، كما أشار إلى أن الإفصاح ضرورة حتمية لتقديم معلومات غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية (Moonitz, 1961, pp. 48-49)، كما تم تعريفه بأنه أي إفصاح متعمد عن المعلومات المالية سواء كانت كمية أو نوعية، إلزامية أو اختيارية، عبر قنوات رسمية أو

غير رسمية (Gibbins, Richardson, & Waterhouse, 1990, p. 122)، ويمكن القول أيضا بأنه عرض للمعلومات التي لها تأثير كبير على مستخدمي القوائم والتقارير المالية، بحيث يتم إعداد البيانات بطريقة توضح الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة من الزمن، ويتم عرضها على جميع الأطراف المستخدمين للقوائم والتقارير المالية على نفس الدرجة من الإفصاح وفي نفس الوقت (Al-jabali & Bni Ata, 2014, p. 145)، ويشار أيضا إلى أنه عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف بطريقة تسمح بالتنبؤ على مدى قدرة المشروع على تحقيق الأرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، أو نشر المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو وصفية بما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم، ومنه تخفيض حالة عدم التأكد من الأحداث الاقتصادية المستقبلية (بن حمو و رمضاني، 2017، صفحة 274)، كما عبر عنه بأنه عبارة عن وسيلة تمكن من الوصول العادل إلى المعلومات لجميع الأطراف المهتمين بالمعلومة المحاسبية (Dasaraju & Subramanyam, 2014, p. 90).

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي من أهم وظائف المحاسبة، فهو عبارة عن وسيلة إعلام يتم من خلالها عرض وتقديم مختلف المعلومات المتعلقة بالمؤسسة بصورة واضحة ومعبرة عن الأداء الفعلي لها، بهدف مساعدة مستخدميها على اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

3.1. أهداف الإفصاح المحاسبي

قامت نشرة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية رقم (FASB 59) بعنوان "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال" بتوضيح أهداف الإفصاح المحاسبي على النحو التالي (المجتبى، 2015، الصفحات 131-132):

- ❖ وصف البنود المعترف بها والتزويد بالمقاييس المتعلقة بهذه البنود غير تلك المقاييس الواردة في القوائم المالية؛
- ❖ وصف البنود غير المعترف والتزويد بمقاييس مفيدة لهذه البنود لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم المخاطر واحتمالية حصول كل من البنود المعترف بها وغير المعترف بها؛
- ❖ توفير المعلومات الهامة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بإجراء المقارنات بين الفترات المالية المتعاقبة؛
- ❖ توفير المعلومات حول النقدية الداخلية والخارجية والمستقبلية؛
- ❖ مساعدة المستثمرين في تقييم العائد من استثماراتهم.

أي يمكن القول أن الهدف من الإفصاح المحاسبي هو توفير المعلومات لمختلف الأطراف بطريقة واضحة وشفافة يمكنهم من خلالها الحصول على الواقع الحقيقي للمؤسسة من معلومات مالية وتوقعات مستقبلية ومخاطر محتملة، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات، كما تهدف المؤسسات من خلاله إلى جلب المستثمرين وإعطاء صورة جيدة عن المؤسسة وإضفاء الشرعية على نشاطاتها.

4.1. أنواع الإفصاح المحاسبي

سمح تطور الإفصاح المحاسبي بظهور العديد من الأنواع تم تصنيفها حسب حجم المعلومات ونوعية المعلومات ومجال المعلومات ودرجة الالتزام.

1.4.1. حسب حجم المعلومات

وهي تصنف إلى الإفصاح الكامل والإفصاح الكافي والإفصاح العادل.

1.1.4.1. الإفصاح الكامل

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يتعلق الإفصاح بالمعلومات حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى الأحداث اللاحقة لإغلاق السنة المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي القوائم (عمامرة و زرفاوي، 2018، صفحة 310) ويشار إلى أن هذا النوع من الإفصاح يعمل على نشر المعلومات الزائدة، وبالتالي لا يمكن أن يسمى ملائم بسبب كثرة المعلومات، حيث يعتقد مستخدمي هذه المعلومات أن الإفراط في الإفصاح الغير هام يؤدي إلى حجب المعلومات الضرورية (Abadi & Janani, 2013, p. 441)، كما يشار إلى أن الزيادة المفرطة في الإفصاح تؤدي إلى انتهاك سرية بعض المعلومات المهمة (أبو نصار و الذنيبات، 2005، صفحة 118).

2.1.4.1. الإفصاح الكافي

وهو المفهوم الذي يستخدم غالبا، ويقصد به الحد الأدنى من الإفصاح الذي ينص عليه القانون والمعلومات المقدمة فيه يمكن تفسيرها بشكل صحيح من قبل مستخدميه (Purwanti & Kurniawan, 2013, p. 101)، ويشار إلى أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنه يتعلق أيضا بالخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (عمامرة و زرفاوي، 2018، صفحة 311).

3.1.4.1. الإفصاح العادل

ويتضمن هذا النوع من الإفصاح هدف أخلاقي، حيث يشير إلى أن المعلومات المفصح عنها يجب أن تكون متساوية بين جميع المستخدمين المحتملين للمعلومة، مما يعني ضرورة الإفصاح عن المعلومات بالشكل الذي يخدم مصالح جميع الفئات دون تحيز لفئة دون الأخرى (Kanakriyah, 2016, p. 136).

2.4.1. حسب نوعية المعلومات

وهي تصنف إلى إفصاح تثقيفي وإفصاح وقائي.

1.2.4.1. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

يشير هذا النوع من الإفصاح إلى الاتجاه نحو زيادة نوعية المعلومات والتركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة أكبر من الدراسة والخبرة في استخدامها، بالإضافة إلى المعلومات التي تتصف بدرجة كبيرة من التقدير (لطفي، 2007، صفحة 34)، وقد ظهر هذا المفهوم نتيجة زيادة أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وهو يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي، ومن أمثلته: الإفصاح عن التنبؤات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد، وخطط الإدارة وأهدافها في المستقبل.

2.2.4.1. الإفصاح الوقائي

يهدف إلى حماية المجتمع المالي وخاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، وعليه يتطلب أن تكون المعلومات التي تم الإفصاح عنها بأعلى درجة ممكنة من الموضوعية والحياد والعدالة، ويتطلب هذا النوع من الإفصاح الكشف عن المعلومات التالية: السياسات والتغيرات في السياسات المحاسبية، الأخطاء المصححة في القوائم المالية، الأرباح والخسائر المتوقعة، الأحداث اللاحقة، والتغير في طبيعة الوحدة الاقتصادية (نبيل، 2012، الصفحات 278-279).

3.4.1. حسب مجال المعلومات

وهي تصنف إلى إفصاح مالي وإفصاح غير مالي.

1.3.4.1. الإفصاح المالي

وهو الإفصاح الذي يهتم بالكشف عن البيانات والمعلومات المالية فقط، حيث يتم التعبير عنه بالوحدات النقدية من خلال تسجيل التكاليف والإيرادات، وهو يساعد على عمل مقارنات بين فترة وأخرى

وأيضا اكتشاف الانحرافات التي يمكن أن تحدث من خلال مقارنة النتائج المحققة بعد وقوعها مع النتائج التي كان مخططا لها (بن بزاف، 2019، صفحة 116).

2.3.4.1. الإفصاح غير المالي

وهو الإفصاح الذي يهتم بالكشف عن المعلومات التي ليس لها علاقة بالجانب المالي، ولكن قد تأثر على قرارات متخذي القرار كالتوجه الاستراتيجي للمؤسسة (بن حمو و رمضاني، 2017، الصفحات 275-276)، فالإفصاح غير المالي يكمل الصورة الاقتصادية لها من خلال إضافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ضمن تقرير المؤسسة (Perrini, 2006, p. 75).

4.4.1. حسب درجة الالتزام

وهي تصنف إلى الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري.

1.4.4.1. الإفصاح الإلزامي

عبارة عن نقل للمعلومات الاقتصادية سواء مالية أو غير مالية ضمن القوائم والتقارير السنوية، وهذا بموجب ما يحدده القانون كالقانون التجاري والقوانين المحاسبية (Owusu-Ansah, 1998, p. 154) أو الهيئات التنظيمية كهيئة الأوراق المالية (SEC) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات بشكل إجباري حتى لو كانت المؤسسات ترغب في إخفائها (Omar & Simon, 2011, p. 167)، فالهدف من الإفصاح الإلزامي هو توصيل المعلومات لمستخدميها وتسهيل عملية مراقبة المؤسسات من خلال مدى مراعاتها للقوانين واللوائح (Adina & Ion, 2008, p. 1408).

2.4.4.1. الإفصاح الاختياري

وهو الإفصاح أكثر من المطلوب، حيث يتم الإفصاح عن بعض البنود المتعلقة بالمؤسسة طوعا دون التي تحددها اللوائح والنصوص القانونية المعمول بها (Meiryani, 2019, p. 343)، فمن المتوقع أن يؤدي المستوى العالي من الإفصاح الاختياري إلى تقليل عدم تناسق المعلومات، وتحسين الاتصال بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء وعمليات الاحتيال أو المخالفات التي تقوم بها المؤسسات (Kamel & Awadallah, 2017, p. 272)، ومنه تخفيض تكاليف الوكالة، أي يمكن القول أن الإفصاح الاختياري يمثل فائض من المعلومات وللمؤسسات حرية الاختيار في كيفية ومقدار الإفصاح عن هذه المعلومات باعتبارها اختيارية، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الإفصاح الاختياري يمثل الإبلاغ خارج البيانات المالية، إلا أن الكثير من المعلومات الاختيارية قد تم إعدادها بما يتوافق ومتطلبات

الأسواق المالية من أجل الحصول على رأس المال وجذب المستثمرين باعتبار أن الإفصاح الاختياري يعمل على استكمال عملية الإفصاح الإلزامي والتي غالبا ما تبدو غير كافية لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية (Adina & Ion, 2008, p. 1408).

من خلال ما سبق نلاحظ وجود العديد من أنواع الإفصاح المحاسبي ظهرت نتيجة تطور متطلبات الإفصاح واختلاف الجهات المستخدمة للمعلومة المحاسبية والغرض من استخدامها، مما أدى إلى اختلاف طبيعة المعلومات المفصح عنها، ولكن يبقى الإفصاح الإلزامي والاختياري هما النوعان الأكثر انتشارا باعتبارهما الأكثر شمولية، كما أن أغلب دراسات الباحثين تعتمد على هذا التصنيف للإفصاح المحاسبي.

5.1. أهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في قيمة المعلومات التي يوفرها فهو يساعد على معرفة السياسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسة في إعداد قوائمها المالية، بالإضافة إلى توفير تحليل للأرقام الإجمالية المعروضة، وأيضا المعلومات ذات الطبيعة الخاصة وغيرها من الأحداث التي قد تؤثر على المؤسسة ومنه على عملية اتخاذ القرار، ويمكن توضيح أهمية الإفصاح المحاسبي فيما يلي (شيخي، 2012، الصفحات 46-47):

- ❖ العمل على توفير أكبر قدر من المعلومات المالية التي يحتاجها مختلف الأطراف ذات المصلحة؛
- ❖ تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المفصح عنها ضمن القوائم المالية من خلال شرح وتوضيح السياسات والطرق المحاسبية المعتمدة في وضع هذه البيانات؛
- ❖ يساعد الإفصاح المحاسبي على تعزيز ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من خلال توفير المعلومات التي يحتاجونها، كما تسمح التوضيحات والتفسيرات المقدمة على فهم البيانات المالية للمؤسسة وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار.

2. النظريات المفسرة للإفصاح المحاسبي

تعتبر النظرية في مجال المحاسبة مجموعة من المبادئ العلمية المتناسقة، والمشتقة من مجموعة من الفروض المتسقة مع طبيعة العمليات التي تقوم بها المؤسسات لتحقيق أهدافها فهي وسيلة للتفسير، وتعتبر في نفس الوقت غاية يراد الوصول إليها من أجل القدرة على السيطرة على العالم الخارجي، أي يمكن القول أن نظرية المؤسسة تساعد في تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها هيكلة وتنظيم المؤسسات والتحكم بها وبإدارتها من خلال بناء القوانين والسياسات الخاصة بها (توفيق، 2013، صفحة 25)، وهناك العديد من

النظريات التي استخدمت من طرف الأكاديميين لشرح دور الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسة وأهمية التوسع فيه من خلال اللجوء إلى ما يعرف بالإفصاح الاختياري.

1.2. نظرية الوكالة

تعتبر نظرية الوكالة من النظريات الناشئة عن حوكمة المؤسسات، وعرفت على أنها نظرية اقتصادية تنظر إلى المؤسسة على أنها مجموعة من العقود بين الأفراد ذوي المصالح الذاتية (Al Amosh & Khatib, 2022, p. 48)، وفي هذا الصدد أشار كل من Jensen and Meckling أنه عندما يقوم أحد الطرفين (الموكل) بتفويض سلطة اتخاذ القرار لطرف آخر (الوكيل) تنشأ علاقة بينهما بموجب عقد، يقوم بموجبه شخص أو أكثر (الملاك) بإشراك شخص آخر (الإدارة) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم (Kenned, 2018, p. 19)، وهذا يرجع لأسباب تتعلق بالتكلفة والخبرة، حيث يرى الموكل أن تكلفة تبني هذه الخبرة داخليا أكبر من عقد الوكالة (Slyke, 2007, p. 163)، إلا أنه يمكن أن يحدث تعارض في المصالح بين الموكل والوكيل بسبب اختلاف الأهداف والمنافع المراد تحقيقها، ما جعل هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الوكيل لن يعمل دائما في أفضل حالاته لمصلحة الموكل (Boukerma, 2022, p. 105).

تهتم نظرية الوكالة بحل المشاكل التي يمكن أن توجد في علاقات الوكالة، وتجدر الإشارة إلى أنه من المستحيل عموما للموكل أو الوكيل التأكد بتكلفة صفرية من أن الوكيل يتخذ أفضل القرارات نيابة عن الملاك، حيث سيتعين على كلى الطرفين تحمل مجموعة من التكاليف (Jensen & Meckling, 1976)، والتي تحدث عند نشوء شك بين الطرفين، ويمكن تصنيف هذه التكاليف التي يتحملها كلا الطرفين إلى ثلاثة أنواع (Zogning, 2017, p. 2):

- ❖ تكاليف المراقبة والحوافز (أنظمة الحوافز): والتي يتحملها الموكل للحد من السلوك الانتهازي للوكيل أو بغرض توجيه سلوك الوكيل؛
- ❖ تكاليف الالتزام: والتي قد يتحملها الوكيل للحصول على ثقة الموكل من خلال القيام بالأعمال التي تتفق مع مصلحة الموكل؛
- ❖ الخسارة المتبقية: وتعرف بتكاليف الفرصة البديلة، وهي تتمثل في التكاليف الناتجة عن تعارض المصالح بين الموكل والوكيل.

أكد العديد من الباحثين بأن نظرية الوكالة لها علاقة مباشرة بأبحاث الإفصاح المحاسبي باعتبارها تقدم فرصة كبيرة لتطبيق نظرية الوكالة الايجابية، ويمكن إرجاع ذلك لحقيقة أن الوكلاء بحكم طبيعة مناصبهم

داخل المؤسسة يتمتعون بسهولة الوصول إلى المعلومات المحاسبية للمؤسسة، ومن خلاله أشارت نظرية الوكالة إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر في أنظمة المعلومات المحاسبية من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي باعتباره آلية للتخفيف من صراع الوكالة وتخفيض التكاليف الناجمة عن هذا الصراع، بالإضافة إلى ضبط سلوك المدراء والحد من السلوك الانتهازي لهم (Kenned, 2018, p. 21)، أي يمكن القول أن الإفصاح عن مزيد من المعلومات يؤدي إلى توجيه سلوك المدراء، بالإضافة إلى أنه يمكن اعتباره كآلية شرعية للمدراء (الوكلاء) للإشارة على أنهم يعملون لصالح الموكل (Boshnak, 2017, p. 55).

2.2. نظرية أصحاب المصالح

يعتبر تاريخ نظرية أصحاب المصالح بعيد، حيث أشار Dodd سنة 1932 إلى أن الرأي العام هو الذي يحدد القوانين، كما أن المؤسسة لديها مسؤولية اجتماعية إضافة إلى دورها في تحقيق الأرباح (Ohnishi, 2022, pp. 5-6)، وفي سنة 1978 جاء Freeman بفكرة نظرية أصحاب المصالح عندما كان ينظم برنامجا للتعليم التنفيذي (Al-Maghzom, 2016, p. 88)، حيث تم تعريف أصحاب المصلحة بأنهم أي جهة يمكن أن توثر أو تتأثر بأهداف وقرارات المؤسسة على اعتبار أن جميعهم لديهم شكل من أشكال الحقوق ويتمثلون في: المساهمين والدائنين والموردين والهيئات الحكومية ومجموعات الضغط وباقي أفراد المجتمع فيما يخص الجوانب الاجتماعية والبيئية والأجيال المستقبلية (Hanafi, 2006, p. 102).

تركز نظرية أصحاب المصالح على العلاقة بين المؤسسة والمجتمع، وكيف تتصرف هذه المؤسسة في ظل هذا المجتمع، وما هو رد فعل المؤسسة تجاه أصحاب المصالح (ابراهيم، 2020، صفحة 9)، حيث تفترض هذه النظرية أن المؤسسة مسؤولة أما جميع الأطراف ذات المصلحة (Ohnishi, 2022, p. 5)، وأنه يجب خدمة مصالحهم كهدف نهائي وليس كوسيلة لتحقيق غايات معينة (Freeman, Dmytriyev, & Phillips, 2021, p. 9)، حيث تؤكد أن استمرار وجود المؤسسة وبقائها في السوق يتطلب دعم أصحاب المصالح (Omran & El-Galfy, 2014, p. 265)، فكما هو معروف فإن المؤسسات تحتاج إلى موارد للقيام بأنشطتها المختلفة، وهذه الموارد تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالسلطة الرقابية لأصحاب المصلحة، وكلما كان أصحاب المصلحة أقوى كلما كان على المؤسسة التكيف أكثر وتحقيق متطلباتهم فعدم رضاهم أو ضعف ثقتهم بالمؤسسة سيؤدي إلى التأثير سلبا عليها باعتبارهم أصولا لها ومصدرا لتحقيق الثروة، الأمر الذي يؤدي لاحقا إلى إعطاء صورة سيئة عن المؤسسة.

وقد تم استخدام نظرية أصحاب المصالح على نطاق واسع في الإفصاح المحاسبي، باعتبار أصحاب المصلحة الموجودون في المجتمع يهتمون بالطريقة التي يتم بها إدارة المؤسسة لنشاطاتها (Al-Maghzom, 2016, p. 90)، وعليه تلجأ المؤسسات إلى التوسع في الإفصاح المحاسبي رغبة منها في تحسين صورتها من خلال الاستجابة لطلبات أصحاب المصالح (ابراهيم، 2020، صفحة 9)، حيث يساعد التوسع في الإفصاح المحاسبي في الحصول على دعم وموافقة أصحاب المصلحة، كما يساعد على تقليل حدوث النزاعات، فالمؤسسات تفصح عن المعلومات الإضافية بهدف تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة بدلا من التركيز على جهة واحدة، فكما هو معلوم فلكل جهة منهم دور وأهمية في وجود المؤسسة (Alqahtani, 2019, pp. 138-139).

3.2. نظرية الإشارة

تم تطبيق نظرية الإشارة لأول مرة في مجال علم النفس لشرح الأداء من حيث اكتشاف النغمة والضوء عن طريق إرسال مجموعة من الإشارات (Yeng Wai, 2008, p. 186)، أما في المجال المحاسبي تعتبر نظرية الإشارة من النظريات التفسيرية لعدم تناسق المعلومات، ويعتبر Akerlof أول من شرح هذه النظرية سنة 1970 في بيئة عامة لسوق المنتجات (Alberti-Alhtaybat, Hutaibat, & Al-Htaybat, 2012, p. 81).

تركز نظرية الإشارة بشكل أساسي على التوصيل المتعمد للمعلومات الجيدة لنقل السمات الايجابية للمؤسسة (Connelly, Certo, Ireland, & Reutzel, 2011, p. 44)، حيث يجب على المؤسسات ذات الجودة العالية أن تشير إلى مزاياها في السوق، فإن الإشارات من شأنها أن تجعل المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين يعيدون تقييم قيمة المؤسسة ومن ثم اتخاذ قرارات أكثر ملاءمة للمؤسسة، ويوجد العديد من الوسائل التي يمكن للمؤسسات من خلالها الإشارة إلى نفسها، ومن بين هذه الأمور التوسع في الإفصاح المحاسبي، حيث أن تقديم المزيد من المعلومات وسيلة فعالة جدا للمؤسسات للإشارة إلى نفسها وتمييزها عن المؤسسات الأخرى، نظرا لأهمية ذلك في تكوين الثروة في المستقبل من خلال تحسين صورة المؤسسة وجذب المستثمرين المحتملين وخفض تكاليف رأس المال وتناقص تقلبات الأسهم وخلق قيمة لمنتجاتها وخدماتها والأهم من ذلك تحسين العلاقات مع مختلف أصحاب المصلحة (An, Davey, & Eggleton, 2011, p. 576)، كما أن المؤسسات التي لديها أخبار سيئة لها أيضا حوافز للإفصاح عن أخبارها السيئة لتجنب تكاليف السمعة التي قد تتحملها في حالة عدم الإشارة إلى هذه الأخبار في الوقت المناسب، وهذا يؤدي إلى زيادة الثقة في المؤسسات سواء كانت الأخبار جيدة أو سيئة، خاصة في ظل إمكانية تفسير الصمت على أنه

إشارة سلبية، وعليه يعتبر التوسع في الإفصاح المحاسبي أكثر مما ينص عليه القانون أو اللوائح التنظيمية إحدى وسائل الإشارة التي تعبر من خلالها المؤسسة أنها أفضل من المؤسسات الأخرى (Boshnak, 2017, pp. 122-123).

إن ما يجعل الإشارة ذات مصداقية هو تكلفتها، حيث أشار بعض الباحثين إلى وجود إشارات مكلفة، وإلا فإن جميع المؤسسات ستعمل على إرسال إشارات جيدة حتى لو كانت كاذبة بما أن لها تأثير قوي على سعر السهم، ولكن تكلفة الإشارة تمنعهم من ذلك حتى لو تم الحصول على منافع في الأجل القصير فتقديم مثل هذه الإشارات المضللة من شأنه أن يضر بمصداقية جميع المعلومات المستقبلية التي ستنشرها المؤسسة ومنه التأثير على سعر السهم، كما أن المؤسسات المبالغة في تقديرها لوضعيتها المالية ليست على استعداد لتحمل أعباء الاقتراض فهذا سيعرضها لخطر الإفلاس، كل هذا جعل دقة الإشارة مهمة جدا (Markopoulou & Papadopoulos, 2009, pp. 219-220؛ Boshnak, 2017, p. 123).

4.2. نظرية الشرعية

قدم علماء الاجتماع على مر السنين العديد من تعريفات الشرعية بدرجات متفاوتة من الخصوصية، حيث عرفت على أنها: العملية التي من خلالها تبرر المؤسسة لجهة معينة أو نظام أعلى حقها في الوجود، كما عرفت على أنها: التوافق بين القيم الاجتماعية المرتبطة أو التي تنطوي عليها الأنشطة ومعايير السلوك المقبولة في المجتمع (Suchman, 1995, p. 573)، فالشرعية ليست مفهوما ثابتا فهي نسبية مرتبطة بالنظام الاجتماعي والزمان والمكان الذي تعمل فيه المؤسسة.

تعتمد نظرية الشرعية على فكرة العقد الاجتماعي[1] بين المؤسسة والمجتمع، ومن خلاله تؤكد أن المؤسسة تسعى لضمان أن ينظر إليها على أنها تعمل داخل نطاق وحدود معايير مجتمعاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا إذا حكم المجتمع عليها بأنها عادلة وتعمل في إطار القيم المجتمعية، وعليه تسعى المؤسسات أن تبدو كأنها تراعي حقوق الجمهور بشكل عام وليس فقط فئة المستثمرين، فعدم الامتثال للتوقعات الاجتماعية يؤدي إلى فرض عقوبات من قبل المجتمع يكون في شكل قيود قانونية مفروضة على أنشطة المؤسسة أو من خلال رفض الاستثمار أو رفض العمل أو انخفاض الطلب على منتجاتها (Ismail & Haddaw, 2014, p. 191.)، ويعتبر الإفصاح المحاسبي إحدى الوسائل التي تجذب اهتمام مختلف الأطراف من خلال تبرير

1. العقد الاجتماعي: هو مفهوم يستخدم لشرح مجموعة من التوقعات الضمنية والصريحة لدى المجتمع، والتي من خلاله تحاول المؤسسة إجراء عملياتها وأنشطتها المختلفة (Ismail & Haddaw, 2014, p. 191).

مسؤوليتها البيئية والاجتماعية (Omran & El-Galfy, 2014, p. 342)، ومنه تغيير التصورات السلبية عن المؤسسة، حيث يشار إلى أن أي إجراء تصحيحي فعال يكون من خلال الإفصاح في التقارير السنوية للمؤسسة أو أي وثائق لنشر المعلومات، حيث سيكون هذا الإفصاح بمثابة أداة لبناء الصورة الاجتماعية الخاصة بالمؤسسة، بالإضافة إلى اعتباره كأداة للتواصل مع مختلف الأطراف ذات المصلحة مما يعطي صورة على أن المؤسسة متفاعلة مع الاهتمامات المجتمعية (Hanafi, 2006, p. 108).

يشار إلى أن الشرعية تعتمد على الوقت وما يعتبر شرعيا الآن قد لا يعتبر شرعيا في المستقبل بسبب تغير القيم المجتمعية (Martens & Bui, 2023, p. 2)، ما جعل المؤسسات تحتاج باستمرار إلى تكييف أنشطتها مع المتطلبات المتغيرة للحفاظ على شرعية البقاء، ومع ذلك من الصعب تحقيق التطابق بين توقعات وأعراف المجتمع المختلفة واحتياجات المؤسسة، الأمر الذي يحدث فجوة بين تصورات المجتمع وكيف يجب أن تتصرف المؤسسة في ظل هذا المجتمع، وهذا ما يسمى بفجوة الشرعية والذي سيهدد شرعية المؤسسة، وللتخفيف من هذا التهديد يجب على المؤسسات اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات كالعمل على تثقيف وإعلام موظفيها فيما يتعلق بالتغيرات الفعلية في أدائها والأنشطة التي تتناسب أكثر مع منظومة القيم في المجتمع، أو العمل على تغيير مفاهيم المجتمع دون تغيير سلوكها، علاوة على ذلك قد تسعى إلى التلاعب بتصورات أصحاب المصلحة من خلال صرف الانتباه عن القضية محل الاهتمام وتسليط تركيزهم على الإنجازات الأخرى التي تمنحها مكانة شرعية عالية (An, Davey, & Eggleton, 2011, p. 577)، إلا أن المدير الناجح يمكن أن يتوقع تطورات القيم المجتمعية وعلى أساسها يتخذ الإجراءات المناسبة لتكييف المؤسسة وتقليل فجوة الشرعية من خلال ممارسات الإفصاح المستدام (Martens & Bui, 2023, p. 3).

5.2. نظرية التكاليف السياسية

يشار إلى أن التكاليف السياسية هي إحدى الطرق التي تستخدمها الدولة لإعادة توزيع الثروة، وتعتبر المؤسسات الاقتصادية أكثر عرضة لنقل الثروة، بالإضافة إلى تلقي العديد من الضغوطات من أجل التأميم أو المصادرة أو تنظيم الصناعة (watts & Zimmerman, 1978, p. 115)، أي أن هذه التكاليف تنشأ بسبب اهتمام مجموعات معينة مثل الدولة أو جماعات الضغط بأداء المؤسسات والأرباح المحققة، مثل هذا الاهتمام قد يؤدي إلى ظهور تكاليف سياسية على شكل تغييرات في الضرائب المفروضة على الأرباح المحققة أو فرض غرامات وعقوبات تنظيمية، بالإضافة إلى عمليات التدقيق والتفاوض على عقود الشراء، ضوابط الأسعار التي تفرضها الدولة، ضوابط صرف العملات، بالإضافة إلى ضوابط الاستيراد والتصدير (Godsell,

(2021, p. 6)، إلا أنه ضمن هذا الإطار أشار كل من Watts and Zimmerman أن ما يثير القلق هو تركيز السياسيين على الأرباح الكبيرة التي تحققها المؤسسات وإهمال التدهور البيئي واستنزاف الموارد واستغلالها للعمال وإنتاج منتجات غير آمنة، بحيث لم يتم ذكر المخاوف السياسية الناجمة عنها وهذا يدل على إساءة استخدام السلطة الاحتكارية (Milne, 2002, p. 373).

يشار إلى أنه عادة ما يتم مناقشة هذه النظرية في ظل حجم المؤسسة على اعتبار أن المؤسسات كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة للمراقبة كونها تحقق أرباح عالية، وعليه فمن المرجح أن يقوم مدراء المؤسسات الكبيرة بتبني سياسات محاسبية معينة تؤدي إلى تخفيض الأرباح من خلال تأجيل الأرباح المحققة في الفترات الحالية إلى الفترات المستقبلية بغرض تجنب ذلك الاهتمام (Alberti-Alhtaybat, Hutaibat, & Al-Htaybat, 2012, p. 81)، باعتبار أن الأرقام المحاسبية والإفصاحات التي تقدمها المؤسسة سواء تم انتقادها أو دعمها من قبل الجمهور ستحدث تأثيرات سياسية على المؤسسات (Taylor & Darus, 2009, p. 393) وعليه فإن عدم الالتزام بالإفصاحات الإجبارية يمكن أن يوفر دافعا إضافيا للسياسيين لتدقيق في البيانات المالية للمؤسسة باعتبارها غير ملتزمة بالقوانين المحاسبية المنصوص عليها ضمن الأنظمة المحاسبية (Boshnak, 2017, p. 53)، كما تلجأ المؤسسات إلى الإفصاح الاختياري كنوع من الوسائل لصرف الانتباه عن المؤسسة وتخفيض الضغط الحكومي، حيث أن هناك مؤسسات تتحمل نفقات كبيرة سواء على أنشطة المسؤولية الاجتماعية الفعلية أو في شكل تكاليف إعلانية عن حملات اجتماعية بغرض تقليل قلق الجمهور والسياسيين، والإفصاح عن هذه الممارسات الاجتماعية يؤدي إلى تحسين صورة المؤسسة وإضفاء الشرعية على الأرباح الكبيرة التي تحققها (Milne, 2002, p. 374).

6.2. نظرية الحاجة لرأس المال

يمكن للمؤسسات دعم خططها التنموية من خلال البحث عن مصادر تمويلية خارجية وهذا إما عن طريق إصدار أسهم جديدة أو عن طريق اللجوء إلى الاقتراض، ويعتبر تأمين الأموال بهذه الطريقة مكلفا للغاية بسبب مشكلة عدم اليقين ومحدودية المعلومات التي تنشرها المؤسسات، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف تأمين التمويل الخارجي والذي يتمثل في مطالبات التعويض مقابل مخاطر الاستثمار التي يقوم بها كل من المستثمرين أو الممولين (Alqahtani, 2019, p. 133)، في هذه الحالة تشير نظرية الحاجة لرأس المال إلى أن الإفصاح الإلزامي غير كاف للحصول على رأس المال بأقل تكلفة ممكنة، فإن مثل هذا النوع من التمويل يتطلب نوعا من المنافسة بين المؤسسات من أجل الحصول على مصادر التمويل (Alberti-Alhtaybat, Hutaibat, & Al-Htaybat, 2012, p. 81).

يشار إلى أن التوسع في الإفصاح المحاسبي وتقديم معلومات إضافية بشكل اختياري يساعد على تحقيق حاجة المؤسسة إلى زيادة رأس المال بتكلفة منخفضة، حيث أكدت العديد من الدراسات أن التنافس على زيادة رأس المال يؤدي إلى الرفع من مستوى الإفصاح الاختياري، فتكلفة رأس مال المؤسسة تتضمن علاوة عدم اليقين لدى المستثمرين وتخفيضها يكون من خلال قدرة المستثمرين على تفسير التوقعات الاقتصادية للمؤسسة (Shehata, 2014, p. 20)، كما أن الزيادة في الإفصاح المحاسبي أكثر مما يفرضه القانون يكون نتيجة رغبة المؤسسة في تضخيم توقعات المستثمرين حول قيمة المؤسسة ومنه تعظيم السعر الذي يتم به بيع أسهم المؤسسة، بالإضافة إلى ارتفاع درجة سيولتها (Hawashe, 2014, p. 69)، حيث لوحظ أن المؤسسات ترفع من مستويات الإفصاح المحاسبي في فترات زيادة رأس المال، كما يتعين على المؤسسات الإفصاح عن معلومات أكثر حتى تتمكن من الوصول إلى رأس المال الأجنبي، وهذا بسبب أن موردي رأس المال الأجنبي قد يكون لديهم متطلبات إفصاح مختلفة عن المستثمرين الآخرين من نفس البلد (Boshnak, 2017, p. 57).

من خلال ما سبق يمكن القول أن جميع هذه النظريات تحاول تفسير أهمية وسبب لجوء المؤسسات إلى الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال ما يعرف بالإفصاح الاختياري، كونه يزيد من مصداقية القوائم والتقارير المالية المنشورة ويساعد في عملية اتخاذ القرار من خلال تخفيض حالة عدم التأكد، كما أنه يساعد المؤسسة على تحسين صورتها مع الأطراف ذات المصلحة. إلا أن هذه النظريات اختلفت في الجهات التي يتم التركيز عليها في عملية نشر المعلومات حيث نجد نظرية الوكالة ركزت على العلاقة بين المدراء والمساهمين، في حين ركزت كل من نظرية أصحاب المصالح والشرعية على جميع الجهات التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بقرارات المؤسسة، أما نظرية الإشارة والحاجة إلى رأس المال فيركزان بشكل أساسي على المستثمرين والمقرضين، وأخيرا نظرية التكاليف السياسية فهي تركز أكثر شيء على الجهات الحكومية، ولكن تبقى هذه النظريات التفسيرية مكملة لبعضها لتحقيق الإفصاح الكافي الذي يلبي احتياجات جميع الأطراف ذات العلاقة.

أما من خلال إسقاط هذه النظريات على البيئة الاقتصادية الجزائرية فيلاحظ بالنسبة لنظرية الوكالة أنها مطبقة ضمن بيئة الأعمال الجزائرية لمنع الصراعات بين الموكل والوكيل، وذلك من خلال القانون التجاري الذي حدد في قوانينه جميع الأحكام التي تحكم المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن نظرية التكاليف السياسية من النظريات التي نجد لها أثر

ضمن بيئة الأعمال الجزائرية على اعتبار أن المؤسسات كبيرة الحجم تكون تحت ضغط حكومي أهمها إدارة الضرائب، أما بخصوص نظرية أصحاب المصالح ونظرية الشرعية فيلاحظ أن المؤسسات لا تسعى لتحقيق رضا جميع الأطراف الموجودة في المجتمع، أما بخصوص نظرية الإشارة والحاجة إلى رأس المال فلا يمكن تطبيقهم ضمن البيئة الجزائرية لأن أثرهم يظهر في الأسواق المالية النشطة.

3. مقومات وضوابط الإفصاح المحاسبي

تعتبر عملية نشر المعلومات آخر مرحلة في نظام المعلومات المحاسبي، وهي ترتكز على مجموعة من المقومات والضوابط، نفصلها في النقاط التالية:

1.3. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

من أهم مقومات الإفصاح المحاسبي ما يلي:

1.1.3. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

أصبحت الهيئات المصدرة للمعايير والمبادئ المحاسبية وخاصة المهنية منها تولي اهتماما واسعا لمفهوم مستخدمي المعلومات المحاسبية على اختلاف أهدافهم وحاجاتهم من المعلومات، ويمكن تحديد الفئات الرئيسية من المستخدمين للمعلومة المحاسبية كما يلي: (ضيف، 2013، صفحة 105):

1.1.1.3. المستثمرون الحاليون والمحتملون

حيث يستخدمون المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية والمتمثلة في امتلاك أو بيع حق من حقوق الملكية داخل المؤسسة، كما يستخدمون المعلومات المحاسبية في تقييم حصيلة كل بديل من البدائل المتاحة، لذا يعملون على إجراء المقارنات وتحليل القوائم والتقارير المالية التي بحوزتهم.

2.1.1.3. المقرضون

يمثل المقرضون مصدر تمويل خارجي للمؤسسة والذي يكون غالبا طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل المالي للمؤسسة ونسب المديونية ومدى الاعتماد على الغير في تمويل أنشطة المؤسسة، بالإضافة إلى مدى قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض المتحصل عليها في مواعيد استحقاقها.

3.1.1.3. المحللون الماليون

يحتاج المحللون الماليون إلى المعلومات المالية لتحليل مختلف الوضعيات المالية للمؤسسات بغرض تقديم مختلف النصائح والإرشادات لمختلف الأطراف التي وكلت لهم مهمة تحليل البيانات المالية.

4.1.1.3. الموردون

يستخدم الموردون المعلومات المحاسبية من أجل معرفة مصير أموالهم وتحديدها وما إذا كانوا سيحصلون عليها في الأجل المحدد، وذلك من خلال اللجوء للتقارير المحاسبية لهذه المؤسسة، ومن ثم تحليل وضعيتها المالية.

5.1.1.3. العملاء

يحتاج العملاء للمعلومات المحاسبية عن المؤسسات التي تربطهم معها صفقات خاصة طويلة الأجل، وهذا بهدف دراسة إمكانية استمرار المؤسسة في نشاطها، وبالتالي بقائها كمصدر من مصادر احتياجاتهم من سلع أو خدمات (العطار، زامل، و عبد وعد، 2019، صفحة 131).

6.1.1.3. الموظفون

يعتبر الموظفون مورد للمؤسسة حيث تبنى عليهم استمرارية المؤسسة وأدائها، وعليه فإنهم يحتاجون الحصول على المعلومات التي تشعرهم بالأمن والرضا الوظيفي، كالمعلومات التي تمكنهم من تقييم مدى قدرة المؤسسة على دفع تعويضاتهم ومكافآتهم وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن أن تقدمها المؤسسة.

7.1.1.3. الحكومة بأجهزتها المختلفة

تعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند عليها في تمويل خططها من خلال الضرائب وتحقيق الأهداف الاجتماعية كتوفير مناصب عمل والقضاء على البطالة، ما جعل الحكومة تهتم بربحية المؤسسة ونشاطاتها.

8.1.1.3. الجمهور

للجمهور العديد من الجوانب التي تجعله مهتما بالمعلومات التي تنشرها المؤسسات، منها ما يتعلق بمدى استيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها أو ما يتعلق بالدور الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات، فالمؤسسة كائن حي وعضو فعال في المجتمع يؤثر فيه ويتأثر به (ضيف، 2013، الصفحات 106-107).

2.1.3. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية

تعددت استخدامات القوائم والتقارير المالية حيث تستخدم كأساس للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الداخلية، ولأجل القرارات الاستثمارية والتمويلية وأيضا أغراض ضريبية وغيرها من

قبل الأطراف الخارجية، حيث يشار إلى أن المستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية لديهم نطاق واسع ومتضارب من المصالح، ولكل طرف من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير المعلومات المفصح عنها، حيث تختلف المعلومة المطلوبة ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات.

يشار إلى أنه يجب ربط الغرض الذي تستخدم لأجله المعلومة المحاسبية بعنصر أساسي هو خاصية الملاءمة، حيث يتم تحديد ما إذا كانت المعلومة ملائمة أو غير ملائمة من خلال ما إذا تم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها (بن بزاف، 2019، صفحة 138)، كما عبرت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) أن الأهمية النسبية للمعلومة المحاسبية تعتبر بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها (واضح، 2020، صفحة 5).

3.1.3. تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

يعتبر الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم المالية والتقارير السنوية، وعند تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فإن المحاسبين يتبعون الممارسة العامة (العرف) آخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية (بن بزاف، 2019، صفحة 139).

تعتمد نوعية المعلومات المحاسبية التي يحتاجها فرد معين على أنواع القرارات التي يتم اتخاذها (القاضي و حلبوني، 1997، صفحة 11)، وعليه فإن اختيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية يكون على أساس ملاءمتها كما تم الإشارة إليه سابقا، وبالتالي فإن القوائم والتقارير المالية لم تعد قوائم ذات غرض عام وإنما هي أدوات اتصال لخدمة أغراض خاصة ومحددة مما أدى إلى ظهور ما يعرف بالإفصاح المتعدد لاختلاف المعلومات المطلوبة حتى داخل الفئة المستخدمة الواحدة، وبما أنه ليس متاحا في الوقت الحالي معرفة احتياجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية على وجه التحديد فإن التنويع والتوسع في الإفصاح من خلال تقديم معلومات كمية أو وصفية متعلقة بأحداث تاريخية أو مستقبلية يمكن المستخدمين من الحصول على نوعية المعلومات التي يحتاجونها، ومنه الإبقاء على القوائم والتقارير المالية على أنها ذات غرض عام (الشيرازي، 1990، الصفحات 418-422).

4.1.3. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في القوائم والتقارير المالية أو ملحقاتها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأساليب

تعتبر مكملة لبعضها البعض ولا تحل محل بعضها، حيث يكمن اختيار أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، فتوجد معلومات أساسية يجب إبرازها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، كما توجد معلومات ثانوية يتم الإفصاح عنها في الملحقات أو الهوامش، كما انه توجد معلومات مهمة ولكن لا يتم الإفصاح عنها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية نظرا لطبيعتها الوصفية (المبروك، 2005، صفحة 583)، وفيما يلي سيتم إبراز أهم هذه الطرق وأكثرها شيوعا في الاستخدام (الجعبري، 2011، صفحة 7):

1.4.1.3.الإفصاح من خلال القوائم المالية

حيث يتم إبراز المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم، فنجد مثلا قائمة الميزانية تظهر عناصر أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية، أومن خلال طرح الأصول المتداولة من الخصوم المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل.

2.4.1.3. استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها

يعتبر استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية المشار إليه سابقا، حيث يجب استخدام المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والواضح جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد منها مستخدم المعلومة المحاسبية، وإلا أصبح الإفصاح مضللا.

3.4.1.3. المعلومات بين الأقواس

ويكون ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يصعب فهمها من خلال عناوينها فقط، بحيث يتم شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس دون تطويل كطريقة تقييم بند معين، وهذا بغض الإحاطة بجميع المعلومات الموضحة في القوائم المالية

4.4.1.3. الملاحظات والهوامش

يشار إلى أن الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم الملية، إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية.

5.4.1.3. التقارير والجداول الملحقة

وهي تستخدم لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب أو يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك (الجعبري، 2011، صفحة 7)، حيث أن هذه الإيضاحات المتممة تساعد على إعطاء معلومات إضافية بدلا من معلومات أكثر تفصيلا، فالمعلومات التي لا يتم عرضها ضمن القوائم الأساسية يتم عرضها ضمن الإيضاحات بصورة أكثر تفصيلا وملاءمة ونفعية لأغراض التنبؤ أو أغراض أخرى (لطفي، 2005، صفحة 552).

6.4.1.3. تقرير الإدارة

يعتبر تقرير الإدارة أحد الوسائل أو طرق الإفصاح عن المعلومات، حيث يجب أن تفصح سنويا في تقريرها على مجموعة من المعلومات كالتنبؤات والتوقعات المستقبلية للمؤسسة، وأيضا مستوى النمو والنسب المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن الخطط المستقبلية للمؤسسة.

7.4.1.3. تقرير المدقق الخارجي

ويعتبر تقرير المدقق الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، فهو لا يعتبر وسيلة للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة بل يتضمن معلومات وصفية للمستخدم مثل: التأثير المادي لاستخدام مبادئ وطرق محاسبية تختلف عن تلك المقبولة عموما، تأثير التحول من طريقة إلى أخرى من الطرائق المقبولة عموما، والاختلاف في الرأي بين المدقق وإدارة المؤسسة بخصوص قبول طريقة أو أخرى من الطرق المستخدمة في القوائم المالية (الجبوري، 2012، صفحة 274).

5.1.3. توقيت الإفصاح المحاسبي

لكي يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالا لابد من مراعاة واحترام توقيته، وقد شدد في هذا الإطار مجلس المبادئ المحاسبية (APB) على أهمية عنصر توقيت الإفصاح، حيث نص على أنه يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر، على اعتبار أن أي تأخير في إيصالها لمستخدميها سيؤثر على عملية اتخاذ القرار، وتجدر الإشارة في هذه النقطة إلى أنه يجب مراعاة عامل الدقة واكتمال المعلومات المفصح عنها (الجبوري، 2012، صفحة 271)، ويساهم الإفصاح عبر الإنترنت بقسط كبير في تطوير طرق الإفصاح من قبل المؤسسات كما يساعد على تخفيض الوقت في توفير المعلومات لمستخدميها، ومنه تحقيق الغاية المحاسبية كونها نظاما للمعلومات (بن بزاف، 2019، صفحة 142).

2.3. ضوابط الإفصاح المحاسبي

رغم أن التوسع في الإفصاح المحاسبي سيساعد المستخدمين للقوائم المالية على اتخاذ القرارات المناسبة، إلا أن هناك محددات تضبط مجال التوسع وكيفية الإفصاح المحاسبي بما يراعي مصلحة المؤسسات وملاكها والأطراف الأخرى، وذلك في ضوء الشروط الموالية (واضح، 2020، صفحة 6):

1.2.3. التوازن بين التكلفة والمنافع

يسعى المحاسبون الممارسون إلى إجراء قيد الموازنة بين التكلفة والمنافع المتوقع الحصول عليها من خلال نشر المعلومات المحاسبية، بحيث ينبغي أن تزيد المنفعة التي ينتظر أن يتم الحصول عليها من خلال الإفصاح عن معلومات معينة، إلا أنه توجد صعوبة في إجراء تلك الموازنة نتيجة عدم قابلية التكاليف للقياس عموما والمنافع خصوصا، فالقياس الكمي للمنافع عادة ما يكون أكثر صعوبة من التكاليف (لطفي، 2007، صفحة 46)، ومع ذلك فإن تكاليف الإفصاح غير محددة بالقيم النقدية فقط فهي تتضمن تكاليف إضافية والتي تعتبر من الصعوبة وليس من المستحيل أن يتم تحديدها كميا (لطفي، 2005، صفحة 519).

2.2.3. التوازن في الإفصاح

يشير هذا المفهوم إلى التوازن بين التكلفة والاستخدام، لأن عملية الإفصاح وما يرافقها من اعتبارات كالملاءمة مع ثقافة المستخدم والحفاظ على بعض أسرار المؤسسة وغيرها من الاعتبارات تتطلب تكاليف إضافية سواء في الإعداد والنشر أو صياغة المعلومة حتى يتم فهمها من طرف جميع الفئات.

3.2.3. تحقيق الشفافية[1]

وتكون من خلال تحديد طبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لمختلف الأطراف ذات العلاقة بما يضمن رؤية واضحة وشفافة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومنه القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.

---

1. **تعريف الشفافية:** هي التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المؤسسة ضمن القوائم والتقارير المالية، وتزويد مستخدميها بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة وعدم حجب أي معلومات عن المؤسسة طالما لا تسبب ضرر لها، كما تعمل الشفافية على تحقيق عملية الرقابة على أداء المؤسسة (الغامدي، 2019، الصفحات 3580-3581)، ومن خصائصها: الدقة، الاتساق، الوضوح، الموضوعية، التكامل، التماثل، تزامن المعلومات (القزاز، 2021، الصفحات 12-13). **أما فيما يخص العلاقة بين الشفافية والإفصاح:** فإن الشفافية تظهر نتيجة وجود حالة الإفصاح شرط أن يكون الإفصاح كاملا، فإن نقص فلا وجود للشفافية، أي أن هذه الأخيرة هي الأشمل والأهم من الإفصاح المحاسبي، حيث أن وجود شفافية يفترض وجود إفصاح، بينما حالة الإفصاح لا تستلزم وجود شفافية دائما، فالشفافية أثر يترتب على وجود الإفصاح الكامل (الغامدي، 2019، صفحة 3581).

4.2.3. الأهمية النسبية للمعلومة المحاسبية

تعتبر الأهمية النسبية الخاصية المبدئية التي يجب أن تتوفر في كل المعلومات المعروضة بالقوائم المالية، فهي بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم وكمية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها بكيفية تحقق ما هو مطلوب منها، ويشار إلى أن الأهمية النسبية في مجال الإفصاح ترتبط بعدة اعتبارات من بينها ما يلي (واضح، 2020، الصفحات 6-7):

- ❖ حجم العنصر النسبي قياسيا بالعناصر المماثلة الأخرى، وذلك من حيث حجم قيمته الاقتصادية ومدى تأثيره على قرار مستثمر المعلومات؛
- ❖ طبيعة العنصر وإمكانية تغيره كتحويل بعض المصروفات الرأسمالية إلى إيرادات أو العكس.

II. الإفصاح المحاسبي وفق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)

يشار إلى أنه ظهرت العديد من المحاولات للفصل بين معايير المحاسبة والمعايير المتعلقة بالإفصاح إلا أنهما مرتبطان ببعضهما إلى حد كبير، فالمعايير المحاسبية صممت لتسجيل الأحداث الاقتصادية آخذين بعين الاعتبار ما يفكر فيه المستخدم بينما الإفصاح صمم لعرض هذه الأحداث الاقتصادية المسجلة، فنظام المحاسبة الجيد يبنى على معايير محاسبية جيدة تعكس الأحداث الاقتصادية للمؤسسة وعرضها على مختلف الأطراف ذات المصلحة، ومع ذلك فإن الإفصاح الجيد لا يحل محل المحاسبة الجيدة بل الاثنان يجب أن يعملا معا، كما أنه حتى مع وجود نظام محاسبي جيد هناك معلومات معينة مطلوب توصيلها للمستخدمين (المبروك، 2005، الصفحات 582-583).

1. ماهية معايير التقارير المالية الدولية[1]

شهد العالم تطورات عديدة في جميع المجالات من بينها المجال الاقتصادي الذي عرف تطور في حجم المشروعات واتساع مجال الأعمال وظهور ما يعرف بالمؤسسات متعددة الجنسيات، هذه الأخيرة عرفت العديد من المشاكل نتيجة اختلاف الممارسات المحاسبية بين دول العالم فكما هو معلوم فلكل دولة خصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تميزها عن غيرها من الدول الأخرى، وبغرض تحقيق التوحيد أو التوافق المحاسبي والتقليل من هذه الاختلافات جاءت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتوحيد هذه الممارسات وفهم المعلومات التي يتم نشرها.

1. يشمل مصطلح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كلا من معايير (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS).

1.1. تعريف معايير التقارير المالية الدولية

قبل التطرق لتعريف معايير التقارير المالية الدولية نقوم أولا بتعريف المعيار.

كتعريف لغوي له يمكن القول أن أصل كلمة معيار يرجع إلى الكلمة اللاتينية (Norma) والتي يقصد بها أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية وتسمح بالقياس الهندسي، أما اصطلاحا فترادف استعمال كلمة (Norma) مع مفهوم القاعدة، فالمعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لمعرفة الشيء وتحديد مميزاته بدقة.

وفي المجال المحاسبي تعددت وجهات النظر اتجاه تعريف المعيار، حيث أنه هناك من يرى أن المعيار عبارة عن أداة لترشيد التطبيق بغرض تضييق الفجوة بينه وبين الأساس النظري للمحاسبة، كما أنه هناك من يرى المعيار بأنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسب (سعيداني و بوشاكر، 2016، الصفحات 188-189).

أما معايير التقارير المالية الدولية فهي: مجموعة من القواعد المحاسبية تصدر عن لجنة مختصة يتم الاتفاق عليها كمرشد لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث التي تؤثر على قوائم المركز المالي والدخل والتدفقات النقدية، وإيصال تلك المعلومات للأطراف المستفيدة منها عالميا (تاني و بوعيشاوي، 2019، صفحة 69)، كما يمكن تعريفها على أنها: قواعد يتم اعتمادها من طرف المؤسسات عند إعداد القوائم المالية، وتشمل القواعد والمعايير الوصفية والتوجيهات اللازمة التي تتعلق بعدة موضوعات تهم المحاسبة الدولية بشكل عام وبالأخص الاتفاق على القياس والتقييم والعرض والإفصاح، حيث تعتبر المعايير المحاسبية كمرشد أساسي لتحقيق التجانس في قياس العمليات والأحداث (واضح، حسوس، و بن مسعود، 2020، صفحة 20).

كما يمكن تفصيل التعريف حسب منبعه كما يلي: معايير المحاسبة الدولية هي مختلف المعايير والتفسيرات التي تصدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، أما معايير التقارير المالية الدولية هي المعايير والتفسيرات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (تاني و بوعيشاوي، 2019، صفحة 70)

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن المعيار المحاسبي عبارة عن أداة للقياس يستخدم بغرض توحيد الممارسات المحاسبية بين دول العالم، بحيث يتم تطبيقه بشكل كامل أو تكييفه مع بيئة البلد المطبقة للمعيار

بما يتلاءم وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يسهل عملية فهم وتفسير المعلومات المعروضة، بالإضافة إلى إمكانية إجراء المقارنات.

2.1. الجهات التي تقوم بإصدار معايير التقارير المالية الدولية

بغرض توحيد الممارسات المحاسبية وتجاوز المشاكل الناتجة عن الاختلاف في الطرق المحاسبية والتي تؤدي إلى تظليل المعلومة المحاسبية وعدم فهمها ومنه عدم القدرة على اتخاذ القرارات، تم العمل على إيجاد مرجعية دولية يتم من خلالها تحديد أسس وقواعد مسك المحاسبة مع مراعاة الخصائص التي تمتاز بها كل دولة، والمتمثلة في معايير التقارير المالية الدولية، وعليه سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تحديد الجهات التي تقوم بإصدار هذه المعايير.

1.2.1. لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

تم تقديم اقتراح إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1972 في المؤتمر العالمي العاشر للمحاسبين بسيدني، وفي سنة 1973 تم تأسيسها من قبل 16 هيئة محاسبية مهنية وطنية مكونة من تسعة دول تتمثل في: كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أستراليا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، هولندا، والمكسيك (Picker, et al., 2016, p. 4) لتكون بذلك الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير الدولية إلى غاية سنة 2001، وكان التوجه الرئيسي لها هو تشجيع واضعي معايير المحاسبة الوطنية في جميع أنحاء العالم على تحسين معايير المحاسبة الوطنية، وتتمثل أهدافها في (Mirza, Holt, & Orrell, 2006, p. 2):

- ❖ الصياغة والنشر العام للمعايير المحاسبية الواجب مراعاتها في عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والاهتمام بها في جميع أنحاء العالم؛
- ❖ العمل بشكل عام على تحسين وتناسق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وقد عرفت (IASC) خلال نشاطها عدة تحسينات، فمع بداية سنة 1987 قامت بالعمل على تحسين معاييرها وتقليل عدد الخيارات وتحديد المعالجات المحاسبية المفضلة من أجل تسهيل عملية المقارنة في القوائم المالية، وخلال فترة التسعينات عملت بشكل وثيق مع المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، لتعلن هذه الأخيرة سنة 1993 على إمكانية موافقتها بالمصادقة على معايير لجنة معايير المحاسبة الدولية للإدراج عبر الحدود وانتقال رؤوس الأموال حول العالم، حيث تم تحديد قائمة تتضمن مجموعة من المعايير التي تحتاج (IASC) لاستكمالها من أجل إكمال هذا التأييد والمصادقة عليه، وفعلا

وافقت (IASC) عليه من خلال "برنامج عمل المعايير الأساسية" (Mirza, Holt, & Orrell, 2006, p. 3)، وفي سنة 1996 قررت هيئة الأوراق المالية والبورصات إصدار أول بيان علني لها (أي ليس من خلال وسيط IOSCO) على السمات التي يجب أن تمتلكها (IASC) حتى تكون معاييرها مقبولة للإدراج عبر الحدود في ثلاثة عناصر أساسية يجب أن تنعكس على المعايير وهي (Zeff, 2012, p. 817):

- ❖ يجب أن تتضمن المعايير مجموعة أساسية من التصريحات المحاسبية التي تشكل أساس محاسبي شامل ومقبول عموما؛
- ❖ يجب أن تكون المعايير ذات جودة عالية ويجب أن تؤدي إلى قابلية المقارنة والشفافية، بالإضافة إلى توفير الإفصاح الكامل؛
- ❖ يجب تفسير المعايير وكيفية تطبيقها بدقة.

وقد قامت (IASC) خلال وجودها بإصدار 41 معيارا، تعرف باسم معايير المحاسبة الدولية (IAS) بالإضافة إلى إطار لإعداد وعرض القوائم المالية (Mirza, Holt, & Orrell, 2006, p. 3).

إلا أنه ينظر إلى أن لجنة معايير المحاسبة الدولية لها العديد من أوجه القصور من بينها نجد (Picker, et al., 2016, p. 4):

- ❖ كانت علاقاتها ضعيفة مع واضعي المعايير الوطنية، ومن أسباب ذلك أن الممثلون في اللجنة كانوا يمثلون هيئات محاسبية مهنية وطنية وليس واضعي المعايير الوطنية؛
- ❖ وجود نقص في التقارب بين معايير (IASC) وتلك المعتمدة في الدول الكبرى حتى بعد مرور 25 سنة من ظهورها؛
- ❖ كان مجلس الإدارة يفتقر إلى الموارد والدعم الفني.

كان لدى (IASC) وجود تخوف من عدم تأييد (IOSCO) لها إلا إذا قامت بإعادة هيكلة نفسها بالإضافة إلى كسب ثقة الهيئات التنظيمية خاصة هيئة الأوراق المالية والبورصات التي أيد فيها كبير المحاسبين ضرورة إعادة الهيكلة لكي تمتلك "السلطة والشرعية"، وبعد العديد من الاجتماعات وافق مجلس إدارة معايير المحاسبة الدولية في مارس سنة 2000 على كافة قرارات (IASC)، وفي ماي من نفس السنة تم اعتماد كافة قرارات (IASC) وموافقة كافة الأعضاء المتمثلون في 143 هيئة محاسبية مهنية في 104 دولة على إعادة الهيكلة بما في ذلك الدستور الجديد وجعله نهائيا (Zeff, 2012, pp. 819-820).

2.2.1. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

من خلال إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية تأسس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) سنة 2001 ومقره في لندن، وهو يتكون من 14 عضوا يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، ويعتبر المؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية (تاني و بوعيشاوي، 2019، الصفحات 131-132).

عقد مجلس معايير المحاسبة الدولية اجتماعه الرسمي الأول سنة 2001، وقد وضع هذا الأخير في تلك الفترة جدول أعمال لمشاريعه وطموحاته من بينها المدفوعات على الأسهم واندماج الأعمال وعقود التامين وتقارير الأداء وتحسين معايير المحاسبة الدولية، وكانت الأولوية في ذلك تحسين معايير المحاسبة الدولية التي ورثها عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأيضا التركيز على القضايا التي تم الإشارة إليها من قبل (IOSCO) (Zeff, 2012, p. 826)، وكانت معاييره تعرف باسم معايير التقارير المالية الدولية، وبذلك فإن التسمية القديمة المتمثلة في معايير المحاسبة الدولية (IAS) سوف تختفي في الأدب المحاسبي تدريجيا لتحل محلها التسمية الجديدة (IFRS) مع الإصدارات الجديدة والتعديلات على بعض معايير المحاسبة الدولية، كما تجدر الإشارة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تستند على نفس الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية (الهاشمي، الحسناوي، و باصي، 2017، صفحة 1163).

تعتبر (IFRS) بمثابة قواعد وأسس تضبط الممارسات والإجراءات المحاسبية وتضع دليلا لكيفية المعالجة المحاسبية، وهي تمتاز بمرونتها وقابليتها للتغيير بما يتلاءم والظروف الاقتصادية، وعلى الرغم من أن عملية إصدار المعايير تتم بشكل مباشر من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أن ذلك يتم من خلال تضافر جهود عدد من اللجان والمجالس التي تؤدي عملا متكاملا كمنظمة مستقلة تماما، والتي كانت سابقا تتمثل في (IASC Foundation) لتحل محلها سنة 2010 وتعوض ب (IFRS Foundation)، وهي تتكون من المجموعات التالية (عقاري و تخنوني، 2017، صفحة 92):

- مجلس المراقبة Monitory Board؛
- مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية IFRS Foundation؛
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛
- لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية IFRIC؛
- المجلس الاستشاري للتقارير المالية الدولية IFRS Advisory Council؛
- المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة (ASAF).

من خلال كل ما سبق يمكن القول أن لجنة معايير المحاسبة الدولية كانت المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية، إلا أن النقائص التي كانت تعاني منها أجبرتها على إعادة هيكلة نفسها لتتحول إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية تحت إشراف مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية، وهذا بهدف تحقيق ما يعرف بالتوحيد المحاسبي للمعالجات المحاسبية وطرق العرض والإفصاح عن المعلومات حتى يتمكن مستخدمو القوائم والتقارير المالية من فهم محتوياتها وطرق قياسها، والذي يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

3.1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

من خلال الاعتماد على القوائم والتقارير المالية يتم اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والائتمانية وتخصيص الموارد وتعزيز كفاءة السوق بشكل عام، وعليه يرى (IASB) أن المتطلبات الأساسية للجودة في إعداد القوائم والتقارير المالية هو الالتزام بالهدف والخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، والتي قام بتقسيمها إلى صنفين أساسيين هما (Al-dmour, Abbod, & Al-dmour, 2017, p. 1):

1.3.1. الخصائص النوعية الرئيسية

وتتمثل في:

1.1.3.1. الملاءمة

تعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت ذات قدرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية، ويحدث هذا الفرق في القرارات لما تكون لها قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما (IASB, 2008, p. 35).

- **القيمة التنبؤية:** تكون للمعلومات قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن أن تستخدم كمدخلات في الإجراءات المستعملة من قبل مستخدميها للتنبؤ بالنتائج المستقبلية.
- **القيمة التأكيدية:** يكون للمعلومات قيمة تأكيدية إذا كانت توفر تغذية عكسية عن تأكيد أو تغير تقويمات سابقة، حيث ترتبط القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية ببعضها البعض إذ أنها تساعد المعلومات الملائمة على تأكيد وتصحيح التوقعات السابقة (عبد الحليم و محمد، 2020، صفحة 479).

2.1.3.1. التمثيل الصادق[1]

حتى تكون المعلومات مفيدة في إعداد القوائم والتقارير المالية يجب أن تكون صحيحة وتمثل بصدق الظواهر الاقتصادية التي يزعم أن تمثلها، حيث يجب أن تكون المعلومات كاملة ومحايدة وخالية من الأخطاء (IASB, 2008, p. 36).

- **الاكتمال:** أي أن يتم توفير جميع المعلومات اللازمة للتمثيل الصادق، ويمكن أن يؤدي الإغفال في أن تكون المعلومات خاطئة أو مضللة لعدم التمثيل الصادق لقيمها (عبد الحليم و محمد، 2020، صفحة 479).
- **الحياد:** هو غياب التحيز قصد تحقيق أمر محدد سلفا أو الحث على سلوك معين، فالوصف المحايد لا يكون متحيزا بل يعبر بأمانة على الظواهر الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أن القول بأن معلومات القوائم والتقارير المالية يجب أن تكون محايدة لا يعني أنه يجب أن تكون بلا هدف أو بدون تأثير، بل على العكس من ذلك فهي قادرة على التأثير على قرارات المستخدمين (IASB, 2008, p. 37).
- **خالية من الخطأ:** أي أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف بيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها (عبد الحليم و محمد، 2020، صفحة 479).

2.3.1. الخصائص النوعية التعزيزية

وتتمثل فيما يلي:

1.2.3.1. القابلية للفهم

ويقصد بها عرض المعلومات بشكل واضح ووفقا لمعايير المحاسبة الدولية حتى تمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم معناها، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يفترض أن يكون لديهم مستوى مقبول عن أعمال وأنشطة المؤسسة (Al-dmour, Abbod, & Al-dmour, 2017, p. 8).

2.2.3.1. القابلية للمقارنة

تتعلق قرارات مستخدمي القوائم المالية عادة باختيار بديل من بين البدائل كعمليات البيع أو الاحتفاظ بالاستثمار أو الاستثمار في المؤسسة المعدة للقوائم، وعليه تعد المعلومات أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها

1. بالنسبة لخاصية التمثيل الصادق كان يشار إليها سابقا بمصطلح الموثوقية، ولكن مع اختلاف وجهات النظر في تفسيرها وظهور العديد من المفاهيم حولها تم إعادة النظر في المصطلح نفسه ليتم التوصل في النهاية إلى استبداله بالتمثيل الصادق (IASB, 2008, p. 47).

بمعلومات مشابهة للمؤسسة نفسها خلال فترات مختلفة أو لمؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع، بغرض تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلافات بين البنود.

3.2.3.1. التوقيت المناسب

أي توفير المعلومات في الوقت المناسب لصانعي القرار حتى تكون قادرة على التأثير على قراراتهم فكلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت أقل منفعة (عبد الحليم و محمد، 2020، صفحة 480).

يلاحظ أن (IASB) أولى أهمية كبيرة بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، بحيث تطرق إليها بالتفصيل ضمن الإطار المفاهيمي له، والهدف من ذلك هو محاولة توفير معلومات عالية الجودة تعبر عن الواقع الفعلي للمؤسسات، وبهذا تكون القوائم والتقارير المالية حققت الغرض الحقيقي الذي جاءت من أجله.

2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (01): عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العمود الفقري للتقارير المالية باعتبارها الناتج النهائي للعمليات المحاسبية، والتي يتم من خلالها اتخاذ مختلف القرارات للعديد من الأطراف ذات المصلحة، وقد جاء المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لتوضيح هذه القوائم وبنودها وطريقة قياسها وتصنيفها.

1.2. مدخل إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

في سنة 1994 قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بإعادة تنسيق معاييرها المحاسبية الثلاثة المتمثلة في (Muthupandian, 2008, pp. 1-2):

- ❖ المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): الإفصاح عن السياسات المحاسبية، والذي صدر في جانفي 1975؛
- ❖ المعيار المحاسبي الدولي رقم (5): المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والذي صدر في أكتوبر 1976؛
- ❖ المعيار المحاسبي الدولي رقم (13): الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة، صدر في نوفمبر 1979.

وفي أوث 1997 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية، الذي حل محل المعايير السابقة، وتم تحديد تاريخ سريانه بداية من 1 جويلية 1975، وفي 18 ديسمبر 2003 تم إصدار النسخة المعدلة منه من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي بدأ تطبيقها في 1 جانفي 2005.

ومن أهم ما تطرق إليه هذا المعيار نجد:

1.1.2. هدف المعيار

يهدف المعيار (IAS 01) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام للأغراض العامة وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة من سنة لأخرى أو ما بين القوائم المالية للمؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، وتجدر الإشارة إلى أنه حتى تكون هذه القوائم المالية ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية، وعليه فإن الأهداف الأساسية للمعيار تتمثل في (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 20):

- ❖ تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام؛
- ❖ التأكيد على توفير خاصية المقارنة بين القوائم المالية؛
- ❖ تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية وتحديد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية؛
- ❖ لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة بل ترك هذه الأمور للمعايير الأخرى.

2.1.2. مكونات القوائم المالية

تتمثل القوائم المالية التي جاء بها المعيار (IAS 01) فيما يلي:

1.2.1.2. قائمة المركز المالي

تعرف على أنها: "كشف شامل بأصول وخصوم المؤسسة مقيم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين"، كما عرفت أيضا على أنها: "عبارة عن صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمؤسسة (بوسلمة و عبد الصمد، 2018، صفحة 55)، فهي توضح الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث تظهر ما تمتلكه من (موجودات) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات تجاه الغير (مطلوبات)، وكذلك ما يستحق عليها تجاه الملاك أو أصحاب المؤسسة (حق الملكية)، ويطلق عليها مصطلح (الميزانية) لأنها تتخذ في إحدى أشكالها صورة كشف له جانبين متوازيين، كما يطلق عليها مصطلح (عمومية) لأنها تتضمن الآثار العامة لجميع نتائج عمليات المؤسسة في تاريخ معين، ويطلق عليها مصطلح (قائمة المركز المالي) لأن الهدف الأساسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة (واضح، 2020، صفحة 17).

عادة تعرض قائمة المركز المالي بطريقة تفصل بين الأصول المتداولة وغير المتداولة والالتزامات المتداولة وغير المتداولة، أي أن الأصول تصنف على أساس درجة السيولة والخصوم على أساس درجة الاستحقاق، ويمكن توضيحها في النقاط التالية (ضيف، 2013، صفحة 93):

- **الأصول المتداولة:** وتتمثل في النقد والبنود الأخرى التي من المحتمل تحويلها إلى نقد أو بيعها أو استهلاكها إما خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة أو خلال السنة.
- **الأصول غير المتداولة:** وتتعلق بالاستثمارات طويلة الأجل والموجودات كالممتلكات الملموسة، بالإضافة إلى الموجودات ذات الطبيعة غير الملموسة والتثبيتات المالية طويلة الأجل.
- **الالتزامات المتداولة:** تتمثل في الالتزامات التي على المؤسسة للغير ويتوقع بأن تقوم المؤسسة بتسديدها أو الوفاء بها خلال الدورة التشغيلية أو المالية، وذلك عن طريق تغطيتها بالأصول المتداولة أو بخلق مطلوبات متداولة أخرى.
- **الالتزامات غير المتداولة:** تتمثل في الالتزامات طويلة الأجل التي على المؤسسة تسديدها للغير، ولكن ليس خلال دورة النشاط العادية بل يكون أجلها خلال الفترات اللاحقة لتلك الدورة.

2.2.1.2. قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل على أنها: "البيان بالإيرادات والنفقات وصافي الربح أو صافي الخسارة الناتجة عن عمليات المؤسسة خلال فترة مالية محددة، أي أنها بمثابة قائمة نشاط"، كما يشار إلى أنها: "أداة يمكن من خلالها قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق الأرباح" (بوسلمة و عبد الصمد، 2018، صفحة 56)، وقد استخدم المعيار رقم (1) ضمن التعديل الذي تم إدخاله سنة 2003 مصطلح الربح أو الخسارة بدلا من صافي الربح أو الخسارة للدلالة على الرقم الأخير الذي يظهر ضمن قائمة الدخل (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 45).

3.2.1.2. قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حديثة العهد نسبيا مقارنة بالقوائم المالية الأخرى، وقد شهدت منذ ظهورها تطورا ملحوظا سواء من ناحية الطرق المتبعة في إعدادها أو من حيث صور ونماذج عرضها أو من حيث القواعد الملزمة بنشرها والصادرة عن المجامع المهنية (بوسلمة و عبد الصمد، 2018، صفحة 57)، وهي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتصنف كتدفقات نقدية من الأنشطة

التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية (أبو و حميدات، 2014، صفحة 56)، وقد تم تناول هذه القائمة بالتفصيل ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (7).

4.2.1.2. قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعرف قائمة التغيرات في حقوق الملكية أنها عبارة عن جدول يوضح الأحداث التي تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث خلال السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات، والهدف الأساسي من هذه القائمة هو تحديد مجموع النتائج المتولدة من نشاطات المؤسسة خلال فترة النشاط فيما يتعلق برأس المال (طبيب، 2019، صفحة 78).

5.2.1.2. الإيضاحات

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، فلها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم العناصر الواردة ضمن القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك فهي توضح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 56).

2.2. متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)

حدد المعيار العناصر التي يجب أن يفصح عنها ضمن القوائم المالية، وتتمثل فيما يلي:

1.2.2. المعلومات الخاصة بالإفصاح العام

يشترط المعيار إفصاحات معينة في صلب القوائم المالية وأخرى ضمن الملاحق، كما يجب أن تتضمن كل قائمة مالية رئيسية المعلومات التالية: اسم القائمة، اسم المؤسسة المعدة لها، العملة المستخدمة في عرض المبالغ التي تتضمنها القائمة، الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة، ما إذا كانت القائمة المالية لوحدة أو مجمعة، مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية (الأرقام بآلاف الدنانير أو بمئات الآلاف...) (دواق و بلعجوز، 2018، صفحة 237).

2.2.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة المركز المالي

يجب أن تحتوي القائمة في صلبها كحد أدنى من المعلومات على البنود التالية: الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، المخصصات، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى، النقد والنقد المعادل، الأصول المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع، المخزون، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة

الأخرى، الالتزامات المالية، الأصول والالتزامات الضريبية الحالية، الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة، حقوق الأقلية، رأس المال المصدر والاحتياطات (Romic, 2013, p. 4).

أما بالنسبة للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن قائمة المركز المالي أو الإيضاحات فتتمثل في: الأراضي والمنشآت والمعدات يتم تحليلها طبقا (IAS 16)، تحليل الذمم المدينة إلى مبالغ مستحقة القبض من العملاء التجاريين ومبالغ مستحقة القبض من الأطراف ذات العلاقة ومدفوعات مقدمة ومبالغ أخرى، المخزون يتم تصنيفه فرعيا طبقا (IAS 2)، المخصصات يتم تحليلها إلى مخصصات لمزايا العاملين وبنود أخرى، رأس مال الأسهم والاحتياطات يتم تحليلها إلى فئات متنوعة كرأس المال المدفوع وعلاوة الأسهم والاحتياطات، الإفصاح عن الأمور المتعلقة بكل فئة رأس مال المساهم (عدد الأسهم المصرحة، عدد الأسهم المصدرة سواء كان مدفوع ثمنها بالكامل أو جزء منه، قيمة التعادل للسهم الواحد أو أن الأسهم ليس لها قيمة تعادل، مطابقة لعدد الأسهم المتداولة في بداية ونهاية الفترة) (ضيف، 2013، صفحة 94).

3.2.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل

يجب أن تحتوي القائمة في صلبها كحد أدنى من المعلومات على البنود التالية: الإيرادات، مصاريف التمويل، الأرباح أو الخسائر المحتسبة وفق طريقة حقوق الملكية، مصروف الضريبة، حصة الأقلية، الربح أو الخسارة للفترة، الربح أو الخسارة بعد الضريبة (Romic, 2013, p. 5).

أما بالنسبة للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن قائمة الدخل أو في الإيضاحات حسب ما نص عليه المعيار، فتتمثل في: تخفيض تكلفة المخزون إلى صافي قيمة بيعه أو تخفيض قيمة الأراضي والمباني والتجهيزات إلى قيمة بيعها وفي حالة العكس تخضع تعلية الأصول الثابتة عند إعادة تقييمها لنفس الإجراءات، المؤونات المخصصة لإعادة هيكلة أنشطة المؤسسة، التخلي أو التنازل عن الأراضي والمباني والتجهيزات، التنازل عن الاستثمارات في الأوراق المالية، العمليات المتوقفة، تسوية النزاعات (عقاري، 2007، صفحة 20).

4.2.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يجب أن تحتوي القائمة في صلبها كحد أدنى من المعلومات على البنود التالية: صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية، كل بند من بنود الدخل أو المصروف أو الربح أو الخسارة التي يتم الاعتراف بها ضمن حقوق المساهمين، الأثر التراكمي لتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات المعترف بها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (8)، المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات للمالكين،

رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وتاريخ الميزانية، مطابقة بين القيمة المسجلة لكل فئة من الأسهم العادية لرأس المال وعلاوة الإصدار، الأرباح والخسائر المعترف بها للسنة المنتهية في 12/31 (ضيف، 2013، صفحة 98).

أما بالنسبة للمعلومات التي يمكن أن تظهر ضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الإيضاحات فتتمثل في: عمليات رأس المال المتصلة بالملاك كالإضافات والاستقطاعات، حركة حساب الأرباح بحيث يظهر رصيده في بداية ونهاية كل فترة والتغيرات المتعلقة به، والتسوية بين أرصدة حسابات كل صنف من حسابات رأس المال وعلاوات الإصدار وبين كل صنف من الاحتياطات في بداية ونهاية الدورة (عقاري، 2007، صفحة 21).

المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات

يلزم المعيار (IAS 37) المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات التالية ضمن إيضاحاتها: تقديم معلومات حول أسس إعداد البيانات المالية والسياسات المحاسبية المحددة المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية، الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها معايير التقارير المالية الدولية والتي لم يتم إظهارها في صلب القوائم المالية، تقديم المعلومات الضرورية الغير معروضة ضمن القوائم المالية الأخرى والتي تساعد على فهم أكثر للمعلومات والأرقام الواردة ضمن هذه القوائم (Romic, 2013, p. 7).

يقترح معيار المحاسبة الدولي رقم (1) أنه ينبغي عادة تقديم الإيضاحات حسب الترتيب التالي: أسس القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية، السياسات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية، المعلومات المكملة للبنود التي تظهر على متن القوائم المالية المتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية حسب ترتيب كل قائمة وكل بند حسب ترتيبه أيضا ضمن قائمته الأصلية.

إفصاحات أخرى مثل: الإفصاحات المتعلقة بالالتزامات المحتملة حسب (IAS 37) والتعهدات التعاقدية غير المعترف بها، والإفصاحات غير المالية مثل المخاطر المالية للمؤسسة وأهداف وسياسات إدارة المخاطر (IAS 32)(Muthupandian, 2008, p. 10).

3. الإفصاح المحاسبي وفق مجموعة من معايير التقارير المالية الدولية

أولت معايير التقارير المالية الدولية اهتمام كبير حول الإفصاح المحاسبي لما له من تأثير على العديد من الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية في عملية اتخاذ القرار، حيث خصت كل معيار قامت بإصداره

بتوضيح قواعد الإفصاح الخاصة به، كما تم وضع معايير خاصة بالإفصاح المحاسبي، وهذا يؤكد أهمية الإفصاح كوظيفة محاسبية، وعليه سوف نستعرض متطلبات الإفصاح في بعض معايير التقارير المالية الدولية.

1.3. الإفصاح المحاسبي وفق (IAS 7): قائمة التدفقات النقدية

يهتم هذا المعيار بقائمة التدفقات النقدية، حيث يعمل على تحديد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة كالنقدية والنقدية المعادلة والتدفقات النقدية، كما يعرض المعيار شكل قائمة التدفقات النقدية من خلال توزيعها إلى ثلاثة أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية، مع عرض أمثلة عن كل نوع من الأنشطة وطرق عرض هذه القائمة، كما يحدد المعيار شروط عرض التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية، والتدفقات النقدية المرتبطة بالبنود غير العادية وتلك الناجمة عن الفوائد وأرباح الأسهم وعن ضرائب الدخل، بالإضافة إلى الإفصاح عن الفائدة المدفوعة (الاسعد، 2013، صفحة 265).

كما يلزم المعيار المؤسسات على إفصاحات أخرى تتمثل في: تعليق الإدارة عن مبلغ الأرصدة النقدية وما يعادلها والتي تحتفظ بها المؤسسة ومقيدة الاستعمال، قيمة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للمؤسسة، القيمة الإجمالية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية المتعلقة بحصة المؤسسة في المشاريع المشتركة والتي عولجت بطريقة التوحيد النسبي، مبالغ التدفقات النقدية الناجمة عن كل من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لكل قطاع عمل وقطاع جغرافي بموجب متطلبات المعيار (IFRS 8) (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 105).

2.3. الإفصاح المحاسبي وفق (IAS 8): السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء

جاء المعيار (IAS 8) بسبب وجود مرونة في تطبيق المبادئ والأسس المحاسبية وتقديرات الإدارة لبعض البنود، فهو يغطي الأسس والمبادئ الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لكي يمنحها مزيدا من المصداقية والملائمة والموثوقية والقدرة على المقارنة بين القوائم المالية من سنة لأخرى لنفس المؤسسة أو ما بين المؤسسات، وعليه يمكن القول أنه جاء لتحقيق الأهداف التالية (التميمي، 2019، صفحة 354):

- ❖ تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية التي يشترط إتباعها عند إعداد القوائم المالية؛
- ❖ توضيح المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية؛

❖ بيان المعالجات المحاسبية للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم اكتشافها في الفترة الحالية.

وقد قام المعيار بتحديد متطلبات الإفصاح لكل عنصر رئيسي يتضمنه المعيار، حيث نجد متطلبات الإفصاح الخاصة بالتغيرات في السياسة المحاسبية تتمثل في (IASB, 2022, pp. 1065-1066):

- ✓ في حالة التطبيق الأولي لمعيار معين وكان هناك تأثير للفترة الحالية أو الفترات السابقة أو الفترات المستقبلية يجب الإفصاح على: عنوان المعيار الذي أدى إلى التغيير في السياسة المحاسبية، طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية، وصف للأحكام الانتقالية بما فيها التي تؤثر على الفترات المستقبلية، مقدار المبالغ التي سيتم تعديلها خلال الفترة الحالية والفترات السابقة نتيجة تغير السياسة المحاسبية؛
- ✓ في حالة التغيير الطوعي للسياسة المحاسبية يجب على المؤسسة أن تفصح على: طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية، الأسباب التي دعت إلى تطبيق السياسة المحاسبية الجديدة، مقدار المبالغ التي ستعدل للفترة الحالية والفترات السابقة، إذا كان التعديل بأثر رجعي غير عملي بالنسبة للمؤسسة فيتوجب عليها الإفصاح عن كيفية تطبيق أثر التغيير في السياسة المحاسبية؛
- ✓ في حالة تطبيق المؤسسة لسياسة محاسبية معينة أو تفسير معين صدر ولم يصبح ساري المفعول على الفترة الحالية فيتوجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وعن التقديرات المحتملة لأثر تطبيق هذه السياسة أو التفسير على القوائم المالية للفترة الحالية (أبو نصار و حميدات، 2014، صفحة 141).

أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية التي نص عليها هذا المعيار، فتتمثل في (IASB, 2022, pp. 1068-1069):

- ✓ يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة ومبلغ التغيير في أي تقدير محاسبي له تأثير على الفترة الحالية أو من المتوقع أن يكون له تأثير خلال الفترات المستقبلية، فيما عدا الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون من غير العملي تقدير ذلك الأثر؛
- ✓ إذا لم يتم الإفصاح عن حجم الأثر في الفترات المستقبلية لأن تقدير ذلك غير عملي، فيجب على المؤسسة أن تفصح عن هذه الحقيقة.

أما فيما يخص متطلبات الإفصاح عن أخطاء الفترات السابقة، فتتمثل فيما يلي: طبيعة خطأ الفترة السابقة، الإفصاح عن مبلغ تصحيح الخطأ لكل فترة سابقة معروضة، مقدار تصحيح الخطأ في بداية أول فترة سابقة معروضة، وتوضيح أسباب تبين أن إعادة العرض بأثر رجعي غير عملي بالنسبة لفترة سابقة معينة (IASB, 2022, p. 1070).

3.3. الإفصاح المحاسبي وفق (IAS 10): الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

تعرف لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الأحداث اللاحقة بأنها: "تلك الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية"، وهناك نوعان من الأحداث اللاحقة (Tavga & Heshw, 2022, p. 6492):

- ❖ الأحداث المعدلة بعد تاريخ الميزانية التي تتطلب تعديل الميزانية العمومية: فهي تمثل الأحداث التي تقدم أدلة إضافية حول الأمور والأحداث التي كانت موجودة في تاريخ الميزانية إلا أنها لم تكن معروفة عند المؤسسة.
- ❖ الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية: أي التي وقعت بعد تاريخ الميزانية، وهي ناتجة عن ظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية، ولكن أهميتها تقتضي الإفصاح عنها في شكل ملاحظات.

أما فيما يخص الإفصاح يتطلب المعيار ما يلي (Koppeschaar, et al., 2018, p. 144):

- ✓ التصريح بإصدار القوائم المالية: ويكون من خلال الإفصاح عن التاريخ الذي تم فيه إصدار القوائم المالية، ومن أعطى التصريح بذلك، وإذا كان لملاك المؤسسة أو غيرهم صلاحية تعديل القوائم المالية بعد الإصدار فيجب الإفصاح عن ذلك؛
- ✓ ضبط الأحداث، وذلك من خلال تحديث المبالغ والإفصاحات لتعكس المعلومات الجديدة؛
- ✓ في حالة وجود أحداث غير قابلة للتعديل بعد تاريخ الميزانية وكانت مهمة، فإنه يجب الإفصاح عن طبيعة الحدث والأثر المالي أو بيان عدم إمكانية تحديد الأثر المالي.

4.3. الإفصاح المحاسبي وفق (IAS 24): الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة

يعرف هذا المعيار الطرف ذو العلاقة بأنه شخص أو مؤسسة ذات علاقة بالمؤسسة التي تقوم بإعداد بياناتها المالية (Rafay, Sadiq, & Ajmal, 2016, p. 16)، فالمؤسسات عادة تربطها علاقات مع أفراد ومؤسسات لتحقيق مصالح معينة وهذه العلاقات لها قواعد وشروط تحكمها وممكن أن تؤثر على مركزها المالي، وعليه تم التركيز بشكل خاص على الإفصاح على هذا النوع من المعاملات للسماح لمستخدمي القوائم المالية بالحصول على المعلومات عن هذه الأطراف، كما أن هذا الإفصاح يمثل تأكيد على أن هذه المعاملات غير مشبوهة (Ignat & Feleaga, 2019, pp. 3034-3035).

ويتطلب المعيار الإفصاح عما يلي (أبو نصار و حميدات، 2014، الصفحات 386-387):

- ❖ العلاقة بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة؛

- ❖ يجب على المؤسسة الإفصاح عن إجمالي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين لكل من الفئات التالية: منافع الموظفين قصيرة الأجل، منافع ما بعد الخدمة، المنافع طويلة الأجل الأخرى، منافع إنهاء الخدمة، والدفعات على أساس الأسهم؛
- ❖ في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة العلاقة مع الطرف ذو العلاقة إلى جانب المعلومات حول المعاملات والأرصدة الضرورية لفهم التأثير المحتمل للعلاقة بين الأطراف على القوائم المالية، وكحد أدنى يجب أن يشمل الإفصاح: مبالغ تلك العمليات، مبلغ الأرصدة القائمة، مخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بالأرصدة القائمة بين الأطراف ذات العلاقة، الديون المعدومة ومخصصات الديون المشكوك فيها المعترف بها على أنها مصاريف؛
- ❖ تقديم إفصاحات منفصلة لكل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة المتمثلة في: المؤسسة الأم، المؤسسات التي تسيطر سيطرة مشتركة أو لها تأثير هام على المؤسسة، المؤسسات التابعة، المؤسسات الزميلة، المشاريع المشتركة التي تكون للمؤسسة طرف المشاركة فيها، موظفو الإدارة الرئيسيون في المؤسسة أو المؤسسة الأم، والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛
- ❖ يسمح المعيار بالإفصاح عن البنود المتشابهة بشكل إجمالي إلا في حالة كان الإفصاح المنفصل ضروري لفهم آثار معاملات الأطراف ذات العلاقة على القوائم المالية للمؤسسة.

5.3. الإفصاح المحاسبي وفق (IAS 34): التقارير المالية المرحلية

تعد التقارير المالية المرحلية مصدرا من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرارات، إذ تقوم المؤسسات إضافة إلى التقارير السنوية بإصدار تقارير أخرى تغطي مرحلة معينة خلال السنة المالية عادة ما تكون شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية (AL-Shatnawi, 2017, p. 162)، وقد حدد المعيار العناصر التي يجب الإفصاح عنها (أبو نصار و حميدات، 2014، الصفحات 489-492):

- ❖ إذا أصدرت المؤسسة مجموعة كاملة من القوائم المالية في التقرير المرحلي عندها يجب أم تمتثل تلك القوائم المالية للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)؛
- ❖ إذا اختارت المؤسسة إعداد قوائم مالية مختصرة فإن التقرير المرحلي يجب أن يتضمن كحد أدنى: قائمة مركز مالي مختصرة، قائمة الدخل الشامل مختصرة، قائمة التغير في حقوق الملكية مختصرة، قائمة التدفقات النقدية مختصرة، ملاحظات تفسيرية مختارة، في هذه الحالة يجب أن تتضمن تلك التقارير كحد أدنى العناوين والمجاميع الفرعية الواردة في آخر قوائم مالية سنوية والملاحظات التفسيرية؛

- ❖ يجب عرض حصة السهم الأساسية من الأرباح وحصة السهم المنخفضة ضمن قائمة الدخل؛
- ❖ يجب أن تتضمن القوائم المالية المرحلية توضيح للمعاملات والأحداث المهمة لتساعد على فهم التغيرات في المركز المالي للمؤسسة والأداء المالي لها منذ آخر قوائم مالية سنوية، فهذا المعيار لا يتطلب عرض المعلومات غير المهمة في ملاحظات التقارير المالية المرحلية؛
- ❖ إفصاحات أخرى في الملاحظات مثل: الإفصاح عن إتباع نفس السياسات المحاسبية أو وجود تغيير، تعليقات تفسيرية تبين العمليات التشغيلية، البنود غير الاعتيادية، طبيعة وقيمة التغير في التقديرات في القوائم السابقة المنشورة، إصدارات وإعادة شراء وتسديدات أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين، توزيعات الأرباح المدفوعة للسهم الواحد أو الإجمالية، الأحداث الهامة للفترة اللاحقة للفترة المرحلية الحالية والتي لم تظهر ضمن بيانات الفترة المرحلية الحالية، وإفصاحات حول قطاعات المؤسسة بموجب (IFRS 8)؛
- ❖ الإفصاح عن الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية.

6.3. الإفصاح المحاسبي وفق (IFRS 7) الأدوات المالية: الإفصاحات

جاء هذا المعيار ليحل محل المعيار (IAS 30) (Muthupandian K. S., 2008, p. 1)، كما أنه يكمل كل من المعيارين (IAS 32) و(IAS 39)، وهو يهدف إلى الطلب من المؤسسات توفير الإفصاحات في قوائمها المالية، وذلك بغرض تمكين مستخدميها من تقييم: أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة وأدائها، طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها (الاسعد، 2013، صفحة 272).

حدد المعيار (IFRS 7) عناصر الإفصاح التي يجب على المؤسسات الالتزام بها، مع ترك بعض الحرية في عرض المعلومات من خلال إتاحة بدائل لعرض المعلومات التي تتعلق بالأدوات المالية، ومن أهم هذه الإفصاحات نجد (سعيداني و ميلودي، 2021، الصفحات 380-381):

- ❖ الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية لقائمتي المركز المالي والدخل؛
- ❖ الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية كما هي معرفة في المعيار (IAS 39) إما في قائمة المركز المالي أو الإيضاحات؛
- ❖ متطلبات الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناتجة عن الاحتفاظ بالقروض والذمم، مبالغ أية مشتقات ائتمان أو

أية أدوات مالية مشابهة تقلل من الحدود القصوى لمخاطر الائتمان، مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم، ومقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان؛

- ❖ متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية الناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان والفرق بين القيمة الدفترية والقيمة التعاقدية للمطلوبات المالية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق؛
- ❖ إعادة التصنيف: يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المعاد تصنيفه في حالة إعادة تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة أو التكلفة المطفأة أو العكس؛
- ❖ إلغاء الاعتراف بالأصل المالي: يجب على المؤسسة الإفصاح عن طبيعة الأصل المالي المتنازل عنه للغير، وطبيعة مخاطر وعوائد ملكيته؛
- ❖ متطلبات الإفصاح في قائمة الدخل وحقوق الملكية: يوجب المعيار الإفصاح عن بنود الدخل والمصروف والربح والخسارة؛
- ❖ الإفصاحات عن محاسبة التحوط.

كما اهتم المعيار (IFRS 7) بنوعين من الإفصاح فيما يتعلق بالمخاطر الكمية والنوعية، وتتمثل في (زرقط و لباز، 2020، صفحة 701):

- ✓ إفصاحات نوعية: والتي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقه بها؛
- ✓ إفصاحات كمية: يزود هذا النوع من الإفصاحات بمعلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد المؤسسة بها.

7.3. الإفصاح المحاسبي وفق (IFRS 10): القوائم المالية الموحدة، ووفق(IFRS 12): الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى

تم إصدار (IFRS 10) في ماي 2011، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"، ومحل (SIC 12)، أي يمكن القول أن (IFRS 10) جاء لمعالجة التناقضات التي تم تحديدها في تطبيق معايير التوحيد السابقة من خلال الجمع بين المعيارين في معيار واحد (Sihiya & Malan, 2022, p. 3)، كما عرف المعيار القوائم المالية الموحدة بأنها: القوائم المالية لمجموعة مؤسسات (المؤسسة الأم وجميع المؤسسات التابعة) معروضة على أنها كيان اقتصادي واحد (Koppeschaar, et al., 2018, p. 737)، أما فيما يخص الإفصاحات المتعلقة بها فقد تم نقلها للمعيار (IFRS 12).

تم إصدار (IFRS 12) في ماي 2011، ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"، والمعيار رقم (28) "الاستثمارات في المؤسسات الزميلة"، وأيضا المعيار رقم (31) "الحصص في المشاريع المشتركة"، ويهدف المعيار (IFRS 12) إلى مطالبة المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم (IASB, 2011, pp. 653-657):

- ❖ طبيعة المصالح في المؤسسات الأخرى والمخاطر المرتبطة بها؛
- ❖ آثار تلك المصالح على مركزها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية.

أما بالنسبة لمتطلبات الإفصاح وفق هذا المعيار فيوجد العديد من التفاصيل، وعليه سيتم توضيح العناصر الأساسية بشكل مختصر كما يلي (أبو نصار و حميدات، 2014، الصفحات 816-818):

- ✓ الإفصاح عن الأحكام الهامة والافتراضات التي اعتمدت عليها وأي تغير جرى عليها، وذلك فيما يخص: بأنها تسيطر على مؤسسة أخرى بموجب (IFRS 10)، أن لديها سيطرة مشتركة تتعلق بترتيبات معينة أو تأثير مهم على مؤسسة أخرى، وطبيعة نوع الترتيبات المشتركة؛
- ✓ الإفصاح عن المصالح في المؤسسات التابعة؛
- ✓ الإفصاحات المطلوبة عن حقوق غير المسيطرين والتدفقات النقدية؛
- ✓ المصالح في الترتيبات المشتركة والمؤسسات الزميلة؛
- ✓ الإفصاح عن المخاطر المرتبطة بحصص المؤسسة في المشاريع المشتركة والمؤسسات الزميلة؛
- ✓ الإفصاح عن المصالح في المؤسسات المنظمة غير المدرجة في القوائم المالية.

من خلال ما تم التطرق إليه بخصوص بعض المعايير المتعلقة بعرض كل من القوائم والتقارير المالية والإفصاحات المحاسبية، يلاحظ أن مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتم كثيرا بطريقة عرض المعلومة المحاسبية والبنود التي يجب الإفصاح عنها، حيث قام بالإشارة إليها بشكل مفصل محددا بذلك الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تفصح عنها المؤسسة، كما يلاحظ وجود العديد من التعديلات على المعايير من خلال إلغاء معيار معين ليحل محله معيار جديد أو دمج معيارين أو أكثر ضمن معيار جديد كما أصبح المجلس يصدر معايير متعلقة بالإفصاح فقط، وهذا بغرض الحرص على توفير معلومات عالية الجودة تعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية وما تقتضيه من تحديثات، فالإفصاح المحاسبي أساس عملية اتخاذ القرارات الرشيدة سواء بالنسبة للجهات الداخلية أو الجهات الخارجية للمؤسسة.

III. الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

ورثت الجزائر غداة الاستقلال المنظومة التشريعية والقانونية الفرنسية لمنع حدوث فراغ في حال التوقف عن العمل بها، وعليه استمر العمل في مجال المحاسبة بالمخطط المحاسبي العام (PCG) لسنة 1957 وبناءا على التوجهات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر واحتياجات المحاسبة الوطنية تم إنشاء المخطط المحاسبي الوطني (PCN) سنة 1973، الذي أدى مهمته بنجاعة إلى غاية سنة 1988 أين بدأ التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع بسبب التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، وعليه بدأت أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر سنة 1998، والتني انتهت بإنشاء النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من معايير المحاسبة الدولية[1]، والذي طبق في المؤسسات الجزائرية بداية من سنة 2010 (سعيدي، 2015، الصفحات 102-106).

1. الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

الجزائر كغيرها من الدول حاولت مسايرة التطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية العالمية، ويتضح ذلك من خلال العمل على تبني نظام محاسبي جديد، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو تفعيل المؤسسات الجزائرية مع البيئة الدولية وسعيا لتحقيق توافق محاسبي وتجاوز المشاكل الناجمة عن الاختلافات.

1.1. أسباب توجه الجزائر نحو معايير المحاسبة الدولية

توجد العديد من الأسباب الداخلية والخارجية التي جعلت الجزائر ترى أنه من الضروري تبني نظام محاسبي مالي جديد، يمكن توضيح أهمها في النقاط التالية (سعيداني و رزيقات، 2018، صفحة 258):

1.1.1. الأسباب الداخلية

- ❖ تحول الدور الذي تلعبه الدولة في الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى طرف منظم؛
- ❖ عدم تماشي المخطط المحاسبي الوطني (PCN) مع التوجه الاقتصادي الجديد للبلاد؛
- ❖ المخطط المحاسبي الوطني (PCN) يستجيب بالدرجة الأولى للاحتياجات الجبائية، حيث وصف بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة؛
- ❖ أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الاقتصادية؛

1. تم اعتماد تسمية معايير المحاسبة الدولية وليس معايير التقارير المالية الدولية، لان الجزائر عندما قامت بإعداد النظام المحاسبي المالي اعتمدت على المعايير التي كانت موجودة قبل سنة 2004، وفي تلك الفترة لم يتم إصدار معايير التقارير المالية الدولية والجزائر لم تقم بتبنيها.

- ❖ أصبحت المؤسسات عبر المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة والحذر بشكل مبالغ فيه عوضا لمبدأ الصورة الوفية بحثا على أكثر الضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

2.1.1. الأسباب الخارجية

- ❖ يعتبر تبني معايير المحاسبة الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- ❖ ظهرت في العديد من البلدان احتياجات إضافية إلى التمويل من القطاع الخاص، وهذا بعد تحول دور الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛
- ❖ مع تعقد الأعمال وكبر حجم المشروعات أصبحت المؤسسات تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية للبحث عن موارد مالية جديدة ولا تقتصر على الأسواق المحلية؛
- ❖ يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية الامتثال للمعايير الدولية؛
- ❖ يستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثوقة وموحدة ومعدة وفق معايير المحاسبة الدولية لتسهيل نقل المعلومات الاقتصادية وعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات متعددة الجنسيات.

2.1. الإطار القانوني للنظام المحاسبي المالي

وضعت الجزائر العديد من القوانين والمراسيم والقرارات التي تعمل على توضيح النظام المحاسبي الجديد وطريقة تطبيقه من طرف الجهات الملزمة بمسك المحاسبة المالية، وتتمثل فيما يلي:

- ❖ القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي؛
- ❖ المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11؛
- ❖ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛
- ❖ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة والمتوسطة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة؛
- ❖ المرسوم التنفيذي 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي؛
- ❖ ملاحق القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها؛

- تعليمة وزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 المتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، والمتضمنة كيفيات وإجراءات تنفيذ الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

كما قامت وزارة المالية من خلال المجلس الوطني للمحاسبة بإصدار مجموعة من التعليمات المنهجية بعد بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010، حيث جاءت بغرض تدعيم وتقديم شروحات أكثر للتعليمة الوزارية رقم (02) المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 والخاصة بتطبيق النظام المحاسبي لأول مرة، ويمكن إبراز هذه التعليمات في النقاط التالية (آيت، بدوي، و زلاسي، 2014، الصفحات 562-563):

- المذكرة المنهجية رقم (01) المؤرخة في 19 أكتوبر 2010 والتي تتضمن التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي؛
- المذكرة المنهجية رقم (02) المؤرخة في 28 ديسمبر 2010 والخاصة بالتثبيتات؛
- المذكرة المنهجية رقم (03) المؤرخة في 28 ديسمبر 2010 والخاصة بالمخزونات؛
- المذكرة المنهجية رقم (04) المؤرخة في 20 مارس 2011 والخاصة بالتثبيتات العينية؛
- المذكرة المنهجية رقم (05) المؤرخة في 26 مارس 2011 والخاصة بمنافع الموظفين قصيرة وطويلة الأجل؛
- المذكرة المنهجية رقم (06) المؤرخة في 05 ماي 2011 والخاصة بالمصاريف والإيرادات خارج الاستغلال؛
- المذكرة المنهجية رقم (07) المؤرخة في 24 ماي 2011 والخاصة بالعقود طويلة الأجل؛
- المذكرة المنهجية رقم (08) المؤرخة في 07 جوان 2011 والتي تحتوي على بعض الأمثلة المتعلقة بالأصول والخصوم المالية الخاصة بكيفية الانتقال.

3.1. تعريف النظام المحاسبي المالي

يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي من ناحيتين، كما يلي:

1.3.1. من الناحية الاقتصادية

حسب المادة (3) من القانون 07-11 يشار إلى النظام المحاسبي المالي يعرف بالمحاسبة المالية وهي: "عبارة عن نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها

وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2007، صفحة 3).

2.3.1. من الناحية القانونية

يعرف النظام المحاسبي المالي بأنه مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها (كتوش، 2009، صفحة 291).

4.1. أهداف النظام المحاسبي المالي (SCF)

يسعى النظام المحاسبي الجديد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية، من بينها نجد (طحاح و قمان، 2020، صفحة 572):

- ترقية النظام المحاسبي المالي الجزائري مع الأنظمة المالية المحاسبية؛
- تعظيم الاستفادة من مزايا (SCF) خصوصا في مجال تسيير المعاملات المالية والمحاسبية؛
- جذب المستثمر الأجنبي للجزائر لعدم وجود مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية أو عدم فهم المعلومات المفصح عنها؛
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق النظام المحاسبي الموحد؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي مستوحى من معايير المحاسبية الدولية، كما أن هذا التقارب يساعد المؤسسات على تقييم الوضعية المالية الخاصة بها بكل شفافية وإمكانية مقارنة نفسها مع المؤسسات الأجنبية لتشابه القوائم المالية المفصح عنها.
- تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز مكانتها وثقتها لدى المنظمات المالية والتجارية الدولية؛
- تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في الإفصاح على المعلومات، مما يؤدي إلى ترسيخ أسس حوكمة المؤسسات؛
- المساعدة على تحسين مردودية المؤسسات من خلال معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛

- ❖ المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالمصداقية.

5.1. الجهات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية المطلوب إعدادها

أشارت المادة (4) من القانون 07-11 إلى الجهات الملزمة بمسك المحاسبة المالية، والمتمثلة فيما يلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2007، صفحة 3):

- ❖ المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- ❖ التعاونيات؛
- ❖ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- ❖ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيقه القوائم المالية سنويا على الأقل، وتتمثل هذه القوائم حسب المادة (25) من القانون رقم 07-11 فيما يلي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2007، صفحة 5):

- ❖ الميزانية؛
- ❖ حساب النتائج؛
- ❖ جدول سيولة الخزينة؛
- ❖ جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ❖ ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

6.1. الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF)

من أهم مميزات النظام المحاسبي المالي وجود إطار مفاهيمي[1] له على عكس المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم إعداده من خلال الرجوع إلى الإطار المفاهيمي المعتمد من طرف مجلس معايير المحاسبة

1. الإطار المفاهيمي: يعرف أيضا بالإطار التصوري، وتعرفه نظرية المحاسبة بأنه: "مجموعة منظمة من الأهداف والمبادئ الأساسية المتسقة فيما بينها، والتي بفضلها يمكن إصدار معايير متسقة وتحديد طبيعة ووظائف وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية". كما عرفته (FASB) على أنه: نظام متماسك من أهداف ومبادئ أساسية مرتبطة ببعضها البعض تؤدي إلى معايير صلبة وتبين طبيعة ودور وحدود المحاسبة والقوائم المالية (بولعراس، 2016، صفحة 90).

الدولية، فحسب المادة (2) من القانون رقم 08-156 يعمل الإطار المفاهيمي على (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، صفحة 11):

- ❖ التعريف بالمفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض القوائم المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومة المالية؛
- ❖ يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛
- ❖ يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة؛

أما حسب المادة (3) من نفس القانون فهو يهدف إلى المساعدة على:

- ❖ تطوير المعايير؛
- ❖ تحضير الكشوف المالية؛
- ❖ تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛
- ❖ إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.

أي يمكن القول أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي يشكل دليلا لمختلف الجهات الملزمة بإمساك المحاسبة المالية، من خلال تحديده للمبادئ المحاسبية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية، وأيضا توضيح طرق القياس المعمول بها، كما ركز على محتوى القوائم المالية من خلال التعريف بالمصطلحات التي تشكل أساس إعدادها وقام أيضا بتوضيح طريقة عرضها والبنود التي يجب الإفصاح عنها من خلالها، وهذا لضمان توفير معلومات عالية الجودة وقابلة للمقارنة تتضمن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية المشار إليها في المادة (8) من المرسوم التنفيذي 08-156 والمتمثلة في الملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، صفحة 12).

2. الإفصاح المحاسبي حسب ما جاء في النظام المحاسبي المالي

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم وظائف المحاسبة، وقد ركزت الجزائر من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية على الإفصاح عن معلومات، ويظهر هذا من خلال العمل على تحسين المعلومة المحاسبية من خلال جعلها تتلاءم مع ما هو معمول به دوليا، وقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى ضرورة الإفصاح المحاسبي من خلال ما جاء في نص المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156، والتي نصت على ضرورة أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على قرار مستعمليها اتجاه المؤسسة، بالإضافة إلى المادة 19 من نفس القانون، والتي أشارت إلى أنه يجب أن

تستجيب القوائم المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ والقواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة، من خلال منح معلومات حقيقية عن الوضعية المالية والنجاعة وتغير الوضعية المالية للمؤسسة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، الصفحات 12-13).

1.2. المعلومات العامة التي يجب الإفصاح عنها

أشار النظام المحاسبي المالي ضمن الفقرة 210-3 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بوجوب إظهار مجموعة من المعلومات ضمن القوائم المالية، والمتمثلة فيما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 22):

- ❖ تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المفصحة عن القوائم المالية؛
- ❖ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- ❖ تاريخ الإقفال؛
- ❖ العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور؛

كما تفصح عن معلومات أخرى تساعد في تحديد هوية المؤسسة، والمتمثلة فيما يلي:

- ❖ عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه؛
- ❖ الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة؛
- ❖ اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي تلحق به المؤسسة عند الاقتضاء؛
- ❖ معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

2.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية

جاء في الفقرة (1.220) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أن الميزانية تصف بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، كما يتم الفصل بينها إلى أصول جارية وأصول غير جارية وخصوم جارية وخصوم غير جارية.

وجاء في نفس الفقرة الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل عند وجود عمليات تتعلق بها، حيث يتم الإفصاح في جانب الأصول على (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 23): التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)، وخزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الموجبة. أما جانب الخصوم فيتم

الإفصاح على: رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون والدائنون الآخرون، خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)، رصيد الأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا)، خزينة الأموال السالبة ومعدلات الخزينة السالبة.

وفي حالة الميزانية المدمجة يتم الإفصاح أيضا على: المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة والفوائد ذات الأقلية.

وقد أشارت الفقرة (3.220) من نفس القرار إلى المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن الميزانية أو في الملحق، والمتمثلة في: وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات، حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة، مبالغ للدفع والاستلام، المؤسسة الأم، الفروع، المؤسسات المساهمة في المجمع، جهات أخرى مرتبطة (مساهميين، مسيرين...)، عدد الأسهم المرخصة والصادرة والمحررة كليا، القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية، تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية، عدد الأسهم التي تمتلكها المؤسسة وفروعها والمؤسسات المشاركة، الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع، حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم، مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية وفي المجموع)، ووصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

3.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في حساب النتائج

عرفت الفقرة (1.230) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 حساب النتائج كما يلي: أنه عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، كما تظهر هذه القائمة النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة).

أشارت الفقرة (2.230) من نفس القرار إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن حساب النتائج، والمتمثلة في (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 24-25): تحليل الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية المتمثلة في (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للاستغلال)، منتجات الأنشطة العادية، المنتوجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة

التي تخص التثبيتات العينية، المخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، والنتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لمؤسسات المساهمة.

أما في حالة حساب النتائج المدمجة فيتم الإفصاح أيضا على: حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية، حصة الفوائد ذات الأقلية.

وقد أشارت الفقرة (3.230) إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن حساب النتائج أو في الملحق، والمتمثلة في: تحليل منتجات الأنشطة العادية، مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى مؤسسات المساهمة.

يمكن للمؤسسات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة ضمن الملحق، فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء والمنتوجات حسب الطبيعة مدونة حسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجاتها.

4.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول سيولة الخزينة

الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

أشارت الفقرة (2.240) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن جدول سيولة الخزينة، حيث تعمل على تقديم مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها والمتمثلة في: التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)، التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)، التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)، تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم تقدم كلا على عدة وترتيب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

ووفقا للفقرة (3.240) من نفس القانون يتم عرض جدول سيولة الخزينة إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، وتتمثل الطريقة المباشرة الموصى بها في (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 26):

- ❖ تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...) قصد إبراز تدفق مالي صاف؛
- ❖ تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

والطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان العناصر التالية:

- ❖ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...)؛
- ❖ التفاوت أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
- ❖ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...)، وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

5.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في جدول تغير الأموال الخاصة

تعرف الفقرة (1.250) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 جدول تغير الأموال الخاصة بأنه تحليل للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

وقد تم الإشارة في نفس الفقرة إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن جدول تغير الأموال الخاصة، والمتمثلة في (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 26-27): النتيجة الصافية للسنة المالية، تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال، المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة قي رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)، توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

6.2. المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في ملحق القوائم المالية

الملحق هو وثيقة تلخيص يعد جزءا من القوائم المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، كما أنه يتمم كلما اقتضت الحاجة المعلومات المفيدة لقارئي الحسابات، ومن بين المعلومات الموجدة في الملحق نجد (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 38-41):

- ❖ القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)؛

- ❖ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- ❖ المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- ❖ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الضرورية للحصول على صورة وفية؛

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق، بحيث يجب ألا يشتمل إلا على المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد تحكم به الجهات التي ترسل إليها المعلومات على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها، وهذان المعياران هما:

- ❖ الطابع الملائم للإعلام؛
- ❖ أهميته النسبية.

3. مكانة الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية

أعطى مجلس معايير المحاسبة الدولية أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي وذلك بهدف الرفع من مستوى المعلومات المفصح عنها، ويتضح ذلك من خلال التعديلات التي تم إجراؤها على الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية، وأيضا من خلال التعديلات التي أجريت على بعض المعايير بالإضافة إلى الإصدارات الجديدة، أما على الصعيد المحلي فنجد أن البيئة الجزائرية حسنت من مستوى الإفصاح من خلال تبنيها للنظام المحاسبي المالي وإعطائها الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي وتحسين نوعية المعلومة المحاسبية، وعليه سنحاول في هذا الجزء من الدراسة معرفة مدى التزام النظام المحاسبي المالي بعناصر الإفصاح المحاسبي خاصة في ظل التحديثات المستمرة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، وهذا من خلال إجراء عملية المقارنة.

1.3. تقييم الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل تحديثات الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية فيما يخص المعلومة المحاسبية

ويكون هذا التقييم من خلال إجراء عملية المقارنة، مع التركيز على العناصر المتعلقة بالإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية، كما يوضحها الجدول رقم (1-1).

الجدول رقم (1-1): مقارنة الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي بالإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية من حيث تأثيره على الإفصاح المحاسبي

معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
الإطار المفاهيمي	
عرف الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية عدة تغيرات، حيث تم إصداره أول مرة سنة 1989 من طرف لجنة معايير المحاسبة الدولية، ليستمر العمل به سنة 2001 من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، وفي سنة 2010 تم إجراء أول تعديل له، ليعرف تعديلا آخر سنة 2018.	إصدار إطار مفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في الجزائر لأول مرة ضمن القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.
الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية	
الخصائص النوعية الرئيسية: الملاءمة، التمثيل الصادق. الخصائص النوعية التعزيزية: القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، والتوقيت المناسب.	الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية: الملاءمة، الدقة، القابلية للمقارنة، والوضوح.
مستخدمي المعلومة المحاسبية	
المستثمرون الحاليون والمرتقبون، المقرضون، العملاء، الموردون، العملاء، الموظفون، الحكومة، والجمهور.	لم يحدد النظام المحاسبي المالي الجهات المستخدمة للمعلومة المحاسبية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية والإطار التصوري النظام المحاسبي المالي.

كتوضيح للجدول رقم (1-1) يمكن القول أن المشرع الجزائري اعتمد على المرجعية الدولية في وضع الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي (SCF) الذي تم وضعه سنة 1989، إلا أن هذا المرجع عرف تغيرات بداية من سنة 2010، ومن التغيرات الرئيسية التي أدخلت عليه هو استبدال العنوان القديم الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بالإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، وهذا يدل أن هذه التغيرات كانت بغرض إعداد تقارير متكاملة تعرض المعلومات المالية والمعلومات غير المالية المتعلقة بالأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ونموذج أعمالها وحوكمة المؤسسات، أما الهدف من ذلك فهو التركيز على تلبية أكبر قدر من احتياجات مستخدمي المعلومة المحاسبية (Kuzina, 2013, pp. 87-89)، إلا أن الإطار المفاهيمي لسنة 2010 لم يتناول موضوع العرض والإفصاح ليتم التطرق إلى ذلك في التعديل الجديد في

مارس 2018، حيث تناول المفاهيم التي تصف كيفية تقديم المعلومات والإفصاح عنها في القوائم المالية، كما أنه تم وضع فصل خاص بالعرض والإفصاح (Djafri, 2023, p. 404).

يلاحظ أن مجلس معايير المحاسبة الدولية حريص على تطوير الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية لجعله يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة والاحتياجات المتطورة، وفي دراستنا تم التركيز على التغيرات المتعلقة بوظيفة الإفصاح، والتي تم التوصل من خلالها أن هذه التعديلات كانت بغرض الرفع من حجم المعلومات المقدمة وتحسين نوعية المعلومة حسب الاحتياجات التي تعرفها الساحة الاقتصادية، وهذا ما لم نجده في النظام المحاسبي المالي الذي لم يجري أي تعديل أو تفسير منذ إصداره، كما أنه ركز على طريقة المعالجة للأحداث الاقتصادية، مهملا بذلك العديد من العناصر مقارنة بالمرجع الدولي خاصة في ظل التعديلات الأخيرة، ورغم كل ذلك فهذا لا يعني أننا ننقص من أهمية الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، ولكن يبقى التعديل والتحديث أمر ضروري لمواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في الساحة الاقتصادية العالمية.

أما فيما يخص الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية يلاحظ أن الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية قام بتقسيمها إلى خصائص رئيسية وخصائص تعزيزية، كما أنه قام بشرحها وتوضيحها، أما فيما يخص النظام المحاسبي المالي فقد أخذ بأغلب الخصائص التي نص عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه لم يقم بشرحها وتفسيرها ضمن إطاره المفاهيمي.

أما بالنسبة لمستخدمي المعلومة المحاسبية فقد حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية جميع الجهات المستخدمة لها، في حين أن النظام المحاسبي المالي لم يشر إليهم ضمن الإطار التصوري وهذا يدل على وجود نقائص فيه خاصة فيما يخص وظيفة الإفصاح المحاسبي، ويمكن إرجاع هذا الإغفال إلى طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية ومكانة المعلومة المحاسبية فيها، كما أنه يتم التركيز عند إعداد القوائم والتقارير المالية بشكل أكبر على الجهات الضريبية باعتبارها المستخدم الرئيسي لها، ما أدى إلى عدم التطرق إلى مستخدميها ضمن الإطار التصوري.

2.3. تقييم الإفصاح المحاسبي للنظام المحاسبي المالي في ظل تحديثات الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية الدولية

ويكون هذا التقييم من خلال إجراء عملية المقارنة، كما يوضحه الجدول رقم (1-2).

الجدول رقم (1-2): مقارنة النظام المحاسبي المالي بمعايير التقارير المالية الدولية من حيث الإفصاح المحاسبي

معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS)	النظام المحاسبي المالي (SCF)
الإفصاح في القوائم المالية	
تتمثل القوائم المالية في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل (صافي الربح أو الخسارة)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، الإيضاحات. حسب ما جاء في: (IAS 1): عرض القوائم المالية. (IAS 7): قائمة التدفقات النقدية.	تتمثل القوائم المالية في: الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملحق. حسب ما جاء في: الكشوف المالية: الفقرات من (1.210) إلى (5.210) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.
إفصاحات أخرى	
(IAS 10): الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.	الفقرة (8.230) والفقرة (3.260) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008. المادة 13 من المرسوم التنفيذي 08-156.
(IAS 24): الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة.	الملحق في الجزء الخاص بالمعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها.
(IAS 34): التقارير المالية المرحلية.	الفقرة 5.260 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008
(IFRS 07): الأدوات المالية: الإفصاحات.	القسم 2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة: الفقرات من (1.122) إلى (9.122).
(IFRS 10): القوائم المالية الموحدة. (IFRS 12): الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى.	القسم 2: الإدماج – تجميع الكيانات، الحسابات المدمجة من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معايير التقارير المالية الدولية و النظام المحاسبي المالي.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1-2) ما يلي[1]:

1. جميع الفقرات والمواد الموجودة في الجدول والتي سيتم الاعتماد عليها في التحليل موجودة في: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009)، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008).

بالنسبة للقوائم المالية يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي اعتمد على نفس القوائم التي نصت عليها معايير التقارير المالية الدولية، حيث قام بإدخال قائمتين جديدتين هما جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وهذا يرجع لاعتماد (SCF) بشكل كبير على ما جاء في (IAS 1) و(IAS 7)، ما أدى إلى وجود توافق كبير بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي من حيث محتوى القوائم المالية وطريقة عرضها، إلا أنه يوجد بعض الاختلافات في المصطلحات والناتج عن المرجعية الفرانكفونية في إعداد (SCF)، بالإضافة إلى طريقة معالجة بعض البنود المفصح عنها ضمن القوائم المالية، وكمثال على ذلك إلغاء (IAS 01) للعناصر غير العادية ضمن قائمة الدخل أما (SCF) فيقوم بالإفصاح عنها ضمن حساب النتائج، كما أن المعايير الدولية لم تقدم أي شكل لعرض القوائم المالية على عكس (SCF) الذي قدم نماذج توضح طريقة عرضها.

بالنسبة للسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء التي نص عليها (IAS 8) يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أشار إليها في القسم (8): "تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء أو النسيان ضمن الفقرات (138-1) إلى (138-5) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، أي يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي يطبق الإفصاحات التي نص عليها المعيار ولكن بتفاصيل أقل.

بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية التي نص عليها المعيار (IAS 10) يلاحظ أن (SCF) تطرق إلى ذلك ضمن الفقرة (8.230) والفقرة (3.260) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، وأيضا المادة 13 من المرسوم التنفيذي 08-156، وعليه يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي متطابق مع ما جاء به (IAS 10) إلا أنه لم يفصل في هذه الأحداث.

بالنسبة للإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة التي نص عليها المعيار (IAS 24)، تطرق إليها النظام المحاسبي المالي بشكل ضعيف جدا ضمن الملحق في الجزء الخاص بالمعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمعاملات التي تمت مع هذه الكيانات أو مسيريها، حيث خص حالة واحدة من الأطراف ذات العلاقة والمتمثلة في المؤسسات الحائزة على نسبة تفوق 20% أو التي تمارس نفوذا ملحوظا عليها أنها ملزمة بالإفصاح عن: اسم المؤسسة ومقرها، رؤوس الأموال الخاصة في السنة المالية الأخيرة المقفلة والكسر المحتاز من رأس ماله، أي يمكن القول أن المعيار (IAS 24) وبنود الإفصاح التي نص عليها تقريبا غير موجودة ضمن النظام المحاسبي المالي.

بالنسبة للتقارير المالية المرحلية وضح المعاير (IAS 34) شكل ومحتوى هذه التقارير بالإضافة إلى جميع العناصر التي يجب الإفصاح عنها وشروط ذلك، أما النظام المحاسبي المالي فقد أشار إليها في نص الفقرة (5.260) من القرار المؤرخ في 26 جولية 2008 بضرورة نشر قوائم مالية وسيطة تحترم في إعدادها نفس طريقة التقديم وبشكل مختصر ونفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المعمول بها في القوائم المالية لآخر السنة المالية، أي أن النظام المحاسبي المالي لم يحدد شروط للإفصاح الخاصة بالتقارير المرحلية من خلال ما جاء ضمن المعاير (IAS 34)، بل اكتفى بالإشارة إلى إتباع نفس الخطوات التي تم اعتمادها في إعداد القوائم المالية السنوية.

أما بالنسبة للإفصاحات عن الأدوات المالية التي نص عليها (IFRS 7) فيلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أشار إلى الأدوات المالية في القسم 2 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية) سندات وحسابات دائنة: الفقرات من (1.122) إلى (9.122)، ولكن أغلب فقراته تنص على طريقة القياس وطريقة معالجة الأدوات المالية، مع إشارة بسيطة للإفصاح المحاسبي، ويمكن إرجاع ذلك إلى التعديلات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة الدولية فهذا المعيار جاء ليحل محل المعيار (IAS 30)، كما أنه مكمل للمعيار رقم (32): "العرض" والمعيار رقم (39): "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، ما جعل وجود اختلاف كبير بين ما نص عليه (IFRS 7) وما جاء في النظام المحاسبي المالي الذي لم يتطرق تقريبا للإفصاح المحاسبي عن الأدوات المالية.

بالنسبة للقوائم المالية الموحدة، والإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى المشار إليها ضمن (IFRS 10) و(IFRS 12) على التوالي، يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أشار إلى ذلك أيضا في القسم 2: "الإدماج – تجميع الكيانات، الحسابات المدمجة" ضمن الفرات (1.132) إلى (4.132)، وأيضا الفقرة (6.132) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، بالإضافة إلى الفصل الخامس: "الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة" من القانون رقم 07-11، ولكن توجد اختلافات مع ما جاء به المعيارين وما نص عليه النظام المحاسبي المالي من حيث المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، سواء بالنسبة للمصطلحات أو بنود الإفصاح، أما السبب في ذلك هو إصدار المعيارين سنة 2011، وكما هو معلوم فإن النظام المحاسبي المالي لا يأخذ بالتعديلات الجديدة، بل تطرق إلى ما كان معمول به قبل سنة 2004.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي أخذ بمعايير المحاسبة الدولية التي كان معمولا بها قبل سنة 2004 بما يتلاءم والبيئة الجزائرية، ما جعل العديد من بنود الإفصاح تتشابه بينهما، إلا

أنه مع التحديثات والتعديلات والإصدارات الجديدة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي مست جانب الإفصاح المحاسبي بشكل كبير، يلاحظ أن فجوة الاختلاف في اتساع مستمر مع مرور الزمن، مما يؤدي إلى اختلاف واسع في مستوى ونوعية الإفصاح المحاسبي وفق ما نص عليه (SCF) وما جاءت به (IAS/IFRS)، ولتخفيض من هذا الاختلاف يجب على النظام المحاسبي المالي الأخذ بهذه التعديلات الجديدة.

إلا أنه من خلال الإطلاع على تاريخ التجربة الجزائرية في مجال المحاسبة يظهر بوضوح عدم الاهتمام بأهمية التحديث ومسايرة التغيرات والتعديلات، ويؤكد هذا أنه خلال فترة 30 سنة من إعداد (PCN) لم يجرى عليه تعديل رغم ما شهده الاقتصاد الوطني من تغيير، والجزائر لا زالت تعاني من هذه النقطة مع النظام الجديد (SCF) حيث يلاحظ أن المشروع قام بإعداده سنة 2006 بينما تم تطبيقه سنة 2010، وهذا يؤكد عدم الجدية في التحضير الجديد للتطبيق (عقاري و تخنوني، 2017، صفحة 95).

3.3. أسباب ضعف الإفصاح المحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية

من أهم أسباب ضعف الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، نجد ما يلي: (القشي، 2014، الصفحات 23-25)

- ❖ نوع المؤسسات الجزائرية، الهيكلة المالية، إشكالية التمويل؛
- ❖ عدم القدرة على ممارسة المحاسبة وفق معايير التقارير المالية الدولية للاختلاف بينها وبين المخطط المحاسبي الوطني (PCN)؛
- ❖ المستوى المتدني للمكونين في المحاسبة خاصة خريجي مراكز التكوين (تقني سامي في المحاسبة) والتي لا توجد في الدول المتطورة اقتصاديا؛
- ❖ ضعف البورصة الجزائرية؛
- ❖ تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر لم يكن عن قناعة السلطات العمومية بل جاء نتيجة الضغوطات الخارجية، كما أن تبني النظام الجديد لم يكن بهدف الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي؛
- ❖ وجود نقص في مراكز التدريب والتأهيل حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتحديثات الحاصلة فيها، بالإضافة إلى أن الدورات التدريبية التي تقام تكون مقتصرة على فئة معينة فقط؛
- ❖ المحاسبة في البيئة الجزائرية تحكمها أمور قانونية ورسائل إدارية فقط دون ترك الأمر لمهني المحاسبة في المؤسسات الجزائرية؛

- ❖ اهتمام الأساتذة الجامعيين بوظيفة التدريس فقط والغياب التام للبحث خاصة في مثل هذه المواضيع وعدم الأخذ بعين الاعتبار التوصيات التي تنتج من المؤتمرات والملتقيات التي تقام في هذا المجال لتفعيل البيئة الاقتصادية الجزائرية، خاصة أنها تعتبر السبب الرئيسي في ضعف الإفصاح المحاسبي؛
- ❖ عدم وجود قوانين فعالة لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات الإفصاح، بالرغم من كثرة القوانين والتشريعات واعتماد نظام محاسبي مستمد من المعايير الدولية، فلا يزال هناك حاجة لتلاحم بين كافة التشريعات بحيث يكون هناك ضوابط محددة تعكس نسيج القوانين والتشريعات المحاسبية في الممارسة الفعلية لها داخل المؤسسات (فارس و ضويفي، 2013، صفحة 118).

4.3. مقترحات لتفعيل الإفصاح المحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية

من بين أهم المقترحات لتفعيل الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية ما يلي:

- ❖ تشجيع ودعم الاستثمارات وتفعيل بورصة الجزائر، فالبيئة الاقتصادية النشطة أساس تفعيل الإفصاح المحاسبي؛
- ❖ نشر ثقافة الفكر المقاولاتي بين الأفراد، وثقافة الشراكة كطريقة لتمويل وتطوير المشاريع، الأمر الذي سيؤدي إلى طلب المعلومة المحاسبية من جهات أخرى على غرار الجهات الحكومية، ومنه التوسع في الإفصاح المحاسبي لتلبية احتياجات أطراف أخرى؛
- ❖ تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للتعريف بالمفاهيم المحاسبية وأهدافها، والتي تؤدي إلى زيادة الوعي بالفكر المحاسبي بشكل عام والمتطلبات القانونية الإلزامية بشكل خاص، والذي ينجر عنه إدراك لأهمية الإفصاح المحاسبي والمعلومة المحاسبية (فارس و ضويفي، 2013، الصفحات 118-119)؛
- ❖ تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات، حيث لا يكفي وجود قوانين وأسس محاسبية ذات معايير دولية في ظل غياب الإدارة النزيهة المفعلة لهذه الأسس والقوانين المحاسبية.

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل كمدخل للإحاطة بالجوانب النظرية للإفصاح المحاسبي، من خلال التعرف على مراحل تطوره وتفسير دوره وأهمية التوسع فيه من خلال مجموعة من النظريات المحاسبية، والذي سمح بظهور العديد من أنواع الإفصاح المحاسبي أشهرها الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري، كما تم إلقاء الضوء في هذا الفصل على واقع الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في ظل التحديثات المستمرة، واكتشاف مكانة النظام المحاسبي المالي من كل هذا.

تم التوصل إلى أن الإفصاح المحاسبي يتطور مع تطور الممارسات المحاسبية وتغيرات وتقلبات البيئة الاقتصادية في ظل المنافسة القوية التي تستلزم المزيد من المعلومات، ويتضح ذلك من خلال حرص مجلس معايير المحاسبة الدولية على توفير المعلومات اللازمة لمواكبة التطورات الحاصلة من خلال توفير تقارير متكاملة، وعليه قام (IASB) بتعديل إطاره المفاهيمي ليتحول إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، كما تم وضح فصل خاص بالعرض والإفصاح، بالإضافة إلى إصدار وتحديث العديد من المعايير لتحسين من مستوى ونوعية المعلومات المقدمة. أما بالرجوع إلى البيئة الجزائرية فنجد أن النظام المحاسبي المالي لم يعرف أي تعديل أو تحديث منذ إصداره ما سمح بظهور فجوة اختلاف كبيرة في حجم وطبيعة المعلومات المفصح عنها بينه وبين ما نصت عليه معايير التقارير المالية الدولية.

رغم كل هذه المقارنات للنظام المحاسبي المالي مع معايير التقارير المالية الدولية فيما يخص جانب الإفصاح المحاسبي، وتوجيه الانتقادات له بعدم التحديث ومواكبة التطورات الحاصلة في الممارسات المحاسبية الدولية، يبقى السؤال المطروح هل فعلا البيئة الاقتصادية الجزائرية محتاجة لمثل هذه التحديثات؟ وإذا كان ذلك ضروري وأنه سيحدث فرقا، فهل فعلا ستغفل الجهات الحكومية عليه؟ هنا نفتح الباب للنظر إلى طبيعة البيئة الاقتصادية والنسيج الاقتصادي الجزائري، وأيضا الجهات المستخدمة للمعلومة المحاسبية كل هذا يعتبر من أهم محددات الإفصاح المحاسبي.

الفصل الثانـي

العوامل المحددة لمستويات الإفصاح المحاسبي

تمهيد

عرف الإفصاح المحاسبي منذ ظهوره العديد من التطورات، إلا أن التطور الحقيقي له كان من خلال توجه أغلب دول العالم إلى تبني معايير التقارير المالية الدولية، والذي نتج عنه تحسن في جودة المعلومة من خلال تجاوز الاختلافات والتباين في الممارسات المحاسبية عن طريق التوافق المحاسبي، ما جعلها مفهومة وشفافة من قبل مستخدميها ومعبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة وقابلة للمقارنة، وبهذا يكون الإفصاح المحاسبي حقق وظيفته الحقيقية كونه أداة للاتصال يمكن من خلالها اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

وبما أن المحاسبة نظام اجتماعي تعبر عن البيئة التي تنشط فيها جعل من الأنظمة المحاسبية ومنه الإفصاح المحاسبي تحكمه العديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والبيئية والاجتماعية، والذي نتج عنه اختلاف في حجم المعلومات المفصح عنها بين مختلف بلدان العالم أو بين المؤسسات داخل البلد الواحد، ما جعل العديد من المؤسسات المهنية والباحثين يعملون على قياس مستوى الإفصاح المحاسبي المقدم من طرف المؤسسات من خلال بناء مؤشرات للإفصاح، وعليه سنحاول في هذا الفصل من الدراسة التطرق إلى طريقة تصميم مؤشر الإفصاح المحاسبي والتعرف على بعض مؤشرات المؤسسات المهنية ومؤشرات أعدها باحثون واكتشاف أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي، والتي أكدتها نظريات محاسبية أو توصلت إليها دراسات سابقة، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

I. قياس مستوى الإفصاح المحاسبي، وآثاره.

II. العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي.

III. الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة المؤسسات.

I. قياس مستوى الإفصاح المحاسبي، وآثاره

يعتبر الإفصاح المحاسبي المرآة التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة باعتباره وسيلة اتصال بين المؤسسة ومختلف الأطراف الداخلية والخارجية المستخدمة للمعلومة المحاسبية، الأمر الذي جعل العديد من الجهات تسعى لقياسه ومعرفة مقدار ونوعية المعلومات التي تقدمها كل مؤسسة، خاصة أن المؤسسات تتحمل مجموعة من التكاليف في سبيل نشر المعلومات، ولكن في المقابل ينجر عنه العديد من المزايا التي تشجع المؤسسات على تقديم معلومات بشكل اختياري، وعليه سنحاول في هذا الجزء من الدراسة توضيح إحدى الطرق المستعملة في قياس الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى آثاره السلبية والايجابية المؤثرة عليه.

1. تعريف وخطوات إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي

تستخدم أغلب الدراسات مؤشر لقياس حجم وطبيعة المعلومات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية للأطراف ذات المصلحة لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، وتمر عملية إعداد هذا المؤشر بمجموعة من الخطوات.

1.1. تعريف مؤشر الإفصاح المحاسبي

هو عبارة عن أداة تستخدم لقياس مدى المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات وفقا لقائمة عناصر مختارة من المعلومات، ويمكن أن يتضمن هذا المؤشر عناصر كمية أو نوعية أو كليهما، ويتم تطبيقه على أنواع مختلفة من الإفصاحات سواء كانت إجبارية أو اختيارية، أو استخدامه لقياس معلومات محددة مثل رأس المال الفكري، المعلومات البيئية والاجتماعية، أو المعلومات المستقبلية...الخ، وقد تم استخدام هذا المؤشر لأول مرة سنة 1961 من طرف Cerf (Hassan & Marston, 2019, p. 14).

يعد تصميم مؤشر الإفصاح مهمة معقدة تتأثر بالذاتية، حيث يتم مواجهة العديد من الصعوبات عند بناءه كاختيار العناصر والوزن (Urquiza, Navarro, & Trombetta, 2010, p. 395)، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدراسات تستخدم مؤشرات إفصاح ذاتية الإنشاء فهي تتمتع بميزة أنها تكون مبنية لتتناسب مع بيئة وطبيعة الدراسة، ومع ذلك فان هناك من يرى أن استخدام مؤشرات الإفصاح الموجودة يوفر الوقت والجهد، كما يساعد على مقارنة النتائج المتوصل إليها مع النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى بسبب اعتمادهم لنفس المؤشر الخاص بالإفصاح المحاسبي (Hassan & Marston, 2019, p. 15).

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤشر الإفصاح المحاسبي عبارة عن وسيلة تساعد على معرفة مدى إفصاح المؤسسات الاقتصادية، وحسب نوع المعلومات المراد قياسها، كما أنه يسمح بإجراء مقارنة

لمستوى الإفصاح المقدم من طرف مؤسسة معينة عبر فترات مختلفة من الزمن، أو لمجموعة من المؤسسات خلال نفس الفترة.

2.1. خطوات إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي

بما أنه لا يوجد مؤشر محدد يحظى بتأييد جميع الباحثين، كما أن أغلب الدراسات تعمل على بناء مؤشر خاص بها لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي نظرا لطبيعة البيئة الاقتصادية والقانونية والثقافية للمؤسسات محل الدراسة، سنعمل في هذا الجزء من الدراسة على توضيح أهم الخطوات التي يمر عليها الباحثون في بناء مؤشر الإفصاح المحاسبي.

1.2.1. تحديد الغرض من إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي

إن تحديد الغرض الذي يقيسه المؤشر يعتبر أول وأهم مرحلة، فمن خلاله يتم تحديد واختيار البنود فيما بعد، وعليه ومن خلال الدراسات السابقة يمكن تقسيمها إلى ما يلي (العايب، 2017، صفحة 43):

1.1.2.1. مؤشر يقيس مستوى الإفصاح

قياس مستوى الإفصاح المحاسبي عبارة عن أسلوب يتم إتباعه للحكم على مدى كفايته من قبل الدول المتقدمة والنامية، ويكون في شكل درجات مثل ضعيف ومتوسط ومرتفع، ويعتبر مؤشر (S&P) Standard & Poor's هو الأكثر انتشارا في العالم، حيث يعتمد عليه العديد من المؤسسات (ربيع، 2019، صفحة 44).

2.1.2.1. مؤشر يقيس كمية الإفصاح

يتم تصميم مؤشر الكمية لقياس كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع الأخذ بعين الاعتبار عدد الجمل التي يحتويها كل بند (Urquiza, Navarro, & Trombetta, 2009, p. 264)، ويمكن الاعتماد على الحاسب الآلي لقياس كمية الإفصاح من خلال حساب عدد الجمل لكل بند (ربيع، 2019، صفحة 45).

3.1.2.1. مؤشر يقيس جودة الإفصاح

يتم تصميم مؤشر الجودة لمعرفة مدى جودة المعلومات المفصح عنها من قبل المؤسسات من خلال النظر في كل من كمية المعلومات المفصح عنها ونوعية محتواها، إلا أن الجودة مفهوم مجرد وقياسها أمر معقد (Urquiza, Navarro, & Trombetta, 2010, p. 402).

4.1.2.1. مؤشر المدى

يتضمن هذا المؤشر عناصر معلومات تطلعية مستقبلية تتمثل في: المحيط (القضايا القانونية، البيئة، والاقتصاد)، تطور المؤسسة (وضع السوق وأرباح المؤسسة)، الأهداف واستراتيجيات وسياسات العمل، المعلومات المتعلقة بسياسة توزيع الأرباح، معلومات حول الاستثمارات المستقبلية، ويتم الحصول على قيمة

المؤشر من خلال قسمة عدد العناصر المفصح عنها من قبل المؤسسة على العدد الإجمالي لبنود المؤشر (Urquiza, Navarro, & Trombetta, 2009, pp. 262-263).

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه الأنواع من المؤشرات تم جمعها من خلال دراسات الباحثين، ولكن تجدر الإشارة إلى أن أغلب الدراسات تعتمد على تقسيم مؤشرات الإفصاح المحاسبي إلى نوعين: مؤشر يقيس كمية أو مستوى الإفصاح المحاسبي و مؤشر يقيس جودة الإفصاح المحاسبي.

2.1.1. اختيار ووضع بنود المؤشر

يتم وضع بنود المؤشر من خلال المتغير الذي يريد قياسه، فإذا كان الهدف منه قياس مدى استجابة الإفصاح لاحتياجات المستخدمين فإنه يتم وضع عناصر الإفصاح من خلال تطلعات هؤلاء المستخدمين والاعتماد على مقابلات مع مستثمرين أو محللين ماليين أو اللجوء إلى مشاورة خبراء في المجال المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى الاعتماد على بنود مؤشرات سابقة، ثم تتم المصادقة على هذه القائمة من خلال استبيان يوزع على فئة المستخدمين المقصودين من الدراسة، كما يمكن إعطاء أوزان لكل بند.

أما في حالة دراسة جودة المعلومات فيتم وضع عناصر الإفصاح لمجموع المستخدمين وليس لفئة محددة، كما تعطى البنود نفس الأوزان، فهي لا تعطي فئة معينة من المستخدمين اهتمام أو منفعة خاصة (العايب، 2017، الصفحات 44-45).

3.1.1. تقييم وترجيح بنود المؤشر

نميز بين نوعين من المؤشرات من حيث تقييمهم، مؤشر الإفصاح المرجح ومؤشر الإفصاح غير المرجح، ويمكن توضيح طريقة عمل كل مؤشر فيما يلي: (Hossain, 2002, pp. 6-7)

1.3.1.1. مؤشر الإفصاح المرجح

قد يبدو استخدام مؤشر الإفصاح المرجح أمرا جيدا على اعتبار أن بنود المؤشر غير متساوية الوزن، حيث يتم التمييز من خلاله بين العناصر الأكثر أهمية والعناصر الأقل أهمية، إلا أن هذا يشكل مشاكل صعبة لأي باحث لأن أهمية عنصر ما قد تختلف من مستخدم لآخر أو من مؤسسة لأخرى، وقد لوحظ في بعض الدراسات السابقة أنه يتم تخصيص أوزان البنود بناءا على الحكم الشخصي، كما أشار العديد من الباحثين أنه عند استخدام المؤشر المرجح يتم ترجيح نفس البند بشكل مختلف من قبل المستخدمين، ومع ذلك لا يمكن أن تكون هذه الحجة صالحة إلا إذا كانت طريقة القياس للمؤشر غير مبنية بشكل صحيح ولم يتم منحها وزنا قياسيا (Abasi, Oseifuah, & Munzhelele, 2022, p. 8).

أجرى باحثون آخرون استبيانات استقصائية بين مجموعة من المستخدمين لتحديد كيفية إدراكهم لأهمية البند، وقد اعتمد بعضهم على مقياس (Likert) (Hossain, 2002, p. 7)، بالإضافة إلى استخدام مقياس درجات تقرير (CG Watch) الذي يقلل من الذاتية من خلال تقليل نطاق الدرجات كما يلي:1 = الإفصاح الكامل، 0.99 – 0.9= إفصاح مرتفع للغاية، 0.89 – 0.70 = إفصاح جوهري، 0.69 – 0.5 = إفصاح عالي، 0.49 –0.30 = إفصاح متوسط، 0.29 – 0.01 = إفصاح منخفض، 0 = لم يفصح، كما أن هناك من استخدم أسلوبا مشابها حيث يتم تسجيل القيمة 1 في حالة الإفصاح الكامل و 0.5 إذا كانت المعلومات المفصح عنها غير كافية (Abasi, Oseifuah, & Munzhelele, 2022, p. 9).

2.3.1.1. مؤشر الإفصاح غير المرجح

وتعتبر الطريقة الأكثر شيوعا لقياس مدى امتثال المؤسسات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي، ويسمى بالمؤشر غير المرجح لأنه يتم التعامل مع كل بند على نفس القدر من المساواة، حيث يعتمد أسلوب القياس الثنائي، من خلال وضع (1) في حالة الإفصاح عن البند و (0) في حالة عدم الإفصاح عنه نهائيا، والميزة الرئيسية لهذه الطريقة هي تجنب الذاتية ما جعل هذا المؤشر الأكثر استخداما من طرف الباحثين، إلا أن له عيب في حالة الإفصاح عن بند معين بطريقة ناقصة باعتباره يعمل بطريقة ثنائية فقط (Abasi, Oseifuah, & Munzhelele, 2022, pp. 7-9).

من خلال ما سبق نلاحظ أن لكل مؤشر خصائص تميزه عن المؤشر الآخر، كما تم توجيه انتقاد لكل من المؤشر المرجح والغير مرجح، ولكن هذا الانتقاد يمكن تجاوزه من خلال القدرة على بناية المؤشر بطريقة صحيحة ومدروسة، ولكن تبقى طريقة المؤشر غير المرجح أفضل باعتبارها تركز على جميع المستخدمين دون التركيز على فئة معينة عند إعداد المؤشر أو إعطاء أهمية لنوع من المعلومات على حساب نوع آخر من المعلومات، على عكس المرجح.

4.1.1. اختيار مصدر جمع المعلومات ومدة التحليل

متطلبات الإفصاح المحاسبي سواء كانت في شكل معايير التقارير المالية الدولية أو قوانين معينة أو أنظمة خاصة بالممارسات المحاسبية داخل البلد، فإن المؤسسات الاقتصادية عادة ما تفصح عن معلوماتها المالية وغير المالية من خلال الاعتماد على مجموعة من الطرق تختلف درجة أهميتها من مستخدم لآخر

وتتمثل عادة هذه الطرق في: مختلف التقارير والحسابات السنوية[1]، التقارير السداسية والثلاثية والشهرية، إصدار نشرات، تقارير وإعلانات الموظفين بالبورصة (Hossain, 2002, p. 3).

أشار بعض الباحثين إلى أن التقرير السنوي يحتل المرتبة الثالثة كمصدر للمعلومات عند المحللين الماليين بعد وثيقة 10Ks[2] والمقابلات الشخصية مع المدراء، إلا أن الدراسة التي قام بها معهد " Stanford Research" توصلت إلى أن 84.6% من المستثمرين و85.5% من المحللين الماليين يصنفون التقرير السنوي كأول مصدر للمعلومات، كما بينت لجنة الإعلام للفدرالية الأمريكية أنه يتم الاعتماد على التقرير السنوي من بين ثلاث مصادر للمعلومات بمعامل ترجيح ما بين 40% و50%، وهذا يؤكد أن التقرير السنوي أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي (العايب، 2017، صفحة 46).

يلاحظ أن هناك العديد من مصادر جمع المعلومات المنشورة من طرف المؤسسات الاقتصادية نظرا لتعدد وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الوسائل تختلف درجة أهميتها من بلد لآخر حسب طبيعة المعلومات التي تتضمنها واحتياجات المستخدمين، ولكن يبقى التقرير السنوي أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي على مستوى الأسواق المالية العالمية.

5.1.1. حساب المؤشر

بعد بناء مؤشر الإفصاح المحاسبي والإطلاع على المعلومات التي تفصح عليها المؤسسة يتم حساب مؤشر الإفصاح من خلال مقارنة قيم العناصر المفصح عنها مع إجمالي بنود المؤشر، وذلك وفق العلاقة التالية: (Chavent, Ding, Fu, Stolowy, & Wang, 2006)

$$\text{Index} = \sum_{i=1}^{m} d\,i / \sum_{i=1}^{n} d\,i$$

حيث أن: d: 1 في حالة الإفصاح عن البند.

0 في حالة عدم الإفصاح عن البند.

m: عدد البنود التي تم الإفصاح عنها.

n: إجمالي بنود المؤشر المحتمل الإفصاح عنها.

1. تعتمد جودة التقارير السنوية في أي بلد على المتطلبات القانونية التي تحكم الإفصاح، بالإضافة إلى التوصيات المهنية التي تكون درجة تدخلها متفاوتة من بلد لآخر، بالإضافة إلى الأنظمة المحاسبية الوطنية ومدى اعتمادها على معايير التقارير المالية الدولية ومتطلبات البورصة (Hossain, 2002, p. 3).

2. 10Ks: هي وثيقة تصدرها هيئة مراقبة الأسواق المالية (SEC) كل سنة تعرض فيها الوضعية المالية للمؤسسات.

من خلال هذه العلاقة نستطيع معرفة نسبة إفصاح المؤسسات الاقتصادية في حالة اعتماد المؤشر غير المرجح، أما في حالة اعتماد المؤشر المرجح[1] فيتم قياس درجات ترجيح كل بند كما تم الإشارة إليه سابقا.

2. نماذج لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح عن المعلومات أفضل طريقة لحل مشاكل الوكالة نتيجة تضارب المصالح بين الإدارة والمستثمرين وتخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات، كما أنه يكسب المؤسسات العديد من المنافع في ظل شدة المنافسة، وعليه سعت العديد من المؤسسات المهنية لوضع مؤشرات لقياس مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى مساهمة العديد من الباحثين في بناء وتطوير هذه المؤشرات بما يتلاءم والبيئة الاقتصادية التي هم بصدد دراستها.

1.2. نماذج للإفصاح المحاسبي تم بناؤها من خلال مؤسسات مهنية

يتمثل الهدف الأساسي للإفصاح المحاسبي توفير المعلومات بطريقة تلبي احتياجات مستخدميها، ونتيجة لتعقد الأعمال وكبر حجم المؤسسات وتشتت الملكية زادت الحاجة إلى المعلومة، خاصة في ظل الانهيارات المالية التي عرفها العالم، ما جعل العديد من المؤسسات المهنية تلجأ لبناء مؤشرات لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي على اعتبار أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، كما أنه يعتبر وسيلة للحد من التلاعبات المحاسبية.

1.1.2. مؤشر إدارة البحوث والاستثمار (AIMR)[2]

بيانات الإفصاح حسب هذا المؤشر مستمدة من تقارير (AIMR) لسنوات 86/1985 – 96/1995 والتي تعمل على تحسين التواصل بين المجتمع الاستثماري وإدارة مؤسسات المساهمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى، حيث أنها كل سنة تختار عددا من الصناعات للنظر فيها من خلال اللجان الفرعية المسؤولة عن تقييم مدى كفاية تقارير المؤسسات، بالاعتماد على قائمة مرجعية مستمدة من الإرشادات المقدمة من طرف (AIMR)، والتي تنقسم إلى ثلاثة فئات كما يوضحها الجدول الموالي (Botosan & Plumlee, 2002, pp. 29-30):

1. للاطلاع على العلاقة التي يتم من خلالها حساب مؤشر الإفصاح عند اعتماد المؤشر المرجح يمكن الرجوع إلى: (Abasi, Oseifuah, & Munzhelele, 2022, pp. 12-13)

2. للاطلاع على بنود مؤشر (AIMR) يمكن الرجوع إلى:(Botosan & Plumlee, 2000, p. 32) .

الجدول رقم (2-1): العناصر الأساسية لمؤشر (AIMR)

محاور المؤشر	نسبة ترجيح المحور
المعلومات المنشورة السنوية وغيرها من المعلومات المطلوبة.	40%إلى 50% من الترجيح الكلي.
المعلومات الفصلية وغيرها من المعلومات غير المطلوبة.	30% إلى 40% من الترجيح الكلي.
جوانب أخرى من المعلومات.	20% إلى 30% من الترجيح الكلي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (Botosan & Plumlee, 2002, pp. 29-30)

تمثل هذه الفئات تقييمات المحللين الماليين لممارسات الإفصاح وتشمل الجوانب النوعية والكمية (Bushee & Noe, 2000, p. 173)، ويتم تطبيق الترجيحات المقترحة على كل فئة للوصول إلى النتيجة الإجمالية، ومن خلال هذه الترجيحات يعتبر التقرير السنوي أهم وثيقة وأكثرها أهمية من بين جميع وسائل الإفصاح التي يستخدمها المحللون الماليون ومختلف الأطراف ذات المصلحة، ويتضمن القوائم المالية والملاحظات الخاصة بها، بالإضافة إلى المعلومات المنشورة المطلوبة مثل 10Ks و10Qs، أما المعلومات الفصلية وغيرها من المعلومات المنشورة غير المطلوبة فهي الفئة المعنية بالوضوح وحسن توقيت توفير المعلومات للمساهمين وغيرهم، وأخيرا الفئة الثالثة المتعلقة بالإدارة ومختلف نشاطاتها وتعاملاتها (Botosan & Plumlee, 2002, p. 30).

2.1.2. مؤشر المركز الدولي للتحليل والبحث المالي (CIFAR)

تم إعداد هذا المؤشر من طرف "centre for international financial analysis and research" سنة 1995 والبالغ عدده 86 بندا مقسما إلى سبعة فئات كما يلي (Jaworska, 2017, pp. 163-164):

الجدول رقم (2-2): محتوى مؤشر (CIFAR)

محاور المؤشر	عدد البنود
معلومات عامة	7 بنود
معلومات حول المساهمين	17 بندا
معلومات حول قائمة الميزانية	15 بندا
معلومات حول جدول النتائج	11 بندا
معلومات حول قائمة التدفقات النقدية	4 بنود
معلومات حول السياسات المحاسبية	20 بندا
معلومات إضافية أخرى	10 بنود
مجموع بنود المؤشر	86 بندا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (Jaworska, 2017, pp. 163-164).

يقيس مؤشر (CIFAR) كل من المعلومات الإلزامية والمعلومات الاختيارية، من خلال منح نقطة واحدة (1) لبند معين في حالة الإفصاح عنه، وصفر نقطة (0) في حالة عدم الإفصاح، فهو يقيس كل بند بشكل منفصل عن الآخر، ليتم في الأخير حساب النسبة المئوية للمعلومات التي تم الإفصاح عنها في التقرير السنوي أو موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت.

3.1.2. مؤشر الشفافية والإفصاح (T&D)

في الوقت الذي بلغ فيه انعدام الثقة في إدارة المؤسسات أعلى مستوياته، وتركيز وسائل الإعلام على حوكمة المؤسسات نشرت مؤسسة "Standard & Poor's"[1] دراسة تبحث فيها عن ممارسات الشفافية والإفصاح (T&D) للمؤسسات الكبرى في جميع أنحاء العالم، وهذا من خلال تقييم مستوى إفصاح أكثر من 1500 مؤسسة مدرجة في مؤشر Standard & Poor's Global 1200[2]، بالإضافة إلى أكثر من 300 مؤسسة مدرجة في مؤشرات الأسواق الناشئة S&P/IFCI. تم إطلاق الدراسة سنة 2001 لمؤسسات الأسواق الناشئة في أمريكا اللاتينية وآسيا، وفي سنة 2002 امتدت الدراسة لتشمل 150 S&P/TOPIX في اليابان، ويضم المؤشر الذي وضعته المؤسسة من أجل تقييم ممارسات (T&D) 98 بندا[3] مصنف إلى ثلاث فئات كما يوضحه الجدول الموالي (Patel & Dallas, 2002, pp. 3-5):

الجدول رقم (2-3): محتوى مؤشر الشفافية والإفصاح (T&D)

محاور المؤشر	عدد البنود
معلومات حول هيكل الملكية وحقوق المساهمين	28 بندا
معلومات حول الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات	35 بندا
معلومات حول هيكل وعمليات مجلس الإدارة، الإدارة	35 بندا
مجموع بنود المؤشر	98 بندا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (Patel & Dallas, 2002).

1. Standard & Poor's: هي عبارة عن مؤسسة خدمات مالية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، تأسست سنة 1941 من خلال اندماج مؤسستي بور وستاندرد، وهي فرع لمؤسسات مكغروهيل التي تعمل على نشر البحوث والتحليلات المالية عن الأسهم والسندات (ماجد و برزان، 2020، صفحة 17).

2. Standard & Poor's Global 1200: تشمل المؤسسات العالمية الرائدة والمتمثلة في S&P 500، S&P / TOPIX 150 في اليابان و350 مؤسسة في أوروبا، حيث تغطي هذه المؤسسات أكثر من 40 سوقا في العالم، وتمثل حوالي 75% من القيمة السوقية القابلة للتداول في العالم.

3. للاطلاع على بنود مؤشر (T&D) يمكن الرجوع إلى: (Patel & Dallas, 2002, pp. 18-21).

يركز تحليل (T&D) لمؤسسة "Standard & Poor's" على التقارير السنوية فقط، حيث تم اختيارها من طرف الباحثين باعتبارها وسيلة الاتصال الرئيسية الموجودة داخل جميع المؤسسات لتسهيل عملية تحليل ومقارنة المؤسسات في جميع أنحاء العالم، وتجدر الإشارة إلى أنه يستثنى من ذلك كل من الولايات المتحدة وفرنسا واليابان، حيث يتم تقديم الإيداعات التنظيمية الأخرى أيضا نظرا لأهميتها النسبية في هذه الأسواق، وهذا بغرض تحقيق المقارنة المتسقة والموضوعية العالمية (Patel & Dallas, 2002, p. 6).

يمكن القول أن مؤشر (T&D) يركز على قياس مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال إفصاح المؤسسة عن البند من عدمه، ولا يسعى لتقييم جودة المعلومات المقدمة، حيث يتم تقييم كل سؤال على أساس ثنائي لضمان الموضوعية، من خلال تصنيف المؤشر إلى ثلاث فئات أساسية.

4.1.2. مؤشر تصنيف الشفافية والإفصاح (IDTRS)[1]

تم بناء مؤشر تصنيف الشفافية والإفصاح (IDTRS) سنة 2003 من طرف معهد الأوراق المالية والعقود الآجلة (SFI)، لقياس شفافية المعلومات وتشجيعهم على الإفصاح الاختياري، يضم هذا المؤشر مائة وأربعة عشر (114) سؤالا مقسما لخمسة مجموعات كما يوضحه الجدول الموالي (Chi Chu, Cheng Ho, Chun Lo, Karathanasopoulos, & Jiang, 2019, p. 723):

الجدول رقم (2-4): محتوى مؤشر (IDTRS)

محاور المؤشر	عدد الأسئلة
أسئلة عن مدى الامتثال للإفصاح الإجباري للمعلومات	12 سؤالا
أسئلة عن حسن توقيت الإفصاح عن المعلومات	27 سؤالا
أسئلة عن الإفصاح عن التوقعات المالية	5 أسئلة
أسئلة عن الإفصاح عن التقارير السنوية	50 سؤالا
أسئلة عن الإفصاح على الموقع الالكتروني	20 سؤالا
مجموع أسئلة المؤشر	114 سؤال

المصدر: (وداد، 2021، صفحة 531)

طبق هذا المؤشر بداية من سنة 2004 لتقييم مستوى الاكتمال والوضوح والشفافية والموثوقية بالمعلومات المفصح عنها، وذلك بهدف تحديد مدى كفاءة تطبيق المؤسسات لآليات الحوكمة (وداد، 2021، صفحة 531)، حيث يلاحظ أنه من خلال مؤشر (IDTRS) سيتم الإفصاح عن المعلومات الاختيارية

1. للإطلاع على بنود مؤشر (IDTRS) يمكن الرجوع إلى دراسة: (Chi Chu, Cheng Ho, Chun Lo, Karathanasopoulos, & Jiang, 2019, pp. 740-744)

لمختلف الأطراف ذات المصلحة، علاوة على ذلك فإنه يمكن الوصول إلى المعلومات من خلال الانترنت، كما يهدف هذا المؤشر أيضا إلى مساعدة المستثمرين غير العاديين على تحديد درجة عدم تناسق المعلومات، ولهذا يعتبر مؤشر تصنيف الشفافية والإفصاح مرجعية تكميلية لاتخاذ القرار المناسب من طرف المستثمرين، ويتم تعيين تصنيف لكل بند من خلال الإجابة (بنعم) أو (لا) (Chi Chu, Cheng Ho, Chun Lo, Karathanasopoulos, & Jiang, 2019, pp. 723-744)

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسات المهنية اختلفت فيما بينها في طريقة بناء مؤشر لقياس مستوى الشفافية والإفصاح المحاسبي، حيث نجد مؤشر (AIMR) اهتم بالجوانب النوعية والكمية للمعلومة المحاسبية، بالإضافة إلى ترجيح بنود المؤشر، أما مؤشر (CIFAR) و(T&D) و(IDTRS) فقد عملوا على قياس مدى الإفصاح عن المعلومات الإلزامية والاختيارية من خلال مؤشر غير مرجح، مع اختلاف في طبيعة وعدد البنود لكل مؤشر، وتجدر الإشارة أن لكل مؤشر أهمية بالغة في قياس مدى كفاية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات لأصحاب المصلحة، ولكن يبقى مؤشر (T&D) هو أشهرها وأكثرها استعمالا.

2.2. نماذج للإفصاح المحاسبي تم بناؤها من خلال الباحثين

توجد العديد من المؤشرات لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي تم تصميمها من طرف باحثين بعضها سبقت المؤسسات المهنية وبعضها الآخر جاءت بعدها، وعليه سنحاول عرض بعض هذه المؤشرات.

1.2.2. مؤشر الإفصاح المحاسبي لدراسة (Cooke, 1989)

طبق هذا المؤشر لدراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح الطوعي وعدد من الخصائص الخاصة بالمؤسسات السويدية على عينة مكونة من 90 مؤسسة، حيث تم تقسيمه إلى سبعة فئات رئيسية كما يلي:

الجدول رقم (2-5): مؤشر دراسة 1989 (Cooke)

محاور المؤشر	عدد البنود
الإفصاح عن القوائم المالية	75 بندا
الإفصاح عن طرق القياس والتقييم	15 بندا
الإفصاح عن النسب المالية، الإحصائيات، والمعلومات القطاعية	29 بندا
الإفصاح عن التوقعات المستقبلية، ومعلومات حول الميزانية	14 بندا
الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية	9 بنود
الإفصاح عن التاريخ المالي للمؤسسة	4 بنود
إجمالي بنود المؤشر	90 بندا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (Cooke, 1989).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن الباحث ركز أكثر شيء على المعلومات التي تتعلق بالقوائم المالية لما لها من أهمية في إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة، فهي تعتبر أساس عملية اتخاذ القرار، أما لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي تم الاعتماد على المؤشر غير المرجح الذي يتحصل فيه البند على درجة واحدة (1) إذا تم الكشف عنه من قبل المؤسسة و (0) درجة بخلاف ذلك.

2.2.2. مؤشر الإفصاح المحاسبي لدراسة (Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar, 2013)

طبق هذا المؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري على عينة مكونة من 87 مؤسسة مدرجة في السوق السعودية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث فئات رئيسية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-6): مؤشر دراسة Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar (2013)

رقم المحور	مجال المحور
1	معلومات حول المعلومات العامة والمالية
2	معلومات حول حوكمة المؤسسات
3	المعلومات الاجتماعية والبيئية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar, 2013)

اعتمد الباحث في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي على المؤشر المرجح على عكس أغلب الدراسات، حيث استخدم في دراسته ثلاث مستويات للإفصاح تتمثل في (2) إذا تم الإفصاح عن البند بشكل كامل، (1) عند الإفصاح عن البند بشكل طفيف، و(0) في حالة عدم الإفصاح نهائيا.

3.2.2. مؤشر الإفصاح المحاسبي لدراسة (إكرامى، 2015)

طبق هذا المؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي عن عناصر المسؤولية الاجتماعية لعينة مكونة من 27 بنكا لدى مصرف لبنان، وقد تم تقسيمه إلى أربعة عناصر أساسية كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-7): مؤشر دراسة (إكرامى) 2015

محاور المؤشر	عدد البنود
الإفصاح البيئي	6 بنود
الإفصاح عن الموارد البشرية	8 بنود
الإفصاح عن المنتجات والعملاء	3 بنود
الإفصاح عن المشاركة المجتمعية	6 بنود
إجمالي بنود المؤشر	23 بند

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على دراسة (إكرامى، 2015)

اعتمد الباحث في دراسته لقياس مقدار الإفصاح المحاسبي على قواعد التصنيف، باعتبارها ستزيد من صدق واتساق قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أما بالنسبة لوحدة التصنيف فقد تم استخدام عدد الجمل.

من خلال كل ما سبق يتضح لنا أن دراسات الباحثين تختلف فيما بينها في البنود التي تحتويها المؤشرات، حيث نجد دراسات تعمل على قياس مدى تطبيق الإفصاح الإلزامي داخل المؤسسة، في حين دراسات أخرى تقيس الإفصاح الاختياري، كما تركز دراسات أخرى على نوع معين من الإفصاح كالإفصاح البيئي، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح عن رأس المال الفكري...الخ. أما بالنسبة لترجيح بنود المؤشر، فقد اختلفت الدراسات فيما بينها فهناك من اعتمدت المؤشر الغير مرجح وهناك من فضلت استعمال المؤشر المرجح، ولكن يبقى استعمال مؤشر الإفصاح غير المرجح الأكثر انتشارا بين الباحثين.

3. تكاليف ومنافع الإفصاح المحاسبي

بدأ الباحثان Admati & Pfleiderer دراستهم بطرح التساؤلات التالية: هل ينبغي مطالبة المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات؟ إذا كان ينبغي عليهم، فهل يجب عليهم الإفصاح عن الكثير من المعلومات؟ كثيرا ما يقال أن متطلبات الإفصاح الصارمة تؤدي إلى عمليات تسويق فعالة في الأوراق المالية وخفض تكلفة رأس المال للمؤسسات، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه: إذا كان الإفصاح المحاسبي أمرا جيدا، فلماذا لا تقوم المؤسسات بذلك طواعية؟ وأكيد أن المؤسسات ستنفق الموارد في الكشف عن المعلومات إلى آخر نقطة تحقق فيها المؤسسة منفعة حدية من هذا الإفصاح، يبدو أن الإفصاح الاختياري نادرا ما يحدث ولا تفصح المؤسسات عادة أكثر مما تتطلبه اللوائح التنظيمية أو وجود منفعة من ذلك، والسبب في عدم الإفصاح الكامل هو التكاليف التي تتحملها المؤسسات (Admati & Pfleiderer, 2000, pp. 479-480).

1.3. تكاليف الإفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف تكاليف الإفصاح المحاسبي إلى قسمين رئيسيين: التكاليف المباشرة لنشر ومعالجة المعلومات وتكاليف غير مباشرة، يتم توضيحهم فيما يلي (Lev, 1992, p. 21):

1.1.3. التكاليف المباشرة

وهي التكاليف المتعلقة بجمع ومعالجة المعلومات ومراقبتها ونشرها، وهذه التكاليف تكون مهمة في المؤسسة بشكل أساسي خاصة المدرجة في أسواق رأس المال (Jorge & García-Meca, 2004, p. 78)، وهذا النوع من التكاليف يتحمله معدو ومستخدمو المعلومات المحاسبية، وفي الغالب تكون هذه التكاليف كبيرة

وتختلف من مؤسسة لأخرى ومن مستخدم لآخر، وتتأثر بعدة عوامل أهمها حجم المؤسسة ونوع الإفصاح المقدم أو المطلوب إن إلزامي أو اختياري (قسوم، 2016، صفحة 75).

2.1.3. التكاليف غير المباشرة

يمكن تصنيف التكاليف غير المباشرة إلى ما يلي:

1.2.1.3. التكاليف المترتبة عن التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للمؤسسة

أشار العديد من مدراء المؤسسات إلى أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة ويحملها تكاليف إضافية في حالة قيام المؤسسات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها (قسوم، 2016، صفحة 75)، فتقديم معلومات عن ربحية قطاع معين يمكن أن يؤدي إلى قيام منافس محتمل بتركيز اهتمامه على هذا النوع من القطاع مما يزيد من حدة المنافسة، كما أن نشر المعلومات عن خطط تنموية للمنتجات الجديدة يمكن أن يؤدي إلى المنافسة لتطوير منتج مماثل وفي وقت أقل أو منتج آخر لجعل ذلك المنتج أقل جاذبية في السوق (Jorge & García-Meca, 2004, p. 78)، ما جعل المعلومات المتعلقة بالبحث والتطوير وكذلك المنتجات الجديدة من الأمور الحساسة في مجال الإفصاح، إلا أن المستثمرون لا يقبلون استثمار أموالهم إلا إذا قامت المؤسسة بتقديم معلومات تفصيلية، ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين ويساعدهم في مراجعة خطط التطوير الخاصة بهم (قسوم، 2016، الصفحات 75-76)، وعليه يجب الكشف عن هذا النوع من المعلومات في اللحظة التي يتم فيها تقليل أو إزالة خطر خلق عيوب تنافسية، إلا أن عامل الوقت ليس الوحيد الذي يحدد مستوى التأثير السلبي للإفصاح فيوجد أيضا نوع المعلومات أو مستوى الجمهور أو مستوى التفاصيل الخاصة بها، ما جعل المؤسسات تلجأ إلى الإعلان عن المنتجات الجديدة في وقت مبكر جدا وذلك لإقناع المستهلكين أن السوق قد تم أخذها بالفعل وربط ذلك المنتج بسمعة المؤسسة (Jorge & García-Meca, 2004, p. 79).

2.2.1.3. التكاليف القانونية

يعتبر هذا النوع من أهم أنواع التكاليف، وقد أكد العديد من الباحثين أن التكاليف القانونية ستزداد كلما زاد الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية، ولكن هناك من يرى العكس من ذلك على اعتبار أن عدم الإفصاح كضمان لعدم تحمل التكاليف القانونية أمر مشكوك فيه الأمر الذي يمكن أن يؤثر على أسعار الأسهم في السوق، كما أن نقص المعلومات يؤدي إلى تردد المستثمرين (Jorge & García-Meca, 2004, p. 80)، وعليه يمكن القول أن التكاليف القانونية تظهر عندما تكون المعلومات غير كافية أو مضللة، أي أنه ليس من الضروري ربط التوسع في الإفصاح المحاسبي بزيادة هذه التكاليف، بل المعلومات المريبة هي التي

ترفع من التكاليف القانونية، لذلك فمع زيادة الإفصاح يجب أيضا زيادة المعلومات حول المخاطر التي يمكن أن تقع، مما يقلل من إمكانيات رفع دعاوي قضائية على المؤسسة ويعزز حجج المؤسسة أمام القضاء (Elliot & Jacobson, 1994, pp. 83-84).

3.2.1.3. التكاليف السياسية

عادة ما تكون هناك قطاعات معينة أكثر متابعة من قبل الدولة بسبب الضغوطات التي تمارس عليها من قبل المستهلكين ونشطاء حماية البيئة وغيرهم، حيث يتم التشكيك سياسيا في أي سلوك غير عادي كالربحية العالية والزيادات الكبيرة في الأسعار، مما يعرضها للكثير من الضغوطات السياسية حتى في العبء الضريبي، وهذا من شأنه أن يخلق حافزا للمؤسسات أن تختار تلك الممارسات المحاسبية التي تقلل من أرباحها والإفصاح عن معلومات أقل لتجنب تحمل تكاليف إضافية وحتى لا تكون محل اهتمام كل من السياسيين والموظفين والنقابات، ومنه تقليل الطلب الاجتماعي على المعلومات التي تخص المؤسسة (Jorge & García-Meca, 2004, p. 81).

4.2.1.3. التكاليف المترتبة عن مشاكل الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من المشاكل التي يواجهها معدو المعلومات المحاسبية، والتي تؤدي إلى رفع تكاليف الإفصاح، ومن أهمها ما يلي (قسوم، 2016، صفحة 76):

- ❖ اختلاف احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية، الأمر الذي يصعب عملية التوفيق بين متطلبات الإفصاح واحتياجات المستخدمين؛
- ❖ التوسع الكبير في الإفصاح عن المعلومات ممكن أن يؤدي إلى حجب المعلومات المهمة؛
- ❖ اختلاف قدرات المستخدمين على فهم وتفسير المعلومة المحاسبية نتيجة اختلاف مستواهم التعليمي؛
- ❖ أحيانا ينبغي التركيز على طبيعة مستخدمي المعلومات المحاسبية خاصة في حالة تعدد الأطراف ذات المصلحة، الأمر الذي يتطلب كفاءة عالية في تطبيق مبدأ الإفصاح.

من خلال ما سبق يلاحظ أن تكاليف الإفصاح المحاسبي تتكون من نوعين تكاليف مباشرة ناتجة عن عملية جمع البيانات ومعالجتها إلى غاية نشرها، وهي تكاليف عادية تدخل ضمن نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، أما التكاليف الغير مباشرة فهي تكاليف غير عادية تصدر غالبا عن المعلومات الإضافية التي تقدمها المؤسسة خاصة إذا كانت محل أنظار العديد من الجهات أو كانت المعلومات المنشورة مضللة لمتخذ القرار، أي يمكن القول أن التكاليف الغير مباشرة تعتبر من أهم محددات الإفصاح المحاسبي، وفي هذا

الإطار أكد (Lev, 1992, p. 21) أن التكاليف المباشرة أقل من التكاليف الإضافية باعتبار الأولى يتم إعدادها بشكل روتيني داخل المؤسسة.

2.3. منافع الإفصاح المحاسبي

تحقق المعلومات التي تنشرها المؤسسات العديد من المزايا، نذكر بعضها فيما يلي:

1.2.3. سيولة الأسهم

تعد سيولة الأسهم بمثابة مؤشر على انخفاض عدم تماثل المعلومات وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح بما يعكس كفاءة سوق الأوراق المالية، وبالتالي على المؤسسات أن تسعى جاهدة لتعزيز سيولة الأسهم والحد من الأسباب والظروف التي تضعفها (نصير، 2022، صفحة 154)، حيث عدم تناسق المعلومات من الأسباب الرئيسية لانخفاض سيولة الأوراق المالية، ويرى بعض الباحثين أنه عندما لا يكون لدى مجموعة من المستثمرين نفس المعلومات سيؤدي بالأخصائي الذي يحدد أسعار السوق إلى زيادة النطاق السعري من أجل حماية المستثمرين من المستثمرين الأكثر اطلاعا، وعليه فإن زيادة الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى جمع المزيد من المعلومات ومنه زيادة السيولة والحد من تقلب أسعار الأوراق المالية، حيث يصبح مستوى المعلومات وتصورات عدم اليقين أكثر تشابها بين من يشتري الأوراق المالية ومن يبيعها (Jorge & García-Meca, 2004, p. 85)، كما أكدت دراسة (Zúñiga, Pincheira, Walker, & Turner, 2020) على العلاقة الإيجابية بين الإفصاح المحاسبي وسيولة الأسهم.

2.2.3. تخفيض تكلفة رأس المال:

تعد تكلفة رأس المال[1] من الأمور التي يجب أن تهتم بها المؤسسات، فكلما انخفضت كلما تم تعظيم قيمة المؤسسة وأعطتها مرونة وقدر أكبر على المنافسة وتعظيم ثروة الملاك (حميد، فارس، و سعيد، 2016، صفحة 316)، ويعتبر التوسع في الإفصاح المحاسبي مهما في تخفيض تكلفة رأس المال بالقدر الذي سيساعد المستثمرين والدائنين على توفير فهم أفضل للمخاطر الاقتصادية للاستثمار الذي قاموا به أو يخططون للقيام به، ففي حالة عدم القدرة على تقييم المؤسسة بشكل جيد من قبل المستثمرين بسبب نقص المعلومات فإن ذلك سيؤدي إلى تقييمها بأسعار أقل وتكاليف رأس مالية مرتفعة، مما سيجعلها أقل جاذبية من قبل المستثمرين، وبشكل أساسي سيضرها في مواجهة التوسعات الجديدة، أما التوسع في الإفصاح

1. تكلفة رأس المال: هي ما يتوجب على المؤسسة دفعه من أجل الحصول على التمويل من مصادره المختلفة، كما أنها العائد الذي يطلبه المستثمرون في الأوراق المالية للمؤسسة، وهو يختلف باختلاف نوعية التمويل (حميد، فارس، و سعيد، 2016، صفحة 317).

المحاسبي سيساعد المؤسسة على القيام باستثمارات إضافية كما يسهل عملية التمويل الخارجي (Jorge & García-Meca, 2004, pp. 82-83).

3.2.3. التغيير في السلوك الإداري: حوكمة أفضل وانخفاض تكاليف الوكالة

يؤدي التوسع في الإفصاح المحاسبي إلى التحسين من حوكمة المؤسسات من خلال سيطرة أفضل على الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وحماية حقوق المساهمين، كما أن المؤسسات الأكثر شفافية تنخفض فيها تكاليف الوكالة، وبالتالي تكون قادرة على اللجوء بسهولة إلى التمويل الخارجي (Farvaque, Refait-Alexandre, & Saïdane, 2011, p. 12).

4.2.3. الاختلافات بين السعر والقيمة

نجد عادة اختلافات بين القيمة الجوهرية للسهم وسعره في سوق رأس المال، ويرجع أصل هذه الاختلافات بين القيمة والسعر لعدم تماثل المعلومات، حيث تحدد القيمة الجوهرية من خلال المعلومات الكاملة المتاحة، وفي حالة توفر نفس المعلومات في السوق فإن سعر السوق سيكون القيمة الجوهرية للسهم، وعليه فإن للمؤسسة حافز للإفصاح عن معلومات إضافية حتى يتم التأثير على قيمة المؤسسة ومنه تقليل الفجوة بين السعر والقيمة (Jorge & García-Meca, 2004, pp. 85-86).

من خلال ما سبق يتضح أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يحمل المؤسسات العديد من التكاليف مما يجعلها تتردد في نشر بعض المعلومات أو إعطاء بعض التوقعات المستقبلية، إلا أن المنافع التي تتحقق من خلال نشر المعلومات بطريقة كافية وشفافة يشجع المؤسسات على تطوير مستوى الإفصاح المحاسبي وتقديم معلومات أكثر خاصة في ظل الشروط التي تحددها الأسواق المالية الدولية، وعليه يمكن اعتبار التكاليف والمنافع المحققة من الإفصاح المحاسبي من بين العوامل المؤثرة في مستويات الإفصاح المحاسبي.

أما بالرجوع إلى حالة الجزائر في ظل التكاليف والمنافع الاقتصادية المحققة من الإفصاح عن المعلومات الإضافية، فنجد أن المؤسسات تفصح غالبا عن المعلومات كإجراء إداري يفرضه القانون ويعاقب عليه، وأن أي إخفاء أو نقص في الإفصاح يكون بدافع تخفيض الوعاء الضريبي، أي الخوف من التكاليف السياسية، أما بالنسبة للمنافع المحققة جراء تقديم معلومات أكثر مما ينص عليه القانون، فيمكن القول أنها منعدمة تقريبا في البيئة الجزائرية، خاصة في ظل ضعف السوق المالي الجزائري وضعف استثماراته، كما أن النسيج المؤسساتي للقطاع الخاص أغلبه عبارة عن مؤسسات مصغرة ذات ملكية فردية أو عائلية، ومؤسسات عمومية لا تسعى لجلب شركاء، ما أدى إلى عدم وجود أي منافع واضحة يمكن تحقيقها من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي، لأن المنافع المشار إليها غالبا تتحقق في الأسواق المالية النشطة.

II. العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي

أكدت النتائج التي قامت بها المؤسسات المهنية وأيضا دراسات الباحثين أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بالعديد من العوامل، سواء من خلال التغيرات التي مست الساحة الاقتصادية العالمية أو حسب طبيعة كل دولة أو حسب خصائص كل مؤسسة في نفس الدولة، وعليه سنحاول توضيح مختلف هذه العوامل.

1. العوامل المتعلقة ببيئة الأعمال الدولية

المتتبع لتاريخ المحاسبة سيلاحظ أنها تطورت على مر العصور، ويمكن إرجاع ذلك لظاهرة العولمة وما ترتب عنها من التغيرات في الساحة الاقتصادية، والتي أثرت بدورها على الممارسات المحاسبية ومخرجات نظام المعلومات المحاسبي، حيث عرف العالم اختلافات في حجم ونوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية ضمن التقارير والقوائم المالية. وعليه سنحاول إبراز أهم العوامل التي أثرت على مستوى الإفصاح المحاسبي في الساحة الدولية، وذلك بالرجوع إلى العوامل التي اعتمدتها دراسة (العايب، 2017، الصفحات 95-97).

1.1. المؤسسات متعددة الجنسيات

ينظر إلى المؤسسات متعددة الجنسيات أنها من بين أقوى أنواع المؤسسات في العالم، فهي تمثل حصة كبيرة من حقوق الملكية الفكرية، كما أنها تضم كبار المساهمين وتعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان التي تنشط فيها، من خلال امتلاكها للعديد من الفروع في بلدان مختلفة حول العالم.

تقوم المؤسسة متعددة الجنسيات باعتبارها المؤسسة الأم بالضغط على المؤسسات التابعة لها داخليا لتبني ممارساتها التنظيمية التي يتم نقلها من المؤسسة الأم في البلد الأصلي، أما على الصعيد الخارجي تضغط البيئة المؤسسية للبلد المضيف على المؤسسات التابعة للمؤسسة متعددة الجنسيات لتبني ممارساتها التنظيمية والمحاسبية في البلد الذي هي متواجدة فيه، وعليه يترتب على هذه المؤسسات أن تقرر أي الضغوط المؤسسية هي الأكثر أهمية: الضغوط الداخلية التي تمكنها من أن تصبح مشروعة داخل بيئة عمل المؤسسات متعددة الجنسيات أو الضغوط الخارجية التي تمكنها من اكتساب الشرعية الخارجية داخل البيئة القانونية للبلد المضيف، كل هذا جعل هذه المؤسسات التابعة تواجه تعقيدات وتحديات إضافية في عملية الإفصاح المحاسبي، وبالتالي يتعين على المؤسسات متعددة الجنسيات أن تكون قادرة على إدارة بيئات اقتصادية وقانونية وسياسية وثقافية متعددة من أجل التأثير على المؤسسات التابعة لها وتظهر ممارسات أفضل في الإفصاح المحاسبي مقارنة بالمؤسسات المحلية في البلد المضيف (Madhani, 2015, pp. 49-50)

حيث يشار إلى أن المؤسسات متعددة الجنسيات عادة ما تفصح عن معلومات أكثر لتلبية احتياجات المعلومات المتنوعة للمستثمرين ذوي الخلفيات الثقافية المختلفة، كما أن المعلومات التفصيلية مهمة للمستثمرين الذين لديهم استثمارات داخل البلد الأصلي وخارجه، وقد أشار العديد من الباحثين أن المؤسسات التي تعمل في بلدان أخرى من المتوقع أن تفصح عن معلومات أكثر لتجنب مجموعة من الضغوطات عليها (Ali, Ahmed, & Henry, 2004, p. 189)، ويمكن توضيحها فيما يلي (Madhani, 2015, p. 54):

- ❖ يتعين على هذا النوع من المؤسسات الالتزام بقوانين البلد المضيف، بالإضافة إلى قوانين البلد الأصلي، ما يجعل مستويات الإفصاح أعلى بكثير؛
- ❖ عادة ما تكون هذه المؤسسات مجهزة بأدوات وبرامج محاسبية أكثر تقدما وموظفين في مجال المحاسبة والتدقيق أكثر خبرة وكفاءة، مما يساعد على الكشف عن مزيد من المعلومات دون تكاليف إضافية؛
- ❖ يخضع هذا النوع من المؤسسات لمراقبة من قبل الجماعات السياسية ومجموعات الضغط داخل البلد المضيف، حيث ينظرون على أنها مصدر للاستغلال الاقتصادي ما يجعلها تفصح أكثر لتجنب الضغوطات السياسية؛
- ❖ تقوم الوكالات الدولية كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها بمراقبة وتقييم هذه المؤسسات بشكل مستمر بسبب أهميتها في التجارة العالمية، خاصة في ظل اتهام العديد من المؤسسات التابعة للمؤسسات متعددة الجنسيات بالتهرب الضريبي وممارسات أخرى لتحويل الثروة.

من خلال ما سبق نستنتج أن هناك العديد من الأسباب التي تجعل المؤسسات متعددة الجنسيات تفصح عن معلومات أكثر من غيرها والمتمثلة في: كبر حجمها وتعقد هيكلها التنظيمي، إمكانياتها المادية والبشرية، تعدد الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية نتيجة تعدد نشاطاتها وأماكن انتشارها، والأهم من ذلك تجنب الضغوطات السياسية. والجزائر كغيرها من البلدان النامية سعت لجلب استثمارات أجنبية إلى الجزائر من خلال وضع العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي داخل الدولة والذي مر بعدة تعديلات، إلا أن هذا النوع من المؤسسات لا ينتشر بكثرة في الدولة الجزائرية، حيث يوجد غالبا في قطاع المحروقات.

2.1. أسواق رأس المال الدولية

وهي عبارة عن أسواق تنشأ فيها عمليات التبادل والتداول والتصفية للديون والأصول المالية المرتبطة بعمليات تتجاوز الحدود الوطنية للدولة، إذ تلعب هذه الأسواق دورا هاما في تمويل العمليات الدولية باعتبارها من مصادر التمويل للمؤسسات العمومية والخاصة (جبار و عمر، 2008، صفحة 75).

في الاقتصاد العالمي اليوم تدير العديد من المؤسسات أعمالها على أساس دولي، ولكي تكون ناجحة يجب أن تكون قادرة على المنافسة في أسوق رأس المال الدولية، وحتى تكون هذه الأسواق فعالة يجب أن تكون قادرة على جذب رأس المال و كسب ثقة المستثمرين، ويتحقق ذلك من خلال اشتراط توفر معلومات ذات مصداقية تمتاز بالشفافية وفي الوقت المناسب وأن تكون كافية لعملية اتخاذ القرار، وقد كانت أسواق رأس المال في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر لتمويل الأعمال داخل الدولة وعلى الصعيد العالمي من خلال المزايا التي توفرها خاصة في مجال الإفصاح المحاسبي (Turner, 2002, pp. 213-215)، وفي دراسة أجراها Choi and Levich (1990) بين من خلالها أن النصف من المستثمرين الذين شملتهم عينة الدراسة أكدوا أن النقص في ممارسات الإفصاح المماثلة في مختلف البلدان أعاقت عملية اتخاذ القرار في سوق الأوراق المالية للمؤسسات التي تسعى لزيادة رأس مالها (Adhikari & Tondka, 1992, pp. 75-76)، كما أشارت دراسة (Iatridis, 2008) إلى أن المؤسسات تميل إلى الكشف عن المعلومات المحاسبية من أجل إعطاء إشارة جيدة في سوق رأس المال بأن سياستهم المحاسبية تتفق مع القواعد المحاسبية المنصوص عليها وتفي باحتياجات أصحاب المصلحة، الأمر الذي يحقق الشفافية والموثوقية في إعداد التقارير المالية ويسهل على المؤسسات زيادة رأس المال، كما قام كل من (Adhikari & Tondka, 1992) بدراسة أثر مستوى حجم سوق رأس المال والنشاط داخل سوق رأس المال وطريقة امتلاك الأسهم على مستوى الإفصاح المحاسبي، وتم تطبيقه على 35 سوق مالي، توصلت الدراسة إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي لأسواق رأس المال مرتبط بالعوامل البيئية لمختلف الدول، وأكدت الدراسة على أن أكبر عامل مفسر هو حجم سوق رأس المال فكلما كبر هذا الأخير وكان نشطا كلما تطلب إفصاح أكثر صرامة، كما أن امتلاك الأوراق المالية من قبل الدولة والبنوك والعائلات يعتبر عامل يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي بسبب إمكانية وصولهم إلى المعلومة بشكل داخلي، على عكس أسواق رأس المال التي تتميز بتنوع ملكية الأسهم وتنوع المساهمين (كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) الذين لا يستطيعون الوصول للمعلومات الداخلية إلا من خلال ما تقدمه المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المعلومات لتجد المؤسسة نفسها مجبرة على تقديم معلومات أكثر (العايب، 2017، صفحة 96).

من خلال ما تم عرضه يتضح أن أسواق رأس المال لها تأثير كبير على الإفصاح المحاسبي، حيث تعتبر الأسواق الكبيرة والنشطة الأكثر صرامة في توفير المعلومات الكافية، وذلك من خلال الشروط التي تفرضها من أجل تداول الأوراق المالية في السوق، كما أن هذا النوع من الأسواق يمتاز بشدة المنافسة فيه، وعليه تعمل المؤسسات على الإفصاح عن معلومات أكثر لإعطاء إشارة جيدة عن سمعة المؤسسة بهدف

جلب مستثمرين وتمويل مشاريعها وضمان بقائها في السوق، كما يتأثر حجم المعلومات المفصح عنها بطبيعة ملكية أسهم المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

3.1. معايير التقارير المالية الدولية

يتزايد الاهتمام بمعايير التقارير المالية الدولية يوما بعد يوم نتيجة لآثارها الاقتصادية، حيث أصبحت المعلومات المحاسبية أداة تستخدم لاتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة التي لها آثار على المؤسسة ومنه على الاقتصاد ككل، فهي تساعد على توصيل النتائج لمستخدمي المعلومات وأصحاب المصلحة (الجرف، 2017، صفحة 1073)، وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) لإلغاء أو استبدال معايير المحاسبة الدولية (IAS)، بل تم إصدارها للمساعدة في زيادة جودة القوائم المالية والرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى وضع بعض الأسس التفصيلية للتعامل مع بعض العمليات الخاصة أو تنظيم الإفصاح المشترك بين المؤسسات في حالة الاندماج أو السيطرة، كما عملت على الحد من المرونة في السياسات والبدائل المحاسبية التي كانت من عيوب معايير المحاسبة الدولية، إلا أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لم يدخل حيز التنفيذ موحدا في جميع أنحاء العالم، حيث اعتمدته مجموعة من الدول دون قيود وشروط، في حين دول أخرى كانت مترددة في اعتماده، الأمر الذي يوضح أسباب ظهور عدة استراتيجيات لتبني معايير التقارير المالية الدولية كإستراتيجية التقارب وإستراتيجية التبني الجزئي وإستراتيجية التبني الكاملة (Ali & Flayyih, 2021, pp. 2178-2179)، والذي نتج عنه اختلاف في متطلبات الإفصاح المحاسبي بين الدول.

وقد عرفت معايير التقارير المالية الدولية تقدما كبيرا سنة 2002 حين اتخذ الاتحاد الأوروبي تشريعا يشترط تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في قوائمها المالية الموحدة من أجل الإدراج في السوق الأوروبي، والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005 وطبق على أكثر من 8000 مؤسسة في 30 دولة، أما خارج أوروبا فقد انتقلت العديد من البلدان لتطبيق هذه المعايير، حيث أصبحت إلزامية في العديد من الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما نجد دول أخرى مثل هونغ كونغ ونيوزيلندا والفلبين وسنغافورة تبنت معايير محاسبية وطنية مستمدة من معايير التقارير المالية الدولية، وحاليا هناك أكثر من 100 دولة تشترط أو تسمح بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (Adetoso & Oladejo, 2013).

أما من خلال الدراسات التجريبية فهناك من يرى أن المتبنين الإلزاميين للمعايير الدولية يستفيدون من انخفاض تكلفة رأس المال في فترة التطبيق الإلزامي الفوري مما يعكس زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وتعزيز إمكانية مقارنة المعلومات، كما أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يسمح بالإفصاح عن

معلومات إضافية خاصة بالمؤسسة ويقلل من المخاطر المستقبلية، كما قام مجموعة من الباحثون بالنظر في تأثير استخدام معايير التقارير المالية الدولية على الإفصاح، حيث توصلوا إلى أن محتوى الإفصاح قد تحسن، بالإضافة إلى عدم التأخر في إعداد التقارير المالية، وأكدوا على أن تأثير المعايير يرجع لمستوى التنفيذ في بلد معين (Tarca, 2012, p. 69).

من خلال ما سبق يتضح أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يعمل على الرفع في حجم المعلومات المفصح عنها على اعتبار أن مجلس معايير المحاسبة الدولية حريص على توفير جميع المعلومات التي تتطلبها البيئة الاقتصادية، إلا أن تبنيها يختلف من دولة إلى أخرى بحكم مجموعة من العوامل، كما أن درجة الالتزام بها تختلف بين الأسواق المالية الدولية، مما أدى إلى الاختلاف في طبيعة وحجم المعلومات المفصح عنها بين دول العالم، أما بالنسبة للجزائر فرغم اعتمادها معايير المحاسبة الدولية (IAS) عند إصدارها للنظام المحاسبي المالي (SCF)، فهي لم تأخذ بالتحديثات الجديدة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية، ولم تقم بتبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

2. العوامل المتعلقة ببيئة أعمال المؤسسة الاقتصادية

المحاسبة كونها ممارسة اجتماعية جعلها تتأثر بمجموعة من العوامل التي تختلف من دولة لأخرى باعتبارها لا تعمل بمفردها بل تعمل من خلال التعايش مع البيئة المحيطة بها، والتي تلعب دورا حيويا في إنشاء نظامها المحاسبي (Shareia, 2016, p. 46)، ومنه التأثير على الإفصاح المحاسبي باعتباره من مخرجات النظام المحاسبي، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي (Ball, Kothari, & Robin, 2000, p. 3):

1.2. البيئة القانونية

تصنف البلدان إلى أنظمة قانون مكتوب ذات تأثير سياسي كبير على المحاسبة من خلال تدخل الدولة في وضع الأنظمة المحاسبية، مقابل أنظمة القانون العام التي يتم فيها تحديد الممارسات المحاسبية في المقام الأول في القطاع الخاص، وعليه يمكن القول أن الأنظمة القانونية تؤثر على الإفصاح المحاسبي بشكل مباشر أو غير مباشر، فالتأثير المباشر يكون من خلال القوانين التي تحكم المؤسسات أو القوانين المحاسبية، والتي من خلالها يتم تحديد المتطلبات العامة للقياس والإفصاح عن المعلومات، بالإضافة إلى تأثير القوانين الضريبية خاصة في البلدان التي يحكمها القانون الخاص، كما تأثر الأنظمة القانونية على الإفصاحات المحاسبية بشكل غير مباشر من خلال القوانين المتعلقة بحماية المستثمرين والدائنين، حيث يشار إلى أنه عندما تكون هناك حماية قانونية قوية للمستثمرين من شأنها أن تشجع صغار المستثمرين على دخول سوق الأوراق المالية، أي سيكون هناك تشتت أوسع للملكية في هذه البلدان، فبلدان القانون العام

تحمي المستثمرين أكثر من بلدان القانون الخاص، وقد دعمت العديد من الدراسات هذه النتيجة، كما أن دول القانون العام تقدم حماية قانونية أفضل للدائنين، والذي يؤدي إلى تسهيل عملية الاقتراض، ومنه التمتع بقدرات تمويلية أعلى، وبما أن للأنظمة القانونية تأثير كبير على ملكية المؤسسات وتمويلها، فهذا يؤكد على أن لها تأثير كبير على الإفصاح المحاسبي على اعتبار أن المساهمون والدائنون بحاجة إلى معلومات تفصيلية عن المؤسسات التي تربطهم بها مصلحة (Jaggi & Low, 2000, pp. 500-501)، وهذا ما جعل العديد من الدراسات تؤكد على دور القانون العام في زيادة الشفافية والتوسع في الإفصاح المحاسبي خاصة في ظل قدرته على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية بسبب مرونته (Bushman, Piotroski, & Smith, 2004, p. 221) على عكس القانون المكتوب الذي يتصف بالجماد.

وتعتبر الجزائر من دول القانون المكتوب، حيث أن الدولة هي المسؤول الوحيد والمخول له وضع القوانين المحاسبية وطريقة إعداد وعرض القوائم المالية عن طريق القوانين والمراسيم التنفيذية والتعليمات الوزارية، والمهنيون ملزمون بتطبيقها كما جاءت في نص القانون دون إجراء أي تعديل أو تطوير، كما أن إجراء أي تغيير يعتبر خرق للقوانين يعاقب عليها صاحبها.

2.2. البيئة الاقتصادية

تعتبر البيئة الاقتصادية مهمة لتطوير الأنظمة المحاسبية بشكل عام والإفصاح المحاسبي بشكل خاص، حيث تعتبر من بين أكثر العوامل قدرة على تفسير الاختلافات في التقارير المالية بين الدول المتقدمة والنامية (Adhikari & Tondka, 1992, p. 81)، ومن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على النظم المحاسبية نجد طبيعة الملكية، النظام الاقتصادي، خطط التنمية الاقتصادية، النظام المالي، ومستوى النمو الاقتصادي.

تعتبر طبيعة ملكية الأنشطة الاقتصادية لها تأثير على الأنظمة المحاسبية داخل الدولة، حيث نجد في معظم الدول النامية أن الحكومة من تقوم بالسيطرة على مجمل الأعمال بسبب ملكيتها للموارد الطبيعية، مما يجعل لها دور حيوي في المجال الاقتصادي، على عكس الدول المتقدمة (Shareia, 2016, p. 47)، وهذا يؤدي إلى اختلاف في مستويات الإفصاح المحاسبي، كما تؤثر أنواع النظم الاقتصادية على المحاسبة داخل الدولة، حيث أنه في الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي لا يوجد دافع تجاري لأن أغلب الأنشطة تتم بهدف غير ربحي، لذلك لا يوجد اهتمام بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسات، على عكس الأنظمة الاقتصادية المختلطة أو الحرة حيث يكون في هذه الأنواع من الاقتصاديات المستثمرون هم البنوك أو غيرهم من المؤسسات المالية، دافعهم هو تعظيم الثروة، ولهذا السبب هذا النوع من الاقتصاديات ملزم بالإفصاح عن الأداء المالي (Boolaky, 2003, p. 5)، كما تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية تتميز بصرامتها وعدم

مرونتها، وتميل إلى توحيد قواعدها المحاسبية بغرض تسهيل عملية المراقبة والتخطيط المركزي، على عكس الأنظمة الرأس مالية التي تجعل من المحاسبة أداة لتسيير المؤسسات (طاطا، 2017، صفحة 45).

كما تميل البلدان إلى اعتماد نظام لإعداد القوائم المالية يتماشى مع النظام المالي السائد داخل الدولة، حيث يوجد ثلاثة أنواع من الأنظمة التمويلية: سوق الأوراق المالية، الحكومة، والبنوك والمؤسسات المالية (Chand, Patel, & Day, 2008, p. 120)، وتختلف مساهمة كل من هذه المصادر في تكوين رأس مال المؤسسات من دولة إلى أخرى، وعليه تجدر الإشارة إلى أن هذا الفصل بين مصادر رأس المال ينتج عنه اختلاف في الممارسات المحاسبية من أجل تلبية احتياجات مقدمي الخدمات المالية، وهذا ما جعل متطلبات الإفصاح المحاسبي يختلف باختلاف مصدر التمويل الخارجي (Tasos1 & Stergios, 2018, p. 3)، كما أن مستوى النمو الاقتصادي له تأثير على متطلبات الإفصاح المحاسبي، فالنمو الاقتصادي المرتفع يكون مصحوبا بنشاط اقتصادي متطور الأمر الذي يستدعي مستوى رفيع من الإبلاغ والإفصاح، على عكس البيئات ذات مستويات التنمية الاقتصادية الضعيفة فهي تمتاز بضعف النشاط الاقتصادي، ومنه ضعف الممارسات المحاسبية (Hassabelnaby, Epps, & Said, 2003, p. 276).

من خلال كل ما سبق، ومن خلال تسليط الضوء على البيئة الاقتصادية الجزائرية نجد أن الجزائر من الدول النامية التي سعت للانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الرأس مالي من خلال تشجيع وتدعيم الاستثمارات الخاصة، إلا أنه يلاحظ أن الحكومة هي من تقوم بالسيطرة على الأنشطة الاقتصادية المهمة المؤثرة على اقتصاد البلد بسبب ملكيتها للموارد الطبيعية، ما جعل من القطاع الخاص ضعيفا ومنغلقا لغياب الثقافة الاستثمارية وتفضيل الحصول على وظيفة حكومية، مما أدى إلى ضعف النشاط الاقتصادي في البلد، أما بالرجوع إلى النظام المالي فنجد أن الدولة هي المالك الوحيد للبنوك والمؤسسات المالية، كل هذا أثر سلبا على المحاسبة في البيئة الاقتصادية الجزائرية، ومنه الإفصاح المحاسبي لعدم وجود تفاعل مع المعلومات التي تفصح عنها المؤسسات، كما أن هذه الأخيرة ليس لها أي منفعة من التوسع في الإفصاح ما جعلها تلتزم بالإفصاح في الحدود التي تطالبها بها الجهات الحكومية.

3.2. البيئة الثقافية

تم تعريف الثقافة على أنها البرمجة الجماعية للعقل الذي يميز أعضاء مجموعة بشرية عن أخرى، وفي السنوات الأخيرة تم التركيز في الأدبيات المحاسبية على أهمية ثقافة الشعوب وتأثيرها على الأنظمة المحاسبية وشرح الاختلافات الثقافية التي نتج عنها اختلاف في متطلبات الإفصاح المحاسبي، ويمكن تحديد الثقافة المحاسبية في المجالات التالية (Gray, 1988, pp. 4-8):

1.3.2. الاحتراف مقابل الرقابة القانونية

حيث نجد دول تفضل ممارسة الفرد لمهنة المحاسبة والحفاظ على التنظيم الذاتي المهني، على عكس دول أخرى توجب الالتزام بالمتطلبات القانونية والعمل تحت رقابتها.

2.3.2. التوحيد مقابل المرونة

حيث تفضل بعض البيئات الاقتصادية الممارسات المحاسبية الموحدة بين المؤسسات والاستخدام المستمر لهذه الممارسات، على عكس دول أخرى تمتاز بالمرونة المحاسبية وفقا لظروف البيئة الاقتصادية.

3.3.2. المحافظة مقابل التفاؤل

أي إتباع النهج الحذر تجاه القياس والإفصاح عن الأحداث المستقبلية أو الاعتماد على نهج أكثر تفاؤلا.

4.3.2. السرية مقابل الشفافية

حيث نجد دول تعتمد على السرية وعدم الكشف عن المعلومات المتعلقة بأعمال المؤسسة إلا للأطراف ذات الصلة بالمؤسسة من مدراء ومساهمين بدلا من إتباع نهج أكثر شفافية.

بالإضافة إلى ما سبق فقد حددت الدراسات السابقة مجموعة تأثيرات بيئة الدولة على الأنظمة المحاسبية ومنه الإفصاح المحاسبي كالموروث الاستعماري، التضخم، الموقع الجغرافي للدولة، اللغة، والدين (Chand, Patel, & Day, 2008, p. 117).

أما بالنسبة للبيئة الثقافية الجزائرية، فهي دولة تغلب عليها الثقافة الفرانكفونية بحكم استعمارها من قبل فرنسا لمدة تتجاوز القرن، ما جعلها من الدول التي توجب الالتزام بالمتطلبات القانونية والعمل تحت رقابتها وإتباع أنظمة محاسبية موحدة حسب ما نصت عليه القوانين، كما أنها تتبع نهج الحذر في القياس والإفصاح المحاسبي تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر، كما أن المؤسسات الجزائرية تميل إلى التحفظ المحاسبي خاصة في القطاع الخاص الذي تنعدم فيه ثقافة الإفصاح ويرى أن القوائم المالية من أسرار المؤسسة.

3. العوامل المتعلقة بخصائص المؤسسة الاقتصادية

اختلفت الدراسات فيما بينها في تقسيم خصائص المؤسسة، وفي دراستنا سيتم تقسيمها إلى ما يلي:

1.3. العوامل المتعلقة بالهيكل

وهي تصف المتغيرات المتعلقة بالهيكل الأساسي للمؤسسة وبنيتها، والتي من المحتمل أن تظل مستقرة بمرور الوقت، والمتمثلة فيما يلي (Al-zarouni, 2008, p. 46):

1.1.3. حجم المؤسسة

يعتبر حجم المؤسسة هو المتغير الأكثر شيوعا في أدبيات الإفصاح المحاسبي في الدول المتقدمة والنامية، حيث تشير أغلب الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين حجم المؤسسة ومستوى الإفصاح الحاسبي سواء كان إلزامي أو اختياري، وقد تم استخدام العديد من النظريات لشرح هذا التأثير، فمن خلال النهج الاقتصادي السياسي تكون المؤسسات الكبيرة أكثر عرضة للضغوطات السياسية ما يحفزها على الإفصاح عن مزيد من المعلومات للحد من التكاليف السياسية، أما استنادا لنظرية أصحاب المصلحة فكلما زاد حجم المؤسسة أدى إلى زيادة عدد أصحاب المصلحة المستخدمون للمعلومة المحاسبية، إلا أنه بسبب تعرضهم للهجمات السياسية قد يعملون على تقليل المعلومات المفصح عنها، إلا أن هذه العلاقة النظرية غير مؤكدة (Abdel-Fattah, 2008, pp. 189-190).

تتمتع المؤسسات الأكبر حجما بالقدرة على تحمل تكاليف إضافية للإفصاح عن معلومات أكثر، كما تعتمد المؤسسات الكبرى بشكل كبير في تمويلها على سوق الأوراق المالية، ونتيجة لذلك فإن الإفصاح الإضافي قد يقلل من تكلفة التمويل، كما أن المؤسسات الكبيرة أكبر حساسية تجاه التكاليف السياسية، ولكي تتجنب انتقادات الجمهور أو مشاركة الحكومة قد تقدم معلومات أكثر مما يفرضه عليها القانون حتى لا تكون عرضة للشبهات (Bhuyan, 2018, p. 129)، ولكن هذا لا ينفي وجود العلاقة السلبية المدعومة بحقيقة أن المؤسسات الكبيرة غالبا ما تكون مرئية، ما يجعلها قد تتعرض لهجمات سياسية كالتهديد بالتأميم، مما يجعلهم يضطرون للكشف عن معلومات أقل من أجل تقليل ما يعرف بالتكاليف السياسية، أما المؤسسات الصغيرة فعملية نشر المعلومات مكلفة بالنسبة لها (Modugu & Eboigbe, 2017, p. 47) كما تفضل الحفاظ على سرية المعلومات الداخلية لأنها قد تكون أساسية لتحقيق الميزة التنافسية، وهذا ما يجعلها تتردد في التوسع في الإفصاح المحاسبي، وعلى العكس من ذلك هناك من يرى بأن المؤسسات الصغيرة قد تفصح عن المعلومات الاختيارية بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الكبيرة على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة محدودة المعلومات، ما يمكنها من إضفاء الشرعية على أنشطتها بسهولة وبتكلفة أقل من خلال الإفصاح الاختياري، على عكس المؤسسات كبيرة الحجم التي تتحمل تكاليف كثيرة لإدارة المعلومات (Bhuyan, 2018, pp. 129-130).

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك العديد من الاختلافات في تفسير العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وحجم المؤسسة، سواء من خلال النظريات المفسرة أو من خلال الدراسات التطبيقية، ولكن هذا لا ينفي أن أغلب الدراسات أكدت على العلاقة الإيجابية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وكبر حجم المؤسسة كدراسة (Modugu & Eboigbe, 2017)، (Shehata, Dahawy, & Ismail, 2014).

وفي الجزائر تختلف المؤسسات من حيث الحجم فنجد مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة وكبيرة ذات أشكال قانونية مختلفة حددها القانون التجاري الجزائري، إلا أنه يغلب على النسيج الاقتصادي الجزائري المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بإجمالي قدره 1359803 مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2022[1]، و98.47% منها عبارة عن مؤسسات مصغرة، وهذا يرجع لسهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات كما أن النظام المحاسبي المالي SCF ألزمها بمسك محاسبة بسيطة، ما يجعلها تفصح عن معلومات أقل من المؤسسات كبيرة الحجم التي لها شروط إفصاح أكبر حددها القانون.

2.1.3. طبيعة الملكية

يعتبر متغير طبيعة الملكية من أهم المتغيرات المؤثرة على قرارات واستراتيجيات وتوجهات المؤسسة، ومن بينها مستوى الإفصاح المحاسبي وطبيعة المعلومات المقدمة، ويوجد العديد من التصنيفات لملكية المؤسسات من بينها الملكية العامة والملكية الخاصة، التي سنعتمد عليها في دراستنا (مريع و عوض، 2015، صفحة 810).

يشار إلى أن المؤسسات ذات الملكية الحكومية تميل أكثر إلى التركيز على القضايا المتعلقة بالبيئة وتوفير خطط معاشات تقاعدية جيدة وتدريب العمال، لأن هذه المؤسسات تريد أن تكون قدوة جيدة للمؤسسات ذات القطاع الخاص، كما أن المؤسسات المملوكة للدولة تفصح عن المزيد من المعلومات حتى تبين مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وأنها ملتزمة تجاه الدولة بالشفافية وتطبيق حوكمة المؤسسات (Albawwat, 2015, p. 107)، إلا أنه هناك من يرى أن ملكية الدولة للمؤسسة تؤدي لعدم التوسع في الإفصاح المحاسبي، حيث يمكنها الحصول على المعلومات مباشرة دون الحاجة إلى المعلومات المنشورة على عكس المؤسسات الخاصة التي تتكون من العديد من المساهمين فهي ستفصح أكثر لإرضاء هؤلاء المساهمين وتمكين المستثمرين المحتملين من اتخاذ القرارات المناسبة (Al-Htaybat, 2005, p. 27)، كما يشار إلى أن الأهداف الرئيسية للخصخصة هو تحسين كفاءة المؤسسات المملوكة من طرف الحكومة، على اعتبار أنهم يفتقرون إلى حوافز قوية أو مراقبة مناسبة، مما يؤدي إلى انخفاض المعلومات المفصح عنها من طرفهم (Al-Akra, Eddie, & Ali, 2010, p. 174).

تم التركيز على الملكية العامة والخاصة باعتبارها النوع السائد ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، وتعتبر أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية مؤسسات كبيرة الحجم ذات أنشطة اقتصادية مهمة تؤثر بشكل كبير

1. للاطلاع على هذه الإحصائيات يمكن الرجوع إلى: النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، الموجودة على موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: https://www.industrie.gov.dz.

على الاقتصاد الوطني، على عكس المؤسسات الخاصة التي غالبا عبارة عن مؤسسات مصغرة ذات استثمارات ضعيفة، وعليه من المتوقع أن تفصح المؤسسات ذات الملكية الحكومية أكثر من المؤسسات الخاصة.

3.1.3. عمر المؤسسة

قد يتأثر مستوى الإفصاح المحاسبي بعمر المؤسسة، حيث تم افتراض أن المؤسسات الأقدم ربما تفصح عن معلومات أكثر من المؤسسات الأصغر سنا، وهذا قد يرجع إلى أن المؤسسات الجديدة قد تواجه مشاكل تنافسية بسبب الإفصاح عن معلومات معينة مثل: النفقات الرأسمالية والنفقات البحثية ونفقات تطوير المنتجات، بالإضافة إلى أن جمع المعلومات ومعالجتها وتوزيعها يكون أكثر تكلفة على المؤسسات حديثة التأسيس، كما أنه يمكن أن لا يتوفر لديها سجل أداء يمكن الاعتماد عليه لاستخدامه في الإفصاح العام (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020, p. 134)، حيث أن المؤسسات التي تتمتع بعمر افتراضي قديم تكون ذات معرفة وخبرة أكثر في المجال المحاسبي، من خلال امتلاك ممارسات محاسبية عميقة الجذور تمكنها من تقديم معلومات أكثر من المؤسسات حديثة النشأة (assan, Ali, & Sweed, 2021, p. 7)، وقد توصلت دراسة (Hossain & Hammami, 2009) إلى أن عمر المؤسسة يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، كما أشارت دراسة (Pinheiro, Carraro, Batistella, & Chagas, 2020, p. 166) إلى أن المؤسسات مع تقدمها في العمر تعمل على توسيع مشاركتها الاجتماعية، ومنه التوسع في الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، على عكس المؤسسات الناشئة التي تكون أكثر اهتماما بالمؤشرات المالية، أما دراسة (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020) فتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين عمر المؤسسة ومستوى الإفصاح المحاسبي.

وفي الجزائر تختلف المؤسسات فيما بينها من حيث العمر، حيث نجد مؤسسات قائمة منذ سنوات استقلال الجزائر، وأغلب هذه المؤسسات ذات أحجام كبيرة وأهمية في الاقتصاد الوطني، أما المؤسسات الأصغر سنا فأغلبها مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة انتشرت بكثرة خلال السنوات الأخيرة من خلال تشجيع وفتح الأبواب للاستثمارات الخاصة، ومعظمها ذات إمكانيات ضعيفة وخبرة قليلة، وعليه من المتوقع أن تكون المؤسسات الأقدم أكثر إفصاحا.

2.3. العوامل المتعلق بالسوق

يمكن أن تكون المتغيرات المتعلقة بالسوق كمية أو نوعية، وفي دراستنا سنركز على المتغيرات النوعية، وهذه المتغيرات المذكورة مستقرة نسبيا بمرور الوقت (Al-zarouni, 2008, p. 51).

1.2.3. طبيعة النشاط

يعتبر نوع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة من بين العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي، حيث أن المؤسسات في قطاع معين تكشف عن معلومات أكثر منه في قطاعات أخرى، وعليه من المتوقع وجود مستوى أعلى من الإفصاح في الصناعات الحساسة سياسيا كمجال النفط والمواد الكيميائية، حيث تشير نظرية التكاليف السياسية إلى أن المؤسسات الأكثر عرضة للخطر قد تعمل على تقليل التكاليف السياسية من خلال الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بالتلوث وإزالة الغابات وأي ضرر محتمل عند استخراج المواد الكيميائية، أما نظرية الإشارة فترى أن المؤسسة التي لم تتمكن من مواكبة المؤسسات الأخرى من حيث ممارسات الإفصاح تخفي معلومات معينة، مما يعطي إشارة سيئة للمؤسسة، ما يجعل المؤسسات في إحدى القطاعات تتبع نفس نمط الإفصاح الخاص بالمؤسسات الرائدة (Boshnak, 2017, p. 183).

يلاحظ أنه قد تختلف السياسات والتقنيات المحاسبية بين المؤسسات بسبب الخصائص المحددة لنوع النشاط، حيث تخضع بعض الأنشطة لصرامة عالية في الرقابة بسبب مساهمتها الإجمالية في الدخل القومي، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي، كما أنه قد يكون لدى المؤسسات التي تتطلب أنشطتها خطوط إنتاج متعددة المزيد من المعلومات للإفصاح عنها، على عكس المؤسسات التي لديها خط إنتاج صغير، كما أن هناك من يرى أن وجود مؤسسة مهيمنة ذات مستوى عال من الإفصاح قد يقود مؤسسات معينة أخرى في نفس القطاع إلى إتباعها (Al-zarouni, 2008, p. 83).

وفي الدراسات التطبيقية أشار Cooke (1992) أن مستويات الإفصاح من المحتمل أن تكون مختلفة في المؤسسات العاملة في قطاعات اقتصادية متميزة بسبب الخوف من استفادة منافسي المؤسسة من المعلومات التي تم الإفصاح عنها، كما يرى Cooke (1989) أن المؤسسات التجارية غالبا ما يكون لديها مستوى إفصاح أقل من المؤسسات العاملة في القطاع الإنتاجي (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020, p. 135)، في حين توصلت دراسة (Alsaeed, 2006) إلى عدم وجود علاقة بين طبيعة النشاط ومستوى الإفصاح المحاسبي.

من نتائج الباحثين يلاحظ أن نشاط المؤسسة يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تجعل المؤسسات تفصح أكثر بشكل إلزامي، أما بالرجوع إلى حالة الجزائر نجد أن البيئة الاقتصادية تضم العديد من الأنشطة المختلفة، ولكن يبقى مجال النفط والطاقة أكثرها أهمية ومراقبة باعتباره المصدر الأول والأساسي لمداخيل الدولة، كما أن لهذا القطاع أهمية كبيرة على المستوى العالمي.

2.2.3. الإدراج في البورصة من عدمه

قد تكون كمية المعلومات المقدمة في البورصة هي السبب الرئيسي لارتفاع مستويات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات المدرجة مقارنة بالمؤسسات غير المدرجة، حيث أنه يجب استفاء المتطلبات لتسجيل أسهم أي مؤسسة في السوق، كما أن نشر المزيد من المعلومات أمر ضروري للاستمرار (Elsakit & Worthington, 2014, p. 6)، وأشارت دراسة (Wallace, Naser, & Mora, 1994, p. 51) على أن إدراج المؤسسة في البورصة يلزمها الإفصاح عن معلومات أكثر من تلك المؤسسات الغير مدرجة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الإدراج في البورصة ومستوى الإفصاح المحاسبي، وأكدت ذلك أيضا دراسة (Al-zarouni, 2008) على أن إدراج المؤسسات في البورصة يرفع من مستوى المعلومات المنشورة من خلال الامتثال لقواعد الإدراج التي يفرضها سوق الأوراق المالية.

من خلال ما سبق يلاحظ أن الإفصاح المحاسبي يختلف بين المؤسسات المدرجة والغير مدرجة في البورصة على اعتبار أن هذه الأخيرة تخضع لقوانين الإفصاح التي يفرضها البلد الذي تنشط فيه على عكس المؤسسات المدرجة التي تعمل إضافة إلى ذلك على توفير المعلومات التي يفرضها عليها السوق المالي.

وفي الجزائر أصدرت لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها النظام 04-01 المؤرخ في 08 يوليو 2004، الذي يعدل ويتمم النظام 96-02 المؤرخ في 22 يونيو 1996 والمتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف المؤسسات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2005، صفحة 13)، بالإضافة إلى نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 200-02، وهذا ما يجعلها تفصح أكثر من المؤسسات الغير مدرجة.

3.3. العوامل المتعلقة بالأداء

وتتمثل في المتغيرات التي تعبر عن الأداء الحقيقي للمؤسسة وقدرتها التمويلية، وهي تختلف من وقت لآخر (Al-zarouni, 2008, p. 49).

1.3.3. ربحية المؤسسة

تعتبر الربحية كمقياس للأداء، وهي من أكثر المقاييس المستخدمة شيوعا في أدبيات الإفصاح المحاسبي، فمن خلال نظرية الوكالة يمكن لمدراء المؤسسات ذات الأرباح العالية الإفصاح عن معلومات أكثر للتعامل مع مشكلة عدم تناسق المعلومات وتحسين صورة المؤسسة للحفاظ على مواقعهم، كما تدعم نظرية التكاليف السياسية ذلك، حيث تشير إلى أن المؤسسات ذات الأرباح العالية تفصح عن معلومات أكثر لتبرير أرباحهم المرتفعة، أما نظرية أصحاب المصلحة فترى أن الربحية من أهم المعلومات التي يحتاجها

العديد من الأطراف على غرار المساهمين، كالموظفين والدائنين والجهات الحكومية والعملاء، أما نظرية الإشارة فترى التوسع في الإفصاح عند تحقيق أرباح مرتفعة إشارة إيجابية عن المؤسسة مقارنة بالمؤسسات الأقل ربحية (Abdel-Fattah, 2008, pp. 192-193)، حيث يشعر المديرون بالفخر من نجاحهم ويرغبون في الكشف عن مزيد من المعلومات لتعزيز الانطباع الايجابي عن أداء المؤسسة وتبرير تعويضاتهم والإشارة إلى قدرتهم على تعظيم قيمة المساهمين (Boshnak, 2017, p. 98).

أما بالنسبة للدراسات الميدانية فقد أكدت العديد من الدراسات أن المؤسسات الاقتصادية التي تحقق نسبة عالية من الأرباح تخلق حافزا لها لتميز نفسها عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتتمكن من الحصول على المال الذي تريده بأفضل الشروط الممكنة، ولذلك يعتبر التوسع في الإفصاح المحاسبي هو الطريقة الأفضل لتحقيق ذلك، على اعتبار أن المؤسسات التي تحقق نسب عالية من الأرباح ستكشف عن المزيد من المعلومات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لكسب ثقة أصحاب المصلحة، ومنه تعزيز قوتها في السوق (AL-Sarraf & Al-Taie, 2022, p. 238)، وبما أن أغلب نتائج الدراسات تؤكد على أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يمكن المؤسسات من تلبية احتياجات الجهات الحكومية من المعلومات ومنه تقليل التكاليف السياسية، ففي هذه الحالة فإن المؤسسات ذات الأرباح العالية لديها حافز أكبر للامتثال لمتطلبات الإفصاح الإلزامي، وأن المؤسسات التي تحقق أرباحا يمكن أن تكون أكثر اهتماما في اعتماد السياسات المحاسبية لتقليل الأرباح أو الإفصاح عن معلومات تفصيلية في تقاريرها السنوية لتبرير أدائها المالي (Boshnak, 2017, p. 99).

إلا أنه هناك من يرى أن المؤسسات ذات الأرباح المنخفضة تميل إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات في تقاريرها السنوية، باعتبار أن انخفاض الأرباح أخبار سيئة وعلى المؤسسات تقديم تفاصيل أكثر كجزء من مسؤوليتها اتجاه المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية، ومن جهة أخرى هناك من يرى أن المؤسسة التي تعاني من انخفاض الربحية تشعر بالتهديد وتحاول إخفاء النتائج السلبية التي حققتها من خلال الإفصاح عن معلومات أقل (Alsaeed, 2006, p. 483).

من خلال ما سبق يلاحظ أن أغلب النظريات تؤكد على أن ارتفاع مستوى الربحية يؤدي إلى الإفصاح عن معلومات أكثر باعتباره دليل على نجاح المؤسسة في تحقيق الأرباح من خلال استغلال مواردها بأفضل طريقة ممكنة، أما الدراسات الميدانية فقد اختلفت فيما بينها فهناك من توصل إلى وجود علاقة موجبة بين الربحية المحققة ومستوى الإفصاح المحاسبي، في حين هناك دراسات أخرى توصلت إلى وجود علاقة سلبية بينهما.

أما بالرجوع إلى حالة الجزائر فيمكن تفسير ذلك من خلال جانبين، حيث نجد في الجانب الأول مؤسسات مملوكة للدولة ترى أن الربحية المرتفعة مؤشر جيد على أداء المؤسسة وكفاءة موظفيها مما يحفزها على تقديم معلومات أكثر، أما في الجانب الثاني فنجد مؤسسات خاصة ترى في الربحية ارتفاع في الوعاء الضريبي ومنه دفع ضريبة أكبر.

2.3.3. السيولة

تشير السيولة إلى قدرة المؤسسات على تحويل أصولها إلى نقد مع الحد الأدنى من فقدان القيمة، وعرفت على أنها قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل دون الحاجة إلى تصفية التزاماتها طويلة الأجل (Ezat & El-Masry, 2008, p. 853).

من الناحية النظرية فإن المؤسسات التي تتمتع بسيولة عالية لديها حوافز للإفصاح عن المزيد من المعلومات ومحاولة تسليط الضوء على مركزها المالي الآمن للمستثمرين الحاليين والمحتملين (Aljabr, 2019, p. 131). فوفقا لنظرية الإشارة يجادل بعض الباحثون بأن المؤسسات التي لديها نسبة سيولة مرتفعة ستفصح عن معلومات أكثر على اعتبار أن المؤسسات القوية ماليا ليس لديها ما تخفيه عن مستخدمي القوائم المالية أما من خلال نظرية الوكالة تتفق العديد من الأدبيات البحثية على أن المؤسسات ذات السيولة المنخفضة تعمل على تقديم معلومات أكثر لتقليل مخاوف المستثمرين والدائنين، بالإضافة إلى تلبية احتياجات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها دون اللجوء إلى التنازل عن الأصول طويلة الأجل أو تصفية المؤسسة، أي أن المؤسسات ذات السيولة الأقل تميل إلى تقديم معلومات أكثر من المؤسسات ذات السيولة المرتفعة باعتبارها تؤثر على الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة على المدى الطويل (Boshnak, 2017, pp. 100-101).

أما من خلال الدراسات التطبيقية فقد توصلت دراسة (Seran, 2022) إلى وجود علاقة بين حجم السيولة ومستوى الإفصاح الاختياري، وأكدت على ذلك أيضا دراسة (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020).

أما بالرجوع إلى الجزائر فحالها حال أغلب المؤسسات في العالم، فالمؤسسات ذات نسبة السيولة المرتفعة تفصح عن معلومات أكثر حتى تبين لمختلف الدائنين أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها، كما تبين قدرة المؤسسة على التفاوض مع زبائنها، والذي يعطي مؤشر جيد عن أداء المؤسسة، وكفاءة موظفيها.

4.3. العوامل المتعلقة بهيكل رأس المال

يعكس الهيكل المالي للمؤسسة مختلف مصادر التمويل، وفي دراستنا سيتم التركيز على المديونية.

تشير المديونية إلى مدى اعتماد المؤسسات على المصادر الخارجية في التمويل، وهي تمثل نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الموجودات والتي تعكس مدى استخدام المؤسسة للديون في تمويل استثماراتها، ويشار إلى أن نسبة المديونية تتحكم بها رغبتان متعارضتان، رغبة الملاك الذين يفضلون زيادة اعتماد الإدارة على مصادر التمويل المقترضة لزيادة الأرباح، ورغبة المقرضين الذين يفضلون نسبة اقتراض أقل خوفا من تعرض المؤسسات إلى احتمالية عدم القدرة على السداد، كما توجد من جهة أخرى نظرة المستثمرين للمؤسسة، فالاستخدام الزائد للديون في التمويل من شأنه أن يزيد من المخاطر المالية للمؤسسة (الخطيب، 2010، الصفحات 37-65)، ما جعل العديد من النظريات والدراسات تعتبر المديونية من المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على مستويات الإفصاح رغبة منها في إرضاء مختلف الأطراف ذات العلاقة.

ترى نظرية الوكالة أن المؤسسات ذات الاستدانة العالية مسؤولة عن تلبية احتياجات الدائنين من خلال نشر معلومات كافية ومعبرة بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة لجعلهم أكثر ثقة بشأن قدرتها على الوفاء بديونها، حيث اعتبرتها العديد من الدراسات طريقة لتقليل تكاليف الوكالة (Boshnak, 2017, p. 185)، على اعتبار أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يساعد على حل مشكلة المراقبة بين كل من الدائنين والمساهمين (Tasios & Bekiaris, 2014, p. 308)، أما نظرية الإشارة فترى أن المؤسسات ذات الاستدانة العالية قد تفصح عن معلومات أقل لتجنب مخاطر تقديم إشارة سيئة في السوق المالي، على عكس المؤسسات ذات الاستدانة المنخفضة التي ترى أن التوسع في الإفصاح فيما يخص هيكلها المالي إشارة جيدة للمؤسسة (Boshnak, 2017, p. 185)، علاوة على ذلك قد تميل المؤسسات إلى تقديم معلومات تفصيلية كسبب لزيادة احتمالية الحصول على القروض (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020)، أما فيما يخص الدراسات التطبيقية فقد اختلفت فيما بينها بخصوص وجود علاقة بين المديونية ومستوى الإفصاح المحاسبي، حيث توصلت دراسة إلى (Omar & Simon, 2011) إلى وجود علاقة إيجابية بين المديونية ومستوى الإفصاح المحاسبي، في حين توصلت دراسة (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020) إلى وجود علاقة سلبية، أما بالنسبة لدراسة (Kamel & Awadallah, 2017) فلم تجد أي علاقة.

من خلال ما سبق نلاحظ وجود اختلاف بين نظرية الوكالة ونظرية الإشارة في تفسيرهما لتأثير المديونية على مستوى الإفصاح المحاسبي، ونفس الشيء بالنسبة لدراسات الباحثين. أما بالرجوع إلى البيئة الجزائرية فنجد مؤسسات عمومية تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل استثماراتها، ومؤسسات خاصة تعتمد بشكل ضعيف على الاستدانة لضعف استثماراتها بالإضافة إلى الاعتماد على التمويل الذاتي بشكل أكبر.

III. الإفصاح المحاسبي في ظل حوكمة المؤسسات

جاءت حوكمة المؤسسات[1] لضمان سير عمل المؤسسة بطريقة أفضل، وزادت أهميتها بعد الانهيارات المالية التي عرفها العالم اثر التلاعبات التي تقوم بها الإدارة، بالإضافة إلى غياب الشفافية والإفصاح عن المعلومات التي تعبر بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة، كل هذا جعل الحوكمة من أهم موضوعات الدراسة من طرف الباحثين في العالم لدورها البالغ في المؤسسات، ومنه الاقتصاد العالمي.

1. الإطار النظري لحوكمة المؤسسات

قبل التعرف على العلاقة التي تربط حوكمة المؤسسات بالإفصاح المحاسبي، سيتم أولا في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى الإطار النظري لحوكمة المؤسسات، للتعرف على هذه الأخيرة، وأسباب ظهورها.

1.1.ماهية حوكمة المؤسسات

إن حوكمة المؤسسات هو المصطلح الذي لم يكن موجودا إلا نادرا قبل التسعينات أصبح الآن منتشرا على مستوى العالم يتم استدعاؤه أينما تتم مناقشة الأعمال الاقتصادية والمالية، كما أنه شغل اهتمام العديد من الباحثين ويتضح ذلك من عدد الكتابات والمؤتمرات حوله (Keasey, Thompson, & Wright, 2005).

1.1.1. نشأة وتطور حوكمة المؤسسات

تشير الأدبيات الاقتصادية لحوكمة المؤسسات أن الاقتصاديين Means & Berle كانا من أوائل من تناولا فصل الملكية عن الإدارة وهذا سنة 1932، حيث اعتبرا آليات الحوكمة كفيلة بحل النزاع ومشكلة تضارب المصالح التي يمكن أن تحدث بين مديري المؤسسة ومالكيها نتيجة الممارسات السلبية التي قد تضر المؤسسة ككل، أما في سنة 1937 نشر Ronald Coase أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمديرين، كما أشار كل من Jensen and Meckling سنة 1976 وWilliamso Oliver سنة 1979 إلى مشكلة الوكالة وحتمية حدوث صراع عند الفصل بين الإدارة والملكية، حيث أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق السليم والجيد لآليات الحوكمة (سفير، 2011، صفحة 144).

تميزت فترة الثمانينات بعدة تطورات، حيث أنه في سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية بإصدار تقريرها السنوي المسمى "Treadway Commission"، والذي

1. يرجع لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تصف قدرة ربان السفينة الإغريقية ومهارته في قيادة السفينة والتحكم فيها وسط الأمواج والأعاصير، بالإضافة إلى أخلاقه وسلوكه في الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب، فكان يطلق عليه التجار وخبراء البحار اسم القبطان المتحوكم جيدا Good Governer (الخضيري، 2005، صفحة 7).

يحتوي على مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد الحوكمة ومنع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية (سليمان، 2009، الصفحات 15-16)، إلا أن المبادرات الهادفة لتحسين نظام الحوكمة تزايدت في فترة التسعينات بشكل ملحوظ نتيجة الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات، حيث تم في المملكة المتحدة وضع تقرير سنة 1992 من طرف لجنة التشاور سمي بتقرير "Cadbury" يتضمن أفضل الممارسات التي يجب أن يخضع لها مجلس الإدارة والمؤسسات المقيدة في البورصة، ليتطور هذا التقرير سنة 1998 تحت اسم "Hampel" والمعنون (Combined code on corporate gouvernance) والذي أشار إلى ضرورة مراقبة الحسابات وخلق لجان مراجعة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد عمل المعهد الأمريكي للقانون "American law institute" بوضع تقرير يهدف لتحسين نظام الحوكمة تحت اسم (مبادئ حوكمة المؤسسات تحاليل وتوصيات) (سماري، 2019، صفحة 77).

ونظرا للاهتمام المتزايد بحوكمة المؤسسات أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة المؤسسات سنة 1999، وهو أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم، وفي نفس السنة أصدرت كل من Nyse & Nasd تقريرهما "Blue Ribbon Report" والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بخصوص الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات، وفي سنة 2002 تم إصدار"Sarbanes-Oxley Act" الذي ركز على دور حوكمة المؤسسات في القضاء على الفساد المالي والإداري، من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين في مجالس إدارة المؤسسات (كبيش، 2017، صفحة 177).

تعتبر جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الأفضل على الإطلاق، حيث قامت بتعديل المبادئ الصادرة سنة 1999، والتي كانت خمسة مبادئ إلى ستة مبادئ سنة 2004، وفي سنة 2015 أصدرت (OECD) بالتعاون مع مجموعة العشرين (G20) مبادئ جديدة خاصة بحوكمة المؤسسات أطلق عليها مبادئ (G20 /OECD) لحوكمة المؤسسات وتشمل ستة مجالات (قطاف، 2019، صفحة 5).

من خلال ما سبق نستنتج أن حوكمة المؤسسات مفهوم حديث ذو أبعاد قديمة، أبرزته نظرية الوكالة ومشكلة تعارض المصالح بين أطراف الوكالة وما قد ينجر عنها، زادت من أهميته كبر حجم المشروعات وظهور العديد من الأزمات المالية والانهيارات الاقتصادية وإفلاس كبريات المؤسسات، وأكدت ضرورته ضعف الرقابة واستمرار التلاعبات والممارسات الغير أخلاقية.

2.1.1. تعريف حوكمة المؤسسات

يمكن تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية كما يلي:

يعرف تقرير "Cadbury" حوكمة المؤسسات على أنها: النظام الذي من خلاله يتم توجيه المؤسسات والسيطرة عليها من خلال جعل مجلس الإدارة هو المسؤول عن حوكمتها، كما أشار التقرير إلى مختلف مسؤولياتهم والمتمثلة في تحديد الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة والخطة المناسبة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى الإشراف على إدارة الأعمال وتقديم التقارير للمساهمين حول طريقة عملهم، حيث جعل تصرفات مجلس الإدارة تخضع للقوانين واللوائح، مع منح مهمة تعيينهم لحملة الأسهم بغرض وجود هيكل حوكمة مناسب (Report of the committee on, 1992, p. 14).

كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[1] بأنها: النظام الذي تعمل من خلاله المؤسسات عن طريق توزيع الحقوق وتحديد المسؤوليات بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة كمجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، كما تحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المؤسسة (Yousuf & Islam, 2015, p. 19).

في حين عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بأنها: نظام يتم من خلاله إدارة المؤسسة ومراقبة أعمالها (Alotaibi, 2016, p. 40).

كما عرفها العديد من الباحثين من بينهم نجد:

تعريف Shleifer and Vishny (1997) الذي يرى أنها: الطرق التي يستخدمها أصحاب رؤوس الأموال في إدارة المؤسسات حتى تضمن لنفسها الحصول على عائد من استثماراتها (Khan, 2011, p. 2).

من خلال ما سبق نستنتج أن حوكمة المؤسسات عبارة عن نظام يحكم المؤسسات لضمان حسن تسييرها ومراقبتها، بغرض تحقيق الغرض الذي جاءت من أجله، كما أنها تعمل على ضبط العلاقات بين مختلف الأفراد الفاعلة في المؤسسة، من خلال تحديد مسؤوليات وحقوق كل جهة لمنع حدوث الصراعات والتجاوزات واستغلال السلطة.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن حوكمة المؤسسات تتصف بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي: الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، العدالة، المساءلة، المسؤولية، والمسؤولية الاجتماعية (زبيدي و خليفاتي، 2022، صفحة 523):

2.1.1. أهداف حوكمة المؤسسات

يمكن تلخيصها في النقاط التالية (Oman, Fries, & Buiter, 2003, p. 6):

1. OECD: هي منظمة دولية تأسست في 30 سبتمبر 1961، تتمثل مهمتها الأساسية في تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لجميع الأفراد في مختلف أنحاء العالم، للاطلاع أكثر www.oecd.org.

- ❖ تسهيل وتحفيز أداء الأعمال من خلال تأسيسها نظام حوافز يشجع الإدارة على تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وتحقيق أكبر عائد على أصولها وأرباحها؛
- ❖ منع الإدارة من مختلف التجاوزات أثناء أداء مهامها، كالاستخدام الغير عقلاني وإهدار موارد المؤسسة أو القيام بالاختلاسات، وهذا ما يطلق عليه بمشكلة الوكالة نتيجة ميل المدراء لخدمة مصالحهم الخاصة؛
- ❖ توفير وسائل مراقبة سلوك الإدارة لضمان القدرة على المساءلة، بالإضافة إلى حماية مصالح المساهمين ومختلف أصحاب المصلحة؛
- ❖ توضيح القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المؤسسة (Kenawy & Abd Elgany, 2009, p. 89).

3.1.1. أهمية حوكمة المؤسسات

لتطبيق الحوكمة أهمية بالغة، يمكن توضيحها فيما يلي: (Alotaibi, 2016, pp. 41-42):

- ❖ حفظ حقوق المساهمين وحاملي الأوراق المالية، مع مراعاة مصالح الأعمال والموظفين؛
- ❖ الحد من سوء استخدام السلطة بما يخالف المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية وتشجيع الاستثمارات وتنمية المدخرات واستغلال الربحية وتوفير فرص عمل جديدة؛
- ❖ تشجيع نمو القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية، بالإضافة إلى مساعدة المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم وتحقيق الأرباح وتحقيق فرص العمل.

2.1. حوكمة المؤسسات في الجزائر

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي، والذي نتج عنه العديد من الأزمات الاقتصادية في نهاية الثمانينات، لتتحول بعدها إلى اقتصاد السوق من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد وعمليات الخوصصة وغيرها، ولكن كلها باءت بالفشل، ومن أجل تدارك ذلك سعت في بداية التسعينات إلى وضع سياسة إصلاحية تركز على الجانب المؤسساتي الذي يحاول الجمع بين أساليب الإدارة والمناخ الملائم لنشاط المؤسسة (بن عثمان و محمدي، 2021، صفحة 304).

1.2.1 بوادر حوكمة المؤسسات في الجزائر

الجزائر كغيرها من البلدان ملزمة بضمان حوكمة جيدة لمؤسساتها وهياكلها لتحقيق أداء أفضل، خاصة بعد تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في 26 سبتمبر 2007، حيث أشار إلى تراجع الجزائر في الترتيب الدولي إلى مستوى أسوأ واحتلت في التقرير الجديد الرتبة 99، الأمر الذي أكد أن ظاهرتي الفساد والرشوة وصلتا إلى مستويات قياسية (بوعظم و زايدي، 2009، صفحة 53)، وقد تمثلت أهم جهود الجزائر في إرساء إطار مؤسساتي لتفعيل حوكمة المؤسسات فيما يلي:

1.1.2.1. تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته

تأسست سنة 2006 الهيئة الوطنية للوقاية والفساد ومكافحته، وتتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، وجمع المعلومات التي تساعد في الكشف عن الأعمال المخالفة للقوانين، وأيضا إعداد البرامج للتوعية من مخاطر الفساد (بن عبد الرحمان و بن شيخ، 2013، صفحة 4).

2.1.2.1. انعقاد أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات

في شهر جويلية سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول الحكم الراشد للمؤسسات، حيث شكل فرصة مواتية لتلاقي الأطراف الفاعلة في عالم الأعمال، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الملتقى تحسيس المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق لمصطلح وإشكالية الحكم الراشد للمؤسسة من جهة الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء ببلورة الوعي بأهمية الحكم الراشد في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر، وكذا الاستفادة من التجارب الدولية، وخلال فعاليات هذا الملتقى تشكلت فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، صفحة 13).

3.1.2.1. إصدار ميثاق الحكم الراشد

بغرض إصدار ميثاق الحكم الراشد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول المؤسسة ومنتدى رؤساء المؤسسات، حيث عملتا على تشكيل فريق يتكون من مختلف المتدخلين في عالم الأعمال، بالإضافة إلى مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت تسمية (GOAL08)، و مشاركة مجموعة من الهيئات الدولية متمثلة في مؤسسة التمويل الدولية وبرنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا المنتدى الدولي للحكم الراشد للمؤسسة، وتم إطلاق ميثاق الحكم الراشد سنة 2009 (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، صفحة 13).

4.1.2.1. إطلاق مركز حوكمة الجزائر

نتيجة لقوة الدفع التي خلفها دليل الحكم الراشد للمؤسسات، قامت مجموعة عمل حوكمة المؤسسات الجزائرية بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، ليكون بمثابة منبر لمساعدة المؤسسات الجزائرية على الالتزام بالدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة المؤسسات الدولية.

5.1.2.1. تبني برنامج الاتحاد الأوروبي لتعزيز الحوكمة في الجزائر

تبنى الاتحاد الأوروبي برنامجا بمبلغ 10 ملايين يورو لدعم الحوكمة في الجزائر، وهذا في إطار برنامج دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، ويعمل هذا البرنامج على تعزيز مؤسسات الحكم في المجالين

الاقتصادي والسياسي، كما يعمل على تعزيز سيادة القانون وتشجيع مشاركة جميع الموظفين في التنمية وتحسين متابعة إدارة المالية العامة (خلوفي، شريط، و زغلامي، 2021، صفحة 64).

2.2.1. محتوى ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر

يهدف موضوع هذا الميثاق إلى وضع تحت تصرف المؤسسات الجزائرية الخاصة جزئيا أو كليا وسيلة عملية مبسطة تسمح بفهم المبادئ الأساسية للحكم الراشد للمؤسسات، وهو يتضمن جزأين هامين وملاحق، حيث يوضح الجزء الأول الدوافع التي أدت إلى أن يصبح الحكم الراشد للمؤسسات ضروريا في الجزائر، أما الجزء الثاني فتطرق إلى المقاييس التي أسس عليها الحكم الراشد للمؤسسات، كما أشار إلى العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة وعلاقة المؤسسة مع الأطراف الأخرى ذات المصلحة.

ويقوم الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر على أربعة مبادئ أساسية متمثلة فيما يلي (ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، 2009، الصفحات 16-27):

- ❖ الإنصاف: أي توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة، بالإضافة إلى الامتيازات والالتزامات؛
- ❖ الشفافية: ينبغي أن تكون الحقوق والواجبات، وكذا الصلاحيات والمسؤوليات واضحة ومفهومة للجميع؛
- ❖ المسؤولية: أي تحديد مسؤوليات كل فرد بأهداف دقيقة؛
- ❖ المحاسبة: كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يمارس من خلاله المسؤوليات المخولة له.

من خلال ما سبق نجد أن الجزائر كغيرها من البلدان النامية عملت على إرساء قواعد حوكمة المؤسسات من خلال إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بغرض توجيه المؤسسات والسيطرة عليها من خلال تحديد حقوق وواجبات كل جهة داخل المؤسسة، خاصة في ظل تشجيعها للخصخصة، إلا أنه يلاحظ أن الجزائر عند تبنيها لمفهوم الحوكمة خصته بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أي القطاع الخاص مستثنية بذلك المؤسسات المساهمة، والتي أغلبها عبارة عن مؤسسات عمومية ذات أنشطة اقتصادية مهمة، فعلى الرغم من وجود العديد من القوانين التي تحكم هذا النوع من المؤسسات إلا أن وجود ميثاق للحوكمة خاص بها يضفي الشرعية الدولية لها بشكل أفضل.

وعلى العموم يمكن القول أن المؤسسات الجزائرية تمتاز بالحاكمية المؤسسية من خلال مختلف القوانين التي تسنها السلطة التشريعية للبلاد كالقانون التجاري وقانون العمل وغيرها من القوانين التي تضبط العلاقات وتضمن الحقوق وتحدد المسؤوليات بين الأطراف داخل المؤسسة كمجلس الإدارة والمساهمين وغيرهم من الجهات الأخرى، فحوكمة المؤسسات جاءت كوسيلة للتدخل في المؤسسة وطريقة تسييرها بعد الصراعات الحاصلة والانهيارات المالية في ظل تطبيق "مقولة دعه يعمل دعه يمر"، أين عرفت المؤسسات

الاقتصادية خاصة في الدول الرأس مالية العديد من التجاوزات من خلال الحرية التي أتيحت لها، وهذا لا يوجد ضمن بيئة الأعمال الجزائرية التي تنشط ضمن قوانين الدولة.

2. الجوانب التقيمية لحوكمة المؤسسات

تقوم حوكمة المؤسسات على مجموعة من المبادئ والآليات، نذكرها فيما يلي:

1.2. مبادئ حوكمة المؤسسات

تعرف مبادئ حوكمة المؤسسات بأنها مجموعة من القواعد والأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة على المؤسسات المملوكة لمجموعة من المساهمين، بحيث تتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع المؤسسة كمجلس الإدارة والمساهمين والدائنين والموردين (المغربي، 2020، صفحة 17).

يوجد العديد من مدونات أفضل الممارسات ومبادئ حوكمة المؤسسات تم تطويرها خلال السنوات العشر الماضية، حيث أنه في جميع أنحاء العالم يوجد أكثر من 200 مدونة تمت كتابتها في حوالي 72 دولة ومنطقة، تركز معظمها على مجلس الإدارة في المؤسسة، ومن بين هذه المدونات نجد المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي تميزت بأنها وحدها التي تخاطب كلا من صانعي السياسات والمؤسسات، كما تركز على إطار الحوكمة بأكمله (التركيز على جميع الأطراف ذات المصلحة دون استثناء)، ما جعلها تكتسب قبولا عالميا كإطار ونقطة مرجعية لحوكمة المؤسسات (Corporate Governance Manual, 2010, pp. 13-14).

وعليه سنقوم بعرض مبادئ الحوكمة المقدمة في قمة قادة مجموعة العشرين ب 15-16 نوفمبر 2015، والذي قامت به (OECD) بشراكة مع مجموعة العشرين (G20)، حيث أن هذه الشراكة منحت المبادئ نطاقا عالميا كما أكدت أنها تعكس التجارب والطموحات في مجموعة واسعة من الدول في مراحل مختلفة من التنمية وبأنظمة قانونية مختلفة، وتمت الموافقة عليها باعتبارها مبادئ حوكمة المؤسسات لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (G20/OECD) (OECD, 2015, pp. 3-7).

1.1.2. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات

تتطلب حوكمة المؤسسات الفعالة وجود إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي سليم يمكن للمتعاملين في السوق المالي الاعتماد عليه عند إقامة علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وقد تضمن هذا المبدأ مجموعة من التوصيات لضمان وجود أساس فعال لحوكمة المؤسسات تتمثل في (OECD, 2015, pp. 13-17):

- ❖ يلزم تطوير إطار حوكمة المؤسسات من أجل التأثير على الأداء الاقتصادي العام وتحفيز حركة السوق من خلال الحوافز التي يخلقها المتعاملون، وتعزيز الأسواق التي تمتاز بالشفافية؛

- ❖ يجب أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على ممارسات حوكمة المؤسسات متسقة مع سيادة القانون وتمتاز بالشفافية وقابلة للتنفيذ، وفي حالة الحاجة إلى قوانين وأنظمة جديدة لابد من وضعها على النحو الذي يسهل تنفيذها بطريقة تتسم بالكفاءة والتوازن؛
- ❖ يجب أن يتم تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات بشكل واضح ومصمم لخدمة المصلحة العامة؛
- ❖ يجب أن يدعم تنظيم سوق الأوراق المالية الحوكمة الفعالة للمؤسسات؛
- ❖ يجب أن تتمتع السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالسلطة والنزاهة والموارد اللازمة لأداء واجباتها بطريقة مهنية وموضوعية، كما يجب أن تكون أحكامهم في الوقت المناسب وأن تمتاز بالشفافية والوضوح؛
- ❖ ينبغي تعزيز التعاون بين الدول من خلال الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

2.1.2. حقوق المساهمين والمعاملة المتساوية لهم، والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

تتكون هيئة المساهمة داخل المؤسسة من أفراد ومؤسسات تختلف اهتماماتهم وأهدافهم وآفاقهم وقدراتهم الاستثمارية، وليس من المتوقع أن يتحملوا مسؤولية إدارة أنشطة المؤسسة، فعادة ما يتم وضع هذه المسؤولية في أيدي مجلس الإدارة، وعليه جاء هذا المبدأ لضمان حقوق المساهمين والمعاملة العادلة لهم بما في ذلك المساهمين الأقلية والأجانب، وينص هذا المبدأ على ما يلي (OECD, 2015, pp. 18-28):

- ❖ ضمان الحقوق الأساسية للمساهمين: تأمين طرق تسجيل الملكية، نقل الأسهم، الحصول عن المعلومات المهمة المتعلقة بالمؤسسة في الوقت المناسب، المشاركة والتصويت في الجمعية العامة للمساهمين، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة، حصة في أرباح المؤسسة؛
- ❖ يجب أن يكون المساهمون على علم كاف، ولهم الحق في الموافقة أو المشاركة في القرارات المتعلقة بالتغيرات المهمة داخل المؤسسة كتعديلات النظام الأساسي أو العقد التأسيسي، الترخيص بأسهم إضافية، والمعاملات الغير عادية؛
- ❖ يجب أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة بفعالية والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين؛
- ❖ ينبغي السماح لجميع المساهمين بالتشاور مع بعضهم بخصوص القضايا المتعلقة بحقوقهم الأساسية على النحو المحدد في المبادئ، مع مراعاة الاستثناءات لمنع إساءة الاستخدام؛
- ❖ الموافقة على المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وإجراؤها بطريقة تضمن الإدارة السليمة لتضارب المصالح وحماية مصلحة المؤسسة ومساهميها؛
- ❖ السماح لأسواق مراقبة المؤسسات بالعمل بكفاءة وشفافية.

3.1.2. المؤسسات الاستثمارية وأسواق الأسهم وغيرهم من الوسطاء

ينبغي أن يوفر إطار حوكمة المؤسسات حوافز ويتيح للأسواق المالية العمل بطريقة تساهم في الحوكمة الجيدة للمؤسسات، ولكي يكون الإطار القانوني والتنظيمي لحوكمة المؤسسات فعالا يجب تطويره بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي الذي سيتم تنفيذه فيه، ومن التوصيات التي جاء بها هذا المبدأ (OECD, 2015, pp. 29-33):

- ❖ يجب على المستثمرين المؤسسين الذين يعملون بصفة ائتمانية الإفصاح عن سياسات حوكمة المؤسسات والتصويت المتعلق باستثماراتهم، والإجراءات المتخذة لاتخاذ القرار بخصوص تصويتهم؛
- ❖ يجب أن يتم الإدلاء بالأصوات من قبل أمناء حفظ الأوراق المالية أو الوكيل بما يتماشى مع توجيهات المالك المستفيد من الأسهم؛
- ❖ يجب على المستثمرين المؤسسين الإفصاح عن كيفية إدارتهم لتضارب المصالح؛
- ❖ يجب أن يقوم المستشارون بالوكالة والمحللون والوسطاء وكل من يقدمون التحليل والمشورة لاتخاذ قرارات المستثمرين أن يعملوا على الكشف عن النزاعات وتقليلها كي لا تؤثر على صحة تحليلاتهم ونصائحهم المقدمة؛
- ❖ يجب حظر التداول بناء على معلومات داخلية والتلاعب بالقواعد المعمول بها في السوق المالي؛
- ❖ يجب أن يوفر السوق المالي وسيلة للوصول للمعلومة لمساعدتهم على تقييم استثماراتهم.

4.1.2. دور أصحاب المصلحة في حوكمة المؤسسات

يجدر بالمؤسسات أن تدرك أن أصحاب المصلحة داخل المؤسسة يشكلون موردا قيما لبناء مؤسسات تنافسية مربحة، فمن مصلحة المؤسسات على المدى الطويل تعزيز التعاون لخلق الثروة، فالنجاح النهائي للمؤسسة يكون نتيجة العمل الجماعي الذي يجسد مساهمات كل من المساهمين والموظفين والدائنين والزبائن والموردين وأصحاب المصلحة الآخرين ويكون ذلك من خلال (OECD, 2015, pp. 34-36):

- ❖ احترام حقوق أصحاب المصلحة المنصوص عليها في القانون أو من خلال الاتفاقيات المتبادلة؛
- ❖ السماح بتطوير آليات مشاركة الموظفين؛
- ❖ عند مشاركة أصحاب المصلحة في عملية حوكمة المؤسسات يجب أن تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الكافية والموثوقة في الوقت المناسب وبشكل منتظم؛

- ❖ السماح لمختلف أصحاب المصلحة من موظفين وهيئات ممثلة لهم بحرية التعبير عن مخاوفهم بشأن الممارسات الغير قانونية أو الغير أخلاقية لمجلس الإدارة والسلطات العامة المختصة، كما لا ينبغي المساس بحقوقهم بسبب قيامهم بذلك؛
- ❖ ضرورة استكمال حوكمة المؤسسات بإطار فعال وكفء للإعسار، وحماية حقوق الدائنين.

5.1.2. الإفصاح والشفافية

في أغلب الدول يتم تجميع قدر كافي من المعلومات الإلزامية والاختيارية عن المؤسسات سواء كانت مدرجة أو غير مدرجة في البورصة، بغرض نشرها على مجموعة واسعة من المستخدمين، وعليه يجب أن يضمن إطار حوكمة المؤسسات الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن جميع الأمور الجوهرية المتعلقة بالمؤسسة، ويتحقق هذا المبدأ من خلال ما يلي (OECD, 2015, pp. 37-44):

- ❖ يجب أن يتضمن الإفصاح أهم المعلومات الجوهرية عن المؤسسة؛
- ❖ يجب إعداد التقارير المالية وغير المالية والإفصاح عنها وفقا لمعايير الجودة المحاسبية؛
- ❖ يجب أن يتم التدقيق السنوي من قبل مدقق حسابات مستقل وكفء ومؤهل وفقا لمعايير تدقيق عالية الجودة، من أجل توفير تأكيد خارجي وموضوعي لمجلس الإدارة والمساهمين أن البيانات المالية تعبر بصورة صادقة عن وضعية المؤسسة؛
- ❖ يجب أن يكون المدققون الخارجيون مسؤولون أمام المساهمين والمؤسسة ككل بممارسة العناية المهنية الواجبة في إجراء التدقيق؛
- ❖ يجب أن توفر وسائل الإفصاح معلومات متساوية وفي الوقت المناسب.

6.1.2. مسؤوليات مجلس الإدارة:

تختلف هياكل وإجراءات مجلس الإدارة بين مختلف البلدان، ولكن تسعى حوكمة المؤسسات إلى تطبيق مبادئها على أي هيكل إدارة مكلف بوظائف إدارة المؤسسة ومراقبتها، من خلال تحقيق إطار حوكمة المؤسسات التوجه الاستراتيجي للمؤسسة، والمراقبة الفعالة للإدارة من قبل مجلس الإدارة، ومساءلة مجلس الإدارة أمام المؤسسة والمساهمين، ويكون ذلك من خلال التوجيهات الواجب إتباعها بغية تحقيق هذا المبدأ (OECD, 2015, pp. 45-54):

- ❖ يجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف باطلاع، مع الحرص على الحفاظ على مصلحة المؤسسة والمساهمين؛
- ❖ يجب أن يطبق مجلس الإدارة معايير أخلاقية عالية، وأن يأخذ في الاعتبار مصالح أصحاب المصلحة؛

- ❖ يجب على مجلس الإدارة الالتزام بالقيام على أكمل وجه ببعض المهام الرئيسية الموكلة له؛
- ❖ يجب أن يكون مجلس الإدارة قادرا على ممارسة حكم موضوعي ومستقل داخل المؤسسة؛
- ❖ يجب أن يكون لأعضاء مجلس الإدارة الحق في الوصول للمعلومات الدقيقة وفي الوقت المناسب من أجل القدرة على أداء مسؤولياتهم على أكمل وجه؛
- ❖ في حالة تفويض تمثيل الموظفين في مجلس الإدارة يجب وضع آليات تسهل عملية الوصول إلى المعلومات، بالإضافة إلى تدريب ممثلي الموظفين.

وبما أن أغلب المؤسسات المساهمة في البيئة الاقتصادية الجزائرية عبارة عن مؤسسات عمومية تجدر الإشارة إلى مبادئ حوكمة المؤسسات العمومية لمنظمة (OECD)[1]، والمتمثلة في: المبررات لملكية الدولة، دور الدولة كمالك، المؤسسات العمومية في السوق، المعاملة العادلة للمساهمين والمستثمرين الآخرين، العلاقات مع أصحاب المصلحة وممارسة الأعمال بمسؤولية، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العمومية (OECD, 2015, pp. 18-26).

2.2. آليات حوكمة المؤسسات

يمكن تعريف آليات حوكمة المؤسسات بأنها: مجموعة من الممارسات التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في التطبيق السليم للقواعد التي تحدد طبيعة العلاقة بين المساهمين وجميع أصحاب المصلحة والتي تضمن إدارة سليمة ومستقرة للمؤسسة وبقائها في بيئة الأعمال، من خلال الإشراف والرقابة على أداء إدارة المؤسسة، كما أن آثار آليات الحوكمة عادة ما تظهر في قيمة المؤسسة وتنعكس على القوائم والتقارير المالية التي تقوم المؤسسات بإعدادها (AL-Sarraf & Al-Taie, 2022, p. 236)، وهي تنقسم إلى آليات داخلية وآليات خارجية.

1.2.2. الآليات الداخلية

وتتمثل فيما يلي (مالطي، 2020، صفحة 430):

1.1.2.2. مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة أفضل وسيلة لمراقبة سلوك الإدارة باعتباره يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من الاستعمال السلبي للإدارة عن طريق صلاحياته القانونية، كما يجب أن يمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامه الخاصة بعيدا عن الشؤون السياسية والبيروقراطية، ولقيام مجلس الإدارة بواجباته في مجال الرقابة يعمل على تشكيل مجموعة من اللجان تتمثل في:

[1]. للاطلاع على محتويات كل مبدأ يمكن الرجوع إلى: (OECD, 2015).

- ❖ لجنة التدقيق: تعمل على إعداد القوائم المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي، كما تدعم وظيفة التدقيق الخارجي واستقلاليتها؛
- ❖ لجنة المكافآت: تتمثل وظيفة اللجنة في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا؛
- ❖ لجنة التعيين: تقوم بتعيين أفضل المرشحين المؤهلين واختبار مهاراتهم باستمرار، بالإضافة إلى توخي الموضوعية في مجال التوظيف والإعلان عن الوظيفة.

2.1.2.2. التدقيق الداخلي

يلعب التدقيق دورا حيويا في تحديد مدى بقاء نمو واستمرار المؤسسات، إذ يقوم بفحص مقومات النظام المحاسبي للمؤسسات، ومدى قدرتها على تحقيق وظيفتي القياس والإفصاح، واختبار مدى دقة المعلومات والالتزام بالقوانين والسياسات.

2.2.2. الآليات الخارجية

وتتمثل فيما يلي (خلوفي، شريط، و زغلامي، 2021، صفحة 62):

1.2.2.2. منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري

وتعتبر أحد الآليات المهمة للحوكمة من خلال أنه إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح فسوف تفشل في منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي ستتعرض للإفلاس، الأمر الذي سيؤثر سلبا على إدارة المؤسسة.

2.2.2.2. الاندماجات والاكتساب

ويعدان من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم، حيث أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال.

3.2.2.2. التدقيق الخارجي

يؤدي المدقق الخارجي دورا مهما في المساعدة على تحسين نوعية البيانات المالية لإرساء الثقة ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوف، كما أن التركيز على دور مجلس الإدارة وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي يساعد على تحقيق تدقيق ذو نوعية عالية.

4.2.2.2. التشريع والقوانين

قد تؤثر بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم.

3.2. مؤشرات قياس حوكمة المؤسسات

يقيس مؤشر حوكمة المؤسسات مدى التزام المؤسسات بتطبيق مبادئ الحوكمة للاستفادة منه في اتخاذ القرارات وإدارة المخاطر وتحسين الأداء، حيث يرجى من تطبيق هذه المبادئ مراعاة حقوق المساهمين بالإضافة إلى ضمان الشفافية لهم ولمختلف أصحاب المصلحة والعمل على توفير بنية فعالة لمساءلة صناع القرار على قراراتهم (مشروع مؤشر حوكمة الشركات السعودي، صفحة 14)، وقد قامت العديد من الدراسات ببناء مؤشرات لقياس مدى تطبيق المؤسسات لمبادئ الحوكمة كدراسة (Aggarwal, Erel, Stulz, & Williamson, 2009, p. 3143)؛ (Ammann, Oesch, & Schmid, 2011, pp. 40-41)، وتجدر الإشارة إلى أن تصميم مؤشر الحوكمة يختلف من بلد لآخر نتيجة اختلاف نماذج تطبيقها.

فكما اختلفت وتعددت التعريفات المقدمة للحوكمة اختلفت كذلك مبادئها ونماذج تطبيقها عبر أنحاء العالم، وهذا يرجع لاختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة داخل الدولة (علي و يرقي، 2012، صفحة 49)، وتقسم هذه النماذج إلى ثلاثة أنواع أحدهما مطبق في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا وكندا وجنوب إفريقيا...إلخ، وهو يعرف بالنموذج الخارجي ويطبق في الدول الأنجلوساكسونية (فروم، 2017، صفحة 72)، حيث يركز في تصميمه على العلاقة بين كل من المساهمين وإدارة المؤسسة (Cernat, 2004, p. 149)، ونموذج مطبق في الدول الأوروبية واليابان وبعض دول شرق آسيا يعطي أولوية أكبر لمصالح الأطراف ذات المصلحة مثل العملاء والدائنين والعمال في المؤسسة (علي و يرقي، 2012، صفحة 49)، وهو يعرف بالنموذج الداخلي لحوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى وجود نموذج آخر هجين يجمع بين النموذج الأنجلوساكسوني والنموذج الألماني والياباني، حيث يعمل على مراعاة مصالح المساهمين ومراعاة مصالح ورغبات أصحاب المصالح، ويطبق في فرنسا وإسبانيا وايطاليا وبلغاريا (فروم، 2017، صفحة 76).

3. علاقة حوكمة المؤسسات بالإفصاح المحاسبي

بعد حالات الفشل المالي التي عرفتها العديد من المؤسسات وفقدان الثقة من طرف المستثمرين في المعلومات التي تفصح عنها الإدارة ضمن قوائمها وتقاريرها المالية، جاءت حوكمة المؤسسات لتضع ضوابط محددة لإعادة الثقة في المعلومات المنشورة وتحقيق التوازن لصالح جميع أطراف المصلحة، من خلال الإفصاح الكافي عن جميع المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية وخالية من التلاعبات المحاسبية.

1.3. تفاعل الإفصاح المحاسبي مع حوكمة المؤسسات

المؤسسة عبارة عن تجمع يضم العديد من أصحاب المصلحة والمتمثلين في: العملاء والموظفين والمساهمين والمستثمرين الجدد والموردين والحكومة والمجتمع، وعليه يجب أن تكون المؤسسة عادلة وشفافة مع أصحاب المصلحة في جميع تعاملاتها، فقد أصبح هذا الأمر ضروريا في ظل العولمة وعالم الأعمال حيث تحتاج المؤسسات من أجل بقائها إلى جذب والاحتفاظ برأس المال البشري من مختلف أنحاء العالم، فإذا لم تحتفظ المؤسسات بالسلوك الأخلاقي وإظهاره فلن تتمكن من النجاح، ما جعلها تدرك أن نموها يتطلب تعاون جميع أصحاب المصلحة، ويتم تعزيز هذا التعاون من خلال التزام المؤسسات بأفضل ممارسات الحوكمة (Sarva, 2011, p. 3)، على اعتبار أنها تهتم أولا وقبل كل شيء بالفرد أكثر من اهتمامها بالأنشطة (Al Karabsheh, 2021, p. 3)، وتعتبر القوائم والتقارير المالية محورا أساسيا في نظام حوكمة المؤسسات فهي تهتم بدعم عملية إنتاج واستخدام المعلومات في مراحلها المختلفة، بداية من اعتبارها إحدى آليات الرقابة على مهنة المحاسبة، مرورا باعتبارها إحدى الآليات المعنية بتحقيق كل من الإفصاح والشفافية.

إن الهدف الأساسي من الإفصاح المحاسبي هو التأكد من توفر المعلومات المالية وغير المالية لجميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية، ولذلك فهو يعتبر مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة لعدم التأثير على عملية اتخاذ القرار من خلال إخفاء المعلومات والحقائق باستعمال عدة أدوات مثل: ضبابية البيانات، غموض المصطلحات، ازدواجية المعايير، الكلمات المهمة، اختلاف الأسس المحاسبية، الإرهاب الوظيفي (طلحة، 2019، صفحة 54)، ولكن التطبيق الجيد والفعال لحوكمة المؤسسات يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤكد على أن الإفصاح وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به (أبو حمام، 2009، صفحة 60)، وهذا انطلاقا من أن أحد أهداف حوكمة المؤسسات هو تحقيق الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، وقد تم الإشارة إلى ذلك من خلال مبادئ حوكمة المؤسسات (مبدأ الإفصاح والشفافية) أين يوصي هذا المبدأ بضرورة قيام الحوكمة بضمان الإفصاح عن المعلومات الهامة التي تخص المؤسسة بدقة (عميروش، 2019، صفحة 98)، الأمر الذي يؤدي في النهاية نحو مستوى إفصاح أعلى وتعزيز شفافية المعلومات، كما يعمل على الزيادة في جودة الإفصاح والاستجابة الايجابية لسوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى زيادة الثقة بين المستثمرين، والذي يحقق ارتفاع سعر السهم (Talpur, Diah, & Adeyemi, 2018, p. 3166)، وهذا ما أكده استطلاع آراء المستثمرين الذي أجرته مؤسسة "McKinsey & Company" سنة 2002 أن أغلب المستثمرين على استعداد لدفع علاوة أعلى للمؤسسات التي تتمتع بالحوكمة والمحاسبة الجيدة، ويعتبر الإفصاح المحاسبي هو العامل الأكثر أهمية الذي يؤثر على

قراراتهم الاستثمارية، أي يمكن القول أن حوكمة المؤسسات الجيدة تؤدي إلى تقليل الآثار السلبية للتلاعبات المحاسبية (Hasan, Hossain, & Swieringa, 2013, p. 110).

من خلال ما سبق نستنتج أنه توجد علاقة بين كل من حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي من خلال اعتبار أحد مبادئ حوكمة المؤسسات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، والذي يتحقق من خلال تفاعل مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات مع هذا المبدأ، وعليه يمكن القول أن تطبيق حوكمة المؤسسات له انعكاس ايجابي على مستوى وجودة الإفصاح المحاسبي من خلال توفر عنصري الشفافية والملائمة، بالإضافة تفعيل عملية الرقابة، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهداف الحوكمة حتى تستطيع ضبط أداء المؤسسات وتحقيق مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، أي تحقيق الغرض الذي جاءت من أجله، ما سمح باعتبار حوكمة المؤسسات والإفصاح المحاسبي وجهان لعملة واحدة.

2.3. انعكاسات بعض آليات حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي

سيتم ضمن هذا الجزء من الدراسة التطرق لمجموعة من آليات حوكمة المؤسسات وتوضيح أثرها في حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية.

1.2.3. خصائص مجلس الإدارة

يلعب مجلس الإدارة دورا مركزيا في حوكمة المؤسسات فهو المسؤول عن توجيه وتحديد إستراتيجية المؤسسة وأولويات العمل، فضلا عن توجيه ومراقبة الأداء الإداري، فهو يعمل لصالح المؤسسة ويحمي حقوق جميع المساهمين ويشرف على عمل المدير العام والمجلس التنفيذي، بالإضافة إلى أنظمة الرقابة المالية، وعليه يمكن أن القول أن مجلس الإدارة فعال ومهني ومستقل، ما جعل أمر تعيين أعضائه أمرا ضروريا لتنفيذ الحوكمة الجيدة للمؤسسات (Corporate Governance Manual, 2010, p. 53). ويمكن إبراز تأثير خصائصه فيما يلي:

1.1.2.3. حجم مجلس الإدارة

يعتبر حجم مجلس الإدارة من أهم مؤشرات كفاءة الإفصاح المحاسبي، إلا أنه يوجد جدل فيما يتعلق بالحجم الفعال لمجلس الإدارة، فهناك من يرى أن كفاءته تكون موجودة في حالة كان هناك عدد محدود من الأعضاء، وأن كبر حجمه يكون له تأثر سلبي (Bassyouny, 2020, p. 136)، فالزيادة في حجم مجلس الإدارة ستقلل من فعاليته بسبب المشاكل الناشئة من عدم كفاية التنسيق والعمليات التي تحد من مزايا وجود مجموعة أكبر في مجلس الإدارة، كما أن مجالس الإدارة الكبيرة تكون أبطأ في اتخاذ القرارات بسبب التأخير في الإفصاح عن المعلومات (Alqahtani, 2019, p. 106) الناتج عن النقص المحتمل في القدرة على

التواصل بسبب العدد الكبير من الأشخاص، كما أن مجالس الإدارة الصغيرة تكون أكثر كفاءة في المراقبة والتحكم (Bhuyan, 2018, p. 79).

ولكن نظرية الوكالة لها رأي آخر حيث تفترض أن حجم مجلس الإدارة الأكبر سيشكل مجموعة متنوعة من الخبرات والتي من شأنها زيادة كفاءة مجلس الإدارة ومنه الإفصاح عن معلومات أكثر، كما أنه سيزيد من احتمالية وجود أعضاء مجلس إدارة أكثر استقلالية، ووفقا لنظرية أصحاب المصلحة فإن مجالس الإدارة الكبيرة ستشكل وجهات نظر مختلفة لأصحاب المصلحة (Bassyouny, 2020, p. 136)، كما أن الطبيعة المعقدة للوظائف الرسمية للمؤسسة تؤدي عادة إلى وجود أعداد كبيرة من أعضاء مجلس الإدارة، حيث أنه من الأسهل على مجالس الإدارة الأكبر التوسع في الإفصاح المحاسبي بسبب تعدد الخبرات، ووفقا للأدبيات التجريبية اختلفت الدراسات حول تأثير حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح، فهناك من توصل أنه توجد علاقة كبيرة بين مستوى الإفصاح وحجم مجلس الإدارة (Alqahtani, 2019, pp. 106-107) مستدلين بذلك على أنه مع كبر حجم المؤسسة تزداد حجم تعاملاتها وصعوبة وظائفها مما يتطلب هيكلا هرميا أكثر تعقيدا، وأن يكون أعضاء مجلس الإدارة أكثر خبرة ومعرفة في مجالات مختلفة، حتى يكون على اتصال بقاعدة أوسع من المستثمرين (El-Deeb & Elsharkawy, 2019, p. 9)، وهذا ما أكدته أيضا دراسة (Al-Akra, Eddie, & Ali, 2010) حيث توصلت إلى وجود أثر ايجابي لحجم مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي، إلا أن هناك بعض الدراسات لم تتوصل لأي علاقة بينهما.

تجدر الإشارة إلى أن دراسات الباحثين لم تتفق على الحجم الأمثل لعدد أعضاء مجلس الإدارة، إلا أنه في الجزائر فحسب المادة 610 من القانون التجاري فيتألف مجلس الإدارة من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن اثني عشرة عضوا على الأكثر، كما أشار أيضا أنه في حالة الدمج يجوز رفع عدد الأعضاء إلى 24 عضوا (القانون التجاري، 2007، صفحة 156).

2.1.2.3. استقلالية مجلس الإدارة

يعتبر مؤشر استقلالية مجلس الإدارة ضروري، حيث يشار إلى أن استقلالية المجلس تزيد من كفاءته في اتخاذ القرارات المناسبة للمؤسسة، ووفقا لنظرية الوكالة فمن الأفضل أن يكون هناك أكبر عدد من المديرين المستقلين (Bassyouny, 2020, p. 134)، حيث يشار إلى أن إدارة المؤسسة في أيدي مديرين يحتمل أن يكون لهم تلاعبات بالأرقام المحاسبية لمصلحتهم الخاصة، وعليه فإن وجود مديرين مستقلين قد يؤدي بمجلس الإدارة إلى تحسين عملية الرقابة، وكذلك تقليل مشاكل الوكالة وتخفيض تكاليفها، كما أنه يؤدي إلى تعزيز الشفافية من خلال تشجيع الإفصاح الاختياري والحد من عدم تناسق المعلومات، كما يعمل المديرون

المستقلون على إعطاء صورة ايجابية للمؤسسة سواء كانت حقيقية أو بشكل مصطنع من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي، والذي يمنح إشارة الإدارة الفعالة، وقد توصلت دراسة (Chen & Jaggi, 2000) إلى وجود أثر ايجابي بين الإفصاح الإلزامي واستقلالية مجلس الإدارة، إلا أنه هناك من يرى أن المديرون المستقلون يهتمون أكثر بأداء المؤسسة ويحرصون على تخفيض التكاليف الإضافية، ومن خلاله قد يتجاهلون أي إفصاح إضافي (Bhuyan, 2018, pp. 80-81)، كما أن هناك من يرى أن فعالية مجلس الإدارة كآلية رقابية يمكن أن تتحقق إذا كان أعضاء مجلس الإدارة هم في نفس الوقت مديرين في المؤسسة، فهذا يساعد على عملية اتخاذ القرار لمعرفتهم الكافية بنشاط المؤسسة.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أنه من الممكن أن يؤدي وجود كبار المديرين في مجلس الإدارة إلى التواطؤ وتحويل الثروات، كما نجد في مؤسسات أخرى مجالس إدارة تضم أعضاء في نفس الوقت هم مديرين ومساهمين في مثل هذه الحالة قد يقع خطر نقل الثروة من المساهمين إلى المديرين، أو خطر نقل الثروة من المساهمين الأقلية الخارجيين إلى المسيطرين المطلعين، ومن أجل تجنب كل هذه المخاطر تتضمن مجالس الإدارة عادة عددا مما يسمى بالمديرين المستقلين الذين ليس لهم أي علاقة تجارية أو ملكية للمؤسسة، مع توفر الخبرة العالية، حيث أنه من المتوقع أن يكون للمديرين المستقلين دور في الحد من مشاكل الوكالة، أي أنهم بمثابة آلية مراقبة مهمة في وجود مساهم مهيمن لحماية مصالح المساهمين غير المسيطرين، إلا أنه يجب ملاحظة في هذا الوضع أنه يتم تعيين المديرين المستقلين من قبل المساهم المسيطر وهو نفس الشخص الذي يجب مراقبته لتحقيق رقابة فعالة، إلا أن فكرة التوسع في الإفصاح المحاسبي لا تزال قائمة رغم إمكانية التواطؤ مع المساهم المهيمن (Patelli & Prencipe, 2007, pp. 9-11)

من خلال ما سبق نلاحظ اختلاف في الآراء بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي، إلا أن أغلب دراسات الباحثين تؤكد على أن استقلالية مجلس الإدارة ترفع من مستوى الإفصاح المحاسبي، كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ضرورة تعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين أما بالرجوع إلى الجزائر فلم يشر القانون التجاري صراحة إلى ضرورة تعيين أعضاء مستقلين، إلا أنه حدد شروط العضوية في مجلس الإدارة.

3.1.2.3. عدد اجتماعات مجلس الإدارة

يحتاج أعضاء مجلس الإدارة إلى معرفة كل المعلومات والتحديثات في الوقت المناسب حول أنشطة المؤسسة ونتائجها، وبالتالي فان ارتفاع وتيرة الاجتماعات يؤدي إلى زيادة الضغط على المديرين لتقديم المعلومات التكميلية، حيث تعتبر الاجتماعات المتكررة هي تعهد لتبادل المعلومات بشكل مستمر مع

المديرين، كما أن مجلس الإدارة الذي يجتمع بانتظام يكون أكثر اجتهادا في أداء واجباته الائتمانية، بالإضافة إلى الإفصاح عن معلومات أكثر (Barros, Boubaker, & Hamrouni, 2013, pp. 564-565)، إلا أنه هناك مواقف مختلفة، فمن ناحية أخرى يمكن فهم عدد كبير من الاجتماعات على أنها عنصر من عناصر عدم كفاءة المديرين، وبالتالي لن يؤثر على الزيادة في مستوى الإفصاح المحاسبي، أما من ناحية البحوث التجريبية فقد كانت النتائج متناقضة في العلاقة بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي (Alvino, Pisano, Lepore, Celentano, & Staiano, 2019, p. 152).

من خلال ما سبق يلاحظ اختلاف في الآراء حول العدد الأمثل لاجتماعات مجلس الإدارة، وكيفية تفسيره وتأثيره على الإفصاح المحاسبي، وفي الجزائر لم يحدد القانون التجاري عدد الاجتماعات التي يجب أن يعقدها مجلس الإدارة خلال السنة الواحدة.

4.1.2.3. الفصل بين الدورين

في سياق حوكمة المؤسسات غالبا ما يتم مناقشة ما إذا كان يجب أن يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير العام شخص واحد أو أشخاص مختلفون، فوفقا لنظرية الوكالة فإن الجمع بين الوظيفيتين (هيكل القيادة الأحادية) يمكن أن يضعف بشكل كبير أهم وظيفة في مجلس الإدارة وهي مراقبة وتأديب وتعويض كبار المديرين، كما أن وجود نفس الشخص في منصب واحد قد يؤدي إلى سلوك انتهازي بسبب هيمنته على مجلس الإدارة (Barako, Hancock, & Izan, 2006, p. 111)، فعلى سبيل المثال قد يكون لدى المدير العام معلومات إضافية مقارنة بغيره من الأشخاص المدراء التنفيذيون الآخرون من خلال توفر استخدام المعلومات الداخلية لمصلحته الخاصة بدلا من اتخاذ القرارات لصالح المساهمين وجميع أصحاب المصلحة، أي يمكن القول أن الجمع بين الدورين قد يؤدي إلى إضعاف الرقابة وأيضا إمكانية التأثير على أعضاء مجلس الإدارة، ومنه ضعف الإفصاح المحاسبي، وقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن الجمع بين الدورين ينقص من الشفافية، بالإضافة إلى تأثيره على الإفصاح المحاسبي سواء كان إلزاميا أو اختياريا.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك من يرى أن الجمع بين الدورين يوفر فائدة هيكل قيادي موحد عن طريق تقليل تكاليف تبادل المعلومات وتضاربها (Bhuyan, 2018, pp. 76-77)، حيث أنه عند الجمع بين الدورين قد يكون ذلك الشخص قادرا على تحقيق الأهداف المعلنة للمؤسسة، بسبب أنه سيكون هناك تدخل أقل، وقد برر الباحثون هذه الفكرة من خلال نظرية الوكالة التي تنص على أن المديرين يتصرفون بما يحقق مصلحة المؤسسة والمساهمين، ونتيجة لذلك فان الجمع بين الدورين يعزز فعالية مجلس الإدارة ومنه زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي (Alvino, Pisano, Lepore, Celentano, & Staiano, 2019, p. 151)، وبالتالي

يمكن أن تكون هنالك علاقة بين الجمع بين الدورين ومستوى الإفصاح المحاسبي، حيث أشارت دراسة Hidalgo et al (2011) التي أجريت على 100 مؤسسة مكسيكية أن فوائد الجمع بين الدورين يفوق التكاليف، ولكن العديد من الباحثين يرون بأنه لا توجد علاقة هامة في الجمع بين الدورين ومستوى الإفصاح الاختياري، ويبرهنون ذلك بأنه قد يكون لدى رئيس مجلس الإدارة الدافع ليكون أقل عرضة للمساءلة من طرف جميع أصحاب المصلحة، وبالتالي يتم التركيز على أنشطة المؤسسة العادية والإفصاح الإلزامي بدلا من التركيز على الأنشطة الأخرى والإفصاح الاختياري، كما أن هناك من أكد أن رئيس مجلس الإدارة قد يتجاهل الانتقادات أو وجهات النظر السلبية من أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتوسع في الإفصاح المحاسبي، بحيث يكون أكثر اهتماما بالكفاءة التشغيلية للمؤسسة، أي يكون هناك نقص الشفافية في حالة الجمع بين الدورين (Bhuyan, 2018, pp. 76-77).

من خلال ما سبق نلاحظ اختلاف الباحثين بين الجمع أو الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وأثره على مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث تم ربطه بالفوائد المحققة في حالة الجمع أو الفصل، أما بالرجوع إلى البيئة الاقتصادية الجزائرية فإن القانون التجاري الجزائري أشار في المادة 638 بأن يتولى رئيس مجلس الإدارة تحت مسؤوليته الإدارة العامة للمؤسسة، ويمثلها في علاقاتها مع الغير، وهذا دليل على أن القانون الجزائري يتيح للمؤسسات الجمع بين الدورين، كما أشار في المادة 639 من نفس القانون بأنه يجوز لمجلس الإدارة بناءا على اقتراح الرئيس، أن يكلف شخصا أو اثنين من الأشخاص الطبيعيين ليساعد الرئيس كمديرين عامين، أي إمكانية الفصل بين الدورين (القانون التجاري، 2007، صفحة 165)، ومنه نستنتج أن القانون التجاري الجزائري أتاح للمؤسسات اختيار طبيعة هيكل القيادة، على الرغم من أن أغلب التقارير الصادرة في دول العالم توصي بضرورة وجود فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

2.2.3. التدقيق الداخلي

عرف معيار التدقيق الدولي رقم (610) التدقيق الداخلي بأنه: "نشاط تقييم ينشأ ضمن نطاق المؤسسة بغرض خدمتها"، أما معهد المدققين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفه بأنه: "عملية مستقلة وموضوعية واستشارية يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين نشاطاتها، أي أنه يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال اعتماد مدخلات موضوعية ومنظمة" (Al-Chahadah, Soda, & Al Omari, 2018, pp. 158-159)، من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن وظيفة التدقيق تلعب دورا حاسما في المؤسسة من خلال مراقبة المخاطر التنظيمية والمساعدة في ضمان إعداد القوائم والتقارير المالية بمصداقية، باعتبار المدقق الداخلي أكثر دراية بهيكل المؤسسة ونظام المعلومات المحاسبي الخاص بها، الأمر الذي يساعد على

تعزيز خبرة المدقق (Tuz-Zohra & Huq, 2014, pp. 131-132)، ومنه التأثير على كمية المعلومات المفصح عنها، كما أكدت دراسة (Melinda, Susanti, Tarigan, Deliana, & Napitupulu, 2022) أن التدقيق الداخلي له تأثير كبير على التلاعبات المحاسبية، خاصة في ظل فعالية المدققين الداخليين، الأمر الذي يحسن من جودة المعلومات المفصح عنها.

وفي الجزائر جاء في المادة (40) من القانون رقم (88-01) المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية أنه يتعين على هذه المؤسسات تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1988، صفحة 36)، وهذا يؤكد أهمية ودور المدقق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية من حيث توفير المعلومات وضمان صحتها ومصداقيتها.

3.2.3. التدقيق الخارجي

ظهرت مهنة التدقيق الخارجي نتيجة حاجة الملاك لرأي خارجي مستقل خاصة بعد انفصال الملكية عن الإدارة، وقد تم تعريفه على أنه: "شخص محايد من خارج المؤسسة مهمته تقديم الخدمات التدقيقية، وهو عضو في مؤسسة مرخصة أو مكتب خارجي يتميز بتأهيله العلمي والعملي وهو مستقل في عمله يتبع معايير التدقيق الدولية أو المقبولة" (محمد و نجرس، 2020، صفحة 218).

إن ضرورة إجراء تدقيق خارجي مستقل للبيانات المالية أمر معترف به على نطاق واسع فهو يوفر الطمأنينة للمستثمرين حول إدارة المديرين لموارد المؤسسة (Omran & Abdelrazik, 2013, p. 103)، من خلال الإفصاح في تقريره عن مدى مصداقية القوائم والتقارير المالية للمؤسسات وأنها تعبر عن الواقع الفعلي لها، أي أن المدقق الخارجي يضمن جودة المعلومات المفصح عنها، أما بالنسبة لمستوى الإفصاح المحاسبي فترى نظرية الإشارة أن مؤسسات أو مكاتب التدقيق الكبرى قد يكون لها تأثير كبير على عملائها للإفصاح عن المزيد من المعلومات لإظهار النظرة الحقيقية والعادلة للمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المحافظة على سمعتها، كما ترى نظرية الوكالة أن المؤسسات التي لديها تكاليف وكالة مرتفعة ستقوم باللجوء إلى مؤسسات التدقيق الكبرى لتخفيض هذه تكاليف، وهذه المؤسسات والمكاتب الكبيرة ستطلب من المؤسسات الاقتصادية المزيد من المعلومات (Anam Ousama, Fatima, & Hafiz-Majdi, 2012, p. 125)، على اعتبار أنها أكثر استقلالية وصرامة تجاه العملاء، بالإضافة إلى امتلاكهم لأفضل المدققين وأكثرهم خبرة، على عكس مكاتب أو مؤسسات التدقيق الصغيرة التي تكون حريصة أكثر على تلبية متطلبات العميل حتى لا يتعرضوا لخسارته وتحمل العواقب الاقتصادية الناتجة عن ذلك، حيث لوحظ أن هذا الموقف لا يوجد في المكاتب الكبيرة التي

لديها العديد من العملاء، كما أن استقلال مكاتب التدقيق عن عملائها وعدم وجود علاقة وثيقة مع العملاء يجعل من السهل على المؤسسات أن تطلب المزيد من الإفصاح (Alqahtani, 2019, p. 116)، وقد توصلت دراسة (Alotaibi B. M., 2014) إلى وجود علاقة بين حجم مؤسسة التدقيق ومستوى الإفصاح المحاسبي، في حين توصلت دراسة (Huafang & Jianguo, 2007) لعدم وجود أي علاقة.

أما بالرجوع إلى الجزائر، فتمارس المؤسسات التدقيق الخارجي من خلال ارتباطها مع مكاتب محافظي الحسابات ملتزمة بذلك بالمواد التي جاءت في القانون (10-01) المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فحسب المادة (27) من هذا القانون تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما أنه يجوز للمؤسسة تعيين أكثر من محافظ حسابات وهذا حسب ما جاء في المادة (29)، أما فيما يخص الإطلاع على المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، فقد أجاز القانون لمحافظ الحسابات الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على كافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، كما يمكنه أن يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للمؤسسة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بالتفتيشات التي يراها لازمة، وهذا حسب ما جاء في المادة (31)، أما حسب المادة (32) فيمكنه الحصول في مقر المؤسسة على المعلومات المتعلقة بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة بالمؤسسة كما جاء في المادة (33) أنه يجب تقديم كل 6 أشهر على الأقل كشف محاسبي لمحافظ الحسابات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، الصفحات 7-8)، وعليه يمكن القول أن القانون الجزائري أتاح لمحافظ الحسابات الوصول إلى كافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى طلب توضيحات وتفسيرات لها إذا لزم الأمر، وهذا بغرض تأدية مهامه بكفاءة عالية وضمان جودة التدقيق الخارجي، كما أنه حدد مدة عهدته وأنها قابلة للتجديد مرة واحدة بهدف عدم نشوء علاقة بين محافظ الحسابات والمؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها، وهذا لضمان الإفصاح عن كافة المعلومات المهمة وعدم إخفائها، كما أن المعلومات المفصح عنها ستتوافر على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل التعرف على مؤشر الإفصاح المحاسبي كإحدى أهم الطرق المستخدمة لقياس حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية، والتي استخدمت من قبل العديد من المؤسسات المهنية والباحثين، كما تم اكتشاف أهم المحددات المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي سواء على مستوى الساحة الدولية أو على مستوى البلد أو على مستوى المؤسسة في حد ذاتها.

تم التوصل من خلاله إلى أن مؤشرات الإفصاح المحاسبي تنقسم إلى مؤشرات مرجحة ومؤشرات غير مرجحة ولكل واحدة منها مزايا وعيوب، ولكن يبقى المؤشر الغير مرجح الأفضل والأكثر استعمالا، ويعتبر الهدف من قياس الإفصاح المحاسبي هو معرفة مدى تلبية المؤسسات لاحتياجات المستخدمين، أما بالنسبة لمحدداته فنجد أن التكاليف والمنافع المحققة من خلاله من بين العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي، أما على مستوى الساحة الدولية فيتأثر الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات متعددة الجنسيات وأسواق رأس المال الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، أما العوامل المؤثرة عليه على مستوى بيئة المؤسسة فتتمثل في البيئة القانونية والبيئة الاقتصادية ومدى تطورها والبيئة الثقافية، وتتفق جميع الآراء على أن هذه المحددات الموجودة على مستوى الساحة الدولية وبيئة المؤسسة تؤثر بشكل كبير على مستوى الإفصاح، وهذا على اعتبار أنها من أهم العوامل المؤثرة على الأنظمة المحاسبية في حد ذاتها، أما بالنسبة لمحددات الإفصاح المحاسبي على مستوى المؤسسة فقد اختلفت الآراء في تفسير هذا التأثير، وفي دراستنا تم التركيز على خصائص المؤسسة المتمثلة في: حجم المؤسسة ونوع النشاط وعمر المؤسسة وطبيعة الملكية والإدراج في البورصة من عدمه والسيولة والربحية والمديونية، حيث تم تفسير تأثير كل واحد منها على مستوى الإفصاح المحاسبي، حسب ما جاءت به مجموعة من النظريات المحاسبية وما أثبتته دراسات الباحثين، أما فيما يخص الجانب المتعلق بحوكمة المؤسسات، فقد تم التوصل إلى وجود تفاعل بين الحوكمة والإفصاح المحاسبي على اعتبار أن احد مبادئ الحوكمة هو مبدأ الإفصاح والشفافية، وعليه تم توضيح أثر بعض آليات الحوكمة المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي على مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال ما نصت عليه النظريات المحاسبية وما توصلت إليه دراسات الباحثين.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لتأثير خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020

تمهيد

نال موضوع الإفصاح المحاسبي وقياسه اهتمام العديد من الباحثين، باعتباره الوسيلة الوحيدة التي تمكن مختلف الأطراف ذات المصلحة من الاطلاع على المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة، كما أشارت الدراسات السابقة إلى أن الإفصاح المحاسبي يتأثر بمجموعة من المحددات التي تؤدي إلى اختلاف مستوياته من بلد لآخر ومن مؤسسة لأخرى في نفس البلد، ومن خلال التطرق إلى الإطار النظري للدراسة في الفصلين الأول والثاني تم التوصل بشكل نظري إلى وجود تأثير لخصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي بالاستناد إلى مجموعة من النظريات المحاسبية.

وعليه تم تخصيص هذا الفصل لمحاولة قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال الاعتماد على مؤشر تم تصميمه من طرف الباحثة بغرض معرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العمومية والخاصة بعناصر الإفصاح الإلزامي واكتشاف واقع الإفصاح الاختياري، ثم محاولة اختبار تأثير خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي لهذه المؤسسات خلال الفترة الزمنية 2010-2020، وهذا من خلال الاعتماد على نموذج تحليل الانحدار المتعدد لبيانات البانل الديناميكية، ومن أجل ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى العناصر التالية:

I. الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

II. عرض وتفسير نتائج المؤشرات، وتحليل سلوك متغيرات الدراسة

III. العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي: نتائج الدراسة ومناقشتها

I. الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

سيتم في هذا الجزء من الدراسة التطرق إلى الإطار المنهجي للدراسة التطبيقية من خلال التعرف على بيئة الدراسة وأدوات جمع المعلومات، بالإضافة إلى بناء نموذج الدراسة وشرح متغيراتها وكيفية قياسها، وأيضا عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

1. التعريف بميدان الدراسة التطبيقية

بداية سيتم تناول الإطار الميداني للدراسة التطبيقية، وهذا من خلال التعرف على مجتمع الدراسة وشروط اختيار العينة وحجمها، والمصادر والأدوات التي تم استخدامها للحصول على البيانات.

1.1. مجتمع وعينة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والمتمثلة أساسا في محاولة قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والتعرف على محدداته تم الاعتماد على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كمجتمع للدراسة، أما العينة فتم تحديدها وفقا لأهم الشروط التي يفرضها خبراء مناهج البحث في اختيار العينة والمتمثلة فيما يلي (طعيمة، 2004):

- ❖ أن يتفق أسلوب اختيار العينة وحجمها مع أهداف البحث وأغراضه؛
- ❖ أن يتم اختيارها بأسلوب علمي لا على أساس الصدفة أو الذاتية أو أي عوامل أخرى غير علمية أو غير موضوعية تؤدي إلى التحيز.

وعلى هذا الأساس تم اختيار عينة الدراسة من طرف الباحثة على أساس مجموعة من الشروط منها:

- ✓ أن تتوافر البيانات المالية كاملة ضمن فترة الدراسة لقياس مختلف متغيرات الدراسة؛
- ✓ أن لا تكون المؤسسة تمر بظروف غير عادية كتوقف النشاط أو التصفية؛
- ✓ أن لا تكون المؤسسة في مرحلة اندماج أو إعادة تنظيم خلال فترة الدراسة؛
- ✓ استبعاد المؤسسات التي تنشط في المجال المالي كالبنوك ومؤسسات التأمين لخصوصية نظامها المحاسبي، والذي قد يكون له تأثير مهم على سياستها المحاسبية ومنه الإفصاحية.

بناءا على الشروط سابقة الذكر شملت العينة كل من المؤسسات المدرجة والغير مدرجة في البورصة والتي تنشط في قطاعات مختلفة ما عدا القطاع المالي، بالإضافة إلى اختلاف طبيعة ملكيتها وشكلها القانوني حتى تحقق شروط الدراسة، لنتحصل بذلك على عينة قصدية تقدر ب 35 مؤسسة[1] فيما يخص

1. للإطلاع على المؤسسات المعتمد عليها في النموذج الأول للدراسة يمكن الرجوع إلى: الملحق رقم (1).

النموذج الأول، أما بالنسبة للنموذج الثاني فقد تم الاعتماد على مؤسسات المساهمة التي تمتلك مجلس إدارة واستبعاد باقي المؤسسات ليتم تشكيل عينة مكونة من 18 مؤسسة[1]، وامتدت فترة الدراسة من بداية استخدام النظام المحاسبي المالي سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، أي على فترة زمنية تقدر ب 11 سنة مع اختلاف فترة الامتداد من مؤسسة إلى أخرى، حيث شكلت بذلك عينة الدراسة سلسلة زمنية غير متوازنة بإجمالي مشاهدات بلغ 355 مشاهدة بالنسبة للنموذج الأول، و190 مشاهدة بالنسبة للنموذج الثاني، وتجدر الإشارة إلى أنه تم تمديد طول فترة الدراسة لزيادة عدد المشاهدات خاصة في النموذج الثاني.

2.1. مصادر وأدوات جمع بيانات الدراسة

تم استخدام مصادر وأدوات مختلفة من أجل الحصول على البيانات والمعلومات المستخدمة في اكتشاف محددات الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، ويمكن توضيحها فيما يلي:

1.2.1. التقارير والقوائم المالية للمؤسسات

تعتبر التقارير والقوائم المالية أهم مصادر جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة، وقد تم الاعتماد على عدة طرق من أجل الحصول على البيانات، فبالنسبة للمؤسسات المدرجة في البورصة[2] تم الحصول عليها من خلال موقع لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة في الجزائر[3]، والمواقع الالكترونية الخاصة بالمؤسسات[4]، أما المؤسسات الغير مدرجة في البورصة فتم الحصول على بياناتها من خلال التنقل إلى مقر المؤسسة والاعتماد على موقع المركز الوطني للسجل التجاري[5]، ماعدا مؤسسة سونطراك[6] التي تعمل على نشر تقاريرها وقوائمها المالية عبر موقعها الالكتروني.

2.2.1. المقابلة

يشار إلى أن المقابلة العلمية أداة من أدوات البحث العلمي يستعملها الباحث للحصول على معلومات دقيقة تساعده أو تمكنه من الإجابة على تساؤلات بحثه واختبار فرضيات دراسته، وهذا نتيجة تعذر الحصول

1. للإطلاع على المؤسسات المعتمد عليها في النموذج الثاني للدراسة يمكن الرجوع إلى: الملحق رقم (2)
2. للاطلاع على الموقع الرسمي لبورصة الجزائر: https://www.sgbv.dz.
3. للاطلاع على الموقع الرسمي للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: https://www.cosob.org.
4. للاطلاع على مواقع المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية المعتمدة في عينة الدراسة: www.saidalgroup.dz، www.biopharmdz.com، www.el-aurassi.com.
5. للاطلاع على الموقع الرسمي للمركز الوطني للسجل التجاري: https://sidjilcom.cnrc.dz/ar.
6. للاطلاع على الموقع الرسمي لمؤسسة سونطراك: https://sonatrach.com.

عليها باستعمال أدوات أو تقنيات أخرى، وتكون محددة من قبل بدقة أو على شكل نقاط من قبل الباحث ويجيب عليها المبحوث (حميدشة، 2012، صفحة 99)، وبناءا عليه تم إجراء مقابلات مع بعض أعضاء مجالس الإدارة و مدراء المؤسسات ورؤساء مصالح المحاسبة والمالية بغرض الحصول على معلومات تتعلق بنظام الحوكمة داخل المؤسسات محل الدراسة لاستحالة الحصول عليها بطريقة أخرى، فأغلب المؤسسات ترفض تقديم بعض الوثائق خاصة في ظل طول فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2020 بالإضافة إلى افتقار التقارير السنوية لبعض المعلومات التي تفيد دراستنا، ما جعل من المقابلة الخيار الأمثل للحصول على المعلومات المطلوبة، حيث تم تجهيز مجموعة من الأسئلة[1] مقسمة إلى جزأين، يتضمن الجزء الأول مبادئ حوكمة المؤسسات أما الجزء الثاني فتم تخصيصه لمجموعة من آليات الحوكمة.

3.1. فرضيات الدراسة

بعد ما تم الإحاطة بمختلف الأدبيات المتعلقة بالموضوع، والتعرف على خصائص البيئة الاقتصادية التي يمتاز بها ميدان الدراسة، يمكن توضيح الفرضيات الرئيسية والفرضيات الفرعية لها التي سيتم اختبارها.

1.3.1. الفرضية الرئيسية الأولى

تركز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بشكل منخفض على وظيفة الإفصاح المحاسبي.

2.3.1. الفرضية الرئيسية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

من أجل اختبار هذه الفرضية ضمن بيئة الدراسة تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

ف1.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف2.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف3.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

1. للإطلاع على الاستمارة التي تتضمن الأسئلة الموجهة للمؤسسات يمكن الرجوع إلى: الملحق رقم (4)

ف4.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف5.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدراج في البورصة من عدمه على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف6.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف7.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسيولة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف8.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمديونية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

3.3.1. الفرضية الرئيسية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

من أجل اختبار هذه الفرضية ضمن بيئة الدراسة تم تقسيمها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

ف1.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة ومستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف2.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف3.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف4.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف5.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين الدورين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف6.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد المدققين الداخليين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

ف7.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد المدققين الخارجيين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

2. نماذج الدراسة

استنادا إلى الدراسات السابقة التي تناولت محددات الإفصاح المحاسبي تم التعرف على أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر على مستوى الإفصاح، ومن خلاله تم بناء نموذج يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، والتي تتضمن نوعين من المتغيرات، متغير تابع يتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي، ومتغير آخر مستقل تم تقسيمه إلى قسمين قسم يتعلق بخصائص المؤسسة يتضمن ثمانية متغيرات مستقلة، وقسم آخر يخص حوكمة المؤسسات يتضمن سبعة متغيرات مستقلة، والشكل رقم (3-1) يعرض النموذج العام للدراسة.

الشكل رقم (3-1): النموذج العام للدراسة

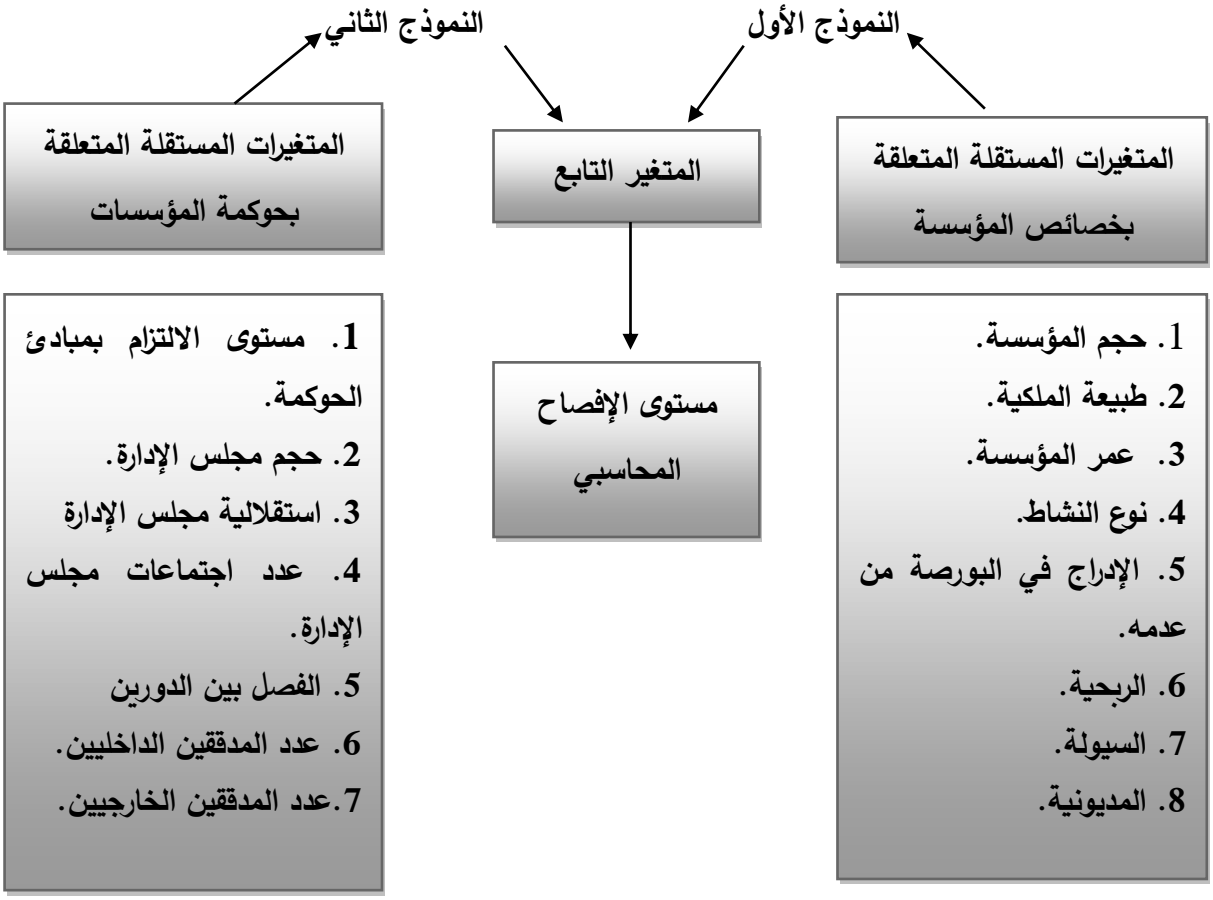

المصدر: من إعداد الباحثة.

لاختبار تأثير خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سيتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد من خلال الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، أي دراسة ذات بعدين، البعد الأول زمني تمتد فيه الفترة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، أما البعد الثاني فيمثل عدد الوحدات والمعبر عنها في دراستنا بالمؤسسات المشار إليها سابقا ضمن العينة، ومن خلال كل هذا تم تشكيل نموذجين للدراسة.

وبما أنه سيتم الاعتماد في تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لكل من خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي باستخدام نموذج ديناميكي (Dynamic model) يتم من خلاله إدخال المتغير التابع كمتغير مفسر بفترة إبطاء زمنية ضمن المتغيرات الخارجية المستقلة للنموذج تأخذ المعادلة على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha y_{i,(t-1)} + \beta x_{it} + n_i + \varepsilon_{it} \qquad (i = 1, \ldots, N ; t = 1, \ldots, T)$$

ومنه يمكن صياغة نموذجي الدراسة على النحو التالي:

1.2. النموذج الأول للدراسة

يتناول النموذج التجريبي الأول للدراسة أثر خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي، والتي سيتم اختبارها من خلال الاعتماد على معادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$DIND_{it} = \alpha DIND_{it-1} + \beta_1 SIZE_{it} + \beta_2 PRO_{it} + \beta_3 AGE_{it} + \beta_4 ID_{it} + \beta_5 COT_{it} + \beta_6 PROF_{it} + \beta_7 LIQUID_{it} + \beta_8 LEV_{it} + n_i + \varepsilon_{it}.$$

حيث:

i: تمثل المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة. (i = 1……35)؛

t: تمثل الفترة الزمنية. (t = 2010……2020)؛

$\beta_1 - \beta_8$: تمثل معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي؛

$DIND_{it}$: المتغير التابع ويمثل مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسة i في الفترة t.

$DIND_{it-1}$: يمثل مستوى الإفصاح المحاسبي في الزمن (t-1)، والذي تم إدخاله كمتغير مستقل بزمن مؤخر ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

$SIZE_{it}$: متغير مستقل يعبر عن حجم المؤسسة i في الزمن t.

PRO_{it}: متغير مستقل يعبر عن طبيعة الملكية للمؤسسة i في الزمن t.

AGE_{it}: متغير مستقل يعبر عن عمر المؤسسة i في الزمن t.

ID_{it}: متغير مستقل يعبر عن نوع النشاط للمؤسسة i في الزمن t.

COT_{it}: متغير مستقل يعبر عن الإدراج في البورصة من عدمه للمؤسسة i في الزمن t.

$PROF_{it}$: متغير مستقل يعبر عن الربحية للمؤسسة i في الزمن t.

$LIQUID_{it}$: متغير مستقل يعبر عن السيولة للمؤسسة i في الزمن t.

LEV_{it}: متغير مستقل يعبر عن المديونية للمؤسسة i في الزمن t.

n_i: معامل يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالمؤسسة i.

ε_{it}: يمثل حد الخطأ العشوائي.

2.2. النموذج الثاني للدراسة

يتناول النموذج التجريبي الثاني للدراسة أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي، والتي سيتم اختبارها من خلال الاعتماد على معادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$DIND_{it} = \alpha DIND_{it-1} + \beta_1 GP_{it} + \beta_2 BSIZE_{it} + \beta_3 BIND_{it} + \beta_4 BMEET_{it} + \beta_5 CDUAL_{it} + \beta_6 INAUDIT_{it} + \beta_7 EXAUDIT_{it} + n_i + \varepsilon_{it}.$$

حيث:

i: تمثل المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة ($i = 1 \ldots\ldots 18$).

t: تمثل الفترة الزمنية ($t = 2010 \ldots\ldots 2020$).

$\beta_1 - \beta_7$: تمثل معاملات الانحدار للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي.

$DIND_{it}$: المتغير التابع ويمثل مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسة i في الفترة t.

$DIND_{it-1}$: يمثل مستوى الإفصاح المحاسبي في الزمن (t-1)، والذي تم إدخاله كمتغير مستقل بزمن مؤخر ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج.

GP_{it}: متغير مستقل يعبر عن مدى تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسة i في الفترة t.

$BSIZE_{it}$: متغير مستقل يعبر عن حجم مجلس الإدارة للمؤسسة i في الفترة t.

$BIND_{it}$: متغير مستقل يعبر عن استقلالية مجلس الإدارة للمؤسسة i في الفترة t.

$BMEET_{it}$: متغير مستقل يعبر عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة للمؤسسة i في الفترة t.

$CDUAL_{it}$: متغير مستقل يعبر عن الفصل بين الدورين في المؤسسة i في الفترة t.

$INAUDIT_{it}$: متغير مستقل يعبر عن عدد المدققين الداخليين للمؤسسة i في الفترة t.

$EXAUDIT_{it}$: متغير مستقل يعبر عن عدد المدققين الخارجيين للمؤسسة i في الفترة t.

n_i: معامل يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالمؤسسة i.

ε_{it}: يمثل حد الخطأ العشوائي.

3. قياس متغيرات الدراسة

تعمل هذه الدراسة على اكتشاف مختلف العوامل التي تؤثر على كمية المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات محل الدراسة، ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة يمكن تقسيم المتغيرات إلى قسمين رئيسيين أحدهما تابع يتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي، والآخر مستقل يتمثل في خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات، وفيما يلي سنحاول إبراز هذه المتغيرات وطريقة قياسها.

1.3. المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في مستوى الإفصاح المحاسبي، وتم قياسه من خلال بناء وتصميم مؤشر للإفصاح، وكما تم الإشارة سابقا في الجزء النظري للدراسة أن عملية تصميم وبناء مؤشر الإفصاح المحاسبي تمر بمجموعة من الخطوات، ومن خلاله تم المرور بالخطوات التالية:

1.1.3. تحديد الغرض من إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي

تهدف الدراسة لتحديد مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر على مقدار المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات محل الدراسة، وعليه قامت الباحثة أولا بمحاولة بناء مؤشر يقيس كمية الإفصاح لهذه المؤسسات لكل سنة طول فترة الدراسة، وهذا من خلال تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية المفصح عنها من طرف مؤسسات العينة.

2.1.3. اختيار ووضع بنود المؤشر

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة تم التوصل إلى أن طريقة تصميم المؤشر تختلف من دراسة إلى أخرى وهذا يرجع لبيئة وطبيعة الدراسة، حيث نجد أبحاث تقوم بقياس الإفصاح الاختياري وأخرى تركز على الإفصاح الإلزامي، في حين توجد دراسات أخرى تعمل على قياس الإفصاح المحاسبي من منظور أوسع الإلزامي والاختياري معا، وهذا ما تم اعتماده في دراستنا استنادا إلى منهجية "Standard & Poor's" وأيضا التركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها حسب ما نص عليها النظام المحاسبي المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعيار رقم (8) وما جاء في الدراسات السابقة ليتم

تشكيل مؤشر يقيس مقدار المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات محل الدراسة يتضمن 51 بندا موزعا على 5 محاور أساسية، أما الهدف من اختيار تلك البنود هو أن الباحثة أرادت معرفة مدى التزام المؤسسات محل الدراسة بعناصر الإفصاح الإلزامي التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، واكتشاف واقع الإفصاح الاختياري في البيئة الاقتصادية الجزائرية، ويمكن توضيح محاور مؤشر الإفصاح المحاسبي وعدد البنود التي يحتويها كل محور من خلال الجدول رقم (3-1):

الجدول رقم (3-1): المحاور الأساسية لمؤشر الإفصاح المحاسبي

محاور المؤشر	عدد بنود المحاور	النسبة
الإفصاح عن المعلومات العامة	11 بندا	%21.57
الإفصاح عن المعلومات المالية	17 بندا	%33.33
الإفصاح عن السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية	11 بندا	%21.57
الإفصاح عن المخاطر والتوقعات المستقبلية	6 بنود	%11.76
الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية	6 بنود	%11.76
المجموع	51 بندا	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (4).

من خلال الجدول رقم (3-1) يلاحظ أن نموذج الدراسة ركز بشكل أساسي على المعلومات المالية باعتبارها من المعلومات الأكثر طلبا من قبل مختلف المستخدمين للمعلومة المحاسبية لما لها من أهمية في التعبير عن الوضع الحقيقي للمؤسسة ومنه القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، لتليها كل من المعلومات المتعلقة بالسياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية باعتبارها من المعلومات المؤثرة على المعلومة المالية المعروضة، وأيضا المعلومات العامة لكونها من المعلومات الأساسية المعرفة بالمؤسسة ونشاطها، كما ركز بشكل أقل على المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتوقعات المستقبلية وعناصر المسؤولية الاجتماعية، وهذا يرجع لكون أغلب بنودها عبارة عن معلومات تفصح عنها المؤسسة بشكل اختياري.

3.1.3. ترجيح بنود المؤشر، وحسابه

بعد بناء مؤشر الإفصاح المحاسبي في شكل قائمة تتضمن مجموعة من البنود لقياس مستوى الإفصاح للمؤسسات محل الدراسة، تم الاعتماد على طريقة المؤشر غير المرجح باعتبارها الطريقة الأكثر شيوعا والمعمول بها في أغلب الدراسات كدراسة (Tasios & Bekiaris, 2014, p. 311)؛ (Kamel & Awadallah, 2017)؛ (Seran, 2022)، حيث يأخذ كل بند القيمة (1) إذا تم الإفصاح عنه ضمن القوائم أو

التقارير المالية أو مختلف الملاحق، والقيمة (0) في حالة عدم الإفصاح عن ذلك البند، ثم بعد ذلك يتم تجميع كل القيم للبنود المفصح عنها وقسمتها على إجمالي بنود مؤشر الإفصاح القابلة للتطبيق، للحصول في الأخير على نسبة إفصاح كل مؤسسة ضمن عينة الدراسة خلال كل سنة.

مؤشر الإفصاح = (مجموع البنود التي تم الإفصاح عنها / مجموع بنود المؤشر القابلة للتطبيق) * 100

وقد ميز الباحثون بين أربعة مستويات للإفصاح المحاسبي يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-2): مستويات الإفصاح المحاسبي

المستويات	نسبة الإفصاح
مستوى مرتفع	80% فأكثر
مستوى متوسط	يتراوح ما بين 60% و79%
مستوى منخفض	يتراوح ما بين 40% و59%
مستوى منخفض جدا	أقل من 40%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (Al Mutawaa & Hewaidy, 2010, p. 41).

4.1.3. تحكيم واختبار مؤشر الإفصاح المحاسبي

بعد ما تم إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي لابد من تحكيمه[1] واختباره وذلك من خلال ما يلي:

- ❖ تحكيمه من قبل المشرف على الأطروحة ومجموعة من أساتذة الاختصاص؛
- ❖ اختبار المؤشر على مؤسستين لإجراء التعديلات اللازمة، ومن ثم تطبيقه على كافة المؤسسات محل الدراسة.

2.3. المتغيرات المستقلة

تم تقسيم المتغيرات المستقلة إلى قسمين أساسيين هما خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات، وكل قسم منهم يحتوي على مجموعة من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تؤثر في المتغير التابع، وعليه سيتم توضيح طريقة قياس كل متغير كما يلي:

1.2.3. المتغيرات المستقلة المتعلقة بخصائص المؤسسة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة لوحظ أن خصائص المؤسسة تختلف من دراسة لأخرى وهذا يرجع لاختلاف بيئة الدراسة، وعليه سيتم التركيز على أهم هذه الخصائص، وتوضيح طريقة قياسها.

1. للإطلاع على قائمة المحكمين يمكن الرجوع إلى: الملحق رقم(5).

1.1.2.3. حجم المؤسسة

يعتبر حجم المؤسسة من المتغيرات الرئيسية في معظم الدراسات، ويمكن قياس هذا المتغير من خلال مقاييس مختلفة كإجمالي الأصول أو إجمالي المبيعات (رقم الأعمال) أو القيمة السوقية أو عدد العمال، إلا أنه في دراستنا تم الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، كدراسة (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020).

2.1.2.3. طبيعة الملكية

يوجد العديد من التصنيفات لملكية المؤسسة، وفي دراستنا تم التركيز على الشكلين البارزين في البيئة الجزائرية وهما الملكية العامة والملكية الخاصة، حيث تأخذ الملكية الخاصة القيمة (0) والملكية العامة القيمة (1)، ومن بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Mohd Ghazali, 2007).

3.1.2.3. عمر المؤسسة

تعددت طرق قياس عمر المؤسسة وفي دراستنا تم قياسه من خلال الفرق بين سنة الدراسة وسنة التأسيس، ومن بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Boshnak, 2017).

4.1.2.3. نوع النشاط

شملت عينة الدراسة قطاعات مختلفة، وعليه تم التعبير عن هذا المتغير بمنح القيمة (1) للمؤسسات التي تنشط ضمن القطاعات الصناعية والمحروقات، والقيمة (0) للمؤسسات التي تنشط في القطاعات الأخرى، ومن بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Abdel-Fattah, 2008).

5.1.2.3. الإدراج في البورصة من عدمه

شملت عينة الدراسة كل من المؤسسات المدرجة والغير مدرجة في البورصة، وقد تم التعبير عن هذا المتغير من خلال منح القيمة (0) للمؤسسات الغير مدرجة في البورصة، والقيمة (1) للمؤسسات المدرجة، ومن بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Al-zarouni, 2008).

6.1.2.3. الربحية

تم التعبير عن ربحية المؤسسة بمؤشر العائد على الأصول، والذي تم حسابه من خلال قسمة الربح السنوي الصافي على مجموع أصول المؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ومن بين الدراسات التي اعتمدت على هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Aljabr, 2019).

7.1.2.3. السيولة

تم قياس السيولة عن طريق قسمة مجموع الأصول المتداولة الظاهرة بالميزانية على مجموع الالتزامات المتداولة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، ومن بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Boshnak, 2017)؛ (Kamel & Awadallah, 2017).

8.1.2.3. المديونية

تم قياس المديونية عن طريق قسمة الديون طويلة وقصيرة الأجل الظاهرة بالميزانية لمؤسسات العينة على مجموع الأصول الظاهرة بنفس الميزانية في كل سنة من سنوات الدراسة، وهذا كدراسة (Kamel & Awadallah, 2017؛ (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020)؛ (Omar & Simon, 2011).

2.2.3. المتغيرات المستقلة المتعلقة بحوكمة المؤسسات

تم الاعتماد على متغيرات الحوكمة التي يمكن تطبيقها ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، والمتمثلة في:

1.2.2.3. مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة

يمكن قياس وتحديد مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال بناء مؤشر للحصول على نتائج عملية تعبر على واقع الحوكمة للمؤسسات محل الدراسة، وكما هو معروف فإن مبادئ الحوكمة ونماذج تطبيقها تختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه تم تصميم مؤشر بما يتلائم والبيئة الجزائرية وطبيعة عينة الدراسة، وهذا مرورا بنفس الخطوات التي تم بها بناء مؤشر الإفصاح المحاسبي والمتمثلة فيما يلي:

❖ **تحديد الغرض من إعداد مؤشر الحوكمة**

يشار إلى أن بناء مؤشر الحوكمة يعد أحد الطرق الحديثة لاختبار أثر الممارسة الجيدة لحوكمة المؤسسات من خلال القياس المتكامل لها (السلمان و البسام، 2016، صفحة 11)، وعليه سيتم إعداد المؤشر لمعرفة واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات محل الدراسة ودرجة التزامها من أجل إرساء مبادئ الحوكمة، واختبار ما إذا كان يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي.

❖ **اختيار ووضع بنود المؤشر**

تم الإشارة سابقا في الجزء النظري من الدراسة إلى أنه توجد أكثر من 200 مدونة تمت كتابتها عن أفضل ممارسات ومبادئ الحوكمة، إلا أن المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحدها التي تركز على إطار الحوكمة بأكمله (التركيز على جميع الأطراف ذات المصلحة دون استثناء)، وعليه تم

الاعتماد على المبادئ التي كانت بشراكة مع مجموعة العشرين (G20/OECD) في إعداد بنود مؤشر الحوكمة، وبما أن عينة الدراسة الخاصة بالنموذج الثاني عبارة عن مؤسسات عمومية تم الاستعانة أيضا بمبادئ (OECD) الخاصة بهذه المؤسسات، ومن خلاله تم تشكيل مؤشر يتضمن 32 بندا موزعا على 5 محاور أساسية، أما الهدف من اختيار الباحثة لتلك البنود هو أنها تتضمن مختلف الحقوق والواجبات لمختلف الأطراف ذات المصلحة، كما أنه تم الاعتماد بشكل أكبر على مبادئ (G20/OECD) رغم وجود المبادئ الخاصة بالمؤسسات العمومية لشموليتها أكثر وسهولة تطبيقها ضمن بيئة الدراسة، ويمكن توضيح محاور مؤشر الحوكمة وعدد البنود التي يحتويها كل محور من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-3): المحاور الأساسية لمؤشر الحوكمة

محاور المؤشر	عدد بنود المحاور	النسبة
ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات	5 بنود	%15.625
العلاقات مع أصحاب المصلحة وممارسة الأعمال بمسؤولية	7 بنود	%21.875
الإفصاح والشفافية	10 بنود	%31.25
مسؤوليات مجلس الإدارة	10 بنود	%31.25
المجموع	32 بندا	%100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (3).

قدمت كل من (G20/OECD) ستة مبادئ لحوكمة المؤسسات، ولكن يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أنه تم التركيز على أربعة مبادئ لقياس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة لمؤسسات العينة، حيث تم استبعاد المبدأين المتعلقين بالمساهمين والمستثمرين لكون عينة الدراسة عبارة عن مؤسسات عمومية المساهم الوحيد فيها هو الدولة.

❖ **ترجيح بنود المؤشر، وحسابه**

بعد بناء مؤشر الحوكمة تم الاعتماد على طريقة المؤشر غير المرجح المعتمدة في دراسة (Aggarwal, Erel, Stulz, & Williamson, 2009؛ Abbadi, Hijazi, & Al-Rahahleh, 2016)، حيث يأخذ كل بند القيمة (1) إذا تم تطبيق بند الحوكمة داخل المؤسسة، والقيمة (0) في حالة عدم تطبيقه، ثم بعد ذلك يتم تجميع قيم البنود المطبقة ضمن المؤسسة وقسمتها على إجمالي بنود مؤشر الحوكمة، للحصول في الأخير على نسبة تطبيق مبادئ الحوكمة لكل مؤسسة ضمن عينة الدراسة.

مؤشر الحوكمة = (مجمع البنود التي تم تطبيقها / مجموع بنود المؤشر) * 100

2.2.2.3. حجم مجلس الإدارة

يختلف مجلس الإدارة من مؤسسة إلى أخرى، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال عدد الأعضاء الذين يملكون مقعدا داخل مجلس الإدارة، ومن بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Abdel-Fattah, 2008)؛ (Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar, 2013).

3.2.2.3. استقلالية مجلس الإدارة

يتكون مجلس الإدارة من أعضاء مستقلين تنحصر علاقتهم بالمؤسسة من خلال عضويتهم بمجلسها، وأعضاء غير مستقلين يشغلون مناصب داخل المؤسسة إضافة إلى عضويتهم في مجلس الإدارة، ويتم قياس هذا المتغير من خلال نسبة الأعضاء المستقلين في المجلس، والتي تحسب من خلال عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس ككل، ومن بين الدراسات السابقة التي اعتمدت هذه الطريقة في القياس نجد دراسة (Bhuyan, 2018)؛ (Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar, 2013).

4.2.2.3. عدد اجتماعات مجلس الإدارة

تم قياس هذا المتغير من خلال عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الإدارة خلال كل سنة، ومن بين الدراسات التي اعتمدت هذه الطريقة دراسة (Aljabr, 2019)؛ (Barros, Boubaker, & Hamrouni, 2013).

5.2.2.3. الفصل بين الدورين

تم قياس هذا المتغير من خلال الاعتماد على متغير ثنائي يأخذ القيمة (0) إذا كان رئيس مجلس الإدارة ليس نفسه المدير العام أي الفصل بين الدورين، ويأخذ القيمة (1) في حالة الجمع بين الدورين، تم استخدام هذا القياس في العديد من الدراسات من بينها (Bhuyan, 2018)؛ (Abdel-Fattah, 2008).

6.2.2.3. عدد المدققين الداخليين

تم قياس هذا المتغير من خلال عدد المدققين الداخليين ضمن خلية التدقيق للمؤسسة كل سنة.

7.2.2.3. عدد المدققين الخارجيين

تم قياس هذا المتغير من خلال عدد المدققين الخارجيين الذين يدققون أعمال المؤسسة خلال كل سنة.

ومن خلال كل ما سبق يمكن تلخيص متغيرات الدراسة لكل نموذج، كما يوضحه الجدول رقم (3-4):

الجدول رقم (3-4): متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

اسم المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس
أولا: المتغير التابع		
مستوى الإفصاح المحاسبي	DIND	مجموع البنود التي تم الإفصاح عنها على مجموع بنود المؤشر القابلة للتطبيق
ثانيا: المتغيرات المستقلة الخاصة بالنموذج الأول للدراسة		
حجم المؤسسة	SIZE	يقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول نهاية السنة
طبيعة الملكية	PRO	متغير ثنائي يأخذ القيمة (0) إذا كانت المؤسسة عمومية، و (1) إذا كانت خاصة.
عمر المؤسسة	AGE	الفرق بين سنة الدراسة وسنة التأسيس.
نوع النشاط	ID	متغير ثنائي يأخذ القيمة (1) في حالة المؤسسة تنشط ضمن القطاعات الصناعية والمحروقات، والرمز (0) بخلاف ذلك.
الإدراج في البورصة من عدمه	COT	متغير ثنائي يأخذ القيمة (0) إذا كانت الشركة غير مدرجة في البورصة، و(1) في حالة الإدراج.
الربحية	PROF	نسبة صافي الربح بعد الضريبة إجمالي الأصول في نهاية كل السنة.
السيولة	LIQUID	نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الخصوم المتداولة في نهاية كل سنة.
المديونية	LEV	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في نهاية كل سنة.
ثالثا: المتغيرات المستقلة الخاصة بالنموذج الثاني للدراسة		
مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة	GP	يتم تجميع كل بنود الحوكمة المطبقة داخل المؤسسة وقسمتها على إجمالي بنود مؤشر الحوكمة
حجم مجلس الإدارة	BSIZE	عدد الأعضاء داخل مجلس الإدارة كل سنة
استقلالية مجلس الإدارة	BIND	عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس ككل لكل سنة
عدد اجتماعات مجلس الإدارة	BMEET	عدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال كل سنة
الفصل بين الدورين	CDUAL	متغير ثنائي يأخذ القيمة (0) في حالة الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، ويأخذ القيمة (1) في حالة الجمع بين الدورين
عدد المدققين الداخليين	INAUDIT	عدد المدققين الداخليين خلال كل سنة
عدد المدققين الخارجيين	EXAUDIT	عدد المدققين الخارجيين خلال كل سنة

المصدر: من إعداد الباحثة.

4. بيانات البانل والأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد بناء نموذجي الدراسة والتعرف على مختلف متغيراتها وطرق قياسها، سنتطرق في هذا الجزء إلى بيانات البانل (Panel Data)، والطريقة المستخدمة في تقدير النموذجين والمتمثلة في طريقة العزوم المعممة (GMM)، بالإضافة إلى التطرق إلى الأدوات الإحصائية المستخدمة، وهذا بهدف التعرف على محددات الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية.

1.4. بيانات البانل

تتكون بيانات البانل من مشاهدات حول العديد من الوحدات الفردية على مدار فترتين زمنيتين أو أكثر، ويشار إلى الوحدات الفردية عادة باسم وحدات المقطع العرضي، وفي التطبيقات الاقتصادية والمالية تمثل عادة بالأفراد أو المؤسسات أو الصناعات أو المناطق أو البلدان (Pesaran, 2015, p. 633)، وقد اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء الكامن في بيانات عينة الدراسة، ويمكن تلخيص فوائد تحليل البانل فيما يلي (العبدلي، 2010، الصفحات 16-17):

- ❖ التحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يصدر عنه نتائج متحيزة؛
- ❖ تساعد في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة؛
- ❖ تساعد نماذج البانل على توفير إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، كما يمكن الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى؛
- ❖ استنتاج أكثر دقة لمعلمات النموذج، حيث أنه عادة ما تعطي بيانات البانل للباحثين عدد كبير من نقاط البيانات، مما يزيد من درجات الحرية وتقليل العلاقة الخطية المتداخلة بين المتغيرات التفسيرية، وبالتالي تحسين كفاءة التقديرات الاقتصادية القياسية (Hsiao, 2003, p. 4).

ويمكن التمييز بين أشكال مختلفة من بيانات البانل نوضحها في ما يلي (Aljandali & Tatahi, 2018, pp. 237-238):

- ✓ بيانات البانل المتوازنة: وهي التي تحتوي على مقاطع لها نفس العدد من المشاهدات فهي بذلك لا تحتوي على بيانات مفقودة.
- ✓ بيانات البانل غير المتوازنة: وهي التي تحتوي على مقاطع ليس لها نفس العدد من المشاهدات لاحتوائها على بيانات مفقودة.
- ✓ بيانات البانل القصيرة: في حالة كان عدد المقاطع أو الوحدات الفردية N أكبر من الفترات الزمنية T.
- ✓ بيانات البانل الطويلة: في حالة كان عدد الفترات الزمنية T أكبر من عدد الوحدات الفردية N.

2.4. طريقة العزوم المعممة Generalised Method of Moments (GMM)

يشار إلى أن نماذج التحليل الساكن (النموذج العشوائي والتجميعي والآثار الثابتة) ينتج عن مقدرات متحيزة وغير متناسقة بسبب مشاكل التجانس الداخلي، الأمر الذي زاد من أهمية نماذج البانل الديناميكية التي أصبحت ذات استعمال واسع، والتي تعتمد على التأخير كمتغيرات مشتركة إلى جانب التأثيرات غير الملاحظة سواء كانت ثابتة أو عشوائية إضافة إلى الانحدارات الخارجية (Das, 2019, pp. 542-543).

وتعتبر العديد من العلاقات الاقتصادية ديناميكية بطبيعتها وهي إحدى مزايا بيانات البانل، حيث أنها تسمح للباحث بفهم ودراسة ديناميكيات التكيف بشكل أفضل، وتتميز هذه النماذج الديناميكية بوجود متغير تابع مبطئ في الجانب الأيمن من معادلة الانحدار، ويأخذ النموذج الصيغة التالية في حالة وجود متغيرة واحدة مبطئة (Baltagi, 2005, p. 135):

$$y_{it} = \alpha y_{i,(t-1)} + \beta x_{it} + n_i + \varepsilon_{it} \qquad (i = 1, \ldots, N ; t = 1, \ldots, T)$$

حيث α وβ تمثل المعلومات المطلوب تقديرها، ε_{it} يتبع نموذج خطأ مركب أحادي الاتجاه ويكون وفق:

$$\varepsilon_{it} = \mu_i + \nu_{it}$$

حيث أن $\mu i \sim IID(0, \sigma^2_\mu)$ و$\nu_{it} \sim IID(0, \sigma^2_\nu)$ مستقلين عن بعضهما البعض.

للتخلص من ارتباط الأثر الخاص الفردي مع المتغيرة المبطئة، يحول النموذج بالفروق الأولى، حيث تعتبر الطريقة الشائعة في التعامل مع المعامل الذي يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالمؤسسة i في حالة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وعليه مع استخدام الفروق الأولى لقيم متغيرات معادلة الانحدار وحد الخطأ، تصبح المعادلة كما يلي (جبوري و بركة، 2014، صفحة 32):

$$y_{it} - y_{it-1} = \alpha(y_{i,(t-1)} - y_{i,(t-2)} + \beta(x_{it} - x_{it-1}) + (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})$$

إن وجود ارتباط بين حد الخطأ العشوائي والفروق الأولى لقيم المتغير التابع المؤخر لا يسمح لنا بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية، على اعتبار أن هذه الطريقة تؤدي إلى مقدرات غير

متقاربة ومن أجل التخلص من هذه المشكلة تم استعمال التأخير الثاني أو التأخير الثالث للمتغير التابع كمتغيرات مساعدة، لكن لا ترتبط مع $\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1}$ ويكون هذا المقدر متقارب ولكن غير فعال لأنه لا يأخذ بنية الأخطاء بعين الاعتبار، ما جعل من الضروري استعمال طريقة العزوم المعممة (حطاب، 2020، صفحة 227).

تم تطبيق طريقة العزوم المعممة لمعالجة مشكلة ارتباط المتغيرات المفسرة بحد الخطأ، كما صممت للقيام بعملية التقدير في هذه الحالات (عبد، 2017، صفحة 59):

- ❖ للقيام بعملية التقدير في حالة كان هناك فترة زمنية قصيرة مقارنة بعدد الدول أو المؤسسات؛
- ❖ وجود علاقة خطية بين المتغيرات في الدراسة؛
- ❖ وجود متغير تابع يتسم بالديناميكية ويعتمد على قيمه السابقة؛
- ❖ وجود متغيرات مستقلة لا تعتبر خارجية وهو ما يعني ارتباطها بحد الخطأ:

$E(X_i \varepsilon_{i+t}) = 0$ for all i.

ركزت أدبيات الاقتصاد القياسي على ثلاثة أنواع من مقدرات (GMM) والمتمثلة أولا في مقدر الفروق الأول (Difference GMM) الذي يقدمه (Arellano & Bond, 1991) حيث قاما بتعميم المقاربة المقدمة من طرف (Anderson & Hsiao(1981 من خلال استغلال شروط التعامدية الموجودة بين المتغيرة المبطأة وحد الخطأ (جبوري و بركة، 2014، صفحة 32)، وهذا في ظل الافتراضات التالية: أن حد الخطأ يكون غير مرتبط تسلسليا، وأن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف، وعليه فإن مقدر البانل الديناميكي GMM سيستخدم الشروط التالية (Carkovic & Levine, 2002, pp. 6-7) :

$$\mathbf{E[y_{it-s} * (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})] = 0 \quad for \quad s \geq 2 \; ; \; t = 3,\ldots,T}$$
$$\mathbf{E[x_{it-s} * (\varepsilon_{it} - \varepsilon_{it-1})] = 0 \quad for \quad s \geq 2 \; ; \; t = 3,\ldots,T}$$

والثاني هو المستوى المقدر (Level GMM) الذي قدمه (Areliano & Bover, 1995) حيث تم التركيز على فرضيات خاصة تتمثل في أن المتغيرات التفسيرية تعتبر خارجية، وبشكل عام قد تكون كل من المتغيرات التفسيرية مرتبطة مع التأثيرات الخاصة الفردية، وعليه ضمن هذا الإطار المقدرات التي ترتكز على المتغيرات بانحراف عن المشاهدات تكون متقاربة فقط، حيث أنه إذا وجدت أدوات غير مرتبطة مع التأثيرات الفردية تكون المتغيرات التفسيرية الأصلية تحتوي على معلومات وتعطي مقدرات أكثر فعالية، وعليه اقترح كل من Bover & Arellano دمج الأدوات الأولى والثانية من خلال استخدام الأدوات عند المستوى والأدوات الأخرى، ومن خلاله تكون كل المتغيرات الخارجية صحيحة (جبوري، 2013، صفحة 311).

أما الثالث فهو النظام المقدر (System GMM) الذي قدمه (Blundell & Bond, 1998) حيث يجمع بين شروط مقدرات كل من Difference و Level، ومن المعروف بشكل عام أن استخدام العديد من الأدوات يمكن أن يحسن كفاءة مقدرات (GMM)، لذلك يعتبر مقدر System أكثر كفاءة من المقدرات الأخرى، من خلال قدرته على تجاوز المشاكل التي تزيد في التحيز، حيث تقوم هذه الطريقة على معادلة فروق أدواتها هي المتغيرات المفسرة بمستوى إبطاء بفترتين، وأيضا معادلة مستوى أدواتها هي المتغيرات المفسرة فيها تأخر الفروق، ويشار إلى أن الأدوات المستخدمة في هذا النظام مناسبة في ظل الافتراض التالي: كلما كان هناك ارتباط بين المتغيرات عند المستوى والآثار الفردية للمؤسسات في المعادلة فلن يكون هناك ارتباط بين المتغيرات المبطئة والآثار الفردية، حيث اقترح كل من Blundell & Bond شرطين إضافيين لنموذج العزوم لمعدلات المستوى كما يلي (Ouni, 2011, p. 308):

$$E[(y_{it-s} - y_{it-s-1})(\alpha_i - \varepsilon_{it})] = 0 \quad \text{for} \quad s = 1$$
$$E[(x_{it-s} - x_{it-s-1})(\alpha_i - \varepsilon_{it})] = 0 \quad \text{for} \quad s = 1$$

وعلى الرغم من المزايا التي توفرها هذه الطريقة من خلال تحكم أفضل لخصوصية المتغيرات التفسيرية، إلا أن استخدام العديد من الأدوات لها عيبان مهمان: زيادة التحيز والاستدلال غير الموثوق به (Youssef, El-sheikh, & Abonazel, 2014, p. 16414)، وعليه فإن اتساق وكفاءة مقدر (GMM) يتوقف على صحة افتراض عدم ارتباط حد الخطأ، وصحة متغيرات الأداة المستخدمة.

3.4. الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد التعرف على الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات، سنحاول في هذا الجزء التطرق إلى الأدوات المستخدمة.

1.3.4. الإحصاءات الوصفية

بغرض تحليل بيانات الدراسة كخطوة أولية سيتم استخدام الإحصاءات الوصفية المتمثلة في المتوسط والوسيط وأقصى قيمة وأدنى قيمة والانحراف المعياري، وذلك فيما يتعلق بجميع متغيرات الدراسة.

2.3.4 الارتباط الخطي المتعدد

تشير ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد إلى الحالة التي يكون فيها متغيرين أو أكثر مرتبطين بقوة مع بعضهما، وهذا يجعل من الصعب جدا معرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، حيث أنه قد تظهر

مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بالرغم من كون معلمات النموذج الخطي معنوية إحصائيا (السيفو و مشعل، 2003، صفحة 263)، ويمكن قياسه من خلال الاختيارات التالية:

1.2.3.4. مصفوفة الارتباط

تساعد مصفوفة الارتباط على قياس العلاقة الخطية المتداخلة الموجودة بين مختلف المتغيرات المستقلة، وعليه يفترض أنه توجد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في حال تجاوزت قيمة الارتباط 0.8 (Gujarati, 2003, p. 359).

2.2.3.4. اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

وهو عبارة عن مقياس لمدى التباين في معامل الانحدار المقدر، وهو يحدد العلاقة بين المتغيرات المستقلة وقوة تلك العلاقة، وهذا لتجنب مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، من خلال مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة 10، وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من 0.10 (Das, 2019, p. 145).

3.3.4. اختبارات جذر الوحدة

من أهم الخطوات التي يجب القيام بها قبل إجراء تحليل السلاسل الزمنية هي دراسة استقرارية هذه السلسلة، على اعتبار أن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية يشير إلى وجود انحدار زائف يؤكد أن نتائج الدراسة مزيفة وسالبة، وتنقسم اختبارات جذر الوحدة التي تتعلق ببيانات البانل إلى جيلين، حيث تركز اختبارات الجيل الأول على فرضية استقلال الاضطرابات بين الأفراد، أما الجيل الثاني فتعتمد على عدم الاستقلالية بين الأفراد أي وجود ارتباط، كما تتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية في كونها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معا، وهو ما يسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة، ويوجد العديد من الاختبارات التي يتم الاعتماد عليها للتأكد من مدى استقرارية السلاسل الزمنية (حطاب، 2020، الصفحات 228-229).

4.3.4. اختبارات صلاحية النموذج المقدر

لاختبار صلاحية النموذج الديناميكي المقدر بواسطة (System GMM) سيتم الاستعانة بعدة اختبارات:

1.4.3.4. اختبار Wald

يعمل هذا الاختبار على دراسة معنوية المتغيرات التفسيرية وقدرتها على شرح المتغير التابع، بمعنى آخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج وهو بذلك يوافق اختبار فيشر، والفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص

على أن كل معالم المتغيرات التفسيرية معدومة، وتتبع إحصائية هذا الاختبار توزيع Chi-deux فإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية الجدولية نرفض الفرضية المعدومة ونقبل معنوية المتغيرات التفسيرية في شرح المتغير التابع (العقون، 2020، صفحة 215).

2.4.3.4. اختبار التحديد المفرط للقيود

يمكن اختبار صحة شروط العزم التي يتضمنها نموذج بيانات البانل الديناميكي باستخدام اختبار التحديد المفرط للقيود Sargan (1958)؛ Hansen (1982)، والذي يستند على فرضية العدم التي تنص على التحديد الصحيح للنموذج وملائمة المتغيرات المساعدة (Roodman, 2009, p. 98).

3.4.3.4.اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يساعد هذا الاختبار على إمكانية فحص الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى والثانية فالفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية وإحصائية هذا الاختبار تتبع توزيع Chi-deux، وقبول فرضية العدم يؤكد صلاحية المتغيرات المساعدة وشروط العزوم المستخدمة في التقدير (العقون، 2020، صفحة 215).

II. عرض وتفسير نتائج المؤشرات، وتحليل سلوك متغيرات الدراسة

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة تطبيق المؤشرات التي تم تصميمها من طرف الباحثة والمتعلقة بقياس مستوى الإفصاح المحاسبي وقياس مدى تطبيق مبادئ الحوكمة لمؤسسات العينة، بالإضافة إلى تحليل وتتبع تطور متوسطات المتغيرات طول فترة الدراسة.

1. عرض وتحليل نتائج مؤشر الإفصاح المحاسبي، وتحليل سلوكه

من خلال تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية المتحصل عليها من طرف مؤسسات العينة طول فترة الدراسة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1.1. مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة

تم قياس مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة من خلال مؤشر الإفصاح الذي ينقسم إلى 5 محاور أساسية، وتم التوصل إلى حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020، والجدول رقم (3-5) يوضح متوسط نسبة الإفصاح المحاسبي لكل محور من محاور المؤشر وهذا لجميع مؤسسات العينة.

الجدول رقم (3-5): متوسط إفصاح المؤسسات حسب محاور المؤشر

المؤسسات	المحور 1	المحور 2	المحور 3	المحور 4	المحور 5
SOFIPLAST	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	36,36%
EPE SPA SIPLAST	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	37,88%
CALPLAST	63,64%	65,78%	46,28%	33,33%	33,33%
GROUP ENPC	66,12%	70,59%	46,28%	50,00%	46,97%
ALMOULES SPA	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	39,39%
ACED Unité Sétif EX	63,64%	58,82%	45.45%	33,33%	33,33%
SCAEK	63,64%	79,14%	56,20%	45,45%	54,55%
URBA.SETIF	63,64%	62,57%	45,45%	33,33%	21,21%
ADE SKIKDA	63,64%	47,06%	45,45%	33,33%	16,67%
EPE ALTRO SPA	63,64%	81,28%	46,28%	39,39%	57,58%
DICOPA EST ERE	63,64%	58,82%	45,45%	33,33%	16,67%
S C S	63,64%	64,71%	54,55%	33,33%	22,73%
SNC AYACHI SAID ET ASSOCIEE	63,64%	44,39%	36.36%	33,33%	33,33%
ERGR BABORS	63,64%	70,59%	45,45%	16,67%	21,21%
EPE JIJEL LIEGE ETANCHEITE	63,64%	64,71%	48,76%	33,33%	40,91%
ACED UNITE JIJEL	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	40,91%
EURL DJEN-DJEN IND CONST	63,64%	47,06%	36.36%	0,00%	16,67%
CHEMISERIE DJEN-DJEN	63,64%	47,06%	45,45%	33,33%	24,24%
EURL GOLDEN FIELD	63,64%	52,94%	45.45%	33,33%	21,21%
SARL NSDIC	63,64%	52,94%	36.36%	33,33%	33,33%
SOMEMI SARL	63,64%	52,94%	45,45%	33,33%	40,00%
AFRICAVER	63,64%	64,71%	49,59%	33,33%	42,42%
LTP EST SETIF	63,64%	58,82%	45,45%	33,33%	25,00%
SONATRACH	90,91%	76,47%	59,50%	71,21%	90,91%
GROUPE BIOPHARM	72,73%	79,41%	45,45%	52,78%	75,00%
GROUPE SAIDAL	72,73%	81,28%	54,55%	33,33%	68,18%
CHAINE EL AURASSI	64,46%	78,07%	54,55%	33,33%	33,33%
PORTUAIRE DE SKIKDA	63,64%	70,59%	47,11%	33,33%	83,33%
OAIC/UCA SKIKDA	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	16,67%
SCS EL MILIA	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	37,04%
HADJAR SOUD	63,64%	76,47%	49,59%	33,33%	50,00%
EURL SOI.T.CO	63,64%	57,84%	45.45%	33,33%	33,33%
LAITERIE TELL	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	40,48%
NCA-ROUIBA	63,64%	72,27%	45,45%	33,33%	50,00%
E.P DJENDJEN	63,64%	73,11%	48,05%	33,33%	66,67%
URCAJIJEL	63,64%	64,71%	45,45%	33,33%	16,67%
المتوسط لكل محور	**64,99%**	**64,67%**	**46,65%**	**34,50%**	**39,38%**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الإفصاح المحاسبي والقوائم والتقارير المالية للمؤسسات.

من خلال الجدول رقم (3-5) يلاحظ بالنسبة للمحور الأول لمؤشر الإفصاح المحاسبي والمتمثل في الإفصاح عن المعلومات العامة المكون من 11 بندا أن أغلب مؤسسات العينة كانت لها نفس نسبة الإفصاح 63.64%، وهذا يرجع لإفصاح جميع مؤسسات العينة على 7 بنود لهذا المحور والمتمثلة في البند (1، 2، 3، 4، 5، 8، 11) باعتبارها من بين المعلومات الهامة التعريفية بالمؤسسة ونشاطها، بالإضافة إلى اعتبارها من بين المعلومات الإلزامية التي يجب على المؤسسات الإفصاح عنها وهذا وفق ما نص عليه القانون التجاري في المادة (546)، وما احتوته الفقرة (3.210) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[1]، وتعتبر هذه النسبة الأقل ضمن هذا المحور، أما البنود (6، 7، 9، 10) فلم تفصح عنها أغلب المؤسسات باعتبارها معلومات اختيارية ولا يوجد نص قانوني يلزم المؤسسات على ذلك، أما النسبة الأعلى للإفصاح ضمن هذا المحور هي 90,91% حققتها مؤسسة SONATRACH والتي أفصحت على 10 بنود، لتليها المؤسسات المدرجة في البورصة.

أما بالنسبة للمحور الثاني المتمثل في الإفصاح عن المعلومات المالية والمتضمن 17 بندا فقد اختلفت فيه نسبة الإفصاح بين المؤسسات حيث بلغ الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات المالية 44.39% والذي حققته مؤسسة SNC AYACHI SAID ET ASSOCIEE، ويمكن إرجاع ذلك لكونها مؤسسة صغيرة على عكس مؤسسات المساهمة التي تكون فيها شروط الإفصاح أكبر، أما أعلى نسبة إفصاح فقد كانت 81.28% حققها GROUPE SAIDAL وهذه النسبة كانت متوقعة باعتبارها مؤسسة مدرجة في البورصة وهي ملزمة بالامتثال لقواعد الإدراج التي تفرض عليها من طرف البورصة، وهذا حسب ما جاء به نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم (200-02)، وقد أفصحت أغلب المؤسسات على البند (12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20) وهذا حسب ما نصت عليه الفقرات (210-1)، (210-4)، (210-5) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[2]، أما بالنسبة للبند (21، 28) فقد أفصحت عنه جميع مؤسسات المساهمة وهذا حسب المادة (678)، (680) من القانون التجاري[3]، في حين هناك اختلاف بين مؤسسات المساهمة في الإفصاح عن البند (22، 24)، أما البند (23، 25) فقد تم الإفصاح عن كل واحد منهما من قبل مؤسسة واحدة فقط، في حين البند (26، 27) لم يتم الإفصاح عنها من قبل أي مؤسسة

1. للاطلاع على نص الفقرات يمكن الرجوع إلى: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 22).
2. للاطلاع على نص الفقرات يمكن الرجع إلى: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 22،23).
3. للاطلاع على نص المواد يمكن الرجوع إلى : (القانون التجاري، 2007، صفحة 173،174).

ضمن عينة الدراسة، وهذا باعتبارها معلومات اختيارية ولا يوجد أي نص قانوني يفرض على المؤسسات الإفصاح عن ذلك.

بالنسبة للمحور الثالث المتمثل في الإفصاح عن السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية والمكون من 11 بندا، فقد بلغت أدنى نسبة مسجلة ضمن هذا المحور 36.36% سجلتها 3 مؤسسات، أما أعلى نسبة فقد بلغت 59.50% حققتها مؤسسة SONATRACH، وقد أفصحت أغلب المؤسسات عن هذا المحور بنسبة 45.45%، من خلال الإفصاح عن البند (29، 31، 32، 36) وهذا حسب ما نصت عليه الفقرة (260-1) من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، أما بالنسبة للبنود (30، 35، 39) فتم الإفصاح عنها من قبل عدد قليل من المؤسسات، في حين أن البند (33، 34، ،37 38) لم يتم الإفصاح عنه نهائيا طول فترة الدراسة، حيث تم تحديد هذه البنود حسب ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 8، إلا أنه تم الإشارة إلى ذلك ضمن القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 في قسمه الثامن.

بالنسبة للمحور الرابع المتمثل في الإفصاح عن المخاطر والتوقعات المستقبلية والمكون من 6 بنود، فقد اختلفت مؤسسات العينة في نسبة الإفصاح عنه، حيث بلغت أدنى نسبة إفصاح 0% سجلتها مؤسسة EURL DJEN-DJEN IND CONST، وهذا يرجع لكون الشكل القانوني لهذه المؤسسة أنها ذات الشخص الوحيد وبنود هذا المحور تعتبر اختيارية والمؤسسة لم ترى وجود أي ضرورة للإفصاح عن هذه العناصر، أما أعلى نسبة إفصاح بلغت 71.21% حققتها مؤسسة SONATRACH، وهذا يرجع لأهمية هذه المؤسسة على المستوى الوطني والدولي، ويلاحظ أن النسبة الأكثر تكرارا هي 33.33% وذلك بسبب أن أغلب مؤسسات العينة قامت بالإفصاح عن البند (42، 43) ضمن موازنتها التقديرية ما جعل النسبة تتكرر في معظم المؤسسات، في حين أن البند (40، 41، 44) تم الإفصاح عنه من قبل عدد قليل من المؤسسات، أما البند (45) فلم يتم الإفصاح عنه نهائيا من قبل جميع مؤسسات العينة طول فترة الدراسة.

بالنسبة للمحور الخامس والأخير المتمثل في الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية والذي يضم 6 بنود، يلاحظ أن هنالك أيضا اختلاف بين مؤسسات العينة في مستوى الإفصاح عن هذه البنود، حيث بلغت أدنى نسبة إفصاح 16.67% سجلت من قبل 5 مؤسسات، أما أعلى نسبة إفصاح بلغت 90.91% حققتها مؤسسة SONATRACH، حيث نجد أن جميع المؤسسات قامت بالإفصاح عن البند (48)، كما أن جميع المؤسسات التي تنشط في المجالات الملوثة للبيئة تفصح عن البند (50)، في حين كان هنالك اختلاف بين المؤسسات في الإفصاح عن البند (47، 49، 51)، إلا أن البند (46) فلم يتم الإفصاح عنه.

وبناءا على ما سبق، ومن خلال الاعتماد على الجدول رقم (3-5) يمكن عرض متوسط إفصاح كل محور خلال فترة الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (3-2): متوسط الإفصاح المحاسبي لمحاور المؤشر

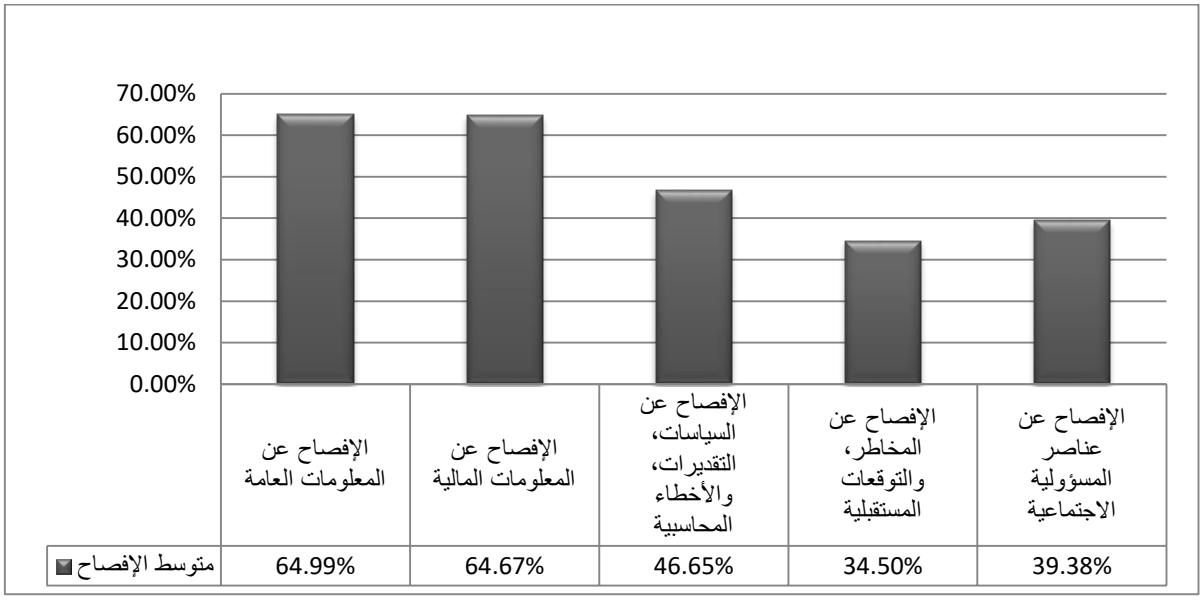

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Excel.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-2) اختلاف في مستوى الإفصاح المحاسبي بين محاور المؤشر حيث أن أكثر المحاور إفصاحا هو محور الإفصاح عن المعلومات العامة بنسبة 64.99% ومحور الإفصاح عن المعلومات المالية بنسبة 64.67%، ليليهم محور الإفصاح عن السياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية بنسبة 46.65%، ويمكن إرجاع ذلك لاحتواء أغلب بنودهم على المعلومات التي يجب على المؤسسات الإفصاح عنها بشكل إلزامي، بالإضافة إلى كونها من المعلومات المهمة التي توضح نشاط المؤسسة ووضعيتها المالية والأسس التي يتم من خلالها إعداد وعرض القوائم المالية، أما بالنسبة للمحاور الأقل إفصاحا فتتمثل في محور الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية بنسبة 39.38%، ليليها أخيرا محور الإفصاح عن المخاطر والتوقعات المستقبلية بنسبة 34.50%، ويمكن إرجاع ذلك لكون أغلب بنودهم تركز على عناصر الإفصاح الاختياري، والذي يدل على أن المؤسسات الجزائرية بعيدة كل البعد عن الإفصاح الاختياري خاصة في ظل عدم الالتزام الكامل بالإفصاح الإلزامي الذي يفرضه القانون، والناتج عن عدم المسائلة من طرف الجهات الحكومية.

وفي الجدول رقم (3-6) سيتم عرض المتوسط الكلي لمستوى الإفصاح للمؤسسات عينة الدراسة.

الجدول رقم (3-6): ترتيب مؤسسات العينة تنازليا حسب نسبة الإفصاح

الرقم	اسم المؤسسة	المتوسط	مستوى الإفصاح
1	SONATRACH	77,01%	متوسط
2	GROUPE BIOPHARM	66,99%	متوسط
3	GROUPE SAIDAL	66,49%	متوسط
4	SCAEK	63,99%	متوسط
5	EPE ALTRO SPA	62,21%	متوسط
6	ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA	61,14%	متوسط
7	E.P DJENDJEN	60,22%	متوسط
8	HADJAR SOUD	59,71%	منخفض
9	CHAINE EL AURASSI	59,54%	منخفض
10	GROUP ENPC	59,18%	منخفض
11	NCA-ROUIBA	57,42%	منخفض
12	AFRICAVER	54,90%	منخفض
13	EPE JIJEL LIEGE ETANCHEITE SPA	54,55%	منخفض
14	LAITERIE TELL	54,34%	منخفض
15	CALPLAST	54,19%	منخفض
16	ACED UNITE JIJEL	53,83%	منخفض
17	EPE SPA SIPLAST	53,65%	منخفض
18	ALMOULES SPA	53,65%	منخفض
19	SCS EL MILIA	53,38%	منخفض
20	OAIC/UCA SKIKDA	52,94%	منخفض
21	S C S	51,69%	منخفض
22	ERGR BABORS	51,52%	منخفض
23	SOFIPLAST	51,51%	منخفض
24	SOMEMI SARL	51,37%	منخفض
25	ACED Unité Sétif EX	50,98%	منخفض
26	URBA.SETIF	50,80%	منخفض
27	EURL SOI.T.CO	50,65%	منخفض
28	LTP EST SETIF	50,00%	منخفض
29	URCAJIJEL	49,73%	منخفض
30	DICOPA EST ERE	49,38%	منخفض
31	EURL GOLDEN FIELD	49,02%	منخفض
32	SARL NSDIC	49,02%	منخفض
33	SNC AYACHI SAID ET ASSOCIEE	46,35%	منخفض
34	CHEMISERIE DJEN-DJEN	46,27%	منخفض
35	ADE SKIKDA	45,10%	منخفض
36	EURL DJEN-DJEN IND CONST	41,18%	منخفض

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج مؤشر الإفصاح المحاسبي.

بعد إعداد مؤشر الإفصاح المحاسبي، وتطبيقه على المؤسسات محل الدراسة لمعرفة نسبة إفصاح كل مؤسسة، تم التوصل إلى وجود تباين في مستوى الإفصاح المحاسبي سواء باختلاف السنوات لنفس المؤسسة[1] أو من مؤسسة إلى أخرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من المحددات التي من شأنها أن تؤثر في مستوى الإفصاح المحاسبي داخل كل مؤسسة، ويمثل الجدول رقم (3-6) المتوسط الكلي لمؤشر الإفصاح المحاسبي، حيث تم ترتيب المؤسسات محل الدراسة ترتيبا تنازليا من أعلى نسبة إفصاح إلى أدنى نسبة مسجلة، ومن خلال الاعتماد على الجدول رقم (3-2) الذي يحدد مستويات الإفصاح المحاسبي، يلاحظ أن حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات محل الدراسة من خلال النسب المتحصل عليها محصور ما بين المتوسط والمنخفض، ويمكن توضح ذلك من خلال ما يلي:

الشكل رقم (3-3): مستويات الإفصاح الحاسبي لعينة الدراسة

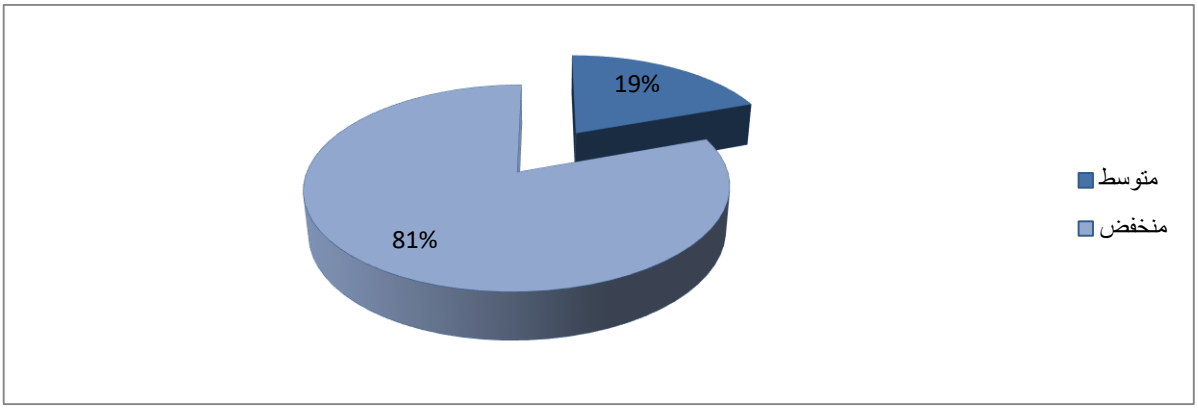

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-3) الذي يعبر عن مستويات الإفصاح للمؤسسات محل الدراسة، أن 81% من مؤسسات العينة تفصح في مستوى منخفض، في حين أن 19% من المؤسسات فقط تفصح بمستوى متوسط، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن أغلب المؤسسات لم تفصح عن المعلومات الاختيارية لكونها معلومات غير إلزامية من طرف القانون، حيث أن النظام المحاسبي المالي لم يشر إليها ضمن فقراته والمؤسسات لم ترى وجود ضرورة للتوسع في الإفصاح ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى ميلها إلى التحفظ المحاسبي، كما تم التوصل إلى وجود نقص في المعلومات الإلزامية على الرغم من وجود العديد من النصوص القانونية التي تنص على المؤسسات الإفصاح عنها ضمن القوائم أو التقارير المالية، وهذا يرجع إلى أن الدولة الجزائرية لا تعاقب المؤسسات عن هذا النقص، ومن بين المؤسسات التي حققت

1. للإطلاع على نسبة إفصاح كل سنة للمؤسسات محل الدراسة يمكن الرجوع إلى الملحق رقم (6).

أعلى نسبة إفصاح نجد مؤسسة SONATRACH بنسبة 77.01 %، وهذه النتيجة كانت متوقعة فهي تعتبر أكبر مؤسسة في الجزائر كما أنها تؤثر بشكل كبير على اقتصاد البلد ما جعلها ملزمة بالإفصاح عن معلومات أكثر في ظل مراقبتها من طرف العديد من الجهات لحساسية نشاطها وأهميته، وتعدد الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية نتيجة كثرة تعاملاتها داخل البلد وخارجه، لتليها مؤسستين مدرجتين في البورصة GROUPE BIOPHARM وGROUPE SAIDAL بنسبة 66.99%، 66.49% على التوالي ويمكن إرجاع ذلك للشروط التي تفرضها البورصة الجزائرية من أجل الإدراج فيها، ثم مؤسسة SCAEK[1] بنسبة 63.99%، والتي تعتبر من المؤسسات الرائدة في الجزائر في مجال صناعة الاسمنت، لتليها مؤسسة EPE ALTRO SPA بنسبة 62.21% وهي عبارة عن مجمع ذات إمكانيات كبيرة تهتم بأشغال الطرق، ثم ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA وE.P DJENDJEN بنسبة 61.14%، 60.22% على التوالي، وما يلاحظ عليه أن جميع هذه المؤسسات التي سجلت مستوى إفصاح متوسط عبارة عن مؤسسات ضخمة ذات استثمارات كبيرة وأنشطة مهمة ما جعلها تفصح عن معلومات أكثر عن باقي مؤسسات العينة، أما أقل نسبة إفصاح توصلت إليها الدراسة وفق هذا المؤشر هي 41.18% حققتها مؤسسة EURL DJEN-DJEN IND CONST وهي نسبة منخفضة، إلا أنها تعبر فعلا عن نظرة القطاع الخاص للإفصاح المحاسبي، كما أنها عبارة عن مؤسسة ذات شخص وحيد وليس لها أي منافع من الإفصاح.

2.2. تحليل سلوك متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة

بعد ما تم عرض وتحليل مستوى الإفصاح المحاسبي على مستوى كل مؤسسة ضمن العينة، سيتم في هذا العنصر تتبع تطور متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي لكل سنة على حدى خلال فترة الدراسة، وهذا بغرض معرفة اتجاهات المتغير التابع وتحليل سلوكه عبر الزمن، ويوضح ذلك في الجدول رقم (3-7):

الجدول رقم (3-7): تحليل تطور متوسط مستوى الإفصاح المحاسبي خلال فترة الدراسة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المتوسط %	51.92	51.92	52.18	52.48	53.02	53.16	53.29	53.29	53.70	53.77	55.27

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

1. حاولت مؤسسة SCAEK الدخول إلى البورصة سنة 2016 بغرض الرفع في رأس مالها من خلال إصدار 11864000 سهم، إلا أن العملية لم تكتمل، وهذا يوضح ثقافة الاستثمار ضمن بيئة الأعمال الجزائرية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) أن هناك تغيرات طفيفة في متوسط الإفصاح المحاسبي خلال سنوات الدراسة، وانطلاقا من النتائج المسجلة في الجدول سيتم إعداد الشكل الموالي لتوضيح هذه التغيرات:

الشكل رقم (3-4): منحنى التطور البياني لمتوسط مستوى الإفصاح المحاسبي

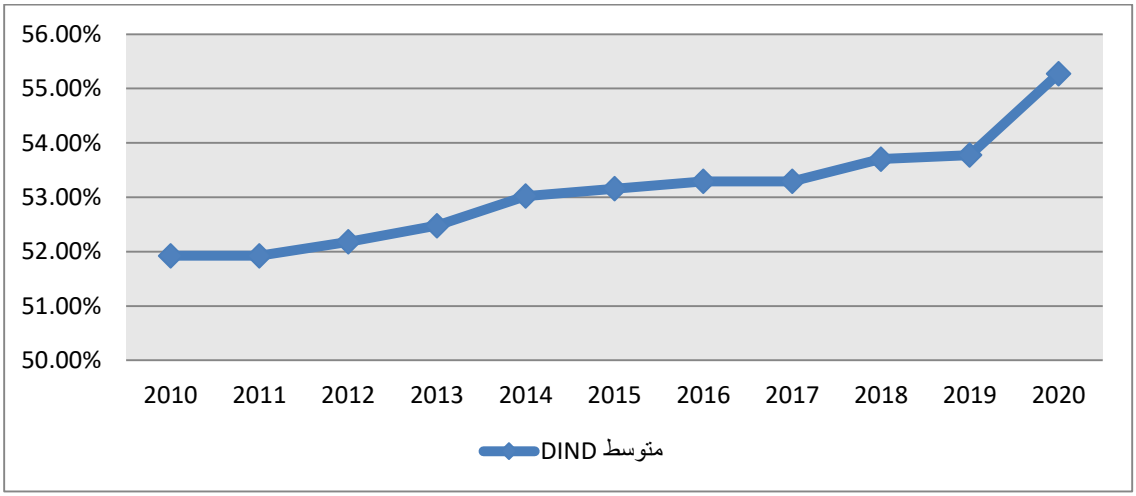

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-7) والشكل رقم (3-4) أن أقل نسبة متوسطة للإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة كانت سنة 2010 إذ بلغت 51.92%، ويمكن إرجاع ذلك إلى كونها السنة الأولى التي تم فيها تطبيق النظام المحاسبي المالي، وقد تم تسجيل وجود ارتفاع مستمر في المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح المحاسبي طول فترة الدراسة ولكن بشكل جد ضعيف، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2020 بمقدار 55.27%، أي أن الفارق في متوسط الإفصاح بين سنة بداية التطبيق وسنة 2020 بلغ 3.35% وهذا رغم مرور 11 سنة من تطبيقيه وتطور الوسائل التي تساعد في نشر المعلومة، إلا أن المؤسسات التي تنشط ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية لا ترى أي ضرورة للتوسع في الإفصاح المحاسبي، ما جعل المؤسسات محل الدراسة تفصح عن المعلومات الإلزامية والضرورية فقط التي تكون غالبا محل طلب من الجهات الحكومية على رأسها إدارة الضرائب، كما أنه لم يتم تطوير متطلبات الإفصاح المحاسبي أو إجراء أي تحيين على الممارسات المحاسبية، بل تم الإبقاء على الأحكام التي نص عليها القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 الذي تضمن النظام المحاسبي المالي.

من خلال ما تم عرضه بخصوص قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لمؤسسات عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2020، يمكن قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على: **تركز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بشكل منخفض على وظيفة الإفصاح المحاسبي.**

2. تحليل سلوك المتغيرات المستقلة للنموذج الأول للدراسة

تم تخصيص هذا الجزء من الدراسة لتحليل تطورات المتوسطات المحاسبية لمجموعة من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالنموذج الأول للدراسة[1] والمتمثلة في حجم المؤسسة والربحية والسيولة والمديونية، وهذا بغرض معرفة الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات وتحليل سلوكها عبر الزمن، والجدول رقم (3-8) يعرض نتائج المتوسط الحسابي للمتغيرات المستقلة للمؤسسات محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3-8): نتائج التطور لمتوسط المتغيرات المستقلة للنموذج الأول للدراسة خلال فترة الدراسة

المتوسط الحسابي				
السنوات	SIZE	PROF	LIQUID	LEV
2010	9.2310	0,0004	1,5574	0,6893
2011	9.2546	0,0148	1,6247	0,6695
2012	9.2758	0,0221	2,5006	0,6184
2013	9.2913	0,0263	2,3557	0,6122
2014	9.3280	0,0318	2,6642	0,6065
2015	9.4043	0,0339	2,4002	0,5871
2016	9.4261	0,0317	2,4076	0,5784
2017	9.4725	0,0310	3,1028	0,5918
2018	9.4752	-0,0061	2,9742	0,5754
2019	9.5271	-0,0095	2,3758	0,6684
2020	9.6587	-0,0023	2,1752	0,48285

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

بعد ما تم استخراج النتائج المعبرة عن سلوك وتطور المتغيرات طول فترة الدراسة والموضحة في الجدول رقم (3-8)، سيتم تمثيلها بيانيا لتوضيح اتجاه تطورها من سنة لأخرى، وذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

1.2. حجم المؤسسة

من خلال الجدول رقم (3-8) سيتم تمثيل متوسط حجم المؤسسة للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطوره خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020.

1. بالنسبة للمتغيرات المستقلة للنموذج الأول للدراسة المتمثلة في: طبيعة الملكية، نوع النشاط، الإدراج في البورصة من عدمه، عبارة عن متغيرات نوعية تم التعبير عنها من خلال متغير وهمي (1/0)، وعليه لا يمكن تحليل سلوكها.

الشكل رقم (3-5): منحنى التطور البياني لمتوسط حجم المؤسسة

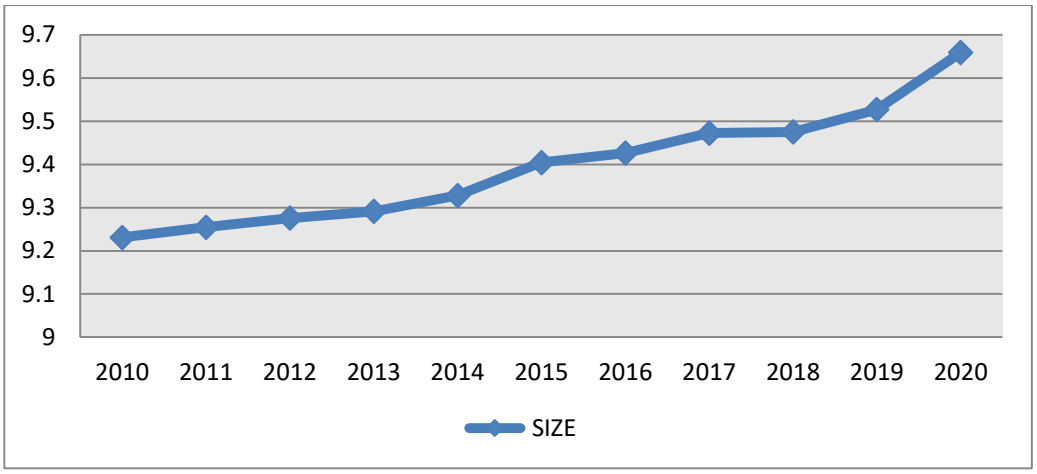

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-5) يلاحظ وجود ارتفاع مستمر وطول فترة الدراسة لمتوسط حجم مؤسسات العينة والمعبر عنه باللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول، حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 2010 بقيمة 9.2310، أما أعلى مستوى له سجل سنة 2020 بقيمة 9.6587، وهذا يدل على أن حجم المؤسسة يزيد بشكل جد ضعيف لضعف استثماراتها وعدم وجود توسع في نشاطاتها، إلا أنه مؤشر جيد على استمرار المؤسسات وبقائها.

2.2. الربحية

من خلال الجدول رقم (3-8) سيتم تمثيل متوسط الربحية للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة، كما يلي:

الشكل رقم (3-6): منحنى التطور البياني لمتوسط الربحية

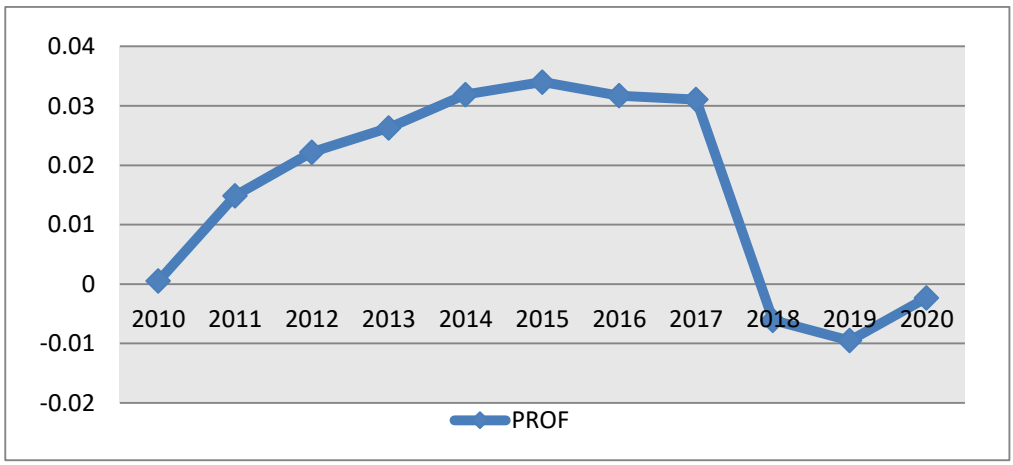

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

تعتبر الربحية المقياس النهائي للنجاح الاقتصادي المحقق من طرف المؤسسات، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-6) أن متوسط الربحية كان متذبذبا خلال فترة الدراسة، حيث عرف ارتفعا مستمرا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 أين حققت الربحية أعلى مستوياتها بمقدار 0,0339، ويمكن إرجاع ذلك إلى الظروف الاقتصادية الجيدة خلال تلك الفترة ما جعل الدولة تشجع على الاستثمارات من خلال توفير الدعم المالي، أما بعد سنة 2015 عرف متوسط الربحية انخفاضا مستمرا أدى إلى تسجيل خسارة بداية من سنة 2018، إلا أن أدنى خسارة تم تسجيلها سنة 2019 بمقدار 0,0095- ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالتراجع الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات مقارنة بالسنوات السابقة وما نتج عنه من تأثير على السياسة المالية للدولة وأيضا الأزمة الصحية التي عرفها العالم، مما أثر سلبا على المؤسسات.

3.2. السيولة

من خلال الجدول رقم (3-8) سيتم تمثيل متوسط السيولة للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-7): منحنى التطور البياني لمتوسط السيولة

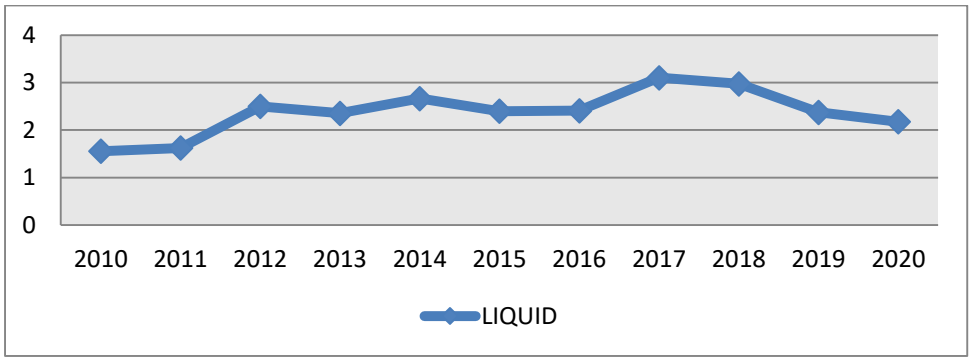

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-7) أن متوسط السيولة عرف العديد من التقلبات مع تغير الزمن، إلا أن السيولة كانت جيدة طول فترة الدراسة، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2010 بمقدار 1,5574، ثم استمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2012 لتنخفض مرة أخرى سنة 2013، وتعاود الارتفاع مباشرة سنة 2014، لتنخفض مرة أخرى سنة 2015، وتعاود الارتفاع سنة 2017 لتصل بذلك إلى حدها الأعلى المقدر ب 3,1028، لتنخفض بعدها مباشرة خلال السنوات المتبقية، ويمكن إرجاع ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة، والتي أحدثت ركودا اقتصاديا في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى الأزمة الصحية التي مر بها العالم وما نتج عنها.

4.2. المديونية

من خلال الجدول رقم (3-8) سيتم تمثيل متوسط المديونية للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطوره خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-8): منحنى التطور البياني لمتوسط المديونية

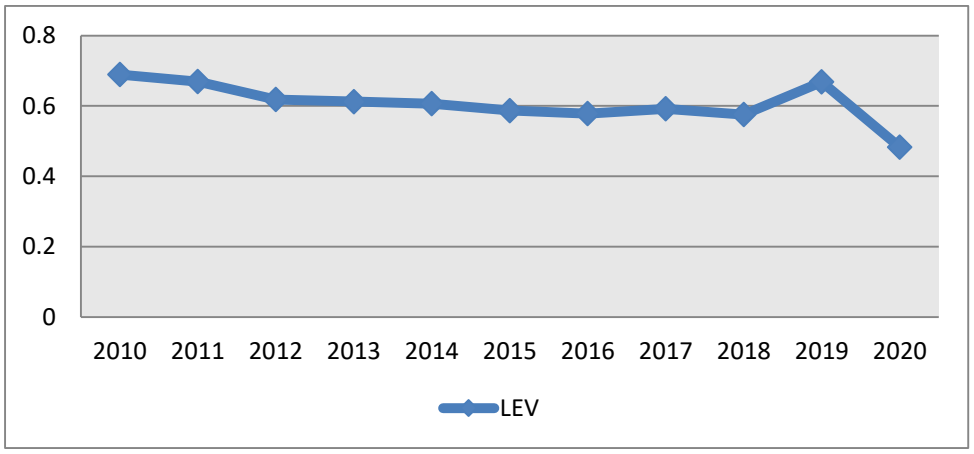

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-8) والشكل رقم (3-8) أن متوسط المديونية للمؤسسات محل الدراسة كان متقاربا طول فترة الدراسة، حيث عرف انخفاضا تدريجيا من سنة بداية الدراسة إلى غاية سنة 2016، ليرتفع قليلا في السنة الموالية ويعاود الانخفاض سنة 2018، ثم ارتفع سنة 2019 مسجلا بذلك أعلى قيمة له بمقدار 0,6684، لينخفض بعدها في سنة 2020 محققا بذلك أدنى قيمة له بمقدار 0,48285، ويمكن إرجاع ذلك الانخفاض إلى توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية نتيجة الظروف الصحية التي مرت بها البلاد تلك السنة، وعلى العموم يمكن القول أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد في سلوكها التمويلي بشكل كبير على الديون مقارنة بالأموال الخاصة، ويمكن إرجاع ذلك لطبيعة عينة الدراسة التي أغلبها عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة.

3. عرض نتائج مؤشر الحوكمة، وتحليل سلوك المتغيرات المستقلة الأخرى للنموذج الثاني للدراسة

سنحاول تطبيق مؤشر الحوكمة، بالإضافة إلى تحليل وتتبع تطور متوسطات المتغيرات الأخرى.

1.3. مدى تطبيق مبادئ الحوكمة للمؤسسات محل الدراسة

من خلال المؤشر الذي تم إعداده حاولنا قياس مدى تطبيق المؤسسات المساهمة العمومية الجزائرية لمبادئ حوكمة المؤسسات عن طريق إجراء مقابلات، والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (3-9): المؤسسات المطبقة والغير مطبقة لبنود مبادئ الحوكمة

البنود	المؤسسات المطبقة	النسبة	المؤسسات غير المطبقة	النسبة
أولا: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات				
1	18	%100	0	%0
2	18	%100	0	%0
3	18	%100	0	%0
4	12	%66.66	6	33.33
5	0	%0	18	%100
ثانيا: العلاقات مع أصحاب المصلحة وممارسة الأعمال بمسؤولية				
6	18	%100	0	%0
7	11	%61.11	7	%38.88
8	13	%72.22	5	%27.77
9	8	%44.44	10	%55.55
10	18	%100	0	%0
11	10	%55.55	8	%44.44
12	4	%22.22	14	%77.77
ثالثا: الإفصاح والشفافية				
13	0	%0	18	%100
14	16	%88.88	2	%11.11
15	3	%16.66	15	%83.33
16	0	%0	18	%100
17	2	%11.11	16	%88.88
18	3	%16.66	15	%83.33
19	11	%61.11	7	%38.88
20	13	%72.22	5	%27.77
21	16	%88.88	2	%11.11
22	18	%100	0	%0
رابعا: مسؤوليات مجلس الإدارة				
23	18	%100	0	%0
24	18	%100	0	%0
25	18	%100	0	%0
26	1	%5.55	17	%94.44
27	2	%11.11	16	%88.88
28	5	%27.77	13	%72.22
29	18	%100	0	%0
30	13	%72.22	5	%27.77
31	18	%100	0	%0
32	2	%11.11	16	%88.88

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر مبادئ الحوكمة.

من خلال الجدول رقم (3-9) يمكن القول أنه يوجد اختلاف بين عينة الدراسة في مدى تطبيقها لمبادئ حوكمة المؤسسات، حيث يلاحظ من خلال المبدأ الأول المتمثل في ضمان وجود إطار فعال لحوكمة

المؤسسات أن جميع مؤسسات عينة الدراسة تعمل على تطبيق البند (1، 2، 3)، وهذا يرجع لكون المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تنشط ضمن بيئة تحكمها مجموعة من القوانين لتنظيم العمل والحد من الصراعات داخل المؤسسة ومنع التجاوزات، و هذه البنود تعتبر من الركائز التي تساعد على تفعيل نظام الحوكمة، أما بالنسبة للبند (4) فقد أشارت 12 مؤسسة لوجود مدونة سلوك وأخلاقيات العمل، في حين أن 6 مؤسسات لا تتوافر عليها، ويمكن إرجاع ذلك لطبيعة تسيير كل مؤسسة ولكن تبقى جميع المؤسسات ضمن عينة الدراسة تحكمها نفس القوانين، في حين أن البند (5) لا يتم تطبيقه في أي مؤسسة ضمن عينة الدراسة، وهذا يرجع لغياب ميثاق خاص بحوكمة مؤسسات المساهمة.

أما بالنسبة للمبدأ الثاني المتمثل في العلاقات مع أصحاب المصلحة وممارسة الأعمال بمسؤولية فيلاحظ أن جميع المؤسسات محل الدراسة تعمل على تطبيق كل من البند (6، 10)، وهذا يدل على أن المؤسسات تسعى لكسب رضا مختلف الأطراف ذات المصلحة الداخلية والخارجية والحفاظ على سمعتها، كما أن قانون الوظيفة العمومية[1] يفرض عليهم ذلك من خلال نص المادة (52)و (53) أين تمت الإشارة إلى ضرورة احترام الموظف علاقاته مع رؤسائه وزملائه ومرؤوسيه وجميع الأطراف الخارجية المتعاملة مع المؤسسة، أما بالنسبة للبند رقم (7، 8) فحسب إجابات عينة الدراسة فإنه يطبق من قبل 11، 13 مؤسسة على التوالي باعتبار أنها من حقوق الموظفين، في حين أن البند رقم (9) طبق من قبل 8 مؤسسات، أما 10 مؤسسات أشارت إلى وجود تخوف من الإدلاء بأي تجاوز من طرف أعضاء مجلس الإدارة، أما البند رقم (11) فقد أشارت 10 مؤسسات إلى تطبيقه، والبند (12) مطبق من قبل 4 مؤسسات فقط.

أما بالنسبة للمبدأ الثالث والمتمثل في الإفصاح والشفافية فيلاحظ أن جميع المؤسسات محل الدراسة لا تعمل على تطبيق كل من البند (13، 15، 16) وهذا يؤكد ضعف الإفصاح المحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تميل إلى التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى المعلومة التي تعد في الأصل للأغراض العامة، وهذا يرجع إلى غياب نص قانوني يلزم المؤسسات بذلك، حيث يفرض عليهم نشر معلوماتهم في المركز الوطني للسجل التجاري فقط، وتتمثل هذه المعلومات في (اسم وسنة تأسيس المؤسسة ونشاط المؤسسة وأسماء أعضاء مجلس الإدارة والميزانية وجدول النتائج) ويمكن الوصول إليها من خلال دفع اشتراك، وتم تطبيق هذا البند (14) من قبل 16 مؤسسة في حين أن مؤسستين لم تقم بتطبيقه على الرغم من

1. للاطلاع على نص المواد يمكن الرجوع إلى: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2006، صفحة 7).

كونه إجباري التطبيق، أما البند (17، 18) فيتم تطبيقه من قبل 2، 3 مؤسسات على التوالي في حين أن باقي المؤسسات لا تقوم بتطبيقه، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنها غير ملزمة بالإفصاح عن العناصر التي تعمل على تفعيل تبني حوكمة المؤسسات، كما أنها غير ملزمة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة المتعلقة بأعضاء بمجلس الإدارة فالمادة (678)[1] من القانون التجاري تلزم المؤسسات بالإفصاح عن هذه المعلومات للمساهمين فقط، أما البند (19، 20) فيطبق من قبل 11، 13 مؤسسة على التوالي، كما أن البند (21) يطبق من قبل 16 مؤسسة في حين أن مؤسستين لا تتوفر على مدققين داخليين رغم أن القانون ينص على ضرورة تواجدهم، ما جعل هاتين المؤسستين تتعرضان للانتقاد المستمر من قبل المدقق الخارجي، أما البند (22) فقد وافت عليه جميع المؤسسات ضمن عينة الدراسة، فكما هو معلوم فإن القانون منح للمدقق الخارجي حرية الوصول إلى كافة المعلومات التي تمكنه من أداء مهامه كما منح له الاستقلالية لمنع تعرضه لأية ضغوطات بهدف إجراء عملية التدقيق بكل عناية، وهذا وفق ما جاء في القانون (10-01) المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

بالنسبة للمبدأ الرابع المتمثل في مسؤوليات مجلس الإدارة يلاحظ أن جميع المؤسسات محل الدراسة تطبق البند رقم (23، 24، 25، 29، 31)، وهذا يدل على أن أعضاء مجلس الإدارة تعمل على تحقيق مصالح المؤسسة، فقد أولى القانون التجاري أهمية كبيرة لمجالس الإدارة لما لها من أهمية في تسيير المؤسسات والحفاظ على الأموال ومختلف الموارد، فقد تم تخصيص قسم كامل يتضمن جميع القوانين التي تحكم مجلس الإدارة داخل المؤسسات، أما بالنسبة للبند رقم (26) فطبق من قبل مؤسسة واحدة فقط على الرغم من أن القانون التجاري أجاز ذلك من خلال المادة (639)و (640)[2]، في حين أن البند رقم (27، 28) فقد طبق من قبل عدد قليل من المؤسسات 2، 5 مؤسسات على التوالي، أما البند رقم (30) فطبق من قبل 13 مؤسسة، في حين أشارت 5 مؤسسات لعدم تطبيقه وهذا يعتبر تقصير من قبل أعضاء مجلس الإدارة في أداء مهامهم.

أما بالرجوع إلى نسبة تطبيق كل مؤسسة لمبادئ الحوكمة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية الموجودة في الجدول رقم (3-10):

1. للاطلاع على نص المادة يمكن الرجوع إلى: (القانون التجاري، 2007، صفحة 173)
2. للاطلاع على نص المواد يمكن الرجوع إلى: (القانون التجاري، 2007، صفحة 165)

الجدول رقم (3-10): مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة لمؤسسات العينة

الرقم	اسم المؤسسة	مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة
1	SOFIPLAST	53,13%
2	EPE SPA SIPLAST	53,13%
3	CALPLAST	53,13%
4	GROUP ENPC	50,00%
5	ALMOULES SPA	50,00%
6	ACED Unité JIJEL	53,13%
7	SCAEK	43,75%
8	URBA.SETIF	56,25%
9	URCAJIJEL	53,13%
10	EPE ALTRO SPA	62,50%
11	E.P DJENDJEN	68,75%
12	S C S	50,00%
13	ERGR BABORS	37,50%
14	EPE JIJEL LIEGE ETANCHEITE SPA	59,38%
15	AFRICAVER	50,00%
16	ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA	59,38%
17	OAIC/UCA SKIKDA	56,25%
18	HADJAR SOUD	62,50%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر مبادئ الحوكمة.

يلاحظ من الجدول رقم (3-10) وجود اختلاف بين مؤسسات العينة في تطبيق مبادئ الحوكمة على الرغم من أن جميع المؤسسات محل الدراسة تحكمها نفس القوانين، ويمكن إرجاع ذلك لطريقة تسيير كل مؤسسة، كما لوحظ عند إجراء المقابلة مبالغة بعض الجهات في الإشارة لتطبيقهم لبعض بنود المؤشر حتى يتم إعطاء صورة جيدة عن المؤسسة، إلا أنه يمكن القول أن مؤسسات العينة تطبق مبادئ الحوكمة بمستوى متوسط على الرغم من عدم وجود ميثاق خاص بحوكمة المؤسسات المساهمة، وهذا يرجع لمختلف القوانين التي وضعتها الدولة الجزائرية لتسيير هذه المؤسسات ومنع التجاوزات والصراعات واستغلال السلطة، حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول حرصا على حاكمية مؤسساتها، إلا أنه لا توجد رشادة في التسيير.

2.3. تحليل سلوك المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني للدراسة

بعد ما تم التعرف على المتغيرات المستقلة المتعلقة بالنموذج الثاني للدراسة وطرق قياسها، سيتم تحليل تطور المتوسطات المحاسبية لها والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة والفصل بين الدورين وعدد المدققين الداخليين وعدد المدققين الخارجيين، وهذا بغرض معرفة الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات وتحليل سلوكها عبر الزمن، والجدول رقم (3-11) يعرض نتائج المتوسط لهذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (3-11): نتائج التطور لمتوسط المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني خلال فترة الدراسة

المتوسط الحسابي						
EXAUDIT	**INAUDIT**	**CDUAL**	**BMEET**	**BIND**	**BSIZE**	**السنوات**
1,2941	1,8235	0,6111	6,1176	0,7023	5,5294	**2010**
1,2352	1,8235	0,5555	6	0,7023	5,5294	**2011**
1,2352	1,8235	0,6666	6,1176	0,7135	5,5294	**2012**
1,2941	1,8235	0,6666	6	0,7	5,6470	**2013**
1,2777	2,0555	0,6842	5,9444	0,6944	5,7777	**2014**
1,2777	1,8888	0,6315	6,1666	0,6972	5,7222	**2015**
1,1666	1,8888	0,6315	6,0555	0,6972	5,7222	**2016**
1,1176	1,9411	0,5555	5,8823	0,7035	5,7058	**2017**
1,2352	2	0,5	6	0,7017	5,6470	**2018**
1,1764	2,0588	0,6111	5,9411	0,68	6	**2019**
1,2352	2,0588	0,6111	5,7647	0,6729	5,7058	**2020**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

بعد ما تم استخراج النتائج المعبرة عن سلوك وتطور المتغيرات المستقلة للنموذج الثاني للدراسة طول فترة الدراسة والموضحة في الجدول رقم (3-11)، سيتم تمثيلها بيانيا لتوضيح اتجاه تطورها من سنة لأخرى وتحليل تغيراتها، وذلك من خلال الأشكال البيانية التالية:

1.2.3. حجم مجلس الإدارة:

من خلال الجدول رقم (3-11) سيتم تمثيل متوسط حجم مجلس الإدارة للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-9): منحنى التطور البياني لمتوسط حجم مجلس الإدارة

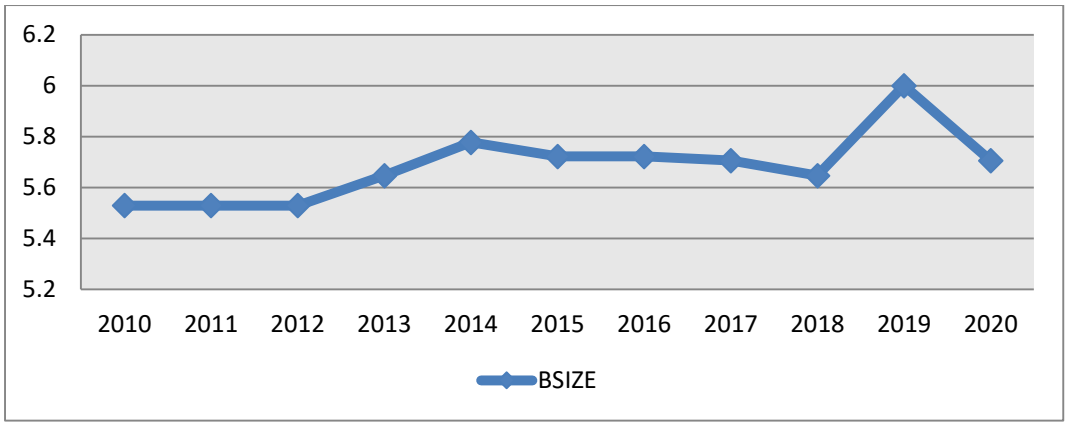

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

يلاحظ من الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-9) أن متوسط حجم مجلس الإدارة كان ثابتا خلال السنوات الثلاثة الأولى، وهو يمثل الحد الأدنى له حيث بلغ 5,5294 عضو، ليرتفع بعدها مباشرة حيث وصل سنة 2014 إلى 5,7777 عضو، لينخفض مرة أخرى إلى غاية سنة 2018، ثم عاد للارتفاع حتى وصل إلى الحد الأعلى سنة 2019 بمقدار 6 أعضاء، ليعيد الانخفاض مرة أخرى سنة 2020، وعليه يمكن القول أن متوسط حجم مجلس الإدارة عرف عدة تغيرات طول فترة الدراسة، إلا أن التغييرات في عدد الأعضاء كان متقاربا، وهذا لأن مدة عضويتهم تصل حتى 6 سنوات حسب ما جاء في المادة (611) من القانون التجاري وعددهم كان في الحدود التي أشارت إليها المادة (610) من نفس القانون.

2.2.3. استقلالية مجلس الإدارة

من خلال الجدول رقم (3-11) سيتم تمثيل متوسط استقلالية مجلس الإدارة للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-10): منحنى التطور البياني لمتوسط استقلالية مجلس الإدارة

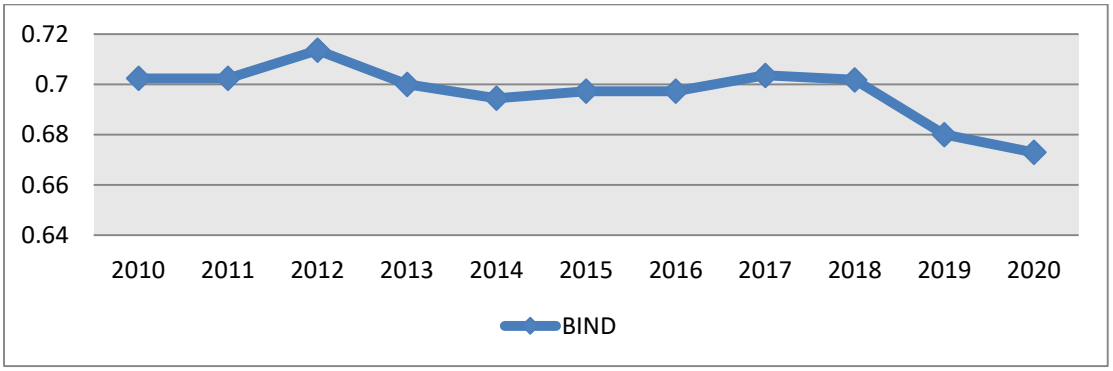

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-10) أن متوسط استقلالية مجلس الإدارة كان ثابتا خلال السنتين الأولى للدراسة، ليرتفع سنة 2012 حيث وصل إلى حده الأعلى بمقدار 0,7135، ثم عرف بعدها انخفاضا حتى سنة 2014، ليعيد الارتفاع مرة أخرى إلى غاية سنة 2017، ثم عرف بعدها انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2020 أين كانت نسبة الاستقلالية في أدنى مستوى لها بمقدار 0,6729، أي يمكن القول أن نسبة الاستقلالية عرفت تذبذبا خلال فترة الدراسة، إلا أن عدد الأعضاء المستقلين كانوا أكبر من عدد الأعضاء التابعين طول فترة الدراسة، وعليه يمكن القول مجالس الإدارة لمؤسسات العينة تمتاز باستقلالية أعضائها.

3.2.3. عدد اجتماعات مجلس الإدارة

من خلال الجدول رقم (3-11) سيتم تمثيل متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-11): منحنى التطور البياني لمتوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة

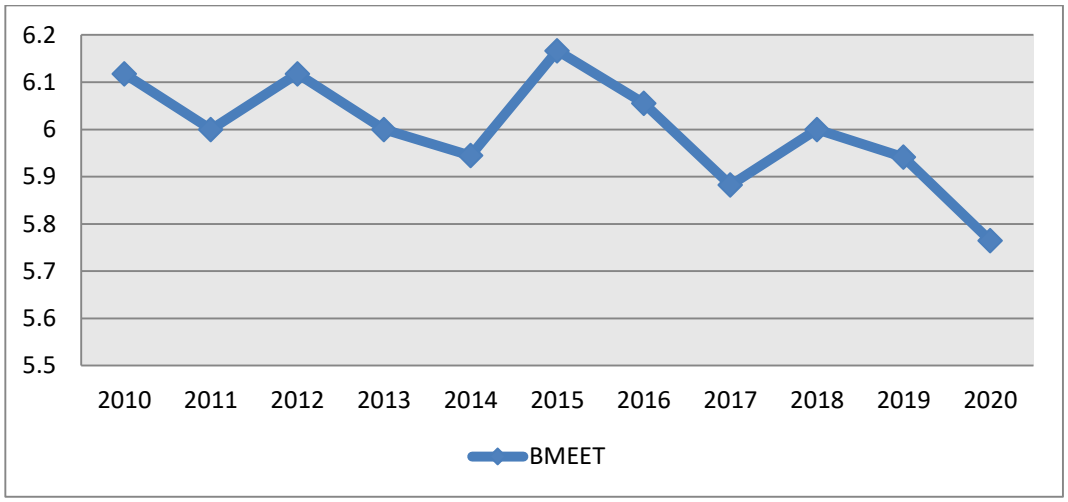

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-11) يلاحظ أن متوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة عرف عدة تغيرات طول فترة الدراسة خاصة أنه لا يوجد أي مادة قانونية تحدد عدد ثابت من الاجتماعات التي يجب على مجلس الإدارة القيام بها، إلا أن هذه التغيرات كانت طفيفة حيث بلغ حده الأعلى 6.1666 اجتماع وهذا سنة 2015، إلا أن الحد الأدنى لمتوسط عدد اجتماعات مجلس الإدارة كان سنة 2020 بمقدار 5.7647 اجتماع، ويمكن إرجاع ذلك لتوقف العديد من الأنشطة خلال تلك الفترة نتيجة الظروف الصحية التي عرفتها الجزائر والتي نتج عنها حجر صحي.

4.2.3. الفصل بين الدورين

من خلال الجدول رقم (3-11) سيتم تمثيل متوسط الفصل بين الدورين للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-12): منحنى التطور البياني لمتوسط الفصل بين الدورين

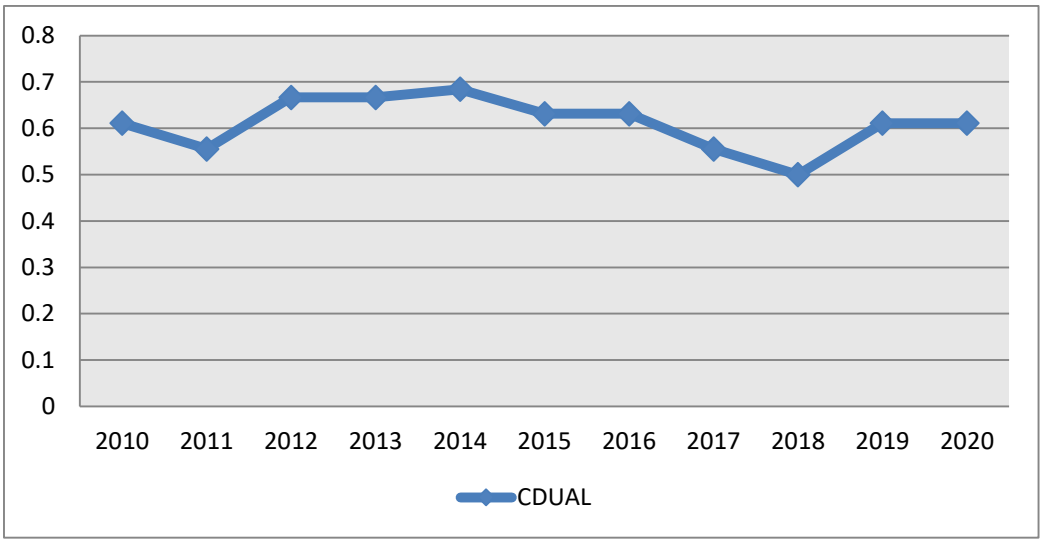

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-12) يلاحظ أنه يوجد تذبذب في منحنى تطور متوسط الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وهذا طول فترة الدراسة، حيث بلغ أعلى مستوى له سنة 2014 مقدار 0.6842 وهذا يدل على أن أغلب رؤساء مجالس الإدارة للمؤسسات عينة الدراسة يشغلون أيضا وظيفة مدير عام داخل المؤسسة، أما أدنى مستوى فبلغ 0.5 وهذا سنة 2018 والذي يدل على وجود مناصفة بين المؤسسات محل الدراسة فيما يخص الفصل أو الجمع بين الدورين، وعلى العموم يمكن القول أن أكثر من نصف المؤسسات محل الدراسة تجمع بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، على الرغم من أن أغلب التقارير الصادرة في دول العالم توصي بضرورة وجود فصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

5.2.3. عدد المدققين الداخليين

من خلال الجدول رقم (3-11) سيتم تمثيل متوسط عدد المدققين الداخليين للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة، وذلك كما يلي:

الشكل رقم (3-13): منحنى التطور البياني لمتوسط عدد المدققين الداخليين

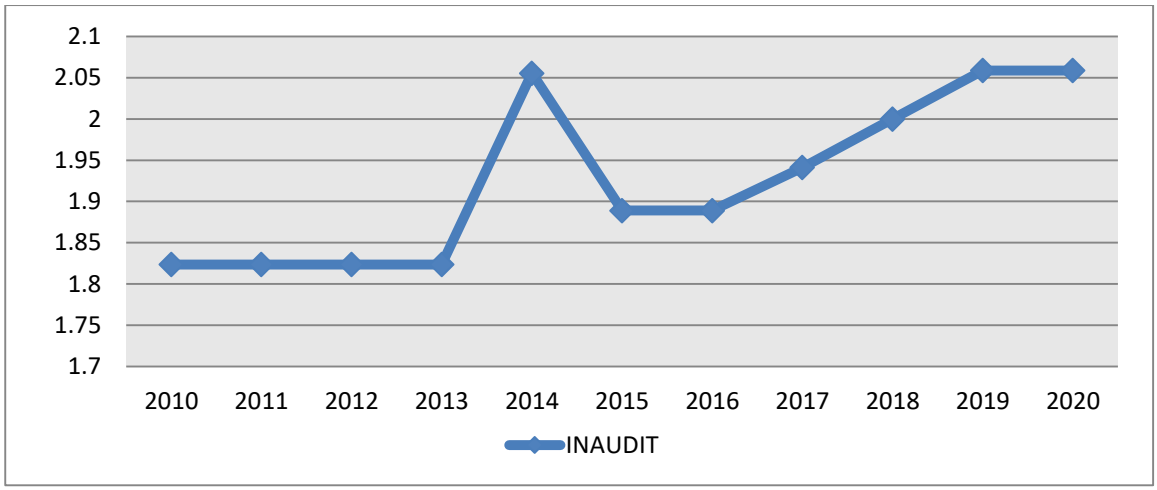

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-13) يلاحظ أنه يوجد ثبات في متوسط عدد المدققين الداخليين لعينة الدراسة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 ب 1.8235 مدقق داخلي، ليرتفع بعدها مباشرة ليصل إلى 2.0555 مدقق داخلي، ثم عاود الانخفاض مرة أخرى، ليعيد الارتفاع بداية من سنة 2017 بشكل تدريجي أين وصل إلى حده الأعلى 2.0588 وهذا سنة 2020.

6.2.3. عدد المدققين الخارجيين

من خلال الجدول رقم (3-11) سيتم تمثيل متوسط عدد المدققين الخارجيين للمؤسسات محل الدراسة بيانيا لتتبع تطورها خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3-14): منحنى التطور البياني لمتوسط عدد المدققين الخارجيين

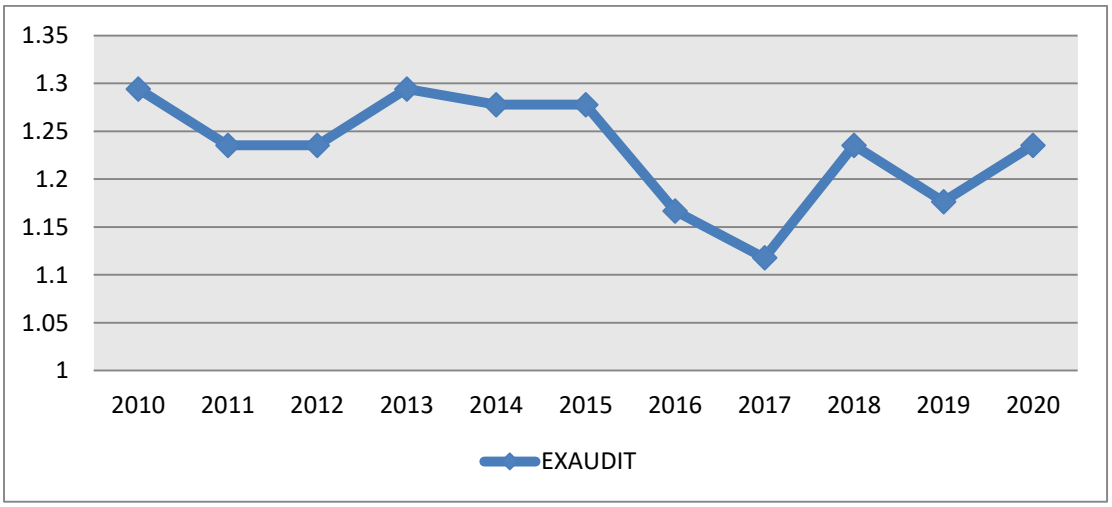

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Excel.

من خلال الجدول رقم (3-11) والشكل رقم (3-14) يلاحظ أن هناك اختلافات في متوسط عدد المدققين الخارجيين لمؤسسات العينة خلال فترة الدراسة، حيث وصل عدد المدققين الخارجيين إلى حده الأعلى خلال سنتي 2010 و2013 بمقدار 1.2941 مدقق خارجي، لينخفض بشكل تدريجي بداية من سنة 2014 حتى وصل إلى حده الأدنى 1.1176 مدقق خارجي سنة 2017، وعلى العموم يمكن القول أن التغيرات في عدد المدققين الخارجيين كان ضعيفا جدا.

III. العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي: نتائج الدراسة ومناقشتها

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتحليل العلاقة الموجودة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في كل من خصائص المؤسسة ومبادئ الحوكمة وبعض آلياتها، والمتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2020، وذلك من خلال استخدام البانل الديناميكي، حيث سيتم الاعتماد في تقدير نموذجي الدراسة على طريقة العزوم المعممة (GMM)، وذلك بهدف اختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، ومقارنة النتائج المتوصل إليها مع الدراسات السابقة.

1. توصيف النموذج الأول للدراسة واختباره

سيتم في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج استخدام الطرق الإحصائية المختلفة في تحليل البيانات المتعلقة بعينة الدراسة، ومحاولة تفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها عند إجراء كل اختبار، وتتمثل هذه الاختبارات في الإحصاءات الوصفية، نتائج الارتباط، اختبارات الاستقرارية، تقدير معلمات نموذج الانحدار من خلال الاعتماد على طريقة العزوم المعممة.

1.1. الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج الأول

يعرض الجدول رقم (3-12) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج الكمية والتي تتمثل في المتغير التابع مستوى الإفصاح المحاسبي، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم المؤسسة وعمر المؤسسة ونسبة الربحية والسيولة والمديونية، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى المؤسسات عينة الدراسة، وقد تم تركيز على كل من المتوسط والوسيط والحد الأدنى والحد الأعلى والانحراف المعياري.

الجدول رقم (3-12): الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكمية لنموذج الأول

Variable	Mean	Median	Minimum	Maximum	Std. Dev.
DIND	0.546034	0.529412	0.411765	0.784314	0.071018
SIZE	9.398263	9.255971	7.923501	13.08117	0.979566
AGE	30.98873	32.00000	1.000000	58.00000	12.35766
PROF	0.016515	0.018454	-1.275789	0.343236	0.101086
LIQUID	2.408187	1.846951	0.179506	28.26657	2.425444
LEV	0.606029	0.564077	0.077774	4.768752	0.426640

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

أظهرت نتائج الجدول رقم (3-12) ما يلي:

- بالنسبة لمستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة يلاحظ أنه يتراوح ما بين 0.411765 كحد أدنى و0.784314 كحد أقصى، وهذا يدل على وجود تفاوت بين عينة الدراسة في حجم المعلومات المفصح عنها، والذي يمكن إرجاعه إلى مجموعة من العوامل المؤثرة على مستوياته أهمها خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات، أما متوسط الإفصاح فقد بلغ 0.546034، بانحراف معياري قدره 0.071018؛
- أظهرت النتائج أن متوسط حجم مؤسسات العينة مقاسا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول بلغ قيمة 9.398263، والذي تراوح ما بين 7.923501 كحد أدنى و13.08117 كحد أقصى له، وهذا يدل على اختلاف حجم المؤسسات محل الدراسة ما بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة وكبيرة الحجم، ما جعل قيمة الانحراف المعياري يبلغ 0.979566؛
- بالنسبة لمتغير العمر فقد بلغ متوسط أعمار المؤسسات 30.98873 سنة، حيث بلغ أصغر عمر 1 سنة وأكبر عمر 58 سنة، هذا الفارق الكبير جعل قيمة الانحراف المعياري مرتفعة حيث بلغت 12.35766، أي أن عينة الدراسة تتضمن مؤسسات حديثة النشأة ومؤسسات قائمة منذ استقلال الدولة الجزائرية؛
- بالنسبة لمتغير الربحية فقد بلغت في المتوسط 0.016515 وهي ضعيفة جدا، حيث بلغت أدنى قيمة لها نتيجة سالبة تبلغ 1.275789- وهي تعبر عن وجود خسارة محققة نهاية السنة المالية، أما أعلى قيمة فقد بلغت 0.343236، بانحراف معياري قدره 0.101086؛

- بالنسبة لمتغير السيولة فقد بلغت في المتوسط قيمة 2.408187 وهي نسبة جيدة باعتبارها أكبر من الواحد، وتتراوح ما بين 0.179506 كأدنى حد لها و28.26657 كأقصى حد لها، وهذا يدل على أن قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها تختلف ما بين مؤسسات العينة، كما بلغ انحرافها المعياري قيمة 2.425444، ويمكن القول أن أغلب مؤسسات العينة ذات نسبة سيولة مرتفعة.
- بالنسبة لمتغير المديونية بلغت في المتوسط قيمة 0.606029، حيث تراوحت ما بين 0.077774 كحد أدنى لها و4.768752 كأقصى حد لها، وبانحراف معياري قدره 0.426640، وهذا يدل على وجود تباين ضمن عينة الدراسة فيما يخص نسبة المديونية، حيث توجد مؤسسات تعتمد في تمويلها بشكل كبير على الديون في حين هناك مؤسسات أخرى تعتمد بشكل ضعيف جدا، ويمكن إرجاع ذلك لطبيعة ملكية المؤسسات وحجم استثماراتها، حيث نجد مؤسسات عمومية تعتمد بشكل كبير على الديون في تمويل مشاريعها واستثماراتها والتي غالبا تكون ضخمة ومؤسسات خاصة تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي.

بعد ما تم التطرق إلى الإحصاء الوصفي للمتغيرات الكمية، سيتم في الجدول الموالي عرض الإحصاء الوصفي للمتغيرات النوعية المتعلقة بالنموذج الأول للدراسة والمتمثلة في طبيعة الملكية ونوع النشاط والإدراج في البورصة من عدمه،حيث تم التعبير عنها من خلال متغير وهمي أو ثنائي يأخذ القيمة 0 أو 1 كما هو معمول به في أغلب الدراسات.

الجدول رقم: (3-13): الإحصاء الوصفي للمتغيرات النوعية لنموذج الأول

المتغيرات النوعية	الرمز	التكرار المطلق	نسبة التمثيل بعينة الدراسة
PRO	0	8	%22.86
	1	27	%77.14
ID	0	13	%37.14
	1	22	%62.86
COT	0	27	%77.14
	1	8	%22.86

المصدر: من إعداد الباحثة

يظهر الجدول رقم (3-13) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير طبيعة الملكية يلاحظ أن 22.86% من مؤسسات العينة ذات ملكية خاصة و77.14% عبارة عن مؤسسات عمومية، أي أن هناك تباين في طبيعة ملكية المؤسسات ضمن عينة الدراسة، وهذا يرجع لرفض أغلب المؤسسات الخاصة الإفصاح عن قوائمها وتقاريرها المالية، حيث يتم اعتبارها سر من أسرار المؤسسة ولا يجوز الإفصاح عنها إلا للجهات الحكومية وبالضبط إدارة الضرائب، فالإفصاح المحاسبي ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية غالبا لأغراض ضريبية.
- بالنسبة لطبيعة النشاط فقد تم تصنيفه إلى مؤسسات تنشط ضمن القطاع الصناعي ومؤسسات تنشط ضمن باقي القطاعات الأخرى، وقد احتل القطاع الصناعي أعلى نسبة ضمن عينة الدراسة تقدر ب 62.86% حيث شملت الصناعات التحويلية وصناعة الأدوية والصناعة الغذائية، أما المؤسسات التي تنشط ضمن القطاعات الأخرى فبلغت نسبتها 37.15% وهي تضم كل من الأنشطة الخدماتية والفلاحية والبناء والأشغال العمومية.
- بالنسبة لمتغير الإدراج في البورصة من عدمه فنجد 77.14% من عينة الدراسة عبارة عن مؤسسات غير مدرجة في البورصة و22.86% مؤسسات مدرجة، وهذا الاختلاف يرجع لقلة المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية.

2.1. اختبارات صلاحية بيانات النموذج الأول للدراسة

قبل تقدير النموذج الديناميكي للدراسة سنقوم أولا باختبار صلاحية البيانات المعتمد عليها، وذلك من خلال الاعتماد على الاختبارات التالية:

1.2.1. مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تتمثل مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في درجة الارتباط، وليست وجود أو عدم وجود تداخل خطي متعدد، أي أن المشكلة في الدرجة وليست في النوعية، حيث أنه في معظم الحالات الاعتيادية توجد درجة من التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة. (السيفو و مشعل، 2003، صفحة 262)، ما جعل دراسة معاملات الارتباط بين المتغيرات من الخطوات المهمة في التحليل القياسي، ويمكن قياس درجته في العينة المدروسة من خلال هذه المصفوفة التي تعطي نتائج أولية عن اتجاه وقوة الارتباط بين جميع متغيرات نموذج الدراسة.

الجدول رقم (3-14): مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الأول

Variable	DIND	SIZE	PRO	AGE	ID	COT	PROF	LIQUID	LEV
DIND	1.0000 ----								
SIZE	0.8810 0.0000	1.0000 ----							
PRO	0.3061 0.0000	0.2828 0.0000	1.0000 ----						
AGE	0.4996 0.0000	0.4715 0.0000	0.4287 0.0000	1.0000 ----					
ID	0.1324 0.0125	-0.0031 0.9525	-0.1389 0.0088	0.3597 0.0000	1.0000 ----				
COT	0.3718 0.0000	0.3020 0.0000	-0.1386 0.0089	0.1572 0.0030	0.0375 0.4811	1.0000 ----			
PROF	0.1765 0.0008	0.1642 0.0019	0.0400 0.4522	-0.0003 0.9954	-0.0915 0.0851	0.0394 0.4582	1.0000 ----		
LIQUID	-0.0121 0.8202	-0.0312 0.5578	0.2725 0.0000	0.1147 0.0306	0.0095 0.8575	-0.0701 0.1870	0.1483 0.0051	1.0000 ----	
LEV	-0.2834 0.0000	-0.2380 0.0000	-0.2630 0.0000	-0.1159 0.0290	0.0666 0.21	-0.0231 0.6643	-0.3514 0.0000	-0.2578 0.0000	1.0000 ----

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-14) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي وكل من المتغيرات المستقلة المتمثل في حجم المؤسسة وطبيعة الملكية وعمر المؤسسة ونوع النشاط والإدراج في البورصة من عدمه والربحية، ويرتبط مستوى الإفصاح المحاسبي بعلاقة سالبة وذات دلالة معنوية مع متغير المديونية، في حين لا توجد أي دلالة معنوية مع السيولة، أما في ما يخص ارتباط المتغيرات المستقلة فتؤكد مصفوفة الارتباط عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين مختلف المتغيرات المستقلة، حيث نجد أقصى درجة ارتباط بين المتغيرات المستقلة هي 0.4715، وبما أنها أقل من 0.8 فهذا لا يحدث أي مشكلة على نموذج الانحدار.

2.2.1. اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

يمكن أيضا استعمال اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة، وتعرض نتائج الاختبار في الجدول رقم (3-15) كما يلي:

الجدول رقم (3-15): قيمة VIF وTolerance للمتغيرات المستقلة لنموذج الأول

Variables	VIF	1/VIF=Tolerance
SIZE	1.574	0.6353
PRO	1.655	0.6042
AGE	1.989	0.5027
ID	1.366	0.7320
COT	1.190	0.8403
PROF	1.181	0.8467
LIQUID	1.174	0.8517
LEV	1.298	0.7704

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Gretl.

تشير النتائج الموجودة في الجدول رقم (3-15) أن جميع قيم معاملات التضخم لمتغيرات نموذج الانحدار أقل من (10)، وهذا يدل عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث توجد هذه المشكلة في حالة كانت قيمة هذا المعامل أكبر من (10)، كما أن جميع قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من 0.10 وهذا يؤكد أيضا على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين مختلف المتغيرات.

3.2.1. اختبار استقرارية النموذج الأول

بغرض تقدير بيانات البانل الديناميكي لابد من إجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية لمختلف المتغيرات المتعلقة بالنموذج الأول للدراسة فعدم استقرارها يؤدي إلى استنتاجات مزيفة ومضللة، وهناك العديد من الاختبارات لهذا الغرض، وعليه سيتم الاعتماد على الاختبارات الأكثر انتشارا واستخداما والمتمثلة في الاختبارات التالية: Levin, lin and Chu (LLC)، Im. Pesaram and Shin(IPS)، ADF-Fisher.

الجدول رقم (3-16): اختبار استقرارية متغيرات النموذج الأول

Variable		LLC test	IPS test	ADF
(Level)				
DIND	**Statistic**	-5.67132	-2.69644	90.1777
	Prob	(0.0000)	0.0035	0.0004
SIZE	**Statistic**	-4.73269	0.16201	79.8996
	Prob	0.0000	0.5644	0.1168
PROF	**Statistic**	1.42249	0.32574	74.7128
	Prob	0.9226	0.6277	0.2163
LIQUID	**Statistic**	-5.01496	0.51149	69.8704
	Prob	0.0000	0.6955	0.3489
LEV	**Statistic**	-4.81205	0.42664	74.5400
	Prob	0.0000	0.6652	0.2204
(1st Difference)				
SIZE	**Statistic**	-2.54299	-0.55594	65.1931
	Prob	0.0055	0.2891	0.3010
PROF	**Statistic**	-17.3915	-6.23549	156.568
	Prob	0.0000	0.0000	0.0000
LIQUID	**Statistic**	-15.6483	-5.99497	153.287
	Prob	0.0000	0.0000	0.0000
LEV	**Statistic**	-5.50561	-1.95640	91.8676
	Prob	0.0000	0.0252	0.0051
(2st Difference)				
SIZE	**Statistic**	-6.33784	-3.62200	112.625
	Prob	0.0000	0.0001	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-16) أن نتائج اختبارات الاستقرارية اختلفت بين متغيرات الدراسة حيث أن متغير مستوى الإفصاح المحاسبي كان مستقرا عند المستوى أي نرفض فرضية العدم H_0 التي تنص على وجود جذر الوحدة عند مستوى المعنوية 0.05، في حين أن باقي المتغيرات المتمثلة في (حجم المؤسسة والربحية والسيولة والمديونية) غير مستقرة عند المستوى، وهذا ما يستدعي القيام بالفروق من الدرجة

الأولى، حيث أصبت المتغيرات المتمثلة في نسبة الربحية والسيولة والمديونية مستقرة، أما متغير حجم المؤسسة فكان مستقرا بعد تطبيق الفروق من الدرجة الثانية، وهذا يدل على غياب جذر الوحدة بالنسبة للمتغيرات المدروسة، ومنه نستنتج عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف، وبعد إجراء اختبار الاستقرارية يمكن التحقق من التكامل المشترك، ويكون ذلك بالنسبة للمتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، وبما أن المتغير التابع لم يكن مستقرا عند الفرق الأول فهذا يدل على عدم وجود علاقات التكامل المشترك، أي عدم وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

2. توصيف النموذج الثاني للدراسة واختباره

سيتم في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج استخدام الطرق الإحصائية المختلفة في تحليل البيانات المتعلقة بعينة النموذج الثاني، ومحاولة تفسير ومناقشة النتائج المتوصل إليها عند إجراء كل اختبار.

1.2. الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج الثاني للدراسة

سيتم ضمن هذا الجزء من الدراسة تحليل متغيرات النموذج الثاني تحليلا وصفيا من خلال الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الإحصاء الوصفي التي تم الاعتماد عليها في النموذج الأول للدراسة، وهذا لكل من المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة وحجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة والفصل بين الدورين وعدد المدققين الداخليين وعدد المدققين الخارجيين)

الجدول رقم (3-17): الإحصاء الوصفي لمتغيرات النموذج الثاني

Variable	Mean	Median	Minimum	Maximum	Std. Dev
DIND	0.554587	0.529412	0.490196	0.666667	0.044485
GP	0.537007	0.531250	0.375000	0.687500	0.067986
BSIZE	5.684211	6.000000	3.000000	13.00000	1.240952
BIND	0.696842	0.710000	0.290000	1.000000	0.218844
BMEET	6.000000	6.000000	4.000000	10.00000	1.007905
CDUAL	0.647368	1.000000	0.000000	1.000000	0.479052
INAUDIT	1.926316	1.000000	0.000000	9.000000	1.844437
EXAUDIT	1.231579	1.000000	1.000000	2.000000	0.422956

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-17) ما يلي:

- بالنسبة للمتغير التابع مستوى الإفصاح المحاسبي يلاحظ أنه يتراوح ما بين 0.490196 كحد أدنى له و0.666667 كحد أقصى له، وهذا يدل على وجود تفاوت بين عينة الدراسة فيما يخص حجم المعلومات المفصح عنها على الرغم من أن جميع مؤسسات العينة لها نفس الشكل القانوني وتخضع لنفس القوانين، كما بلغ متوسطه 0.554587، بانحراف معياري قدره 0.044485.
- بالنسبة لمتغير مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة فقد تراوح ما بين 0.375000 كحد أدنى و0.687500 كحد أقصى له، وهذا يعبر على أن هناك اختلاف مابين المؤسسات فيما يخص مدى التزامها بمبادئ الحوكمة، وقد بلغ متوسطه 0.537007، بانحراف معياري قدره 0.067986.
- أظهرت نتائج التحليل الوصفي اختلاف في حجم مجلس الإدارة، حيث بلغ حده الأدنى 3 أعضاء وهو متوافق حسب ما جاء في المادة 610 من القانون التجاري الجزائري بأن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 3 أعضاء، كما بلغ حده الأعلى 13 عضوا، بمتوسط 5.684211، وانحراف معياري قدره 1.240952.
- بالنسبة لمتغير استقلالية مجلس الإدارة فقدر متوسطه ب 0.696842 وهذا يدل على أن أغلب أعضاء مجالس الإدارة لعينة الدراسة مستقلين، حيث بلغ حده الأدنى 0.290000، في حين أن حده الأعلى بلغ 1 أي جميع الأعضاء مستقلين، أما بالنسبة للانحراف المعياري فقد بلغت قيمته 0.218844.
- بالنسبة لمتغير الفصل بين الدورين والذي تم اعتباره متغير وهمي يأخذ القمة (0) في حالة الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام والقيمة (1) عند الجمع، يلاحظ أن متوسط المؤسسات التي تقوم بالجمع بين الوظيفتين بلغ 0.647368، أما المؤسسات التي تفصل بينهما فبلغ متوسطها 0.352632، بانحراف معياري يبلغ 0.479052، أي أن اغلب مؤسسات العينة تجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.
- بالنسبة لعدد المدققين الداخليين فقد بلغ حده الأدنى 0 وهذا يدل على وجود مؤسسات ضمن عينة الدراسة لا تحتوي على أي مدقق داخلي على الرغم من أن القانون ينص على ذلك لما له من أهمية رقابية داخل المؤسسة، أما بالنسبة لحده الأعلى فقد بلغ 9 مدققين، بمتوسط قدره 1.926316، وانحراف معياري تبلغ قيمته 1.844437.

❖ أما في ما يخص متغير عدد المدققين الخارجيين فقد بلغ حده الأدنى 1، أما حده الأعلى فبلغ 2 مدققين خارجيين، بمتوسط وانحراف معياري قدرهما على التوالي 1.231579، 0.422956.

2.2. اختبارات صلاحية بيانات النموذج الثاني للدراسة

بعد ما تم إجراء التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة لمعرفة الاتجاهات العامة لهذه المتغيرات، سيتم في هذا الجزء من الدراسة التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات وغياب جذر الوحدة، وهذا من خلال إجراء الاختبارات التالية:

1.2.2. مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

كما تم الإشارة إليه سابقا فإن ظاهرة الارتباط الخطي تكون في حالة وجود متغيرين أو أكثر مرتبطين مع بعضهما بقوة، والجدول رقم (3-18) يوضح درجة الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (3-18): مصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الثاني

Variable	DIND	GP	BSIZE	BIND	BMEET	CDUAL	INAUDIT	EXAUDIT
DIND	1.0000 ----							
GP	0.2830 0.0001	1.0000 ----						
BSIZE	0.4398 0.0000	0.2881 0.0001	1.0000 ----					
BIND	-0.5954 0.0000	-0.2878 0.0001	-0.2150 0.0029	1.0000 ----				
BMEET	0.4141 0.0000	0.1616 0.0259	0.2495 0.0005	-0.3435 0.0000	1.0000 ----			
CDUAL	0.4285 0.0000	-0.0084 0.9082	0.1320 0.0692	-0.5572 0.0000	0.3725 0.0000	1.0000 ----		
INAUDIT	0.5639 0.0000	0.5651 0.0000	0.6832 0.0000	-0.3282 0.0000	0.4639 0.0000	0.2039 0.0048	1.0000 ----	
EXAUDIT	0.1075 0.1396	0.3213 0.0000	0.2106 0.0035	-0.0800 0.2720	-0.0620 0.3950	-0.0909 0.2119	0.1983 0.0061	1.0000 ----

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3-18) وجود علاقة ارتباط موجبة وذات دلالة معنوية بين المتغير التابع مستوى الإفصاح المحاسبي وكل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة،

حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وعدد المدققين الداخليين)، في حين لا توجد أي دلالة معنوية بين مستوى الإفصاح المحاسبي وعدد المدققين الخارجيين، أما في ما يخص ارتباط المتغيرات المستقلة فتؤكد مصفوفة الارتباط عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين مختلف المتغيرات المستقلة، حيث نجد أقصى درجة ارتباط بين المتغيرات المستقلة هي 0.6832، وبما أنها أقل من 0.8 فهذا لا يحدث أي مشكلة على نموذج الانحدار.

2.2.2. اختبار معامل تضخم التباين (VIF)

أظهرت نتائج مصفوفة الارتباط عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة، ولتأكيد ذلك تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين، والجدول رقم (3-19) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (3-19): قيمة VIF وTolerance للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني

Variables	VIF	1 / VIF= Tolerance
GP	1.784	0.5605
BSIZE	2.001	0.4997
BIND	1.692	0.5910
BMEET	1.491	0.6706
CDUAL	1.642	0.6090
INAUDIT	3.202	0.3123
EXAUDIT	1.171	0.8539

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Gretl.

من خلال الجدول رقم (3-19) يلاحظ أن جميع قيم معاملات التضخم لمتغيرات نموذج الانحدار أقل من (10)، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، حيث توجد هذه المشكلة في حالة كانت قيمة هذا المعامل أكبر من (10)، كما أن جميع قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من 0.10 وهذا يؤكد أيضا على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

3.2.2. اختبار استقرارية النموذج الثاني

لإجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمختلف المتغيرات المتعلقة بالنموذج الثاني للدراسة سيتم الاعتماد على نفس الاختبارات المستعملة في النموذج الأول باعتبارها الأكثر استعمالا، ونتائج هذه الاختبارات يوضحها الجدول رقم (3-20).

الجدول رقم (3-20): اختبار استقرارية متغيرات النموذج الثاني

Variable		LLC test	IPS test	ADF
(Level)				
DIND	**Statistic**	-3.84279	-2.09751	52.2076
	Prob	0.0001	0.0180	0.0135
BSIZE	**Statistic**	-0.28010	0.47622	8.79007
	Prob	0.3897	0.6830	0.7207
BIND	**Statistic**	-2.84642	-0.94188	23.9354
	Prob	0.0022	0.1731	0.0467
BMEET	**Statistic**	-0.11615	-1.14975	19.1908
	Prob	0.4538	0.1251	0.0840
CDUAL	**Statistic**	-0.48009	-0.81915	17.7300
	Prob	0.3156	0.2063	0.2194
INAUDIT	**Statistic**	0.39823	1.78576	1.43327
	Prob	0.6548	0.9629	0.9938
EXAUDIT	**Statistic**	-0.23461	-2.8E+14	7.39070
	Prob	0.4073	0.0000	0.4951
(1st Difference)				
BSIZE	Statistic	-0.07514	-0.93366	13.6922
	Prob	0.4701	0.1752	0.1875
BIND	Statistic	-3.72882	-1.35590	16.9923
	Prob	0.0001	0.0876	0.0745
BMEET	Statistic	-1.97684	-2.84418	28.3106
	Prob	0.0240	0.0022	0.0016
CDUAL	Statistic	-2.97964	-1.77276	22.9201
	Prob	0.0014	0.0381	0.0284
INAUDIT	Statistic	-1.35620	-0.80921	8.70505
	Prob	0.0875	0.2092	0.1909
EXAUDIT	Statistic	-3.61912	-2.36017	17.4624
	Prob	0.0001	0.0091	0.0077
(2st Difference)				
BSIZE	Statistic	-1.92297	-2.57281	26.4185
	Prob	0.0272	0.0050	0.0032
BIND	Statistic	-4.32930	-2.07488	23.4173
	Prob	0.0000	0.0190	0.0093
INAUDIT	Statistic	-4.02322	-1.98322	16.3093
	Prob	0.0000	0.0237	0.0122

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10.

من خلال الجدول رقم (3-20) تم التوصل إلى أن نتائج اختبارات الاستقرارية اختلفت بين متغيرات الدراسة، حيث يلاحظ أن متغير مستوى الإفصاح المحاسبي كان مستقرا عند المستوى على عكس باقي المتغيرات التي لم تكن مستقرة عند المستوى، وللتخلص من ذلك تم تطبيق الفروق من الدرجة الأولى ما جعل المتغيرات المتمثلة في عدد اجتماعات مجلس الإدارة والفصل بين الدورين وعدد المدققين الخارجيين مستقرة أما المتغيرات المتمثلة في حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وعدد المدققين الداخليين أصبحت مستقرة بعد تطبيق الفروق من الدرجة الثانية، ومنه نستخلص غياب جذر الوحدة بالنسبة للمتغيرات المدروسة في النموذج الثاني للدراسة، وعليه نستنتج عدم وجود مشكلة الانحدار الزائف، وبعد إجراء اختبار الاستقرارية يمكن التحقق من التكامل المشترك، ويكون ذلك بالنسبة للمتغيرات المستقرة من نفس الدرجة، وبما أن المتغير التابع لم يكن مستقرا عند الفرق الأول فهذا يدل على عدم وجود علاقات التكامل المشترك، أي عدم وجود علاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

3. تقدير النموذج الديناميكي الأول، وتحليل النتائج المتوصل إليها

في هذه المرحلة من الدراسة سيتم تقدير النموذج القياسي بهدف قياس وتحديد الأثر الموجود بين خصائص المؤسسة ومستوى الإفصاح المحاسبي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، من خلال الاعتماد على مقدر النظام للعزوم المعممة (System GMM) والمكون من خطوتين (Two Step).

1.3. نتائج اختبارات صلاحية النموذج المقدر

بعد تقدير النموذج باستخدام طريقة (System GMM) تؤكد القراءة التحليلية للنتائج الموضحة في الجدول رقم (3-21) ما يلي:

- أن النموذج ذو معنوية كلية، وهذا يظهر من خلال إحصائية Wald عند مستوى المعنوية 0.01 حيث أن p(Wald)= 0.000، وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية.
- لاختبار الفرضية التي تنص على أن حد الخطأ غير مرتبط تسلسليا سوف يتم استخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، ومن خلال النتائج المتوصل إليها يشير اختبار AR(2) Arellano-Bond إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء لأن القيمة الاحتمالية كانت تساوي 0.556 وهي أكبر من 0.05، وهذا يؤكد على عدم وجود أخطاء تحديد في هذا النموذج، وأيضا صلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير.

❖ تشير القيمة الإحصائية لاختبار Hansen لمدى ملائمة أدوات النموذج، ويلاحظ أن قيمته الاحتمالية تساوي 0.144 وهي أكبر من 0.05، وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على ملائمة وصلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة في النموذج المقدر، والذي يؤكد على أن النموذج مقبول إحصائيا، وفي هذه النقطة نشير إلى ما ذكره Roodman بخصوص عدم الارتياح عندما تكون القيمة الاحتمالية لاختبار Hansen أقل من 0.1 أو أعلى من 0.25، حيث أنها إشارات محتملة لبعض المشاكل، أي أن القيم الاحتمالية المثلى تتراوح ما بين 0.1 و0.25 (Roodman, 2009, p. 129)، وكما نلاحظ فإن القيمة الاحتمالية لاختبار Hansen في نموذج دراستنا تقع ضمن المجال المناسب.

الجدول رقم (3-21): نتائج تقدير أثر خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي باستخدام GMM

Number of Obs: 320			
Number of groups: 35			
Variables	**Dependent variable: DIND**		
	Coefficient	**Std. Error**	**Prob**
DIND(-1)	0.0300695	0.1417464	0.832
SIZE	0.0558847	0.0090808	***0.000
PRO	0.0302621	0.0143925	**0.035
AGE	-0.0002348	0.0004343	0.589
ID	0.0257756	0.0091953	***0.005
COT	0.0386849	0.0091511	***0.000
PROF	0.026756	0.0130113	**0.040
LIQUID	-0.0001254	0.0005355	0.815
LEV	-0.0086843	0.0074977	0.247
Arellano-Bond test for AR(1)	z = -3.63 Pr > z = 0.000		
Arellano-Bond test for AR(2)	z = 0.59 Pr > z = 0.556		
Hansen test	chi2(6) = 9.56 Prob > chi2 = 0.144		
Wald test	chi2(9) = 52532.90 Prob > chi2 = 0.000		
***Significant at 1% level, ** Significant at 5% level, * Significant at 10% level			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA 15.

2.3. تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بتأثير خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي

يتضح من خلال الجدول (3-21) ما يلي:

1.2.3. بالنسبة لتأثير مستوى الإفصاح المحاسبي المتأخر بفترة زمنية واحدة DIND(-1)

يلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن مستوى الإفصاح المحاسبي المتأخر بفترة زمنية واحدة ليس له أي تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي للسنة T، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الإفصاح المحاسبي عرف ثباتا خلال فترة الدراسة في بعض مؤسسات العينة ما منع من ظهور الأثر المعنوي له.

2.2.3. بالنسبة لحجم المؤسسة (SIZE)

تشير النتائج المتوصل إليها أن حجم المؤسسة له تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي للمؤسسات محل الدراسة عند مستوى المعنوية 1%، حيث أن الزيادة في حجم المؤسسة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الإفصاح المحاسبي ب 0.055 وحدة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال ما نصت عليه نظرية أصحاب المصالح التي ترى بأنه كلما زاد حجم المؤسسة أدى إلى تعدد وتنوع أصحاب المصلحة، فكلما تشعب هيكلها التنظيمي زادت معه الأطراف الداخلية المستخدمة للمعلومة المحاسبية، كما أن المؤسسات كبيرة الحجم أكثر عرضة للاهتمام من قبل الأطراف الخارجية خاصة من قبل الجهات الضريبية، وهذا ما تأكده نظرية التكاليف السياسية التي ترى بأن المؤسسات كبيرة الحجم تكون أكثر عرضة للمراقبة فمن المرجح أن تقوم بالإفصاح أكثر من المؤسسات الصغيرة و أن تلتزم أكثر بعناصر الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي حتى لا تكون محل تشكيك في الربح الخاضع للضريبة والذي ينجر عنه فرض غرامات وعقوبات فالالتزام بقواعد الإفصاح يضفي الشرعية على تصريحاتها، كما أن المؤسسات كبيرة الحجم عادة ما تلجأ إلى التمويل الخارجي لتمويل استثماراتها والذي يكون غالبا عن طريق القروض في البيئة الجزائرية ما يجعلها تقدم معلومات مفصلة عن هيكلها المالي، ومن جهة أخرى يمكن القول أن المؤسسات كبيرة الحجم ضمن عينة الدراسة كانت جميعها عبارة عن مؤسسات مساهمة وكما هو معروف فإن هذا النوع من المؤسسات ملزم بالإفصاح عن معلومات أكثر من المؤسسات ذات الأشكال القانونية الأخرى باعتبارها من المعلومات المطلوبة من طرف الجمعية العامة للمساهمين وهذا حسب ما جاء في نص المواد (672، 677، 678، 680) من القانون التجاري، أي يمكن القول أن السبب الرئيسي في وجود أثر معنوي بين حجم المؤسسة ومستوى الإفصاح المحاسبي هي الشروط المفروضة على هذا النوع من المؤسسات باعتبار المؤسسات الكبرى تلعب دورا حيويا في اقتصاد البلد، وحسب نظرية الوكالة فإن التوسع

في الإفصاح يؤدي إلى ضبط سلوك المدراء والحد من السلوك الانتهازي لهم، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Abdel-Fattah, 2008)؛ (Omar & Simon, 2011)، أما دراسة (Al-zarouni, 2008) فقد توصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة، حيث أن المؤسسات صغيرة الحجم تفصح أكثر من المؤسسات كبيرة الحجم وهذا من خلال قياس الحجم بالاعتماد على القيمة السوقية، في حين أن دراسة (Kamel & Awadallah, 2017) لم تجد أي أثر معنوي بين المتغيرين، وعلى العموم يمكن القول أن أغلب الدراسات توصلت لوجود أثر معنوي لحجم المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف1.2) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.**" مقبولة.

3.2.3. بالنسبة لمتغير طبيعة الملكية PRO

تؤكد النتائج المتوصل إليها أن طبيعة ملكية المؤسسة لها تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 5%، فملكية المؤسسة من طرف الحكومة تساهم في رفع الإفصاح المحاسبي ب 0.030 وحدة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن المؤسسات التابعة للدولة أكثر مراقبة واهتماما من قبل الأطراف ذات المصلحة باعتبارها ممتلكات عمومية، كما أنه على الرغم من تشجيع الدولة الجزائرية للاستثمار في القطاع الخاص والنهوض بالاقتصاد الوطني تبقى المؤسسات الحكومية الداعم القوي للاقتصاد والمالك الرئيسي للمؤسسات التي تنشط في قطاعات إستراتيجية وتتطلب شروط إفصاح أكثر من غيرها، أما مؤسسات القطاع الخاص ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية فأغلبها عبارة عن مؤسسات مصغرة تتطلب شروط إفصاح أقل من المؤسسات الكبيرة، كما يمتاز القطاع الخاص بأن أغلب مؤسساته ذات ملكية عائلية ولا تسعى لجلب أي مستثمر خارجي جديد وتعتمد في تمويلها غالبا على التمويل الذاتي، ما جعل هذا النوع من المؤسسات يرى بأن المعلومات المحاسبية تعتبر من أسرار المؤسسة ولا يحق لمختلف الأطراف الاطلاع عليها، ما جعلها تفصح عن المعلومات المطلوبة بشكل إجباري من طرف الجهات الحكومية أو لاحتياجاتها الداخلية، تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Mohd Ghazali, 2007)؛ (Abdel-Fattah, 2008) كما أكدت دراسة (Boshnak, 2017) أن نسبة ملكية الدولة للأسهم تؤثر بشكل ايجابي على مستوى الإفصاح المحاسبي سواء كان إلزامي أو اختياري، في حين توصلت دراسة (Hawashe, 2014) إلى وجود أثر سلبي بين ملكية الدولة والإفصاح الاختياري.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف2.2) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مقبولة.

4.2.3. بالنسبة لمتغير العمر AGE

توضح النتائج المتوصل إليها أن عمر المؤسسة ليس له تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، فعلى الرغم من أنه يشار إلى أن المؤسسات الأقدم تعتبر أكثر التزاما بعناصر الإفصاح المحاسبي لخبرة موظفيها، إلا أن المؤسسات الجزائرية مهما كان عمرها فإنها تفصح عن معلوماتها المالية والمحاسبية حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، وهذا يرجع إلى أن بيئة الدراسة من دول القانون المكتوب فالدولة هي الوحيدة التي تحدد العناصر التي يجب الإفصاح عنها وطريقة عرضها، وفي هذه الحالة لا مجال لخبرة الموظفين وقدم عمر المؤسسة في الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لوحظ من خلال نتائج مؤشر الإفصاح المحاسبي أن المؤسسات بغض النظر عن عمرها فهي لا تفصح عن جميع المعلومات الإلزامية، وهذا يدل على أن المؤسسات ذات العمر الافتراضي القديم بعيدة كل البعد عن عناصر الإفصاح التي تتخوف منها عادة المؤسسات حديثة النشأة، والتي قد تمس ميزتها التنافسية أو تتحمل من خلالها تكاليف عالية، ما جعل عمر المؤسسة لا يؤثر في مستوى الإفصاح المحاسبي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Seran, 2022)، إلا أن هناك دراسات أكدت أن عمر المؤسسة يؤثر على مستوى الإفصاح كدراسة (Hossain & Hammami, 2009)؛ (Pinheiro, Carraro, Batistella, & Chagas, 2020)؛ (Saeedi, Daghani, & Pinheiro, Carraro, Batistella, & Chagas, 2020) في حين توصلت دراسة Hajian, 2020) إلى وجود علاقة عكسية، أي أن المؤسسات الأصغر سنا تفصح عن معلومات أكثر.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف3.2) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مرفوضة.

5.2.3. بالنسبة لمتغير نوع النشاط ID

توضح النتائج المتوصل إليها أن نوع نشاط المؤسسة له تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 1%، أي أن المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي تساهم في رفع الإفصاح المحاسبي ب 0.025 وحدة، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن المؤسسات في قطاع معين تفصح عن معلومات أكثر منه في قطاعات أخرى، وعليه نجد أن المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة أو المحروقات تفصح عن معلومات أكثر من القطاعات الأخرى من خلال تقديم معلومات متعلقة بالجانب البيئي كحجم التلوث

الذي تخلفه المؤسسة والممارسات التي تقوم بها من أجل الحفاظ على البيئة، كون أن هذا النوع من المؤسسات يتعرض للعديد من الضغوطات من قبل مؤسسات وهيئات حماية البيئة، فتعمل على الإفصاح عن معلومات أكثر لعدم تعرضها لعقوبات وفقدان ثقة أصحاب المصالح، على عكس المؤسسات التي تنشط في قطاعات غير مضرة بالبيئة، كما أن المؤسسات التي تنشط في قطاعات حساسة سياسيا باعتبارها من الأنشطة الرئيسية التي تؤثر على اقتصاد البلد ستقوم بالإفصاح عن معلومات إضافية باعتبارها محل أنظار جميع الأطراف ذات المصلحة، تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Seran, 2022)؛ (Bhuyan, 2018) في حين أنها تختلف مع دراسة (Alsaeed, 2006)؛ (Inchausti, 1997)، حيث لم يجدا أي أثر لنوع النشاط على مستوى الإفصاح المحاسبي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف4.2) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مقبولة.

6.2.3. بالنسبة لمتغير الإدراج في البورصة من عدمه COT

تؤكد النتائج المتوصل إليها أن إدراج المؤسسة في البورصة من عدمه له تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 1%، حيث أن إدراج المؤسسة في البورصة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الإفصاح المحاسبي ب 0.038 وحدة، ويمكن إرجاع ذلك إلى الشروط التي تفرضها البورصة الجزائرية على المؤسسات من أجل إدراجها، ما يجعلها تفصح عن معلومات أكثر من المؤسسات غير المدرجة وهذا حسب ما جاء به النظام 04-01 المؤرخ في 08 يوليو 2004، الذي يعدل ويتمم النظام 96-02 المؤرخ في 22 يونيو 1996 والمتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف المؤسسات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدارها قيما منقولة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2005، صفحة 13)، بالإضافة إلى نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 200-02، على عكس المؤسسات الغير مدرجة في البورصة فهي لا تنطبق عليها هذه القوانين بل تفصح عن البنود التي نص عليها النظام المحاسبي المالي فقط، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة كل من (Wallace, Naser, & Mora, 1994)؛ (Al-zarouni, 2008).

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف5.2) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدراج في البورصة من عدمه على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مقبولة.

7.2.3. بالنسبة لمتغير الربحية PROF

تؤكد النتائج المتوصل إليها أن ربحية المؤسسة لها تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 1%، حيث أن الزيادة في ربحية المؤسسة بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع في مستوى الإفصاح المحاسبي ب 0.026 وحدة، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع نظرية الوكالة فالمؤسسات التي تحقق أرباح تفصح أكثر لتحسين صورتها وحفاظ المدراء على مواقعهم من خلال إثبات جدارتهم في تسيير المؤسسة، بالإضافة إلى نظرية التكاليف السياسية من خلال اعتبار الإفصاح المحاسبي طريقة لتبرير الأرباح المحققة، وأيضا نظرية الإشارة التي ترى أن تحقيق الربحية ميزة تظهرها المؤسسات من خلال التوسع في الإفصاح المحاسبي، ومن جهة أخرى يمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها في ظل ضعف تطبيق النظريات السابقة ضمن البيئة الجزائرية خاصة نظرية الإشارة نجد أن أغلب المؤسسات التي تحقق أرباح عالية هي مؤسسات ذات أنشطة مهمة تؤثر على الاقتصاد الوطني وهذه المؤسسات ضخمة وهي ملزمة بالإفصاح عن معلومات أكثر من غيرها بسبب مكانة وأهمية القطاع الذي تشغله، تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020)؛ (Abdel-Fattah, 2008) في حين تختلف مع دراسة (Al-zarouni, 2008) التي لم تجد أي أثر لربحية على مستوى الإفصاح المحاسبي، كما توصلت دراسة (Boshnak, 2017) إلى وجود أثر سلبي بين الربحية ومستوى الإفصاح الإلزامي، وأثر موجب مع الإفصاح الاختياري.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف6.2) التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة"**: مقبولة.

8.2.3. بالنسبة لمتغير السيولة LIQUID

توضح النتائج المتوصل إليها أن سيولة المؤسسة ليس لها أي تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة كانت مخالفة لما نصت عليه نظرية الإشارة، وقد كانت أغلب مؤسسات العينة ذات سيولة مرتفعة حيث بلغت في المتوسط 2.4081، إلا أنه يمكن تفسير عدم وجود علاقة بين السيولة ومستوى الإفصاح المحاسبي من خلال الرجوع إلى طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية المكونة من مؤسسات تابعة للدولة لا ترى في انخفاض أو ارتفاع في السيولة سببا لرفع أو تخفيض الإفصاح المحاسبي فهي المالك والممول الوحيد للمؤسسة، ومؤسسات خاصة لا نية لها في تقديم معلومات إضافية بغض النظر عن حجم سيولتها المالية، باعتبار أن هذه المؤسسات تعتمد في تمويلها على أموالها الخاصة أو اللجوء أحيانا إلى

القروض، كما أنها لا تفكر في إدخال مستثمرين جدد فأغلبها عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة، فضلا على أنها تتجنب الشراكة كطريقة للتمويل فأغلب المؤسسات الخاصة ضمن البيئة الجزائرية مؤسسات عائلية، ما جعلها تقدم معلومات مطلوبة من طرف الجهات الحكومية وأقل من ذلك في ظل غياب المساءلة عنها، أي يمكن القول أن المؤسسات بغض النظر عن طبيعة ملكيتها فهي تقوم بإعداد القوائم المالية للأطراف الداخلية للمؤسسة من أجل احتياجاتها الخاصة أو الجهات الحكومية كالتزام قانوني ومن أهمها إدارة الضرائب، وهذا يرجع لعدم وجود أي حافز لتقديم معلومات أكثر في حالة ارتفاع نسبة السيولة فالسياسات التي تعمل بها المؤسسات لا تكسبها أي منافع عند القيام بهذا الإجراء، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار والثقافة الاستثمارية ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية. تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Al-zarouni, 2008)، في حين أنها تختلف مع دراسة (Seran, 2022)؛ (Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020)؛ (Al-Akra, Eddie, & Ali, 2010)، التي وصلت إلى وجود تأثير لنسبة السيولة على مستوى الإفصاح المحاسبي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية **(ف7.2)** التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسيولة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة"**: مرفوضة.

9.2.3. بالنسبة لمتغير المديونية LEV

توضح النتائج المتوصل إليها أن مديونية المؤسسة ليس لها أي تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة تختلف مع ما أشارت إليه كل من نظرية الوكالة ونظرية الإشارة، إلا أنه يمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها من خلال طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية المكونة من مؤسسات تابعة للدولة والتي كانت الأغلب ضمن عينة الدراسة، حيث تعتمد في تمويلها الخارجي على القروض فقط والتي في النهاية هي ملك للدولة، فهذه المؤسسات تحصل على القروض لتمويل استثماراتها وتحقيق المصلحة العامة، وبالتالي فإن مستوى المديونية سواء كان مرتفعا أو منخفضا لن يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، فالمؤسسات لن تواجه أي مشكل مع الدائنين طالما أنها تنفق الأموال للأغراض التي اقترضت من أجلها، كما أن المؤسسات العمومية لن يكون لها أي تخوف سياسي اتجاه أي تدخل حكومي آخر طالما أنها ملتزمة بعناصر الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي وهذا مهما بلغت نسبة المديونية، أما المؤسسات الخاصة ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية فهي تعتمد غالبا على التمويل الذاتي لتمويل استثماراتها، مع اللجوء أيضا إلى القروض بشكل بسيط لضعف استثماراتها، ولكن هذا لا ينجر عنه زيادة في الإفصاح المحاسبي لأن جلب مستثمرين جدد ليس من أهداف هذه المؤسسات، تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة

(Saeedi, Daghani, & Hajian, 2020) أما دراسة (Inchausti, 1997)؛ (Kamel & Awadallah, 2017) فتوصلت إلى وجود علاقة عكسية، في حين دراسة (Omar & Simon, 2011) توصلت إلى وجود علاقة ايجابية، أما بالنسبة لدراسة (Modugu & Eboigbe, 2017) فقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح الإلزامي والمديونية، وعلاقة إيجابية مع الإفصاح الاختياري والإفصاح الكامل.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف8.2) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمديونية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مرفوضة.

وعليه من خلال كل ما سبق نستنتج أن الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مقبولة.

4. تقدير النموذج الديناميكي الثاني، وتحليل النتائج المتوصل إليها

في هذه المرحلة من الدراسة سيتم تقدير النموذج القياسي الثاني بهدف قياس وتحديد طبيعة العلاقة بين حوكمة المؤسسات ومستوى الإفصاح المحاسبي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010 – 2020، من خلال الاعتماد على مقدر النظام للعزوم المعممة (System GMM) والمكون من خطوة واحدة (One Step)، وتم التوصل إلى النتائج الظاهرة في الجدول الموالي:

1.4. نتائج اختبارات صلاحية النموذج المقدر

بعد تقدير النموذج باستخدام طريقة system GMM تؤكد القراءة التحليلية للنتائج الموضحة في الجدول رقم (3-22) ما يلي:

- ❖ أن النموذج ذو معنوية كلية، وهذا يظهر من خلال إحصائية Wald عند مستوى المعنوية 0.01 حيث أن p(Wald)= 0.000، وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية.
- ❖ يشير اختبار Arellano-Bond AR(2) إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء لأن القيمة الاحتمالية كانت تساوي 0.153 وهي أكبر من 0.05، وهذا يؤكد على عدم وجود أخطاء تحديد في هذا النموذج، وأيضا صلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير.
- ❖ تشير القيمة الإحصائية لاختبار Hansen لمدى ملائمة أدوات النموذج، ويلاحظ أن قيمته الاحتمالية تساوي 0.130 وهي أكبر من 0.05 وهذا يؤدي إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على ملائمة

وصلاحية المتغيرات المساعدة المستخدمة في النموذج المقدر، والذي يؤكد على أن النموذج مقبول إحصائيا، كما أنها تقع ضمن الحدود المثلى التي أشار إليها Roodman، فهي أكبر من 0.1 ولا تتجاوز 0.25.

الجدول رقم (3-22): نتائج تقدير أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي باستخدام GMM

Number of Obs: 172			
Number of groups: 18			
Variables	**Dependent variable: DIND**		
	Coefficient	**Std. Error**	**Prob**
DIND(-1)	−0.6240777	0.1310933	***0.000
GP	−0.1142734	0.2441988	0.640
BSIZE	0.0016727	0.0135216	0.902
BIND	−0.1529245	0.0815581	*0.061
BMEET	−0.0023384	0.0166631	0.888
CDUAL	0.0174801	0.0377222	0.643
INAUDIT	0.0170423	0.0085948	**0.047
EXAUDIT	0.0057718	0.0449049	0.898
Arellano-Bond test for AR(1)	z = −1.26 Pr > z = 0.209		
Arellano-Bond test for AR(2)	z = −1.43 Pr > z = 0.153		
Hansen test	chi2(6) = 9.87 Prob > chi2 = 0.130		
Wald test	chi2(8) = 12733.37 Prob > chi2 = 0.000		
***Significant at 1% level, ** Significant at 5% level, * Significant at 10% level			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج STATA 15.

2.4. تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بتأثير حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي

يتضح من خلال معاملات المتغيرات المستقلة وعلاقتها بالمتغير التابع ما يلي:

1.2.4. بالنسبة لتأثير مستوى الإفصاح المحاسبي المتأخر بفترة زمنية واحدة (DIND(-1)

يلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن مستوى الإفصاح المحاسبي المتأخر بفترة زمنية واحدة له تأثير معنوي سالب على مستوى الإفصاح المحاسبي للسنة T عند مستوى المعنوية 1%، حيث أنه كلما زاد

الإفصاح المحاسبي في السنة السابقة بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض في الإفصاح المحاسبي للسنة الحالية ب 0.624 وحدة، ويلاحظ أن هذه النتيجة كانت مخالفة لنتائج تقدير النموذج الأول الذي لم يسجل أي تأثير معنوي، أما بعد حذف المؤسسات التي لا تمتلك مجلس إدارة والتي سجلت بعض منها ثباتا في مستوى الإفصاح المحاسبي، أدى إلى وجود أثر معنوي في النموذج الثاني للدراسة.

2.2.4. بالنسبة لمتغير مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة GP

توضح النتائج المتوصل إليها أن مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة ليس لها أي تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، فعلى الرغم من غياب دليل أو ميثاق يتم من خلاله تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات، إلا أن المشرع الجزائري حدد مختلف القوانين الخاصة بتأسيسها وتسييرها ورقابتها، ويعتبر القانون التجاري الجزائري المصدر الرئيسي الذي يحدد قوانين تسيير المؤسسات والعقوبات المترتبة عن الإخلال بتطبيق هذه القوانين وكل هذا يؤدي إلى تنفيذ قواعد الحوكمة، فالمؤسسات مسؤولة عن تفعيل الحوكمة من خلال الالتزام بالقوانين التي تحكمها، إلا أن مدى تطبيق المؤسسات لهذه القوانين لا يحدث أي تأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن المؤسسات تختلف في تطبيق مجموعة من البنود الخاصة بمبادئ الحوكمة والتي لم ينص عليها القانون الجزائري، كما لوحظ أن بعض المؤسسات حاولت أن تبدي بشكل مبالغ فيه تطبيقها لبنود المؤشر، كل هذا أدى إلى عدم وجود أي تأثير معنوي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف1.3) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مرفوضة.

3.2.4. بالنسبة لمتغير حجم مجلس الإدارة BSIZE

تشير النتائج المتوصل إليها أن حجم مجلس الإدارة سواء كان كبيرا أو صغيرا لا يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، فعلى الرغم من اعتبار حجم مجلس الإدارة من أهم مؤشرات كفاءة الإفصاح المحاسبي، إلا أن دراسات الباحثين لم تتوصل إلى حجم مجلس الإدارة الأمثل، وفي هذا الصدد أشار القانون التجاري الجزائري في المادة 610 أن يتكون مجلس الإدارة من 3 أعضاء على الأقل و 12 عضوا على الأكثر، كما أنه يجوز رفعه إلى 24 عضوا في حالة الدمج، وهذا يؤكد أهمية مجلس الإدارة في تسيير المؤسسة وتنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للمساهمين، إلا أن تأثيره على مستوى الإفصاح المحاسبي غير ممكن ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية وخاصة في ظل المؤسسات العمومية التي ترى أن الإفصاح المحاسبي

إجراء إداري والتزام اتجاه إدارة الضرائب، ما جعل المؤسسات تفصح عن المعلومات المطلوبة من طرف الجهات الحكومية أو تلبية لاحتياجاتها الداخلية فقط فلا حاجة لها للتوسع في الإفصاح المحاسبي، أي أن افتراض نظرية الوكالة التي ترى أنه بزيادة حجم مجلس الإدارة يزيد الإفصاح المحاسبي لتنوع الخبرات والمهارات غير ممكنة ضمن عينة وبيئة الدراسة، تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Bhuyan, 2018)؛ (Hasan, Hossain, & Swieringa, 2013) في حين أنها تختلف مع دراسة كل من (Abdel-Fattah, 2008)؛ (Al-Akra, Eddie, & Ali, 2010)؛ (Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar, 2013) والتي توصلت إلى وجود أثر موجب لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح، أما دراسة (Aljabr, 2019) فتوصلت إلى وجود أثر سلبي، أي أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يؤدي إلى انخفاض في مستوى الإفصاح المحاسبي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف2.3) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مرفوضة.

4.2.4. بالنسبة لمتغير استقلالية مجلس الإدارة BIND

تؤكد النتائج المتوصل إليها أن استقلالية مجلس الإدارة له تأثير معنوي سلبي على مستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 10%، أي أنه كلما زادت استقلالية مجلس الإدارة بوحدة واحدة أدى إلى انخفاض في مستوى الإفصاح المحاسبي ب 0.152 وحدة، وهذه النتيجة مخالفة لما أشارت إليه نظرية الوكالة بخصوص أن وجود عدد كبير من المديرين المستقلين يؤدي إلى تحسين عملية الرقابة وتعزيز الشفافية من خلال التشجيع على التوسع في الإفصاح المحاسبي، إلا أن القانون التجاري لم يشر صراحة إلى ضرورة تعيين أعضاء مستقلين، بل اكتفى بتحديد شروط العضوية في مجلس الإدارة، أما بالنسبة للنتيجة المتوصل إليها فيمكن تفسيرها بأن دور المديرين المستقلين داخل المؤسسة محدود لمعرفتهم الغير كافية بنشاط المؤسسة على عكس المديرين التنفيذيين المحيطين بجميع الأنشطة اليومية للمؤسسة، كما أنه وحسب رأي الباحثة من خلال المقابلات التي أجرتها في المؤسسات محل الدراسة، تم التوصل إلى أن المؤسسات الفرعية يكون أغلب أعضاء مجلس إدارتها مستقلين عن المؤسسة حيث يتم تعيينهم من قبل المؤسسة الأم (المجمع) والتي تخضع بدورها لقرارات الجمعية العامة لمؤسسات تسيير المساهمات، على عكس المؤسسة الأم التي يكون فيها أغلب أعضاء مجلس الإدارة تابعيين لها، وكما هو معلوم فإن المؤسسة الأم تضم العديد من المؤسسات الفرعية، كما أن جميع القرارات الإستراتيجية للمؤسسات يتم اتخاذها على مستواها، وهذا أدى

إلى تعدد الأطراف ذات المصلحة ما جعل مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الأم يكون أكبر من مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الفرعية، كل هذا سمح بوجد أثر سلبي بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي، تختلف النتيجة المتوصل إليها مع دراسة كل من (Al-Janadi, Abdul Rahman, & Omar, 2013) (Barros, Boubaker, & Hamrouni, 2013)؛ (Chen & Jaggi, 2000) حيث توصلوا إلى وجود أثر ايجابي بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي، أما دراسة (Aljabr, 2019)؛ (Bhuyan, 2018)؛ (Hasan, Hossain, & Swieringa, 2013) فلم تتوصل لوجود أي أثر.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف3.3) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مقبولة.

5.2.4. بالنسبة لمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة BMEET

تشير النتائج المتوصل إليها أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ليس له تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، أي أن النتيجة المتوصل إليها تخالف الآراء التي تعتبر ارتفاع عدد الاجتماعات تزيد من ضغط المديرين لتقديم معلومات إضافية، وبما أن القانون التجاري لم يحدد عدد الاجتماعات التي يقوم بها مجلس الإدارة خلال السنة اختلفت عدد الاجتماعات بين المؤسسات محل الدراسة، ويمكن إرجاع هذا الاختلاف حسب درجة وجود قرارات مهمة تخص نشاطات المؤسسة أو معالجة بعض المشاكل، ولكن هذا الاختلاف لا يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، فالمؤسسات غالبا ما تقوم بعملية الإفصاح كإجراء إداري من أجل تجنب تعرضها للعقوبات والمسائلة من طرف أجهزة الحكومة، وهذا يظهر من خلال البنود التي تقوم بالإفصاح عنها فجميعها إلزامية نص عليها النظام المحاسبي المالي، فهي تتجنب الإفصاح عن العديد من المعلومات ضمن تقاريرها السنوية، حيث تعتبرها من أسرار المؤسسة ولا يجوز التصريح بها، وعليه فمهما بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة في البيئة الاقتصادية الجزائرية فلن يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي، والذي يرجع سببه إلى ثقافة معدو المعلومة المحاسبية، والبيئة التي تنشر فيها المعلومة تتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Raithatha & Bapat, 2014)، في حين أنها تختلف مع دراسة (Barros, Boubaker, & Hamrouni, 2013) التي توصلت إلى أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر إيجابا على مستوى الإفصاح الاختياري، في حين توصلت دراسة (Aljabr, 2019) إلى أنه كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أدى إلى انخفاض في مستوى الإفصاح المحاسبي، أي وجود تأثير سلبي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف4.3) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مرفوضة.

6.2.4. بالنسبة لمتغير الفصل بين الدورين CDUAL

تشير النتائج المتوصل إليها أن المؤسسات سواء قامت بالفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة أو جمعت بينهما فليس له أي تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة كانت مخالفة لما نصت عليه نظرية الوكالة من خلال أن الجمع بين الدورين يضعف عملية الرقابة ومنه التأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي سلبا، كما أنها خالفت تبريرات الباحثين المدعمة بنظرية الوكالة التي ترى أن المديرين يتصرفون بما يحقق مصلحة المؤسسة، ومنه يؤدي الجمع بين الدورين إلى التحسين من مستوى الإفصاح المحاسبي. وبالرجوع إلى القوانين التي تحكم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فكما تم الإشارة إليه سابقا في الجزء النظري من الدراسة فمن خلال المادة 638 من القانون التجاري نستنتج أن القانون الجزائري يتيح للمؤسسات الجمع بين الدورين، ومن خلال المادة 639 من نفس القانون نتوصل إلى أنه يسمح أيضا بالفصل بين الدورين، وبما أن القانون أتاح للمؤسسات ذلك فهذا يدل على أن هيكل القيادة لن يؤثر على قرارات وفعالية مجلس الإدارة للمؤسسات العمومية، وحتى لو كان يؤثر فإن هذا لن يحدث تغيير في مستوى الإفصاح المحاسبي، وتفسير ذلك أن المؤسسات بغض النظر على طبيعة هيكل قيادتها حريصة على توفير المعلومات المطلوبة وفي الوقت المناسب، كما أنها بعيدة عن الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال اللجوء إلى الإفصاح الاختياري وسبب ذلك عدم وجود منافع للمؤسسات من أجل التوسع في الإفصاح المحاسبي على اعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد للمؤسسات والممول لها وليس لديها أي نية في إدخال شركاء آخرين، ما جعل من معدي المعلومة المحاسبية يفصحون عن ما هو مطلوب فقط وليس ما هو إلزامي، أي يمكن القول أن الجمع أو الفصل بين الدورين لا يؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، وتتفق النتيجة المتوصل إليها مع دراسة (Raithatha & Bapat, 2014)؛ (Elfeky, 2017) في حين توصلت دراسة (Bhuyan, 2018) إلى وجود علاقة سلبية بين الإفصاح المحاسبي والجمع بين الدورين، بمعنى أن الفصل بين الدورين يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، في حين توصلت دراسة (Alkurdi, Hussainey, Tahat, & Aladwan, 2019) إلى وجود علاقة موجبة.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف5.3) التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين الدورين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة":** مرفوضة.

7.2.4. بالنسبة لمتغير عدد المدققين الداخليين INAUDIT

تؤكد النتائج المتوصل إليها أن عدد المدققين الداخليين في المؤسسة له تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي عند مستوى المعنوية 5%، أي أنه كلما زاد عدد المدققين الداخليين بوحدة واحدة أدى إلى زيادة في مستوى الإفصاح المحاسبي ب 0.017 وحدة، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال أهمية الدور الذي تلعبه وظيفة التدقيق داخل المؤسسة عن طريق عملية المراقبة وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى المساعدة في ضمان إعداد القوائم والتقارير المالية بصورة تعبر عن الواقع الفعلي للمؤسسة والمساهمة في الإفصاح والشفافية، وهذا تطبيقا لما جاء في المادة (40) من القانون رقم (88-01) المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية "أنه يتعين على المؤسسات تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين أنماط سيرها وتسييرها"، كما لوحظ من خلال عملية التنقل للمؤسسات وإجراء مقابلات أن عدد المدققين داخل المؤسسة مرتبط بحجم المؤسسة وأهمية نشاطها في الاقتصاد الوطني، وهذا من أجل قدرتهم على التأكد من مدى الالتزام بسياسات المؤسسة وخططها، وبما أن المؤسسات كبيرة الحجم والتي تنشط ضمن قطاع حساس عادة ما تفصح عن معلومات أكثر من غيرها جعل عدد المدققين الداخليين له تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي، كما أنه كلما زاد عدد المدققين الداخليين زاد حجم تقرير التدقيق الداخلي والذي يؤدي إلى الرفع من مستوى الإفصاح المحاسبي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف6.3) التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد المدققين الداخليين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة":** مقبولة.

8.2.4. بالنسبة لمتغير التدقيق الخارجي EXAUDIT

تشير النتائج المتوصل إليها أن عدد المدققين الخارجيين ليس له تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، فعلى الرغم من اعتبار التدقيق الخارجي من بين الآليات الخارجية الفعالة لتفعيل حوكمة المؤسسات من خلال التحقق من صحة وصدق المعلومات المثبتة بدفاتر المؤسسة ومراقبة الخطط ومتابعة

تنفيذها وتقييم النتائج التي تم التوصل إليها، إلا أن عدد المدققين الخارجيين لا يغير في حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات عينة الدراسة، وسبب ذلك يرجع إلى أن المؤسسات حريصة على توفير جميع المعلومات المطلوب تدقيقها من طرف المدقق الخارجي بغض النظر عن أعدادهم، كما أن عينة الدراسة لم تعرف اختلافات كبيرة في عدد المدققين الخارجيين، حيث أغلب المؤسسات تعتمد على مدقق خارجي واحد، بالإضافة إلى أن القانون الجزائري أتاح لمحافظ الحسابات في المادة (31) من القانون (10-01) حق الإطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للمؤسسة، مع إمكانية طلبه من القائمين بالإدارة والأعوان والتابعين للمؤسسة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بالتفتيشات اللازمة، كما أشار في المادة (32) من نفس القانون إلى إمكانية طلب محافظ الحسابات الحصول في مقر المؤسسة على المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المرتبطة بها أو المؤسسات التي لها علاقة مساهمة معها، وهذا يدل على أن المدقق الخارجي يستطيع الوصول إلى جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسات سواء أفصحت عنها أو لم تفصح وهذا بقوة القانون الذي ضمن له الوصول إلى جميع المعلومات التي تمكنه من تأدية مهامه على أكمل وجه مما سمح بعدم وجود أثر معنوي لعدد المدققين الخارجيين على مستوى الإفصاح المحاسبي، ولكن هذا لا ينفي أن زيادة عدد المدققين الخارجيين يحقق جودة في الإفصاح المحاسبي.

وعليه يمكن القول أن الفرضية (ف7.3) التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد المدققين الخارجيين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مرفوضة.

وعليه من خلال كل ما سبق نستنتج أن الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على أنه: "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة**": مرفوضة.

خلاصة الفصل

جاء هذا الفصل لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي واكتشاف العوامل المؤثرة في اختلافه من مؤسسة لأخرى، لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، حيث تم الاعتماد في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي على مؤشر تم تصميمه من طرف الباحثة من خلال ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار ما جاءت به معايير التقارير المالية الدولية، أما بالنسبة لمحدداته فقد تم التركيز على خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات، وهذا من خلال تطبيق بيانات البانل الديناميكية على عينة مكونة من 35 مؤسسة بالنسبة للنموذج الأول للدراسة، وعينة تضم 18 مؤسسة بالنسبة للنموذج الثاني للدراسة.

أشارت النتائج المتوصل إليها أن مستوى الإفصاح المحاسبي كان محصورا ما بين المتوسط والمنخفض، إلا أن أغلب مؤسسات العينة كان إفصاحها منخفضا، وهذا يؤكد مكانة المعلومة المحاسبية في البيئة الاقتصادية الجزائرية التي تستخدم غالبا لأغراض ضريبية، أما بالنسبة لمحدداته فقد بينت نتائج الانحدار المتعدد فيما يخص خصائص المؤسسة أن كل من حجم المؤسسة، طبيعة الملكية، نوع النشاط، الإدراج في البورصة من عدمه، والربحية لها تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي، في حين أن عمر المؤسسة، السيولة، والمديونية ليس لها أي تأثير معنوي في حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات عينة الدراسة، أما فيما يخص المحددات المتعلقة بحوكمة المؤسسات، فقد تم التوصل إلى أن استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير سلبي معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، في حين أن عدد المدققين الداخليين له تأثر معنوي موجب، أما بالنسبة لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة، حجم مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، الفصل بين الدورين، وعدد المدققين الخارجيين فليس له أي تأثر معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي.

الخاتمة

يعتبر موضوع الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع في مجال المحاسبة فهو أحد وظائفها، خاصة في ظل اقتصاديات اليوم القائمة على المعرفة التي أصبحت تنظر إلى المحاسبة على أنها وسيلة اتصال، إلا أن الإفصاح المحاسبي تحكمه العديد من العوامل الاقتصادية والثقافية والبيئية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما أشارت إليه العديد من المؤسسات المهنية من خلال تصميمها لمؤشرات تقيس عن طريقها مستوى الإفصاح المحاسبي، كما أكدته دراسات الباحثين في العديد من البيئات الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على قطاع المحروقات، وتتميز بضعف الاستثمارات وسوق مالي غير نشط، كما أن نسيجها المؤسساتي أغلبه عبارة عن مؤسسات مصغرة ذات استثمارات جد ضعيفة ومحدودة وملكية فردية أو عائلية، كما تعتمد في تمويلها الخارجي على القروض مبتعدة عن الشراكة كمصدر للتمويل، كل هذا يعكس واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية ومكانة المعلومة المحاسبية فيها.

وعليه هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة بعد تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، للحصول على نظرة أعمق حول مدى تطبيق الجزائر للمعايير الدولية فيما يخص جانب الإفصاح المحاسبي، خاصة في ظل التحديثات المستمرة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية، كما ركزت الدراسة على البحث في العوامل المؤثرة على حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزء نظري يتضمن فصلين، حيث يعتبر الفصل الأول مدخلا للموضوع تم التطرق فيه إلى الإفصاح المحاسبي والنظريات المفسرة له، مع الإشارة إلى ما جاءت به معايير التقارير المالية الدولية وما نص عليه النظام المحاسبي المالي فيما يخص جانب الإفصاح المحاسبي، أما الفصل الثاني فتضمن طريقة قياس مستوى الإفصاح والعوامل المحددة له على المستوى الدولي والوطني وعلى مستوى المؤسسة الاقتصادية بحد ذاتها، وجزء تطبيقي تضمن فصلا واحدا، تم فيه اختبار أثر خصائص المؤسسة وحوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة 2010-2020، حيث تم أولا تصميم مؤشر لقياس مستوى الإفصاح يتضمن 51 بندا من المعلومات الإلزامية والاختيارية، ثم تم بناء نموذجين للدراسة، نموذج خاص بأثر خصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي ونموذج آخر خاص بأثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي، يتم اختبارهما من خلال الاعتماد على بيانات البانل (Panel Data) وطريقة العزوم المعممة (GMM).

ومن خلال كل ما عرض في صفحات هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، كما تم استخلاص بعض التوصيات، وفتح الآفاق لدراسات جديدة، وعليه سنحاول عرضها في النقاط التالية:

1. نتائج الدراسة

بما أن الدراسة تتكون من شق نظري وشق تطبيقي، سنحاول عرض نتائج كل جانب منها.

1.1. النتائج النظرية

- ❖ يعد الإفصاح المحاسبي الوسيلة الوحيدة التي تمكن مختلف الأطراف الداخلية والخارجية من الحصول على المعلومة المحاسبية لمساعدتهم على اتخاذ مختلف القرارات؛
- ❖ عرف الإفصاح المحاسبي منذ ظهوره عدة تطورات كانت مواكبة لتطور الأنظمة المحاسبية وتقلبات الساحة الاقتصادية، ما سمح بظهور العديد من أنواع الإفصاح المحاسبي؛
- ❖ عملت العديد من النظريات على تفسير الإفصاح المحاسبي وسبب لجوء المؤسسات إلى الرفع من حجم المعلومات المفصح عنها من خلال ما يعرف بالإفصاح الاختياري، أما من خلال إسقاط هذه النظريات على البيئة الاقتصادية الجزائرية فيلاحظ وجود أثر ضعيف لكل من نظرية الوكالة ونظرية التكاليف السياسية من خلال القوانين التي تضعها الدولة الجزائرية لضبط عمل المؤسسات ومنع الصراعات والحد من التهرب الضريبي، أما بالنسبة لباقي النظريات المتمثلة في نظرية أصحاب المصالح ونظرية الشرعية ونظرية الإشارة ونظرية الحاجة إلى رأس المال فلا يوجد لها أثر ضمن بيئة الأعمال الجزائرية على اعتبار أن هذه النظريات تتحقق في الأسواق المالية النشطة، وهذا ما لا يوجد في البورصة الجزائرية؛
- ❖ يساهم التوافق أو التوحيد المحاسبي في تحسين مستوى الإفصاح، كما يضفي الشفافية والقابلية لفهم المعلومات المفصح عنها بسبب توحيد الممارسات المحاسبية وطريقة عرضها؛
- ❖ يجب أن تتوفر القوائم والتقارير المالية المنشورة على الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية حتى تحقق الهدف والغاية التي جاءت من أجلها؛
- ❖ ساهمت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل كبير في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي خاصة في السنوات الأخيرة في ظل التحديثات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة الدولية سواء فيما يخص الإطار المفاهيمي سنة 2010 و2018، أو فيما يتعلق بالتعديلات التي تم إجرائها على العديد من المعايير أو من خلال إصدار معايير متعلقة بالإفصاح؛

- ❖ يعتبر انتقال الجزائر من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي له العديد من الأسباب الداخلية والخارجية، ولكن تبقى الضغوطات الخارجية السبب الرئيسي في ذلك، وعليه يمكن القول أن الجزائر تبنت (SCF) مجبرة وليست مخيرة، كما أنها لم تهدف بذلك إلى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي بل تحقيق توافق في الممارسات المحاسبية؛
- ❖ تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية يعمل على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، خاصة في ظل اعتماده بشكل كبير على المعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية (IAS 1)، (IAS 7)؛
- ❖ عدم تحديد الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجهات المستخدمة للمعلومة المحاسبية يعكس نظرة البيئة الاقتصادية الجزائرية لمخرجات النظام المحاسبي المالي، والتي تكون غالبا لغايات ضريبية؛
- ❖ على الرغم من النقائص التي يعاني منها النظام المحاسبي المالي عند مقارنته مع معايير التقارير المالية الدولية فيما يخص الجانب المتعلق بالإفصاح المحاسبي، إلا أنه يعكس الواقع الاقتصادي للبيئة التي يطبق فيها؛
- ❖ من أكثر الطرق المستعملة في قياس حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية هي مؤشرات الإفصاح، والتي اعتمدت من طرف العديد من المؤسسات المهنية أشهرها مؤسسة Standard & Poor's؛
- ❖ تعتبر المنافع المحققة من الإفصاح المحاسبي والتوسع فيه من خلال اللجوء إلى الإفصاح الاختياري، والتكاليف المحتملة جراء القيام بذلك من بين أهم محددات الإفصاح المحاسبي؛
- ❖ من أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح على المستوى الدولي نجد المؤسسات متعددة الجنسيات وأسواق رأس المال الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية؛
- ❖ من أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح على مستوى البيئة التي تنشط فيها المؤسسة نجد البيئة القانونية والبيئة الاقتصادية والبيئة الثقافية؛
- ❖ من أهم العوامل المؤثرة على الإفصاح على مستوى المؤسسة نجد العوامل المتعلقة بالهيكل والعوامل المتعلقة بالسوق والعوامل المتعلقة بالأداء والعوامل المتعلقة بهيكل رأس المال وحوكمة المؤسسات؛
- ❖ تؤثر حوكمة المؤسسات بشكل كبير على حجم وجودة المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات خاصة في ظل أن أحد مبادئ حوكمة المؤسسات هو مبدأ الإفصاح والشفافية، والذي يتحقق من خلال تفاعل مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات مع هذا المبدأ؛

- خصت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميثاق الحكم الراشد سنة 2009 بغرض إرساء قواعد الحوكمة ضمن هذا النوع من المؤسسات، مهملة بذلك المؤسسات كبيرة الحجم والتي غالبا ترجع ملكيتها للجهات العمومية، فعلى الرغم من وجود العديد من القوانين التي تحكم هذا النوع من المؤسسات إلا أن وجود ميثاق للحوكمة خاص بها يضفي الشرعية الدولية لها بشكل أفضل.

2.1. النتائج التطبيقية

- من خلال تطبيق مؤشر الإفصاح تم التوصل إلى أن مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة محصور ما بين المتوسط والمنخفض، حيث بلغ أعلى مستوى للإفصاح 77.01% حققتها مؤسسة SONATRACH وهي نسبة مقبولة في ظل توفر المؤشر على بعض المعلومات الاختيارية، أما أدنى مستوى للإفصاح فقد بلغت 41.18% حققتها مؤسسة EURL DJEN-DJEN IND CONST وهي نتيجة متوقعة باعتبارها مؤسسة صغيرة الحجم وشكلها القانوني يتمثل في مؤسسة الشخص الوحيد، وغالبا هذا النوع من المؤسسات يفصح عن معلومات أقل من المؤسسات الأخرى؛
- تم التوصل إلى أن 19% فقط من المؤسسات محل الدراسة تفصح بنسبة متوسطة، في حين أن 81% من المؤسسات كانت نسبة إفصاحهم منخفضة، والسبب في ذلك يرجع لعدم الالتزام التام بعناصر الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي، كما أنها لا تقوم بالإفصاح عن المعلومات الاختيارية لكونها غير إلزامية من طرف القانون، والمؤسسات لم تجد ضرورة للتوسع في الإفصاح المحاسبي ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية، حيث أنها غالبا ما تفصح لغايات ضريبية فقط؛
- تفصح مؤسسات العينة بنسبة أكبر عن المعلومات العامة بنسبة 64.99% والمعلومات المالية بنسبة 64.67%، لتليها المعلومات المتعلقة بالسياسات والتقديرات والأخطاء المحاسبية بنسبة 46.65% والسبب في ذلك يرجع إلى أن أغلب بنودهم تتضمن المعلومات التي يجب على المؤسسات الإفصاح عنها بشكل إلزامي، بالإضافة إلى كونها من المعلومات المهمة التي توضح نشاط المؤسسة ووضعيتها المالية والأسس التي يتم من خلالها إعداد وعرض القوائم المالية، ثم تأتي بعد ذلك المعلومات المتعلقة بعناصر المسؤولية الاجتماعية بنسبة 39.38%، وأخيرا المعلومات المتعلقة بالمخاطر والتوقعات المستقبلية بنسبة 34.50%، والسبب في انخفاض مستوى الإفصاح عن هاذين المحورين يرجع لكون أغلب بنودهم تتضمن معلومات اختيارية؛

- ❖ من خلال تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة، تم التوصل إلى أن المؤسسات غير مهتمة بالتوسع في الإفصاح المحاسبي، ويمكن إرجاع ذلك إلى ثقافة وبيئة الأعمال التي تنشط فيها المؤسسة، بدءا من طبيعة اقتصاد البلد إلى طبيعة المؤسسات التي تتكون من مؤسسات تابعة للدولة لا ترى ضرورة للتوسع في الإفصاح المحاسبي من أجل القيام بمختلف نشاطاتها ومؤسسات خاصة أغلبها ذات ملكية عائلية لا تسعى لجلب مستثمرين، ما جعل هذه المؤسسات تكتفي بالإفصاح بالحد الذي يلزمه القانون بل وأقل من ذلك في ظل عدم المسائلة من طرف الجهات الحكومية؛
- ❖ عملت الدراسة على قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لمؤسسات العينة لمدة 11 سنة ومع ذلك لم يتم تسجيل أي تطور معتبر في حجم المعلومات المقدمة من طرف هذه المؤسسات؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب بين حجم المؤسسة والمعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات محل الدراسة، والسبب الرئيسي في ذلك أن المؤسسات كبيرة الحجم ضمن عينة الدراسة عبارة عن مؤسسات مساهمة، والقانون الجزائري ألزم هذا النوع من المؤسسات بالإفصاح عن معلومات أكثر من غيرها، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع أغلب دراسات الباحثين، بالإضافة إلى ما نصت عليه نظرية أصحاب المصالح ونظرية التكاليف السياسية ونظرية الوكالة؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي موجب بين طبيعة الملكية ومستوى الإفصاح المحاسبي، حيث لوحظ أن المؤسسات العمومية تفصح عن معلومات أكثر من المؤسسات الخاصة، وهذه النتيجة كانت متوقعة فكما هو معلوم فإن القطاع الخاص ضمن البيئة الجزائرية يميل إلى السرية التامة، كما أن المؤسسات الخاصة عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة لها شروط إفصاح أقل من المؤسسات كبيرة الحجم التي غالبا تعود ملكيتها للجهات العمومية؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي أثر معنوي بين عمر المؤسسة ومستوى الإفصاح المحاسبي، أي أن المؤسسات ضمن عينة الدراسة تفصح عن المعلومات حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي، وفي هذه الحالة لا مجال لخبرة الموظفين وقدم عمر المؤسسة في تحسين مستوى الإفصاح؛
- ❖ أكدت الدراسة أن نوع النشاط له تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، حيث أن المؤسسات التي تنشط ضمن القطاعات الإستراتيجية التي تؤثر بشكل كبير على اقتصاد البلد، أو التي تنشط في القطاعات التي تسبب تلوث مطالبة بالإفصاح عن معلومات أكثر، باعتبارها مراقبة ومحل اهتمام العديد من الجهات؛

- ❖ توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي بين الإدراج في البورصة من عدمه ومستوى الإفصاح المحاسبي ويمكن إرجاع ذلك إلى الشروط التي تفرضها البورصة الجزائرية على المؤسسات من أجل إدراجها، ما سمح بوجود هذا الأثر المعنوي؛
- ❖ أكدت الدراسة أن الربحية لها تأثير معنوي على مستوى الإفصاح المحاسبي، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع العديد من النظريات، ولكن يبقى التفسير المنطقي لها أن أغلب المؤسسات التي تحقق أرباح عالية هي مؤسسات عمومية كبيرة الحجم ذات أنشطة مهمة تؤثر على مداخيل البلد، ما جعلها ملزمة بالإفصاح عن معلومات أكثر من غيرها؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي بين السيولة ومستوى الإفصاح المحاسبي، فالمؤسسات عينة الدراسة سواء كانت عمومية أو خاصة ليس لها أي منافع من الإفصاح عن معلومات أكثر في حالة ارتفاع نسبة السيولة.
- ❖ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي بين المديونية ومستوى الإفصاح المحاسبي، أي أن هيكل رأس مال المؤسسة سواء كانت عمومية أو خاصة لا يؤثر في حجم المعلومات المفصح عنها؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى أن مؤسسات العينة تطبق مبادئ الحوكمة بمستوى متوسط؛
- ❖ أكدت الدراسة على عدم وجود أثر معنوي بين مستوى تطبيق حوكمة المؤسسات ومستوى الإفصاح المحاسبي، أي أن مدى التزام المؤسسات بمبادئ الحوكمة والقوانين التي تحكمها لا يؤثر على حجم المعلومات المفصح عنها، فالمؤسسات أصلا تفصح عن المعلومات المطالبة بها فقط كالتزام قانوني؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي، أي أن حجم مجلس الإدارة سواء كان كبيرا أو صغيرا لا يؤثر في ارتفاع أو انخفاض حجم المعلومات المقدمة ففي النهاية يتم الإفصاح وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي؛
- ❖ تؤكد الدراسة على وجود أثر معنوي سلبي بين استقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي وأقرب تفسير لهذه النتيجة هو أن المؤسسات الفرعية يكون أغلب أعضاء مجلس إدارتها مستقلين عن المؤسسة، حيث يتم تعيينهم من قبل المؤسسة الأم، وكما هو معلوم فإن المؤسسة الأم تفصح عن معلومات أكثر من المؤسسات الفرعية ما سمح بظهور هذا الأثر السلبي؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح المحاسبي، أي أنه مهما بلغ عدد الاجتماعات التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة فإن ذلك لن يؤثر على حجم المعلومات المفصح عنها؛

- ❖ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي للفصل بين الدورين ومستوى الإفصاح المحاسبي، أي أن المؤسسات سواء قامت بالفصل بين وظيفة المدير العام ورئيس مجلس الإدارة أو جمعت بينهما فإن ذلك لن يؤثر على حجم المعلومات المفصح عنها، فالمؤسسات تفصح عن المعلومات المطالب بها بغض النظر عن هيكل قيادتها.
- ❖ توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي بين عدد المدققين الداخليين ومستوى الإفصاح المحاسبي، حيث لوحظ أن عدد المدققين داخل المؤسسة مرتبط بحجم المؤسسة وأهمية نشاطها، وبما أن المؤسسات كبيرة الحجم والتي تنشط في قطاعات مهمة تفصح عن معلومات أكثر من غيرها، جعل عدد المدققين الداخليين له تأثير معنوي موجب على مستوى الإفصاح المحاسبي؛
- ❖ توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر معنوي بين عدد المدققين الخارجيين ومستوى الإفصاح المحاسبي، أي أن عدد المدققين الخارجيين لا يغير في حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات عينة الدراسة، وسبب ذلك يرجع إلى أن المؤسسات حريصة على توفير جميع المعلومات المطلوب تدقيقها من طرف المدقق الخارجي بغض النظر عن أعدادهم.

3.1. نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى

تركز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بشكل منخفض على وظيفة الإفصاح المحاسبي: مقبولة

الفرضية الرئيسية الثانية

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة.

تم الإجابة على الفرضية الرئيسية الثانية من خلال نتائج الفرضيات الفرعية التالية:

ف1.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة.

ف2.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لطبيعة الملكية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة.

ف3.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعمر المؤسسة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

ف4.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنوع النشاط على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة.

ف5.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدراج في البورصة من عدمه على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة.

ف6.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لربحية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة

ف7.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسيولة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

ف8.2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمديونية على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

الفرضية الرئيسية الثالثة

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة

تم الإجابة على الفرضية الرئيسية الثالثة من خلال نتائج الفرضيات الفرعية التالية:

ف1.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

ف2.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

ف3.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة.

ف4.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

ف5.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للفصل بين الدورين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

ف6.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد المدققين الداخليين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مقبولة.

ف7.3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد المدققين الخارجيين على مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة: مرفوضة.

2. التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- ❖ العمل على الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وكيفية تكييفها مع بيئتها؛
- ❖ ضرورة اهتمام الدولة الجزائرية بالمستجدات والتحديثات التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معايير التقارير المالية الدولية، لأن اتساع فجوة الاختلاف مع مرور الزمن ستؤدي إلى عجز النظام المحاسبي المالي على معالجة العديد من العمليات المحاسبية في ظل تطور البيئة الاقتصادية؛
- ❖ نشر ثقافة الإفصاح المحاسبي لدى معدي المعلومة المحاسبية، وأنها موجهة للأغراض العامة وليس لجهات معينة فقط، حيث نجد أغلبهم ينظرون إلى المعلومة المحاسبية على أنها سر من أسرار المؤسسة ولا يحق لجميع الجهات الإطلاع عليها، وأن إعدادها يكون بغرض دفع الضريبة؛
- ❖ فرض قوانين تجبر المؤسسات بنشر جميع القوائم المالية في موقع المركز الوطني للسجل التجاري، وعدم الاكتفاء بقائمتي الميزانية وحساب النتائج، من أجل القدرة على الحصول على معلومات كافية تعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسة؛
- ❖ تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات من خلال متابعة ومراقبة مدى التزامها بجميع عناصر الإفصاح التي نص عليها النظام المحاسبي المالي؛
- ❖ إلزام كل مؤسسة بإنشاء موقع الكتروني خاص بها، تقوم من خلاله بنشر معلوماتها وقوائمها المالية لتسهيل وتمكين الوصول إلى المعلومة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة؛
- ❖ بما أن النسيج المؤسساتي الجزائري تغلب عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن الضروري تبني معايير التقارير المالية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ❖ تشجيع القطاع الخاص على الدخول إلى البورصة بغرض تفعيلها، وهذا سيحدث تغييرا في حجم المعلومات المفصح عنها، فكما هو معلوم فإن الأسواق المالية هي المحرك الأساسي للمعلومة المحاسبية والتفاعل معها؛
- ❖ ضرورة تنظيم دورات تدريبية لمختلف المهنيين والأكاديميين حول معايير التقارير المالية الدولية، حتى يكونوا على إطلاع على مختلف التطورات في الممارسات المحاسبية الدولية.

- ضرورة تغيير طريقة تدريس المحاسبة في الجامعات من طريقة نظرية إلى طريقة عملية، حتى يدرك الطالب أهمية المحاسبة كنظام للمعلومات يستخدم من طرف العديد من الجهات، وأنها ليست مجرد قيود تعبر عن مختلف العمليات التي قامت بها المؤسسة الاقتصادية.

آفاق الدراسة

من خلال إجراء هذه الدراسة، والتي مست جانب معين من الإفصاح المحاسبي والمتمثل في العوامل المؤثرة على حجم المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، يمكن مواصلة البحث في هذا الموضوع باعتباره من أهم المواضيع في مجال المحاسبة وارتباطه بالعديد من المتغيرات، وبناءا عليه تم اقتراح مجموعة من المواضيع كآفاق مستقبلية للدراسة، نبرزها في النقاط التالية:

- إجراء دراسة تبحث عن أسباب نقص مستوى الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال الاعتماد على استبانه موجهة للمحاسبين ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين؛
- القيام بمزيد من الأبحاث حول محددات أخرى لمستوى الإفصاح المحاسبي ضمن البيئة الاقتصادية الجزائرية؛
- دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- دور الإفصاح المحاسبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة والحد من التهرب الضريبي؛
- دور الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في تعزيز التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

1. ابراهيم عبد الرحيم أسماء. (2020). أثر ثنائية العلاقة بين مستويات الإفصاح وفقا للتقارير المتكاملة والأداء المالي للشركات المساهمة المسجلة في البورصة المصرية – دراسة اختبارية –. *مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، 24* (3).
2. أبو حمام ماجد اسماعيل. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية –دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية–. رسالة ماجستير. قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. أبو نصار محمد حسين، و الذنيبات علي عبد القادر. (2005). أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية. *مجلة دراسات، العلوم الإدارية ، 32* (1)، 115–141.
4. أبو نصار محمد، و حميدات جمعة. (2014). *معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية –الجوانب النظرية والعملية–. الطبعة 3.* عمان .الأردن: دار وائل للنشر.
5. أحمد ريحي بلكاوي. (2009). *نظرية المحاسبة.* عمان. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
6. إكرامى سعيد مختار. (2015). محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني. *الفكر المحاسبي ، 19* (3)، 524–587.
7. الاسعد آلاء مصطفى. (2013). المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية* (4)، 259–281.
8. التميمي حيدر كاظم نصر الله حسين. (2019). أثر تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (8) على ضرائب الدخل –بحث تطبيقي على عينة من الشركات العراقية–. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة* (58)، 349–370.
9. الجبوري بابان ابراهيم عليوي. (2012). الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد أدوات الاستثمار وأثره على ثقة التعاملات مع الشركات. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 8* (24)، 267–288.
10. الجرف ياسر أحمد السيد محمد. (2017). الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية وأثره على ملاءمة المعلومات المحاسبية –دراسة نظرية تطبيقية–. *الفكر المحاسبي ، 21* (8)، 1054–1107.
11. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (12 جانفي 1988). العدد 2.القانون رقم 88–01 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

12.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 مارس, 2009). العدد 19. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

13.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (27 مارس, 2005). العدد 22.

14.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (28 ماي, 2008). العدد 27. المرسوم التنفيذي 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

15.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (11 جويلية, 2010). العدد 42. القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

16.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (16 جويلية, 2006). العدد 46.يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

17.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 نوفمبر, 2007). العدد 74. القانون رقم 07-11. يتضمن النظام المحاسبي المالي.

18.الجعبري مجدي أحمد السيد. (2011). الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية. *مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، 2011* (9).

19.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2007). *القانون التجاري*. الجزائر.

20.الخضيري محسن أحمد محمد. (2005). *حوكمة الشركات*. القاهرة، مصر: مجموعة النيل العربية.

21.الخطيب محمد المحمود. (2010). *الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات*. (ط 1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

22.السلمان أحمد بن محمد، و البسام وليد بن محمد. (2016). حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرهما على إدارة الأرباح في الأسواق الناشئة: حالة الشركات المساهمة السعودية. *مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، 10* (1)، 1-48.

23.السيفو وليد اسماعيل، و مشعل أحمد محمد. (2003). *الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق*.(ط 1). عمان. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

24.الشيرازي عباس مهدي. (1990). *نظرية المحاسبة*. (ط 1). الكويت: ذات السلاسل.

25.العايب فوزية. (2017). أثر محددات الإفصاح المحاسبي والمالي على نوعية المعلومات الواردة في التقارير السنوية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –، أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية، جامعة قسنطينة –2– عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر.

26.العبدلي عابد. (2010). محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل. *مجلة دراسات اقتصادية اسلامية ، 16* (1)، 1-43.

27.العطار حيدر عباس، زامل ازدهار عبد الله، و عبد وعد هادي. (2019). دور مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحقيق رضا الزبون في ظل استخدام المحاسبة الرشيدة (دراسة عملية في الشركات الصناعية المسجلة في سوق الأوراق المالية). *مجلة كلية مدينة العلم ، 11* (2)، 128-146.

28.العقون عبد الجبار. (2020). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة زيان عاشور، الجلفة. الجزائر.

29.الغامدي حمدان بن درويش. (2019). الإفصاح والشفافية والجزاء المترتب على الإخلال بهما كأحد مبادىء حوكمة الشركات في النظام السعودي. *مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف - دقهلية ، 21* (5)، 3569-3600.

30.القاضي حسين، و حلبوني سوسن. (1997). *مبادىء المحاسبة*. عمان. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.

31.القزاز السيد جمال محمد. (2021). أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصدرية (دراسة إمبريقية). *الفكر المحاسبي ، 25* (1)، 1-53.

32.القشي ظاهر شاهر. (2014). واقع ومعوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية وسبل الحد منها في المؤسسات الجزائرية. *مجلة رؤى اقتصادية ، 4* (6)، 7-31.

33.المبروك أبو زيد محمد. (2005). *المحاسبةالدولية وانعكاسها على الدول العربية*. مصر: ايتراك للنشر والتوزيع.

34.المجتبى إبراهيم محمد المعتز. (2015). دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية. *أماراباك-مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 6* (16)، 119-146.

35.المغربي محمد الفاتح محمود بشير. (2020). *حوكمة الشركات*. القاهرة. مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

36.الهاشمي إسماء، الحسناوي عقيل حمزة حبيب، و باصي زينب. (2017). متطلبات القياس والإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية العراقية-. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 14* (3)، 1154-1178.

37.آيت محمد مراد، بدوي إلياس، و زلاسي رياض. (2014). واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاثة سنوات من تطبيقه. *الملتقى الدولي جول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء*

المؤسسات والحكومات –اتجاهات اللنظام المحاسبي الجزائري (المالي والعموميي) على ضوء التجارب الدولية ، الصفحات 561-574.

38.بن بزاف لبنى. (2019). دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية – دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية –.(أطروحة دكتوراه). قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

39.بن حمو عصمت محمد، و رمضاني محمد. (2017). العلاقة السببية بين الإفصاح المحاسبي للمؤسسات المدرجة في البورصة وقيم تداول أوراقها المالية –دراسة حالة صيدال–. *مجلة الدراسات المحاسبية المعمقة ، 2* (1)، 272-290.

40.بن عبد الرحمان ناريمان، و بن شيخ سارة. (2013). واقع الحوكمة في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية. *الملتقى الدولي الأول حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. جامعة قاصدي مرباح.* ورقلة. الجزائر.

41.بن عثمان مفيدة، و محمدي نورة. (2021). حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية: بين واقع الممارسة والتنظير. *مجلة الباحث، 21* (1)، 303-315.

42.بوحديدة محمد، و قمان عمر. (2010). الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات إقتصادية – ، 24* (1)، 352-367.

43.بوسلمة حكيمة. (2015). دراسة أثر الإفصاح المحاسبي على كفاءة أسواق الأوراق المالية في ظل حوكمة الشركات – دراسة ميدانية مقارنة بين بورصتي تونس والأردن –. أطروحة دكتوراه. قسم علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

44.بوسلمة حكيمة، و عبد الصمد نجوى. (2018). *أثر التقارير المالية المنشورة على أسعار أسهم الشركات المدرجة في بورصة تونس: دراسة ميدانية .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 11* (1)، 51-64.

45.بوعظم كمال، و زايدي عبد السلام. (2009). حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحخد من وقوع الأزمات – مع الإشارة إلأى واقع حوكمة الشركات في بيئة الاعمال الدولية –. *الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات*. جامعة باجي مختار. عنابة. الجزائر.

46.تاني عبد المؤمن، و بوعيشاوي يوسف. (2019). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، 2* (1)، 62-83.

47.توفيق أبو اليزيد أبو شلوع هديل. (2013). محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة – دراسة نظرية وميدانية في بيئة الاعمال المصرية –، رسالة ماجستير. قسم المحاسبة، كلية التجارة: جامعة طنطا، مصر.

48.جبار محفوظ، و عمر عبده سامية. (2008). أسواق رأس المال الدولية: الهياكل والأدوات. *أبحاث اقتصادية وإدارية ، 2* (3)، 73-101.

49.جبوري محمد. (2013). تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل. أطروحة دكتوراه .قسم العلوم الاقتصادية. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان. الجزائر.

50.جبوري محمد، و بركة محمد. (2014). تأثير طبيعة نظام سعر الصرف على التضخم: تحليل العلاقة باستخدام بيانات بانل (Panel Data). *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، 3* (2)، 25-38.

51.حطاب خيرة. (2020). أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980-2015). أطروحةدكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة. الجزائر.

52.حلوه حنان رضوان. (2006). *النموذج المحاسبي المعاصر من المبادىء إلى المعايير: دراسة معمقة في نظرية المحاسبة*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

53.حميد أحمد جاسم، فارس أشرف هاشم، و سعيد حسين غانم. (2016). تحديد أثر الإفصاح الاختياري على تكلفة رأس المال دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، 12* (34)، 308-334.

54.حميدشة نبيل. (2012). المقابلة في البحث العلمي. *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، 4* (8)، 96-109.

55.خلوفي سفيان، شريط كمال، و زغلامي مريم. (2021). تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر في إطار ميثاق الحكم الراشد -دراسة حالة شركة آن سي أى رويبة الجزائر (مارسة 2013-جويلية 2020). *مجلة التنظيم والعمل ، 10* (4)، 54-80.

56.دواق سميرة، و بلعجوز حسين. (2018). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات الجزائرية -دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة (2015-2017)-. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 11* (2)، 233-247.

57.ربيع عبد العظيم أحمد ولاء. (2019). قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة المنشأة، أطروحة دكتوراه. قسم المحاسبة، جامعة القاهرة، مصر.

58.زبيدي البشير، و خليفاتي جمال. (2022). أثر تطبيق مبادىء حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية – دراسة ميدانية-. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة ، 7* (1)، 520-533.

59.زرقط فايزة، و لباز الامين. (2020). إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي Ifrs 7 الأدوات المالية – الإفصاحات–. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 13* (1)، 694–709.

60.سعيداني محمد السعيد، و بوشاكر جلول. (2016). الإطار النظري والمؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية. *مجلة البديل الاقتصادي ، 3* (5)، 187–203.

61.سعيداني محمد السعيد، و رزيقات بوبكر. (2018). *مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) (دراسة تحليلية تقييمية). مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 2* (1)، 250–269.

62.سعيداني محمد السعيد، و ميلودي مصطفى. (2021). *أهمية تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات" في إدارة مخاطر شركات التأمين –دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين الجزائرية–. مجلة المنهل الإقتصادي ، 4* (1)، 375–388.

63.سعيدي عبد الحليم. (2015). محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات–. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية. جامعة محمد خيضر، بسكرة. الجزائر.

64.سفير محمد. (2011). حوكمة الشركات...سبيل لإعادة الثقة في الافصاح المحاسبي. *مجلة معارف ، 6* (11)، 141–155.

65.سليمان محمد مصطفى. (2009). *دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (دراسة مقارنة).* الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

66.سماري إبتسام. (2019). أثر تطبيق مبادىء حوكمة الشركات على قيمة الخيارات على الأسهم –دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة في بورصة باريس (Euronext Paris)، أطروحة دكتوراه. علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، سطيف، الجزائر.

67.شرشافة إلياس. (2019). العوامل المؤثرة على الإفصاح البيئي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة لبعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –. *مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة ، 13* (2)، 215–233.

68.شيخي بلال. (2012). متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية. *مجلة دراسات إقتصادية ، 12* (1)، 29–48.

69.ضيف الله محمد الهادي. (2013). أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS). *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، 1* (6)، 85–111.

70.طاطا إيمان. (2017). أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

71.طبيب أسامة. (2019). آثار تعدد بدائل القياس المحاسبي على عملية الإفصاح والتقييم في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –، (أطروحة دكتوراه). قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

72.طحاح فضيلة، و قمان عمر. (2020). دور النظام المحاسبي المالي SCF في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية). *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 13* (3)، 569-586.

73.طعيمة رشدى أحمد. (2004). *تحليل المحتوى في العلوم الانسانية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

74.طلحة أحمد. (2019). أثر تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية –دراسة حالة مجمع صيدال–. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

75.عبد الحليم آل، صفوان قصي، و محمد منى جبار. (2020). تأثير تبني معيار المحاسبة الدولي IAS 1 في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باستعمال المؤشرات المالية –دراسة تطبيقية–. *Journal of Economics and Administrative Sciences ، 26* (120)، 475-496.

76.عبد الدايم سلوى عبد الرحمن. (2019). العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية –دراسة ميدانية–. *الفكر المحاسبي ، 23* (3)، 562-625.

77.عبد الوهاب أماني. (2017). محددات تقلبات تدفقات رؤوس الأموال الدولية للاقتصادات الصاعدة خلال الفترة 1990 – 2014 دراسة قياسية. *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، 25* (2)، 46-74.

78.عقاري مصطفى. (2007). المعيا رالمحاسبي الدولي 1: عرض القوائم المالية. *أبحاث اقتصادية وإدارية ، 1* (1)، 11-26.

79.عقاري مصطفى، و تخنوني أمال. (2017). *النظام المحاسبي المالي SCF في ظل مستجدات معايير التقارير المالية الدولية (2010-2016)*. *مجلة الاقتصاد الصناعي ، 1* (12)، 86-109.

80.علي عبد الصمد عمر، و يرقي حسين. (2012). مدى توفر مؤشرات الحوكمة في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، 7* (13)، 43-56.

81.عمامرة ياسمينة، و زرفاوي عبد الكريم. (2018). أثر الافصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية. *مجلة البحوث والدراسات التجارية ، 2* (2)، 307-327.

82.عميروش بوبكر. (2019). مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية – دراسة استطلاعية–. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس، سطيف. الجزائر.

83.فارس فضيل، و ضويفي حمزة. (2013). أسباب ومعوقات عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات –دراسة ميدانية–. *Revue d'économie et de statistique appliquée* ، *10* (2)، 111–119.

84.فروم محمد الصالح. (2017). الحوكمة والأداء المالي للمؤسسات –دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة–. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم المالية. جامعة باجي مختار، عنابة. الجزائر.

85.قسوم حنان. (2016). أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية – دراسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف –. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس –سطيف 1–، سطيف، الجزائر.

86.قطاف عقبة. (2019). دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة: شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر–، أطروحة دكتوراه. قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

87.كبيش محمود. (2017). تطور الأنظمة المحاسبية في الجزائر وتأثيرها على حوكمة المؤسسات الاقتصادية (دراسة حالة المؤسسة المينائية جن جن بجيجل). أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر –3–. الجزائر.

88.كتوش عاشور. (2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا* ، *5* (6)، 289–312.

89.لطفي أمين السيد أحمد. (2005). *نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

90.لطفي أمين السيد أحمد. (2007). *نظرية المحاسبة – القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية* – (المجلد 2). الاسكندرية: الدار الجامعية.

91.ماجد حسن فالح، و برزان العبيدي صبيحه. (2020). تقييم مستوى الإفصاح بسبب مؤشرات وتأثيرها على المعلومات المحاسبية ذات الصلة – بحث تطبيقي في بنك بغداد –. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* ، *15* (51)، 11–25.

92.مالطي سناء. (2020). حوكمة الشركات ودورها في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية –دراسة ميدانية على عينة من محافظي الحسابات لولاية سيدي بلعباس–. *مجلة المؤسسة* ، *9* (1)، 425–438.

93.محمد حسين علي، و نجرس وسام خلف. (2020). موائمة التدقيق الداخلي مع التدقيق الخارجي وانعكاسها على جودة تقارير مدقق الحسابات الخارجي "دراسة تحليلية لآراء عينة من مدققي الحسابات في عدد من مكاتب التدقيق وديوان الرقابة المالية في مدينة بغداد". *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية* ، *10* (2)، 207–237.

94.مريع سعد الهباش، و عوض السيد إبراهيم. (2015). محددات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات السعودية المدرجة: دراسة تطبيقية. *مجلة الإدارة العامة ، 55* (4)، 791-832.

95.مشروع مؤشر حوكمة الشركات السعودي. *قصة المبادرة والتعاون بين جامعة الفيصل والهيئة العامة للاستثمار.*

96.نبيل عبد الرءوف إبراهيم. (2012). تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية. *مجلة الشروق للعلوم التجارية ، 6* (6)، 267-330.

97.نصير عبد الناصر عبد اللطيف محمد. (2022). أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على سيولة الأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية ، 6* (2)، 137-196.

98.واضح صالح. (2020). أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية–. أطروحة دكتوراه. قسم العلوم التجارية. جامعة محمد بوضياف، المسيلة. الجزائر.

99.واضح صالح، حسوس الصديق، و بن مسعود عطا الله. (2020). *الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة). مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة ، 4* (1)، 17-38.

100. وداد الأرضي محمد. (2021). مؤشر الشفافية كمدخل لدعم شفافية التقارير المالية ورفع مستوى حماية المساهمين بسوق المال المصري– دراسة اختبارية –. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، 51* (3)، 507-572.

101. وصفى عبد الفتاح أبو المكارم. (2004). *دراسات متقدمة في المحاسبة المالية.* الاسكندرية: درا الجامعة الجديدة.

II. المراجع باللغة الأجنبية

1. Abadi, A. C., & Janani, M. H. (2013). The role of disclosure quality in financial reporting. *European Online Journal of Natural and Social Sciences , 2* (3), 439-443.
2. Abasi, A. K., Oseifuah, E. K., & Munzhelele, F. N. (2022). Formulation of Weighted Disclosure Index for Evaluating Accounting Disclosure and its Application to JSE Listed Firms. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal , 27* (1), 1-24.
3. Abdel-Fattah, T. M. (2008). Voluntary Disclosure Practices in Emerging Capital Markets: The Case of Egypt. PhD dissertation. Durham Business School. Durham University.
4. Adetoso, J. A., & Oladejo, K. S. (2013). The Relevance of International Financial Reporting Standards in the Preparation and Presentation of Financial Statements in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting , 4* (7), 191-197.

5. Adhikari, A., & Tondka, R. H. (1992). *Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Accounting Exchanges. Journal of International Financial Management and Accounting , 4* (2), 75-105.
6. Adhikari, A., & Tondka, R. H. (1992). Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Stock Exchanges. *Journal of International Financial Management and Accounting , 4* (2), 75-105.
7. Adina, P., & Ion, P. (2008). Aspects regarding corporate mandatory and voluntary disclosure. *Annals of the University of Oradea: Economic Science , 3* (1), 1407-1411.
8. Admati, A. R., & Pfleiderer, P. (2000). Forcing Firms to Talk: Financial Disclosure Regulation and Externalities. *The Review of Financial Studies , 13* (3), 479-519.
9. Aggarwal, R., Erel, I., Stulz, R., & Williamson, R. (2009). Differences in Governance Practices between U.S. and Foreign Firms: Measurement, Causes, and Consequences. *The Review of Financial Studies , 22* (8), 3131-3169.
10. Al Amosh, H., & Khatib, S. F. (2022). Theories of corporate disclosure: A literature review. *Corporate Governance and Sustainability Review , 6* (1), 46-59.
11. Al Karabsheh, F. I. (2021). Impact of corporate governance on the quality and credibility of accounting information in the financial statements in the commercial banks of Jordan. *Academy of Entrepreneurship Journal , 27* (5), 1-15.
12. Al Mutawaa, A., & Hewaidy, A. M. (2010). Disclosure Level And Compliance With IFRSs: An Empirical Investigation Of Kuwaiti Companies. *International Business & Economics Research Journal , 9* (5), 33-50.
13. Al-Akra, M., Eddie, I. A., & Ali, M. J. (2010). The influence of the introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan. *The British Accounting Review , 42* (3), 170-186.
14. Albawwat, A. H. (2015). Corporate Governance and Voluntary Disclosure of Interim Financial Reporting in Jordan. *Journal of Public Administration and Governance , 5* (2), 100-127.
15. Alberti-Alhtaybat, L. v., Hutaibat, K., & Al-Htaybat, K. (2012). Mapping corporate disclosure theories. *Journal of Financial Reporting & Accounting , 10* (1), 73-94.
16. Al-Chahadah, A. R., Soda, M. Z., & Al Omari, R. (2018). The Impact of the Internal Audit on the Quality of Accounting Information in the Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Economics and Finance , 10* (9), 157-167.
17. Al-dmour, A., Abbod, M. F., & Al-dmour, H. H. (2017). Qualitative Characteristics of Financial Reporting and Non-Financial Business Performance. *International Journal of Corporate Finance and Accounting , 4* (2), 1-22.
18. Al-Htaybat, K. (2005). Financial Disclosure Practices: Theoretical Foulidation, and an Empirical Investigation on Jordanian Printed and Internet Formats. PhD Doctorate. School of Management. University of Southampton..
19. Ali, M. J., Ahmed, K., & Henry, D. (2004). Disclosure compliance with national accounting standards by listed companies in South Asia. *Accounting and Business Research , 34* (3), 183-199.

20. Ali, Z. N., & Flayyih, H. H. (2021). International Financial Reporting Standards IFRS and the reasons for its adoption in developing countries: A Literature Review. *Social Science and Humanities Journal , 5* (4), 2171-2183.
21. Al-jabali, M., & Bni Ata, H. M. (2014). Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists : Financial Speculation in Companies. *International Journal of Economics and Finance , 6* (3), 139-149.
22. Aljabr, N. I. (2019). Ownership Structure, Board Attributes and the Level of Voluntary Disclosure in GCC Listed Firms. PhD Doctorate. Management School. University of Sheffield.
23. Al-Janadi, Y., Abdul Rahman, R., & Omar, N. H. (2013). Corporate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure in Saudi Arabia. *Research Journal of Finance and Accounting , 4* (4), 25-35.
24. Aljandali, A., & Tatahi, M. (2018). *Economic and Financial Modelling with EViews - A Guide for Students and Professionals* -. Switzerland: Springer International Publishing.
25. Alkurdi, A., Hussainey, K., Tahat, Y., & Aladwan, M. (2019). The impact of corporate governance on risk disclosure: Jordanian evidence. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal , 23* (1), 1-16.
26. Al-Maghzom, A. (2016). The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks. PhD Doctorate. School of Business. University of Gloucestershire.
27. Al-Maghzom, A. (2016). The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks. PhD Doctorate. School of Business. University of Gloucestershire.
28. Alotaibi, B. M. (2014). Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Kuwait. PhD Doctorate. University of Bedfordshire.
29. Alotaibi, M. M. (2016). The Economic Impact of Corporate Governance in Saudi Arabia Economy. *IOSR Journal of Economics and Finance , 7* (5), 39-49.
30. Alqahtani, A. S. (2019). Accounting Disclosure and Corporate Governance Mechanisms in Kingdom of Saudi Arabia. Doctoral dissertation. Business School. Victoria University, Melbourne.
31. Alsaeed, K. (2006). The association between firm-specific characteristics and disclosure The case of Saudi Arabia. *Managerial Auditing Journal , 21* (5), 476-496.
32. AL-Sarraf, S. N., & Al-Taie, B. F. (2022). The Impact of Governance Mechanisms on the Accounting Disclosure of the Sustainable Development of Iraqi Economic Units. *Journal of Economics and Administrative Sciences , 28* (132), 233-251.
33. AL-Shatnawi, H. M. (2017). Measuring the Quality of the Interim Financial Reports Using Qualitative Characteristics of the Accounting Information an Effect on the Investment Decisions According to the "IAS 34". *International Journal of Economics and Finance , 9* (5), 159-170.
34. Alvino, F., Pisano, S., Lepore, F., Celentano, A., & Staiano, C. (2019). The relationship between corporate governance and voluntary disclosure on key financial performance indicators: An empirical analysis on Italian listed companies. *New Challenges in Corporate Governance: Theory and Practice* , 148-164.

35. Al-zarouni, A. (2008). Corporate Financial Disclosure in Emerging Markets: The case of the UAE. PhD Doctorate. Department of Accounting, Finance & Economics. Griffith University, Australia.
36. AL-ZAROUNI, A. (2008). Corporate Financial Disclosure in Emerging Markets: The case of the UAE. PhD Doctorate. Department of Accounting, Finance & Economics. Griffith University, Australia.
37. Ammann, M., Oesch, D., & Schmid, M. M. (2011). Corporate governance and firm value: International evidence. *Journal of Empirical Finance , 18* (1), 36-55.
38. An, Y., Davey, H., & Eggleton, I. R. (2011). Towards a comprehensive theoretical framework for voluntary IC disclosure. *Journal of Intellectual Capital , 12* (4), 571-585.
39. Anam Ousama, A., Fatima, A.-H., & Hafiz-Majdi, A. R. (2012). Determinants of intellectual capital reporting: Evidence from annual reports of Malaysian listed companies. *Journal of Accounting in Emerging Economies , 2* (2), 119-139.
40. Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms. *Australian Accounting Review , 27* (4), 400-420.
41. Areliano, M., & Bover, O. (1995). Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. *Journal of Econometrics , 68* (1), 29-51.
42. Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations. *The Review of Economic Studies , 58* (2), 277-297.
43. assan, H. H., Ali, A. H., & Sweed, M. A. (2021). Determinants of Transparency and Disclosure in Annual Reports: Evidence from Iraqi Companies. *Academy of Strategic Management Journal , 20* (2), 1-13.
44. B. H. (2022). The agency theory of corporate governance. *Mina Review for Economic Studies , 4* (1), 101-112.
45. Ball, R., Kothari, S., & Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics , 29* (1), 1-51.
46. Baltagi, B. H. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data. (Third edition).* England: John Wiley & Sons Ltd.
47. Barako, D. G., Hancock, P., & Izan, H. Y. (2006). Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies. *Corporate Governance: An International Review , 14* (2), 107-125.
48. Barros, C. P., Boubaker, S., & Hamrouni, A. (2013). Corporate Governance And Voluntary Disclosure In France. *The Journal of Applied Business Research , 29* (2), 561-578.
49. Bassyouny, H. (2020). Narrative Disclosure Tone in the UK: Determinants and Consequences from Upper Echelons Theory. PhD dissertation. Faculty of Business and law. University of Portsmouth, United Kingdom.
50. Bhuyan, M. S. (2018). Determinants and Effects of Voluntary Disclosure with a focus on Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Bangladesh. PhD dissertation. Faculty of Business. University of Wollongong, Australia.
51. Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. *Journal of Econometrics , 87* (1), 115-143.

52. Boolaky, P. K. (2003). Determinants of Accounting Standards in the Southern African Development Community (SADC). *Proceedings of the 2003 British Accounting Association, South Eastern Accounting Group Conference (BAA-SEAG). British Accounting Association* .
53. Boshnak, H. A. (2017). Mandatory and Voluntary Disclosures in GCC Listed Firms. PhD Doctorate. Faculty of Business and Law. University of the West of England, Bristol.
54. Botosan, C. A., & Plumlee, M. A. (2000). *Disclosure Level and Expected Cost of Equity Capital: An Examination of Analysts' Rankings of Corporate Disclosure.Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=208148 or http://dx.doi.org/10.213* .
55. Botosan, C. A., & Plumlee, M. A. (2002). A Re-examination of Disclosure Level and the Expected Cost of Equity Capital. *Journal of Accounting Research , 40* (1), 21-40.
56. Bushee, B. J., & Noe, C. F. (2000). Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors, and Stock Return Volatility. *Journal of Accounting Research , 38*, 171-202.
57. Bushman, R. M., Piotroski, J. D., & Smith, A. J. (2004). What Determines Corporate Transparency? *Journal of Accounting Research , 42* (2), 207-252.
58. Carkovic, M., & Levine, R. (2002). Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? *U of Minnesota Department of Finance Working Paper, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=314924 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.314924* .
59. Cernat, L. (2004). The emerging European corporate governance model: Anglo-Saxon, Continental, or still the century of diversity? *Journal of European Public Policy , 11* (1), 147-166.
60. Chand, P., Patel, C., & Day, R. (2008). Factors Causing Differences In The Financial Reporting Practices In Selected South Pacific Countries In The post-Convergence Period. *Asian Academy of Management Journal , 13* (2), 111-129.
61. Chavent, M., Ding, Y., Fu, L., Stolowy, H., & Wang, H. (2006). Disclosure and Determinants Studies: An Extension Using the Divisive Clustering Method (DIV). *European Accounting Review , 15* (2), 181-218.
62. Chen, C. J., & Jaggi, B. (2000). Association between independent non-executive directors, family control and Ænancial disclosures in Hong Kong. *Journal of Accounting and Public Policy , 19* (4-5), 285-310.
63. Chi Chu, C., Cheng Ho, K., Chun Lo, C., Karathanasopoulos, A., & Jiang, I.-M. (2019). Information disclosure, transparency ranking system and firms' value deviation: evidence from Taiwan. *Review of Quantitative Finance and Accounting , 53* (3), 721-747.
64. Connelly, B. L., Certo, S. T., Ireland, R. D., & Reutzel, C. R. (2011). Signaling Theory: A Review and Assessment. *Journal of Management , 37* (1), 39-67.
65. Cooke, T. E. (1989). Voluntary Corporate Disclosure by Swedish Companies. *Journal of International Financial Management and Accounting , 1* (2), 171-195.
66. Corporate Governance Manual. (2010). *: second edition (English).* Washington. United States of America.
67. Das, P. (2019). *Econometrics in Theory and Practice -Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1-*. Singapore: Springer.

68. Dasaraju, H., & Subramanyam, M. (2014). Corporate Governance and Disclosure Practices in Listed Information Technology (IT) Companies in India. *Open Journal of Accounting , 3* (4), 89-106.
69. Djafri, O. (2023). The IASB's work on the review and post-review of the conceptual framework for financial reporting. *Journal of contemporary economic research , 6* (2), 393-406.
70. El-Deeb, M. S., & Elsharkawy, L. M. (2019). The Impact of Board Characteristics on the Disclosure of the Forward-Looking Information: Evidence from the Egyptian Stock Market. *Alexandria Journal of Accounting Research , 3* (3), 1-34.
71. Elfeky, M. I. (2017). The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt. *The Journal of Finance and Data Science , 3* ((1-4)), 45-59.
72. Elliot, R. K., & Jacobson, P. D. (1994). Costs and Benefits of Business information Disciosure. *Accounting Horizons , 8* (4), 80-96.
73. Elsakit, O. M., & Worthington, A. C. (2014). The Impact of Corporate Characteristics and Corporate Governance on Corporate Social and Environmental Disclosure: A Literature Review. *International Journal of Business and Management , 9* (9), 1-15.
74. Ezat, A., & El-Masry, A. (2008). The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies. *Managerial Finance , 34* (12), 848-867.
75. Farvaque, E., Refait-Alexandre, C., & Saïdane, D. (2011). Corporate disclosure: a review of its (direct and indirect) benefits and costs. *International Economic , 128*, 5-32.
76. Freeman, R. E., Dmytriyev, S. D., & Phillips, R. A. (2021). Stakeholder Theory and the Resource-Based View of the Firm. *Journal of Management , 47* (7), 1-14.
77. Gibbins, M., Richardson, A., & Waterhouse, J. (1990). The Management of Corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies, and Processes. *Journal of Accounting Research , 28* (1), 121-143.
78. Godsell, D. (2021). Political costs of disclosure. *Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4383452 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3933504* .
79. Gray, S. J. (1988). Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting Systems Internationally. *Abacus , 24* (1), 1-15.
80. Gujarati, D. N. (2003). *Basic Econometrics. 4th Edition.* New York: McGraw-HiII/lrwin.
81. Hanafi, R. A. (2006). An exploration of corporate social and environmental disclosure in Egypt and the UK: a comparative study. PhD Doctorate. University of Glasgow.
82. Hasan, M. S., Hossain, S. Z., & Swieringa, R. J. (2013). Corporate Governance and Financial Disclosures: Bangladesh Perspective. *Research Journal of Finance and Accounting , 4* (1), 109-119.
83. Hassabelnaby, H. R., Epps, R. W., & Said, A. A. (2003). The impact of environmental factors on accounting development: an Egyptian longitudinal study. *Critical Perspectives on Accounting , 14* (3), 273-292.
84. Hassan, O. A., & Marston, C. (2019). Corporate Financial Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature: A Review Article. *The International Journal of Accounting , 54* (2), 1-54.

85. Hatrash, H. O. (2018). Corporate Finance Practices and Corporate Governance Effect on Firm Performance and Information Leakage in Saudi Arabia. PhD dissertation. Department of Accounting, Finance and Economics. Manchester Metropolitan University.
86. Hawashe, A. A.-M. (2014). An evaluation of voluntary disclosure in the annual reports of commercial banks: empirical evidence from Libya. PhD Doctorate. University of Salford, United Kingdom.
87. Hawashe, A. A.-M. (2014). An evaluation of voluntary disclosure in the annual reports of commercial banks: empirical evidence from Libya. PhD Doctorate. University of Salford, Salford. UK.
88. Hossain, M. A. (2002). Disclosure Index Approach in Accounting Research: A Review of Related Issues. Retrieved from.
89. Hossain, M., & Hammami, H. (2009). Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting , 25* (2), 255-265.
90. Hsiao, C. (2003). *Analysis of Panel Data. (Third Edition).* Cambridge University Press.
91. Huafang, X., & Jianguo, Y. (2007). Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure Evidence from listed companies in China. *Managerial Auditing Journal , 22* (6), 604-619.
92. IASB. (2011). *International Financial Reporting Standard 12: Disclosure of Interests in Other Entities.* London: IFRS Foundation.
93. IASB. (2008). *Exposure Draft Of An improved Conceptual Framework for Financial Reporting.*
94. IASB. (2022). *International Accounting Standard 8: Accounting Policies, changes in Accounting Estimates and Errors.* London: IFRS Foundation.
95. Iatridis, G. (2008). Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market. *International Review of Financial Analysis , 17* (2), 219-241.
96. Ignat, I., & Feleaga, L. (2019). Research regarding the issues of the arm's length principle mentioned by I.A.S. 24. *Economic research-Ekonomska istraživanja , 32* (1), 3034-3051.
97. Inchausti, B. G. (1997). The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms. *European Accounting Review , 6* (1), 45-68.
98. Ismail, I. K., & Haddaw, A. A. (2014). The impact of the theory of legitimacy on the disclosure of organizations in Jordan using a linear regression model. *European Journal of Business and Management , 6* (4), 190-196.
99. Jaggi, B., & Low, P. Y. (2000). Impact of Culture, Market Forces, and Legal System on Financial Disclosures. *The International Journal of Accounting , 35* (4), 495-519.
100. Abadi, A. C., & Janani, M. H. (2013). The role of disclosure quality in financial reporting. *European Online Journal of Natural and Social Sciences , 2* (3), 439-443.
101. Abasi, A. K., Oseifuah, E. K., & Munzhelele, F. N. (2022). Formulation of Weighted Disclosure Index for Evaluating Accounting Disclosure and its Application to JSE Listed Firms. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal , 27* (1), 1-24.
102. Abdel-Fattah, T. M. (2008). Voluntary Disclosure Practices in Emerging Capital Markets: The Case of Egypt. PhD dissertation. Durham Business School. Durham University.

103. Adetoso, J. A., & Oladejo, K. S. (2013). The Relevance of International Financial Reporting Standards in the Preparation and Presentation of Financial Statements in Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting , 4* (7), 191-197.
104. Adhikari, A., & Tondka, R. H. (1992). *Environmental Factors Influencing Accounting Disclosure Requirements of Global Accounting Exchanges. Journal of International Financial Management and Accounting , 4* (2), 75-105.
105. Adina, P., & Ion, P. (2008). Aspects regarding corporate mandatory and voluntary disclosure. *Annals of the University of Oradea: Economic Science , 3* (1), 1407-1411.
106. Admati, A. R., & Pfleiderer, P. (2000). Forcing Firms to Talk: Financial Disclosure Regulation and Externalities. *The Review of Financial Studies , 13* (3), 479-519.
107. Aggarwal, R., Erel, I., Stulz, R., & Williamson, R. (2009). Differences in Governance Practices between U.S. and Foreign Firms: Measurement, Causes, and Consequences. *The Review of Financial Studies , 22* (8), 3131-3169.
108. Al Amosh, H., & Khatib, S. F. (2022). Theories of corporate disclosure: A literature review. *Corporate Governance and Sustainability Review , 6* (1), 46-59.
109. Al Karabsheh, F. I. (2021). Impact of corporate governance on the quality and credibility of accounting information in the financial statements in the commercial banks of Jordan. *Academy of Entrepreneurship Journal , 27* (5), 1-15.
110. Al Mutawaa, A., & Hewaidy, A. M. (2010). Disclosure Level And Compliance With IFRSs: An Empirical Investigation Of Kuwaiti Companies. *International Business & Economics Research Journal , 9* (5), 33-50.
111. Al-Akra, M., Eddie, I. A., & Ali, M. J. (2010). The influence of the introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan. *The British Accounting Review , 42* (3), 170-186.
112. Albawwat, A. H. (2015). Corporate Governance and Voluntary Disclosure of Interim Financial Reporting in Jordan. *Journal of Public Administration and Governance , 5* (2), 100-127.
113. Alberti-Alhtaybat, L. v., Hutaibat, K., & Al-Htaybat, K. (2012). Mapping corporate disclosure theories. *Journal of Financial Reporting & Accounting , 10* (1), 73-94.
114. Al-Chahadah, A. R., Soda, M. Z., & Al Omari, R. (2018). The Impact of the Internal Audit on the Quality of Accounting Information in the Jordanian Commercial Banks. *International Journal of Economics and Finance , 10* (9), 157-167.
115. Al-dmour, A., Abbod, M. F., & Al-dmour, H. H. (2017). Qualitative Characteristics of Financial Reporting and Non-Financial Business Performance. *International Journal of Corporate Finance and Accounting , 4* (2), 1-22.
116. Al-Htaybat, K. (2005). Financial Disclosure Practices: Theoretical Foulidation, and an Empirical Investigation on Jordanian Printed and Internet Formats. PhD Doctorate. School of Management. University of Southampton.
117. Ali, M. J., Ahmed, K., & Henry, D. (2004). Disclosure compliance with national accounting standards by listed companies in South Asia. *Accounting and Business Research , 34* (3), 183-199.

118. Ali, Z. N., & Flayyih, H. H. (2021). International Financial Reporting Standards IFRS and the reasons for its adoption in developing countries: A Literature Review. *Social Science and Humanities Journal , 5* (4), 2171-2183.
119. Al-jabali, M., & Bni Ata, H. M. (2014). Problems of Disclosure of Accounting Information in the Lists : Financial Speculation in Companies. *International Journal of Economics and Finance , 6* (3), 139-149.
120. Aljabr, N. I. (2019). Ownership Structure, Board Attributes and the Level of Voluntary Disclosure in GCC Listed Firms. Doctoral dissertation. Management School. University of Sheffield.
121. Al-Janadi, Y., Abdul Rahman, R., & Omar, N. H. (2013). Corporate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure in Saudi Arabia. *Research Journal of Finance and Accounting , 4* (4), 25-35.
122. Aljandali, A., & Tatahi, M. (2018). *Economic and Financial Modelling with EViews - A Guide for Students and Professionals* -. Switzerland: Springer International Publishing.
123. Alkurdi, A., Hussainey, K., Tahat, Y., & Aladwan, M. (2019). The impact of corporate governance on risk disclosure: Jordanian evidence. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal , 23* (1), 1-16.
124. Al-Maghzom, A. (2016). The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks. PhD Doctorate. School of Business. University of Gloucestershire.
125. Al-Maghzom, A. (2016). The Determinants and Consequences of Risk Disclosure in Saudi Banks. PhD dissertation. School of Business. University of Gloucestershire.
126. Alotaibi, B. M. (2014). Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Kuwait. PhD Doctorate. University of Bedfordshire.
127. Alotaibi, M. M. (2016). The Economic Impact of Corporate Governance in Saudi Arabia Economy. *IOSR Journal of Economics and Finance , 7* (5), 39-49.
128. Alqahtani, A. S. (2019). Accounting Disclosure and Corporate Governance Mechanisms in Kingdom of Saudi Arabia. PhD dissertation. Business School. Victoria University, Melbourne.
129. Alsaeed, K. (2006). The association between firm-specific characteristics and disclosure The case of Saudi Arabia. *Managerial Auditing Journal , 21* (5), 476-496.
130. AL-Sarraf, S. N., & Al-Taie, B. F. (2022). The Impact of Governance Mechanisms on the Accounting Disclosure of the Sustainable Development of Iraqi Economic Units. *Journal of Economics and Administrative Sciences , 28* (132), 233-251.
131. AL-Shatnawi, H. M. (2017). Measuring the Quality of the Interim Financial Reports Using Qualitative Characteristics of the Accounting Information an Effect on the Investment Decisions According to the "IAS 34". *International Journal of Economics and Finance , 9* (5), 159-170.
132. Alvino, F., Pisano, S., Lepore, F., Celentano, A., & Staiano, C. (2019). The relationship between corporate governance and voluntary disclosure on key financial performance indicators: An empirical analysis on Italian listed companies. *New Challenges in Corporate Governance: Theory and Practice* , 148-164.

133. Al-zarouni, A. (2008). Corporate Financial Disclosure in Emerging Markets: The case of the UAE. PhD dissertation. Department of Accounting, Finance & Economics. Griffith University, Australia.
134. AL-ZAROUNI, A. (2008). Corporate Financial Disclosure in Emerging Markets: The case of the UAE. PhD Doctorate. Department of Accounting, Finance & Economics. Griffith University, Australia.
135. Ammann, M., Oesch, D., & Schmid, M. M. (2011). Corporate governance and firm value: International evidence. *Journal of Empirical Finance , 18* (1), 36-55.
136. An, Y., Davey, H., & Eggleton, I. R. (2011). Towards a comprehensive theoretical framework for voluntary IC disclosure. *Journal of Intellectual Capital , 12* (4), 571-585.
137. Anam Ousama, A., Fatima, A.-H., & Hafiz-Majdi, A. R. (2012). Determinants of intellectual capital reporting: Evidence from annual reports of Malaysian listed companies. *Journal of Accounting in Emerging Economies , 2* (2), 119-139.
138. Appuhami, R., & Tashakor, S. (2017). The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms. *Australian Accounting Review , 27* (4), 400-420.
139. Areliano, M., & Bover, O. (1995). Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. *Journal of Econometrics , 68* (1), 29-51.
140. Arellano, M., & Bond, S. (1991). Some Tests of Specification for Panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations. *The Review of Economic Studies , 58* (2), 277-297.
141. assan, H. H., Ali, A. H., & Sweed, M. A. (2021). Determinants of Transparency and Disclosure in Annual Reports: Evidence from Iraqi Companies. *Academy of Strategic Management Journal , 20* (2), 1-13.
142. B. H. (2022). The agency theory of corporate governance. *Mina Review for Economic Studies , 4* (1), 101-112.
143. Ball, R., Kothari, S., & Robin, A. (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics , 29* (1), 1-51.
144. Baltagi, B. H. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data. (Third edition).* England: John Wiley & Sons Ltd.
145. Barako, D. G., Hancock, P., & Izan, H. Y. (2006). Factors Influencing Voluntary Corporate Disclosure by Kenyan Companies. *Corporate Governance: An International Review , 14* (2), 107-125.
146. Barros, C. P., Boubaker, S., & Hamrouni, A. (2013). Corporate Governance And Voluntary Disclosure In France. *The Journal of Applied Business Research , 29* (2), 561-578.
147. Bassyouny, H. (2020). Narrative Disclosure Tone in the UK: Determinants and Consequences from Upper Echelons Theory. PhD dissertation. Faculty of Business and law. University of Portsmouth, United Kingdom.
148. Bhuyan, M. S. (2018). Determinants and Effects of Voluntary Disclosure with a focus on Corporate Governance and Firm Performance: Evidence from Bangladesh. PhD dissertation. Faculty of Business. University of Wollongong, Australia.

149. Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. *Journal of Econometrics , 87* (1), 115-143.
150. Boolaky, P. K. (2003). Determinants of Accounting Standards in the Southern African Development Community (SADC). *Proceedings of the 2003 British Accounting Association, South Eastern Accounting Group Conference (BAA-SEAG). British Accounting Association* .
151. Boshnak, H. A. (2017). Mandatory and Voluntary Disclosures in GCC Listed Firms. Faculty of Business and Law. University of the West of England, Bristol.
152. Botosan, C. A., & Plumlee, M. A. (2000). *Disclosure Level and Expected Cost of Equity Capital: An Examination of Analysts' Rankings of Corporate Disclosure.Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=208148 or http://dx.doi.org/10.213* .
153. Botosan, C. A., & Plumlee, M. A. (2002). A Re-examination of Disclosure Level and the Expected Cost of Equity Capital. *Journal of Accounting Research , 40* (1), 21-40.
154. Bushee, B. J., & Noe, C. F. (2000). Corporate Disclosure Practices, Institutional Investors, and Stock Return Volatility. *Journal of Accounting Research , 38*, 171-202.
155. Bushman, R. M., Piotroski, J. D., & Smith, A. J. (2004). What Determines Corporate Transparency? *Journal of Accounting Research , 42* (2), 207-252.
156. Carkovic, M., & Levine, R. (2002). Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth? *U of Minnesota Department of Finance Working Paper, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=314924 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.314924* .
157. Cernat, L. (2004). The emerging European corporate governance model: Anglo-Saxon, Continental, or still the century of diversity? *Journal of European Public Policy , 11* (1), 147-166.
158. Chand, P., Patel, C., & Day, R. (2008). Factors Causing Differences In The Financial Reporting Practices In Selected South Pacific Countries In The post-Convergence Period. *Asian Academy of Management Journal , 13* (2), 111-129.
159. Chavent, M., Ding, Y., Fu, L., Stolowy, H., & Wang, H. (2006). Disclosure and Determinants Studies: An Extension Using the Divisive Clustering Method (DIV). *European Accounting Review , 15* (2), 181-218.
160. Chen, C. J., & Jaggi, B. (2000). Association between independent non-executive directors, family control and Ænancial disclosures in Hong Kong. *Journal of Accounting and Public Policy , 19* (4-5), 285-310.
161. Chi Chu, C., Cheng Ho, K., Chun Lo, C., Karathanasopoulos, A., & Jiang, I.-M. (2019). Information disclosure, transparency ranking system and firms' value deviation: evidence from Taiwan. *Review of Quantitative Finance and Accounting , 53* (3), 721-747.
162. Connelly, B. L., Certo, S. T., Ireland, R. D., & Reutzel, C. R. (2011). Signaling Theory: A Review and Assessment. *Journal of Management , 37* (1), 39-67.
163. Cooke, T. E. (1989). Voluntary Corporate Disclosure by Swedish Companies. *Journal of International Financial Management and Accounting , 1* (2), 171-195.
164. Corporate Governance Manual. (2010). *: second edition (English).* Washington. United States of America.
165. Das, P. (2019). *Econometrics in Theory and Practice -Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1-*. Singapore: Springer.

166. Dasaraju, H., & Subramanyam, M. (2014). Corporate Governance and Disclosure Practices in Listed Information Technology (IT) Companies in India. *Open Journal of Accounting , 3* (4), 89-106.
167. Djafri, O. (2023). The IASB's work on the review and post-review of the conceptual framework for financial reporting. *Journal of contemporary economic research , 6* (2), 393-406.
168. El-Deeb, M. S., & Elsharkawy, L. M. (2019). The Impact of Board Characteristics on the Disclosure of the Forward-Looking Information: Evidence from the Egyptian Stock Market. *Alexandria Journal of Accounting Research , 3* (3), 1-34.
169. Elfeky, M. I. (2017). The extent of voluntary disclosure and its determinants in emerging markets: Evidence from Egypt. *The Journal of Finance and Data Science , 3* ((1-4)), 45-59.
170. Elliot, R. K., & Jacobson, P. D. (1994). Costs and Benefits of Business information Disciosure. *Accounting Horizons , 8* (4), 80-96.
171. Elsakit, O. M., & Worthington, A. C. (2014). The Impact of Corporate Characteristics and Corporate Governance on Corporate Social and Environmental Disclosure: A Literature Review. *International Journal of Business and Management , 9* (9), 1-15.
172. Ezat, A., & El-Masry, A. (2008). The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies. *Managerial Finance , 34* (12), 848-867.
173. Farvaque, E., Refait-Alexandre, C., & Saïdane, D. (2011). Corporate disclosure: a review of its (direct and indirect) benefits and costs. *International Economic , 128*, 5-32.
174. Freeman, R. E., Dmytriyev, S. D., & Phillips, R. A. (2021). Stakeholder Theory and the Resource-Based View of the Firm. *Journal of Management , 47* (7), 1-14.
175. Gibbins, M., Richardson, A., & Waterhouse, J. (1990). The Management of Corporate Financial Disclosure: Opportunism, Ritualism, Policies, and Processes. *Journal of Accounting Research , 28* (1), 121-143.
176. Godsell, D. (2021). Political costs of disclosure. *Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4383452 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3933504* .
177. Gray, S. J. (1988). Towards a Theory of Cultural Influence on the Development of Accounting Systems Internationally. *Abacus , 24* (1), 1-15.
178. Gujarati, D. N. (2003). *Basic Econometrics. 4th Edition.* New York: McGraw-HiII/lrwin.
179. Hanafi, R. A. (2006). An exploration of corporate social and environmental disclosure in Egypt and the UK: a comparative study. PhD dissertation. University of Glasgow.
180. Hasan, M. S., Hossain, S. Z., & Swieringa, R. J. (2013). Corporate Governance and Financial Disclosures: Bangladesh Perspective. *Research Journal of Finance and Accounting , 4* (1), 109-119.
181. Hassabelnaby, H. R., Epps, R. W., & Said, A. A. (2003). The impact of environmental factors on accounting development: an Egyptian longitudinal study. *Critical Perspectives on Accounting , 14* (3), 273-292.
182. Hassan, O. A., & Marston, C. (2019). Corporate Financial Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature: A Review Article. *The International Journal of Accounting , 54* (2), 1-54.

183. Hatrash, H. O. (2018). Corporate Finance Practices and Corporate Governance Effect on Firm Performance and Information Leakage in Saudi Arabia. PhD dissertation. Department of Accounting, Finance and Economics. Manchester Metropolitan University.
184. Hawashe, A. A.-M. (2014). An evaluation of voluntary disclosure in the annual reports of commercial banks: empirical evidence from Libya. PhD dissertation. University of Salford, United Kingdom.
185. Hawashe, A. A.-M. (2014). An evaluation of voluntary disclosure in the annual reports of commercial banks: empirical evidence from Libya. PhD dissertation. University of Salford, Salford. UK.
186. Hossain, M. A. (2002). Disclosure Index Approach in Accounting Research: A Review of Related Issues. Retrieved from.
187. Hossain, M., & Hammami, H. (2009). Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting , 25* (2), 255-265.
188. Hsiao, C. (2003). *Analysis of Panel Data. (Third Edition).* Cambridge University Press.
189. Huafang, X., & Jianguo, Y. (2007). Ownership structure, board composition and corporate voluntary disclosure Evidence from listed companies in China. *Managerial Auditing Journal , 22* (6), 604-619.
190. IASB. (2011). *International Financial Reporting Standard 12: Disclosure of Interests in Other Entities.* London: IFRS Foundation.
191. IASB. (2008). *Exposure Draft Of An improved Conceptual Framework for Financial Reporting.*
192. IASB. (2022). *International Accounting Standard 8: Accounting Policies, changes in Accounting Estimates and Errors.* London: IFRS Foundation.
193. Iatridis, G. (2008). Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market. *International Review of Financial Analysis , 17* (2), 219-241.
194. Ignat, I., & Feleaga, L. (2019). Research regarding the issues of the arm's length principle mentioned by I.A.S. 24. *Economic research-Ekonomska istraživanja , 32* (1), 3034-3051.
195. Inchausti, B. G. (1997). The influence of company characteristics and accounting regulation on information disclosed by Spanish firms. *European Accounting Review , 6* (1), 45-68.
196. Ismail, I. K., & Haddaw, A. A. (2014). The impact of the theory of legitimacy on the disclosure of organizations in Jordan using a linear regression model. *European Journal of Business and Management , 6* (4), 190-196.
197. Jaggi, B., & Low, P. Y. (2000). Impact of Culture, Market Forces, and Legal System on Financial Disclosures. *The International Journal of Accounting , 35* (4), 495-519.
198. Jaworska, A. B. (2017). Determinants of information disclosure by companies listed on the Warsaw Stock Exchange in Poland. *Global Business and Economics Review , 19* (2), 157-175.
199. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics , 3* (4), 305-360.

200. Jorge, M. L., & García-Meca, E. (2004). Costes, beneficios y factores ligados a la política de divulgación de información financiera. *Revista de Contabilidad , 7* (14), 75-111.
201. Jouirou, M., & Chenguel, M. B. (2014). The determinants of voluntary disclosure in Tunisia: A study of the firms listed in the Tunisian stock exchange. *Journal of Business and Management Research , 4* (1), 86-97.
202. Kamel, H., & Awadallah, E. (2017). The extent of of voluntary corporate disclosure in the Eguptian stock exchange: its determinants and consequences. *Journal of Accounting in Emerging Economies , 7* (2), 266-291.
203. Kamel, H., & Awadallah, E. (2017). The extent of voluntary corporate disclosure in the Egyptian stock exchange: its determinants and consequences. *Journal of Accounting in Emerging Economies , 7* (2), 266-291.
204. Kanakriyah, R. (2016). Voluntary Disclosure and Its Effect on the Quality of Accounting Information According to Users' Perspective in Jordan. *American Journal of Business, Economics and Management , 4* (6), 134-146.
205. Keasey, K., Thompson, S., & Wright, M. (2005). *Corporate governance: accountability, enterprise and international comparisons.* England: John Wiley & Sons.
206. Kenawy, E. M., & Abd Elgany, M. F. (2009). Corporate governance and its potential implementation in Egypt in light of international experiences. *Journal of public administration and policy research , 1* (5), 84-100.
207. Kenned, P. M. (2018). Corporate Disclosure: A Synthesis of Literature. *International Journal of Accounting and Financial Reporting , 8* (2), 1-28.
208. Khan, H. (2011). A Literature Review of Corporate Governance. *International Conference on E-business, Management and Economics , 25*, 1-5.
209. Koppeschaar, Z., Rossouw, J., van Wyk, H., Sturdy, J., Papageorgiou, K., Smith, C., et al. (2018). *Descriptive Accounting IFRS Focus. 21st edition.* South Africa: LexisNexis.
210. Kuzina, R. (2013). Conceptual framework for financial reporting: current state, development and application outlook in Ukraine. *Socio-economic Research Bulletin , 3* (50), 85-89.
211. Lev, B. (1992). Information Disclosure Strategy. *California Management Review , 34* (4), 9-32.
212. Madhani, P. M. (2015). Corporate Governance and Disclosure Practices of MNC Subsidiaries and Cross-Listed Firms: An Institutional Environment Perspective. *SSRN.https://ssrn.com/abstract=2640547.*
213. Markopoulou, M. K., & Papadopoulos, D. L. (2009). Capital structure signaling theory: evidence from the greek stock exchange. *Portuguese Journal of management Studies , 14* (3), 217-238.
214. Martens, W., & Bui, C. N. (2023). An Exploration of Legitimacy Theory in Accounting Literature. *Open Access Library Journal , 10* (1), 1-20.
215. Meiryani, A. S. (2019). Full Disclosure In Financial Reporting. *International Journal of Scientific and Technology Research , 8* (6), 340-345.
216. Melinda, K., Susanti, A., Tarigan, J. K., Deliana, & Napitupulu, I. H. (2022). The Role Of Internal Audit In Fraud Prevention And Disclosure. *KAJIAN AKUNTANSI , 23* (1), 50-66.

217. Milne, M. J. (2002). Positive accounting theory, political costs And social disclosure analyses: a critical look. *Critical Perspectives on Accounting , 13* (3), 369-395.
218. Mirza, A. A., Holt, G. J., & Orrell, M. (2006). *International Financial Reporting Standards (IFRS) Workbook and Guide: Practical Insights, Case Studies, Multiple-choice Questions, Illustrations.* New Jersey: John Wiley & Sons.
219. Modugu, K. P., & Eboigbe, S. U. (2017). Corporate Attributes and Corporate Disclosure Level of Listed Companies in Nigeria: A Post-IFRS Adoption Study. *Journal of Finance and Accounting , 5* (2), 44-52.
220. Mohd Ghazali, N. A. (2007). Ownership structure and corporate social responsibility disclosure: some Malaysian evidence. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society , 7* (3), 251-266.
221. Moonitz, M. (1961). *The Basic Postulates of Accounting: Accounting Research Study.* New York: AICPA.
222. Muthupandian, K. (2008). IAS 1 Presentation of Financial Statements - A Closer Look. *The Management Accountant , 6* (43), 1-14.
223. Muthupandian, K. S. (2008). IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures - A Closer Look. *The Management Accountant , 43* (4), 1-8.
224. OECD. (2015). *G20/OECD Principles of Corporate Governance.* OECD Publishing.Paris.
225. OECD. (2015). *OECD Guidelines on Corporate Governance of State-Owned Enterprises.* OECD Publishing. Paris.
226. Ohnishi, J. (2022). The Role of Management Accounting in Stakeholder Theory. *Center on Japanese Economy and Business Working Papers. www.gsb.columbia.edu/cjeb/research* (382), 1-49.
227. Oman, C., Fries, S., & Buiter, W. (2003). *La gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, en transition et les économies émergentes.* Centre de développement de l'OCDE, Cahier de politique économique N° 23.
228. Omar, B., & Simon, J. (2011). *Corporate aggregate disclosure practices in Jordan. Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting , 27* (1), 166-186.
229. Omar, B., & Simon, J. (2011). Corporate aggregate disclosure practices in Jordan. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accountin , 27* (1), 166-186.
230. Omran, M. A., & El-Galfy, A. M. (2014). Theoretical perspectives on corporate disclosure: a critical evaluation and literature survey. *Asian Review of Accounting , 22* (3), 257-286.
231. Omran, M., & Abdelrazik, M. (2013). The Association between Corporate Governance and Corporate Disclosure: A Critical Review. *Journal of Public Administration and Governance , 3* (3), 94-107.
232. Ouni, M. (2011). Etude empirique de la relation entre le système monétaire et financier et la croissance économique. PhD dissertation. Faculté des sciences économiques. Université de Neuchâtel.

233. Owusu-Ansah, S. (1998). The adequacy of corporate mandatory disclosure practices on emerging markets: A case study of the zimbabwe stock exchange, PhD dissertation. School of Accounting & Finance: Middlesex University London, England.

234. Patel, S. A., & Dallas, G. (2002). Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results—United States. *Electronic Journal* Available at SSRN: *https://ssrn.com/abstract=422800 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.422800.*

235. Patelli, L., & Prencipe, A. (2007). The Relationship between Voluntary Disclosure and Independent Directors in the Presence of a Dominant Shareholder. *European Accounting Review , 16* (1), 5-33.

236. Perrini, F. (2006). The Practitioner's Perspective on Non-Financial Reporting. *California Management Review , 48* (1), 73-103.

237. Pesaran, M. H. (2015). *Time series and panel data econometrics.* Oxford University Press.

238. Picker, R., Clark, K., Dunn, J., Kolitz, D., Livne, G., Loftus, J., et al. (2016). *Applying IFRS standards. 4th Edition.* United Kingdom: John Wiley & Son.

239. Pinheiro, A. B., Carraro, W. W., Batistella, A. J., & Chagas, A. C. (2020). Relations between institutional environment and level of social disclosure in the banking sector: evidence from Latin America. *Revista de Gestão e Secretariado-GeSec. São Paulo, SP , 11* (3), 158-184.

240. Purwanti, M., & Kurniawan, A. (2013). The Effect Of Earnings Management And Disclosure On Information Asymmetry. *International Journal Of Scientific And Technology Research , 2* (8), 98-107.

241. Rafay, A., Sadiq, R., & Ajmal, M. (2016). The Effect of IAS-24 Disclosures on Governance Mechanisms and Ownership Structures in Pakistan. *The Lahore Journal of Business , 5* (1), 15-36.

242. Raithatha, M., & Bapat, V. (2014). Impact of corporate governance on financial disclosures: Evidence from India. *Corporate Ownership and Control , 12* (1), 874-889.

243. Report of the committee on. (1992). *the financial Aspects of corporate covernance.* Britain: burgess science press.

244. Romic, L. (2013). Presentation of financial statements. *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences , 1* (1), 1-8.

245. Roodman, D. (2009). How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The Stata Journal , 9* (1), 86-136.

246. Saeedi, A., Daghani, R., & Hajian, N. (2020). Firm-Specific Characteristics And The Disclosure Level: Evidence From The Tehran Stock Exchange. *The Journal of Applied Business Research , 34* (4), 129-152.

247. Sarva, M. K. (2011). *Corporate Governance and Ethics.* Lovely Professional University.

248. Seran, A. M. (2022). Analysis Of The Effect Of Firm Characteristics On The Completeness Of Public Company's Voluntary Disclosure. *Journal of Business and Behavioural Entrepreneurship , 6* (1), 51-68.

249. Shareia, B. (2016). Accounting Information Systems in Developing Countries. *Journal of Business & Economic Policy , 3* (1), 46-57.

250. Shehata, N. F. (2014). Theories and Determinants of Voluntary Disclosure. *Accounting and Finance Research , 3* (1), 18-26.
251. Shehata, N. F., Dahawy, K., & Ismail, T. (2014). The Relationship between Firm Characteristics and Mandatory Disclosure Level: When Egyptian Accounting Standards Were First Adopted. *Mustang Journal of Accounting and Finance , 5* (4), 85-103.
252. Sihiya, K., & Malan, M. (2022). A Post-implementation Review Of The Adoption Of IFRS 10 And IFRS 12 On The Financial Statements Of South African Entities. *Journal for New Generation Sciences , 20* (2), 1-11.
253. Slyke, D. M. (2007). Agents or Stewards: Using Theory to Understand the Government-Nonprofit Social Service Contracting Relationship. *Journal of Public Administration Research and Theory , 17* (2), 157-187.
254. Suchman, M. C. (1995). Managing Legitimacy: Strategic and Institutional Approaches. *The Academy of Management Review , 20* (3), 571-610.
255. Talpur, S., Diah, M. L., & Adeyemi, I. A. (2018). The Impact of Corporate Governance Attributes Over Voluntary Disclosures—A Literature Review of Fifteen Years. *24* (5), 3166-3171.
256. Tarca, A. (2012). The Case for Global Accounting Standards: Arguments and Evidence . *Available at SSRN 2204889*.
257. Tasios, S., & Bekiaris, M. (2014). Mandatory disclosures and firm characteristics: evidence from the Athens Stock Exchange. *International Journal of Managerial and Financial Accounting , 6* (4), 303-321.
258. Tasos1, S., & Stergios, A. (2018). Classification and Factors Influencing Accounting Systems. *International Journal of Research in Management , 5* (8), 1-7.
259. Tavga, A., & Heshw, A. (2022). he impact of the obligation to treat events subsequent to the balance sheet date in accordance with the requirements of international accounting standard No. (10) on forecasting financial failure. *International Journal of Health Sciences , 6* (5), 6484-6511.
260. Taylor, D., & Darus, F. (2009). Influences of proprietary and political costs on voluntary disclosure relating to financial instruments before and after mandatory requirements. *Corporate Ownership and Control , 6* (4), 391-406.
261. Turner, L. E. (2002). Disclosure and Accounting in a Global Market: looking to the future. *Research in Accounting Regulation , 15*, 213-237.
262. Tuz-Zohra, F., & Huq, U. R. (2014). The Effects of Internal Audit Report Disclosure on Investor Confidence and Decisions. *Journal of Business Studies , 35* (2), 131-163.
263. Urquiza, F. B., Navarro, M. C., & Trombetta, M. (2009). *Disclosure Indices Design: Does it Make A Difference?.Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review , 12* (2), 253-278.
264. Urquiza, F. B., Navarro, M. C., & Trombetta, M. (2010). *Disclosure theories and disclosure measures. Revista Española de Financiación y Contabilidad , 39* (147), 393-420.
265. Wallace, R. S., Naser, K., & Mora, A. (1994). The Relationship Between the Comprehensiveness of Corporate Annual Reports and Firm Characteristics in Spain. *Accounting and Business Research , 25* (97), 41-53.

266. watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1978). Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards. *The Accounting Review , 53* (1), 112-134.
267. Yeng Wai, L. (2008). Noise in Accounting Information: The Signal Detection Theory Perspective. *Journal of Economics and Management , 2* (1), 179-193.
268. Youssef, A. H., El-sheikh, A. A., & Abonazel, M. R. (2014). New GMM Estimators for Dynamic Panel Data Models. *International Journal of Innovative Research in Science, Engineering and Technology , 3* (10), 16414-16425.
269. Yousuf, S., & Islam, M. A. (2015). The Concept of Corporate Governance and Its Evolution in Asia. *Research Journal of Finance and Accounting , 6* (5), 19-25.
270. Zakaria, N. B. (2012). Corporate governance and the relationship between default risk and the earning response coefficient. PhD dissertation. Victoria University of Wellington.
271. Zeff, S. A. (2012). The Evolution of the IASC into the IASB, and the Challenges it Faces. *American Accounting Association , 87* (3), 807-837.
272. Zogning, F. (2017). Agency Theory: A Critical Review. *European Journal of Business and Management , 9* (2), 1-8.
273. Zúñiga, F., Pincheira, R., Walker, J., & Turner, M. (2020). The effect of integrated reporting quality on market liquidity and analyst forecast error. *Accounting Research Journal , 33* (4/5), 635-650.

III. المواقع الإلكترونية

1. الموقع الإلكتروني لبورصة الجزائر: https://www.sgbv.dz
2. الموقع الإلكتروني للمركز الوطني للسجل التجاري: https://sidjilcom.cnrc.dz/ar
3. الموقع الإلكتروني للجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: https://www.cosob.org
4. الموقع الإلكتروني لمؤسسة بيوفارم: www.biopharmdz.com
5. الموقع الإلكتروني لمؤسسة سلسة الأوراسي: www.el-aurassi.com
6. الموقع الإلكتروني لمؤسسة سونطراك: https://sonatrach.com
7. الموقع الإلكتروني لمؤسسة صيدال: www.saidalgroup.dz
8. الموقع الإلكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: www.oecd.org
9. الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: https://www.industrie.gov.dz

الملاحق

الملحق رقم (1): المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الأول للدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	الولاية
1	SOFIPLAST	سطيف
2	EPE SPA SIPLAST	سطيف
3	CALPLAST	سطيف
4	GROUP ENPC	سطيف
5	ALMOULES SPA	سطيف
6	ACED Unité Sétif EX	سطيف
7	SCAEK	سطيف
8	URBA.SETIF	سطيف
9	ADE SKIKDA	سطيف
10	EPE ALTRO SPA	سكيكدة
11	DICOPA EST ERE	سكيكدة
12	S C S	سكيكدة
13	SNC AYACHI SAID ET ASSOCIEE	جيجل
14	ERGR BABORS	جيجل
15	EPE JIJEL LIEGE ETANCHEITE	جيجل
16	ACED UNITE JIJEL	جيجل
17	EURL DJEN-DJEN IND CONST	جيجل
18	CHEMISERIE DJEN-DJEN	جيجل
19	EURL GOLDEN FIELD	بسكرة
20	SARL NSDIC	جيجل
21	SOMEMI SARL	جيجل
22	AFRICAVER	جيجل
23	LTP EST SETIF	سطيف
24	SONATRACH	الجزائر
25	GROUPE BIOPHARM	الجزائر
26	GROUPE SAIDAL	الجزائر
27	CHAINE EL AURASSI	الجزائر
28	PORTUAIRE DE SKIKDA	سكيكدة
29	OAIC/UCA SKIKDA	سكيكدة
30	SCS EL MILIA	جيجل
31	HADJAR SOUD	سكيكدة
32	EURL SOI.T.CO	سكيكدة
33	LAITERIE TELL	سطيف
34	NCA-ROUIBA	الجزائر
35	E.P DJENDJEN	جيجل

الملحق رقم (2): المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الثاني للدراسة

الرقم	اسم المؤسسة	الولاية
1	SOFIPLAST	سطيف
2	EPE SPA SIPLAST	سطيف
3	CALPLAST	سطيف
4	GROUP ENPC	سطيف
5	ALMOULES SPA	سطيف
6	ACED Unité JIJEL	جيجل
7	SCAEK	سطيف
8	URBA.SETIF	سطيف
9	URCAJIJEL	جيجل
10	EPE ALTRO SPA	سكيكدة
11	E.P DJENDJEN	جيجل
12	S C S	سكيكدة
13	ERGR BABORS	جيجل
14	EPE JIJEL LIEGE ETANCHEITE SPA	جيجل
15	AFRICAVER	جيجل
16	ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA	سكيكدة
17	OAIC/UCA SKIKDA	سكيكدة
18	HADJAR SOUD	سكيكدةة

الملحق رقم (3): مؤشر الإفصاح المحاسبي

البيان	الرمز
أولا: الإفصاح عن المعلومات العامة	
1. اسم ومقر المؤسسة	
2. الشكل القانوني للمؤسسة	
3. الهيكل التنظيمي للمؤسسة	
4.النشاط الرئيسي للمؤسسة	
5. أهداف المؤسسة	
6.الاستراتيجيات الموضوعة لتحقيق أهداف المؤسسة	
7.القيمة المضافة نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها	
8. الفترة التي تغطيها البيانات المالية للمؤسسة	
9. الأسواق الرئيسة للمؤسسة	
10. العملاء الرئيسين للمؤسسة	
11. عدد العمال في المؤسسة	
ثانيا: الإفصاح عن المعلومات المالية أو المتعلقة بها	
12. الميزانية	
13. جدول النتائج	
14. جدول تدفقات الخزينة	
15. جدول تغيرات الأموال الخاصة	
16. الملاحق	
17. تقدم المؤسسة قوائم مالية حسب ما هو متعارف به دوليا	
18. تقدم المؤسسة معلومات مالية بطريقة مقارنة لفترات سابقة بالقوائم المالية	
19. طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، مدمجة، أو مركبة)	
20. العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية	
21. التقارير المالية الخاصة بكل سداسي	
22. التقارير المالية الخاصة بكل ثلاثي	
23. الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية (أو الافصاح بعدم وجودها)	
24. أنشطة البحوث والتطوير	
25. الإفصاح عن النسب والمؤشرات المالية	
26. معلومات عن العملات الأجنبية التي تجرى بها بعض المعاملات	

27. العوامل التي تؤثر على التغير في الأرباح (أو أسباب تسجيل خسارة)	
28. تقرير محافظ الحسابات	
ثالثا: الإفصاح عن السياسات، التقديرات، والأخطاء المحاسبية	
29. أسس القياس المستخدمة لعناصر الأصول	
30. أسس القياس المستخمة لعناصر الخصوم	
31. طرق اهتلاك الأصول الثابتة	
32. طرق تقييم المخزون	
33. عنوان المعيار الذي أدى إلى تغير السياسة المحاسبية (في حالة تغيرها بسبب صدور معيار جديد) أو الإشارة إلى الثبات على نفس السياسات المحاسبية	
34. كيفية تطبيق أثر التغير في السياسة المحاسبية (أثر رجعي أو مستقبلي)	
35. مبلغ التعديل الناتج عن التغير في السياسة المحاسبية	
36. الأعمار المقدرة للأصول	
37. طبيعة التغير في التقدير المحاسبي سواء كان له تأثير في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية	
38. حجم التغير في التقدير المحاسبي سواء كان له تأثير في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية	
39. الأخطاء المحاسبية وتصحيحها	
رابعا: الإفصاح عن المخاطر، والتوقعات المستقبلية	
40. المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة	
41. خطط واستراتيجيات التعامل مع المخاطر	
42. الأرباح المتوقعة للسنة القادمة	
43. المبيعات المقدرة ومقارنتها مع المبيعات الفعلية لهذه السنة	
44. الخطط الاستثمارية للسنوات القادمة	
45. خطط التمويل المستقبلية	
خامسا: الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية	
46. حوافز ومنح للعاملين	
47. برامج تدريب العمال وتكوينهم	
48. أمن وسلامة العاملين ورعايتهم الصحية	
49. الرقابة على تلوث الهواء ومنع التسربات الغازية، وتركيب أجهزة منع التلوث	
50. غرامات مخالفة القوانين البيئية، أو الرسوم البيئية	
51. الإفصاح عن الأنشطة والمساهمات الاجتماعية	

الملحق رقم (4): استمارة المقابلة

جامعة 20 أوث 1955 –سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

السيد(ة) المحترم(ة)، تحية طيبة وبعد

أنا طالبة الدكتوراه العتلي مروة، أقوم بدراسة تحت عنوان: "محددات الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة تطبيقية–"، وذلك بهدف اكتشاف أهم العوامل التي تؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

وعليه أتقدم إليكم بهذه الاستمارة التي تتضمن مجموعة من الأسئلة بهدف جمع البيانات المتعلقة بجزء من الجانب التطبيقي للدراسة، شاكرين حسن تعاونكم، مع ضمان سرية معلوماتكم، والتي ستستخدم لأغراض البحث العلمي وفقط.

1. مبادئ حوكمة المؤسسات

البيان	الرمز
أولا: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة المؤسسات	
1. المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها داخل المؤسسة تساعد على تفعيل تطبيق حوكمة المؤسسات	
2. يتم تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات بشكل واضح للقيام بالوظائف بسلاسة خدمة لأهداف الحوكمة	
3. تتميز الجهات الإشرافية والتنظيمية داخل المؤسسة بالسلطة والنزاهة والمهنية والموضوعية في أداء واجباتها	
4. توجد داخل المؤسسة مدونة سلوك وأخلاقيات العمل	
5. يوجد داخل المؤسسة مسؤول عن ضمان الالتزام بقواعد حوكمة المؤسسات	
ثانيا: العلاقات مع أصحاب المصلحة وممارسة الأعمال بمسؤولية	
6. احترام حقوق أصحاب المصلحة المنصوص عليها في القانون	
7. السماح بتطوير آليات مشاركة الموظفين	
8. في حالة مشاركة أصحاب المصلحة في تحقيق أهداف الحوكمة تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الكافية والموثوقة في الوقت المناسب وبشكل منتظم	
9. السماح للموظفين والهيئات الممثلة لهم بحرية التعبير عن مخاوفهم بشأن وجود انحرافات عن خطة المؤسسة من طرف أعضاء مجلس الإدارة	

10. تعمل المؤسسة على تعويض أصحاب المصالح في حالة حدوث أضرار ناتجة عن سوء تصرف الإدارة	
11. تقدم المؤسسة تقرير عن علاقتها وتعاملاتها مع الزبائن والموردين، ومختلف الأطراف ذات المصلحة	
12. تهتم المؤسسة بمختلف القضايا الاجتماعية والبيئية	
ثالثا: الإفصاح والشفافية	
13. تعمل المؤسسة على نشر معلوماتها من خلال موقعها الالكتروني	
14. تعمل المؤسسة على نشر معلوماتها في المركز الوطني للسجل التجاري	
15. توفر وسائل الإفصاح معلومات متساوية لمختلف الأطراف ذات المصلحة، وفي الوقت المناسب	
16. عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع الأطراف عبر وسائل يسهل الوصول إليها وبتكلفة منخفضة	
17. تفصح المؤسسة عن الإجراءات المعتمدة من أجل تبني مبادئ الحوكمة	
18. تقدم المؤسسة معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية اختيارهم	
19. الإفصاح عن سجل الحضور لاجتماعات مجلس الإدارة	
20. الإفصاح عن هيكل الأجور بصورة موضوعية وشفافة	
21. تقوم خلية التدقيق الداخلي بمناقشة القوائم المالية مع إدارة المؤسسة، كما تعمل على اكتشاف الأخطاء والتلاعبات	
22. المدققون الخارجيون مسؤولون أمام المؤسسة ككل بممارسة العناية المهنية الواجبة في إجراء التدقيق	
رابعا: مسؤوليات مجلس الإدارة	
23. يحرص مجلس الإدارة على الحفاظ على مصلحة المؤسسة وممتلكاتها	
24. يحرص مجلس الإدارة على مراقبة فعالية الممارسات التي تعزز الحوكمة داخل المؤسسة، وإجراء التغييرات حسب الحاجة	
25. يقوم مجلس الإدارة بوضع أهداف هامة للمؤسسة والعمل على تنفيذها ومتابعتها وتطويرها	
26. يعمل مجلس الإدارة على اختيار المديرين التنفيذيين وتعويضهم ومراقبتهم، واستبدالهم عند الضرورة	
27. إعداد بيان سياسة المكافآت لكبار المسؤولين التنفيذيين ومجلس الإدارة على المدى الطويل	
28. ضمان عملية ترشيح وانتخاب رسمية وشفافة لمجلس الإدارة	
29. التأكد من سلامة الأنظمة المحاسبية وصحة القوائم المالية	
30. يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم لأدائه بشكل منتظم	
31. لمجلس الإدارة الحق في الوصول للمعلومات الدقيقة، وفي الوقت المناسب من أجل القدرة على أداء مسؤولياتهم	
32. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال المؤسسة مثل: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والتعويضات، لجنة الحوكمة.	

2. عدد أعضاء مجلس الإدارة لكل سنة

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010

3. استقلالية مجلس الإدارة: أي عدد الأعضاء المستقلين وعدد الأعضاء التابعين للمؤسسة لكل سنة

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010

4. رئيس مجلس الإدارة هل هو نفسه المدير العام للمؤسسة: (نعم / لا)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010

5. عدد اجتماعات مجلس الإدارة كل سنة

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010

6. عدد المدققين الداخليين لكل سنة

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010

7. عدد المدققين الخارجيين لكل سنة

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010

الملحق رقم (5): قائمة المحكمين

اسم الأستاذ المحكم	المؤسسة الجامعية
الدكتور فروم محمد الصالح	جامعة 20 أوث 1955 – سكيكدة –
الدكتور لعريوي عبد الرزاق	جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –
الدكتور مرابط محمد	جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –
الدكتور حيمران محمد	جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –
الدكتورة حاجي فهيمة	جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل –

الملحق رقم (6): البيانات الخام للمؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الأول للدراسة

Company	YEAR	DIND	SIZE	ID	AGE	COT	PRO	PROF	LIQUID	LEV
1	2010	0,528418	8,998559991	1	38	0	1	−0,17864754	0,43012404	1,193941665
1	2011	0,528418	9,001175469	1	39	0	1	−0,04726577	0,48978919	0,897926694
1	2012	0,528418	9,096816526	1	40	0	1	0,02886921	2,01689566	0,820921987
1	2013	0,528418	9,098173461	1	41	0	1	0,01087956	2,30126932	0,810601074
1	2014	0,4990196	9,16141397	1	42	0	1	0,01734479	2,79584709	0,81892191
1	2015	0,528418	9,241453225	1	43	0	1	0,01428767	3,25744048	0,842595167
1	2016	0,4990196	9,231130542	1	44	0	1	0,007426	3,46325061	0,831383019
1	2017	0,4990196	9,239039636	1	45	0	1	0,00835918	3,52478788	0,828679871
1	2018	0,528418	9,276841975	1	46	0	1	0,01641381	2,81593323	0,830052749
1	2019	0,4990196	9,442153283	1	47	0	1	0,02073733	3,13624382	0,548195011
1	2020	0,4990196	9,445813146	1	48	0	1	0,04838833	3,44534992	0,507180619
2	2010	0,5294118	8,770748337	1	26	0	1	−0,05022245	1,25730658	0,825547547
2	2011	0,5294118	8,765304171	1	27	0	1	−0,04061336	1,1724621	0,863966675
2	2012	0,5294118	8,776845955	1	28	0	1	−0,00827373	2,81948648	0,875808002
2	2013	0,5294118	8,788280483	1	29	0	1	−0,02249054	2,39111771	0,901525724
2	2014	0,5294118	8,785265469	1	30	0	1	−0,00465523	2,50930674	0,905494931
2	2015	0,5294118	8,752617171	1	31	0	1	−0,04257712	2,89621488	0,940693727
2	2016	0,5490196	8,746484318	1	32	0	1	−0,02864918	2,1287414	0,889374248
2	2017	0,5294118	8,810723745	1	33	0	1	−0,01619988	1,63382854	0,923134943
2	2018	0,5490196	8,866791672	1	34	0	1	−0,05643723	1,14342386	0,965691544
2	2019	0,5490196	9,059118974	1	35	0	1	−0,03686319	0,98915322	0,638588761
2	2020	0,5490196	9,042653037	1	36	0	1	−0,03470853	0,88807273	0,65933159
3	2010	0,5490196	8,727012736	1	30	0	1	0,03126202	4,16996486	0,451121093
3	2011	0,5294118	8,78269516	1	31	0	1	0,04070837	2,95361167	0,490007632
3	2012	0,5294118	8,808693137	1	32	0	1	0,08632719	3,65030516	0,450324721
3	2013	0,5294118	8,822272817	1	33	0	1	0,02090658	3,17071709	0,480367594
3	2014	0,5490196	8,851534025	1	34	0	1	0,05348192	2,99316985	0,471159158
3	2015	0,5294118	8,865744099	1	35	0	1	0,02870115	2,55437011	0,486862774
3	2016	0,5490196	8,898761583	1	36	0	1	0,02471117	2,24833845	0,513835859

3	2017	0,5490196	9,045232237	1	37	0	1	0,11915165	1,98141766	0,54264952
3	2018	0,5490196	9,0433396	1	38	0	1	0,06088341	2,01062408	0,530607499
3	2019	0,5686275	9,157739218	1	39	0	1	0,00858772	2,01572863	0,370124315
3	2020	0,5294118	9,109222608	1	40	0	1	−0,04069841	2,21814046	0,343343724
4	2010	0,5882353	10,02687313	1	30	0	1	−0,0755808	0,32420386	0,673287852
4	2011	0,5882353	10,0392341	1	31	0	1	−0,02371558	0,40897148	0,564223178
4	2012	0,5882353	10,05880584	1	32	0	1	−0,01223613	2,44951863	0,584765714
4	2013	0,5686275	10,05866852	1	33	0	1	−0,03827557	2,06855937	0,624132177
4	2014	0,6078431	10,0764907	1	34	0	1	−0,02269081	2,07598186	0,661924241
4	2015	0,5882353	10,08564045	1	35	0	1	−0,02298499	1,77186646	0,693835992
4	2016	0,6078431	10,09963224	1	36	0	1	−0,01422897	1,51878151	0,719171919
4	2017	0,5882353	10,11211182	1	37	0	1	−0,0055685	1,35694154	0,736671783
4	2018	0,5882353	10,13343859	1	38	0	1	0,0080718	1,57254462	0,744207589
4	2019	0,6078431	10,4655681	1	39	0	1	−0,00752766	1,48280863	0,352919713
4	2020	0,5882353	10,45804426	1	40	0	1	−0,01352097	1,40263381	0,356376932
5	2010	0,5294118	8,490780696	1	35	0	1	−0,06564848	0,7650227	0,85080343
5	2011	0,5294118	8,481981966	1	36	0	1	−0,04061128	0,71968144	0,888390289
5	2012	0,5490196	8,529227812	1	37	0	1	−0,05290596	2,16615103	0,861811795
5	2013	0,5294118	8,540810588	1	38	0	1	−0,05085305	1,67401006	0,916301655
5	2014	0,5490196	8,55227499	1	39	0	1	−0,0989566	1,15453033	1,017438796
5	2015	0,5294118	8,542922738	1	40	0	1	−0,08387368	0,73467999	1,101692082
5	2016	0,5294118	8,533430535	1	41	0	1	−0,07646241	0,55861518	0,917758514
5	2017	0,5294118	8,53194571	1	42	0	1	−0,06479458	0,44800753	0,982271437
5	2018	0,5490196	8,608320169	1	43	0	1	−0,12656391	0,31931515	1,011675787
5	2019	0,5490196	8,885058362	1	44	0	1	−0,04526077	0,280385	0,612489017
5	2020	0,5294118	8,880626453	1	45	0	1	−0,0461103	0,24452998	0,678319
6	2010	0,5098039	8,498654948	1	33	0	1	0,01028235	0,40483403	0,790078309
6	2011	0,5098039	8,510834824	1	34	0	1	0,02056854	0,40042859	0,775315271
6	2012	0,5098039	8,593146542	1	35	0	1	0,03055422	0,65691152	0,783553294
6	2013	0,5098039	8,624567485	1	36	0	1	0,08341194	7,76630346	0,198647808
6	2014	0,5098039	8,675083521	1	37	0	1	0,0494902	7,17585504	0,293453005
6	2015	0,5098039	8,702396458	1	38	0	1	0,02666285	7,59029887	0,326453256

6	2016	0,5098039	8,677407711	1	39	0	1	0,04524861	7,18766398	0,26048806
6	2017	0,5098039	8,662303377	1	40	0	1	0,04558596	5,83486357	0,259456272
6	2018	0,5098039	8,689080314	1	41	0	1	0,06886334	5,58083443	0,262321896
6	2019	0,5098039	8,655255806	1	42	0	1	0,08715365	7,86402396	0,243550632
6	2020	0,5098039	8,6371285	1	43	0	1	−0,01085883	6,99460716	0,263290024
7	2010	0,6078431	10,07651149	1	32	0	1	0,14689325	2,56386923	0,246325671
7	2011	0,627451	10,13856169	1	33	0	1	0,17191293	4,02335513	0,191863761
7	2012	0,627451	10,20397324	1	34	0	1	0,20902152	4,06816246	0,13037878
7	2013	0,6470588	10,32269677	1	35	0	1	0,15651337	1,38881807	0,214426347
7	2014	0,6470588	10,36995645	1	36	0	1	0,14100457	2,0325853	0,185121395
7	2015	0,627451	10,584349	1	37	0	1	0,0835323	0,50772984	0,43606234
7	2016	0,6470588	10,69289677	1	38	0	1	0,06114843	0,70023882	0,532803984
7	2017	0,6666667	10,70783366	1	39	0	1	0,14524769	1,2563291	0,41794044
7	2018	0,6666667	10,74513784	1	40	0	1	0,15337022	1,33250836	0,355653858
7	2019	0,6470588	10,75920555	1	41	0	1	0,0785913	1,71721467	0,340493754
7	2020	0,627451	10,77773213	1	42	0	1	0,06255074	2,0315873	0,329868372
8	2010	0,4901961	9,373017154	0	27	0	1	0,00192627	1,15626858	0,85474439
8	2011	0,4901961	9,412485835	0	28	0	1	0,00431707	1,07286176	0,922850051
8	2012	0,4901961	9,372877578	0	29	0	1	0,00456799	1,09253513	0,890077834
8	2013	0,5098039	9,363558325	0	30	0	1	0,01618788	1,30418504	0,7731773
8	2014	0,5098039	9,308024455	0	31	0	1	0,0095654	1,64104985	0,648929025
8	2015	0,4901961	9,258682928	0	32	0	1	0,03114509	1,99367397	0,578883915
8	2016	0,5294118	9,244550187	0	33	0	1	0,05554324	2,35239719	0,525705967
8	2017	0,5098039	9,255567916	0	34	0	1	0,02777206	1,8656048	0,529804226
8	2018	0,5294118	9,234587445	0	35	0	1	0,01423799	2,046685	0,506394076
8	2019	0,5294118	9,235980166	0	36	0	1	0,00717533	2,11573622	0,507373688
8	2020	0,5098039	9,240935657	0	37	0	1	0,00176184	2,04521588	0,515384548
9	2010	0,45098039	9,21910289	0	4	0	1	−0,2319184	0,83504938	0,898641074
9	2011	0,45098039	9,282581107	0	5	0	1	−0,10709036	0,84466293	0,973108119
9	2012	0,45098039	9,292945058	0	6	0	1	−0,0743292	1,14475292	1,001844038
9	2013	0,45098039	9,293778563	0	7	0	1	−0,00184363	1,21906179	0,969262363
9	2014	0,45098039	9,33368578	0	8	0	1	−0,04199349	1,39744723	0,944437839

9	2015	0,45098039	9,366618701	0	9	0	1	−0,06488687	1,17517295	1,035644399
9	2016	0,45098039	9,367551018	0	10	0	1	−0,07896366	1,09546554	0,950099476
9	2017	0,45098039	9,260473638	0	11	0	1	−0,12049111	0,91006112	1,081617924
9	2018	0,45098039	9,269770847	0	12	0	1	−0,0892656	0,7808898	1,316322926
9	2019	0,45098039	9,282430346	0	13	0	1	−0,12319412	0,70575002	1,479983686
9	2020	0,45098039	9,310594091	0	14	0	1	−0,27227059	0,60424956	1,698697895
10	2010	0,6078431	10,12378455	0	27	0	1	0,03700193	1,63391643	0,456007049
10	2011	0,6078431	10,16675623	0	28	0	1	−0,04707095	1,92070425	0,566160421
10	2012	0,6078431	10,11842219	0	29	0	1	−0,17487594	1,40047911	0,689963624
10	2013	0,627451	10,15941215	0	30	0	1	0,00033697	1,25519145	0,717550296
10	2014	0,627451	10,13368524	0	31	0	1	−0,14981297	0,99567858	0,850125877
10	2015	0,627451	10,09414289	0	32	0	1	0,0108043	1,07918164	0,825035069
10	2016	0,627451	10,11659578	0	33	0	1	0,01780348	1,0848047	0,844602854
10	2017	0,6078431	10,11580866	0	34	0	1	0,01404113	1,06076013	0,830279829
10	2018	0,6470588	10,1548342	0	35	0	1	0,01329731	0,97900458	0,857536877
10	2019	0,6470588	10,17509944	0	36	0	1	0,00252279	0,86758182	0,839090402
10	2020	0,6078431	10,16837277	0	37	0	1	−0,0333808	0,83723614	0,871234473
11	2010	0,4901961	8,13027337	0	12	0	1	0,08565394	1,37130428	0,606613797
11	2011	0,4901961	8,137666344	0	13	0	1	0,03384669	1,44516579	0,591858979
11	2012	0,4901961	8,132762665	0	14	0	1	0,06137266	1,5808523	0,550896549
11	2013	0,4901961	7,941738694	0	15	0	1	0,11103757	2,07346336	0,368994345
11	2014	0,4901961	7,998250475	0	16	0	1	0,13734299	2,80261077	0,32346551
11	2015	0,5098039	7,934621265	0	17	0	1	0,343236	2,66930093	0,338024258
11	2016	0,5098039	7,929160702	0	18	0	1	0,16942859	3,07600937	0,304483964
11	2017	0,4901961	8,221510387	0	19	0	1	0,09178414	3,69516007	0,168658952
11	2018	0,4901961	8,14783759	0	20	0	1	0,09868987	2,45425733	0,225131337
11	2019	0,4901961	7,959625909	0	21	0	1	−0,29831705	0,92036303	0,450865912
11	2020	0,4901961	8,028424936	0	22	0	1	0,10012162	2,45881343	0,325311829
12	2010	0,5098039	8,700964203	0	10	0	1	0,04503126	3,47554447	0,101881988
12	2011	0,5098039	8,681582422	0	11	0	1	0,02102883	4,14951635	0,077774417
12	2012	0,5098039	8,69387793	0	12	0	1	0,0235523	4,69617873	0,098413621
12	2013	0,5098039	8,71865074	0	13	0	1	0,0341582	2,4036188	0,125865246

12	2014	0,52941176	8,745239699	0	14	0	1	0,04614662	4,98210346	0,153295181
12	2015	0,5098039	8,786001806	0	15	0	1	0,0549706	2,92749121	0,203296597
12	2016	0,5098039	8,823013492	0	16	0	1	0,09452583	2,6563721	0,21674153
12	2017	0,52941176	9,067507175	0	17	0	1	0,07703122	2,01363487	0,151657177
12	2018	0,52941176	9,069922908	0	18	0	1	0,01778612	2,36000688	0,132638759
12	2019	0,52941176	9,063692999	0	19	0	1	−0,06784441	1,08069681	0,219753818
12	2020	0,5098039	9,041893476	0	20	0	1	−0,09863076	0,49980556	0,277979919
13	2010	0,45098039	8,731499235	1	13	0	0	0,01660519	0,17950619	0,873950658
13	2011	0,47058824	8,724817149	1	14	0	0	0,02776066	0,20162584	0,851355408
13	2012	0,45098039	8,781818243	1	15	0	0	0,02850407	0,23004752	0,841134834
13	2013	0,45098039	8,881375389	1	16	0	0	0,02046746	0,23841468	0,85321271
13	2014	0,45098039	8,431057294	1	17	0	0	0,02026318	0,89250944	0,582972876
13	2015	0,45098039	8,748198024	1	18	0	0	0,02237381	0,1959382	0,794538764
13	2016	0,47058824	8,805714965	1	19	0	0	0,02152737	0,18279685	0,80519795
13	2017	0,47058824	8,801345823	1	20	0	0	0,0164801	0,20406961	0,786748183
13	2018	0,47058824	8,79190772	1	21	0	0	0,01417827	0,33036521	0,723442571
13	2019	0,49019608	8,749488259	1	22	0	0	0,01845442	0,40191811	0,676612327
13	2020	0,47058824	8,720480115	1	23	0	0	0,0177005	0,41416399	0,640322383
14	2010	0,50980392	9,035691198	0	11	0	1	0,01591622	3,18748449	0,778736243
14	2011	0,50980392	9,166004025	0	12	0	1	0,02457331	3,39839307	0,815898647
14	2012	0,50980392	9,289665	0	13	0	1	0,06912425	3,2388977	0,803922054
14	2013	0,52941176	9,510727982	0	14	0	1	0,0617216	3,134075	0,834276714
14	2014	0,50980392	9,532443911	0	15	0	1	0,06045635	3,03427803	0,829776866
14	2015	0,50980392	9,522517084	0	16	0	1	0,02512866	3,4822023	0,832257336
14	2016	0,52941176	9,519189421	0	17	0	1	0,0098385	4,23333061	0,830937133
14	2017	0,50980392	9,490095777	0	18	0	1	0,001037	5,66254549	0,824199101
14	2018	0,52941176	9,44683361	0	19	0	1	0,00164484	8,87263238	0,791168624
14	2019	0,50980392	9,413515673	0	20	0	1	0,00392935	7,90832582	0,799266629
14	2020	0,50980392	9,421691496	0	21	0	1	0,01214233	6,48712001	0,621798293
15	2010	0,56862745	8,620737477	1	27	0	1	0,01785678	3,23630388	0,15129668
15	2011	0,56862745	8,615012691	1	28	0	1	−0,0261673	2,74305136	0,168629015
15	2012	0,52941176	8,664452943	1	29	0	1	−0,07719111	10,3572406	0,335275321

15	2013	0,54901961	8,674486934	1	30	0	1	−0,07911224	6,1431823	0,429569383
15	2014	0,54901961	8,675188149	1	31	0	1	−0,02882804	5,44317386	0,459317704
15	2015	0,52941176	8,685458017	1	32	0	1	−0,00462654	4,00608894	0,476579898
15	2016	0,52941176	8,65825802	1	33	0	1	−0,05483971	3,00450187	0,497589307
15	2017	0,54901961	8,641068764	1	34	0	1	−0,05380851	1,80301717	0,531113769
15	2018	0,54901961	8,632347645	1	35	0	1	−0,04182153	1,84695067	0,569005895
15	2019	0,54901961	9,065498792	1	36	0	1	−0,01469239	0,94959545	0,213117807
15	2020	0,52941176	9,09797687	1	37	0	1	0,0017107	1,00315201	0,268106428
16	2010	0,52941176	9,020048788	1	43	0	1	−0,0993251	0,82993293	0,598191455
16	2011	0,52941176	8,988215901	1	44	0	1	−0,02721535	1,81039725	0,332667868
16	2012	0,52941176	8,962447216	1	45	0	1	−0,03929793	3,44778313	0,331171634
16	2013	0,54901961	8,959481638	1	46	0	1	−0,00072611	5,86716101	0,327315019
16	2014	0,54901961	9,068249804	1	47	0	1	0,02274738	6,31192986	0,453599655
16	2015	0,54901961	9,062926575	1	48	0	1	−0,02543674	5,44726473	0,472297852
16	2016	0,52941176	9,045039846	1	49	0	1	−0,00742124	8,59475976	0,47073898
16	2017	0,54901961	9,047937245	1	50	0	1	−0,03196735	2,99375311	0,515495241
16	2018	0,54901961	9,021011957	1	51	0	1	−0,00737633	4,129998	0,488938171
16	2019	0,52941176	9,390534125	1	52	0	1	−0,01647032	2,22048811	0,226192218
16	2020	0,52941176	9,398756007	1	53	0	1	0,00913211	1,59890241	0,222677964
17	2010	0,41176471	7,923500949	1	20	0	0	0,01777679	1,1460088	0,372802799
17	2011	0,41176471	7,991003033	1	21	0	0	0,00636433	0,97161698	0,456725013
17	2012	0,41176471	8,001119714	1	22	0	0	0,02010067	1,09785664	0,449133405
17	2013	0,41176471	8,142127738	1	23	0	0	0,00690221	0,94363447	0,598363177
17	2014	0,41176471	8,14483885	1	24	0	0	0,00876601	1,00612211	0,592096606
17	2015	0,41176471	8,200747823	1	25	0	0	0,00935916	0,97675557	0,632009413
17	2016	0,41176471	8,254341034	1	26	0	0	−0,0340499	0,98479856	0,70878028
17	2017	0,41176471	8,292078348	1	27	0	0	0,00238525	1,01343424	0,730631839
17	2018	0,41176471	8,160568532	1	28	0	0	0,03096907	1,15378298	0,604397843
17	2019	0,41176471	8,033903181	1	29	0	0	−0,00676615	1,20846964	4,768751536
18	2010	0,45098039	8,365111672	1	28	0	1	0,0268294	0,97632626	0,865880025
18	2011	0,45098039	8,356689964	1	29	0	1	0,05108899	1,1108511	0,61960976
18	2012	0,47058824	8,349097758	1	30	0	1	−0,02487615	2,87226552	0,637777579

18	2013	0,45098039	8,467641206	1	31	0	1	0,01710838	3,57157046	0,707194724
18	2014	0,47058824	8,523377785	1	32	0	1	0,00523894	3,29750687	0,73722247
18	2015	0,45098039	8,585574441	1	33	0	1	−0,03038317	2,96835985	0,802668206
18	2016	0,47058824	8,593855843	1	34	0	1	0,03531591	4,40456867	0,743508519
18	2017	0,47058824	8,562146058	1	35	0	1	0,09112695	11,2632914	0,713222554
18	2018	0,47058824	8,648343881	1	36	0	1	0,07110151	13,8969052	0,572949219
18	2019	0,47058824	8,741772139	1	37	0	1	0,04772601	9,07486442	0,4300285
19	2010	0,49019608	8,278152649	0	5	0	0	0,09933366	1,47693951	0,646306808
19	2011	0,49019608	8,347478719	0	6	0	0	0,13783926	1,16942378	0,690901985
19	2012	0,49019608	8,428448879	0	7	0	0	0,17036208	1,42576939	0,630280353
19	2013	0,49019608	8,627551092	0	8	0	0	0,10992178	1,40916233	0,65773085
19	2014	0,49019608	8,638126626	0	9	0	0	0,10863546	2,54808129	0,302391907
19	2015	0,49019608	8,69893092	0	10	0	0	0,05756654	2,2733288	0,335966403
19	2016	0,50980392	8,857228221	0	11	0	0	0,09744811	1,89541817	0,441379065
19	2017	0,49019608	8,913797717	0	12	0	0	0,11250334	2,17310449	0,397224578
19	2018	0,49019608	9,000477745	0	13	0	0	0,12580516	2,35452868	0,378148081
19	2019	0,49019608	8,992024273	0	14	0	0	0,11376968	3,56077315	0,25215558
19	2020	0,47058824	9,059866132	0	15	0	0	0,11021819	3,59982098	0,255291358
20	2010	0,49019608	8,352347908	1	13	0	0	0,04410194	1,15278324	0,373216389
20	2011	0,49019608	8,319243872	1	14	0	0	0,04646422	1,10592654	0,277550259
20	2012	0,49019608	8,269612419	1	15	0	0	0,0520895	1,36984084	0,279826415
20	2013	0,49019608	8,280618873	1	16	0	0	0,04948618	0,38315572	0,362089133
20	2014	0,49019608	8,303019626	1	17	0	0	0,03596393	0,41723803	0,442030148
20	2015	0,49019608	8,365724974	1	18	0	0	0,03768699	1,11374781	0,427946771
20	2016	0,49019608	8,51568859	1	19	0	0	0,02098898	1,06504016	0,573994423
20	2017	0,49019608	8,541423573	1	20	0	0	0,00809563	1,03213184	0,612674628
20	2018	0,49019608	8,646379692	1	21	0	0	0,01627907	1,04015813	0,67954851
20	2019	0,49019608	8,69902617	1	22	0	0	0,01153039	0,97640278	0,704602017
20	2020	0,49019608	8,681607427	1	23	0	0	0,0065025	0,98511942	0,686010845
21	2010	0,50980392	8,155952618	1	15	0	0	−0,08590333	0,4212325	2,212531025
21	2011	0,50980392	8,129795473	1	16	0	0	−0,07244087	0,40833262	2,37409077
21	2012	0,50980392	8,112796114	1	17	0	0	−0,07500959	0,37061249	2,504270267

21	2013	0,50980392	8,106261162	1	18	0	0	−0,04271442	0,37010849	2,570925331
21	2014	0,50980392	8,101848549	1	19	0	0	−0,05725712	0,37413634	2,583071096
21	2015	0,52941176	8,099802268	1	20	0	0	−0,016771	0,87461923	1,117618748
21	2016	0,52941176	8,114369449	1	21	0	0	0,00203566	0,86389341	1,11391256
21	2017	0,52941176	8,097347446	1	22	0	0	−0,03340095	0,85377184	1,151907674
21	2018	0,49019608	8,098244312	1	23	0	0	−1,27578879	0,85324767	1,16435218
21	2019	0,50980392	8,086046437	1	24	0	0	−0,03594826	0,82843925	1,236210796
22	2010	0,52941176	9,673024004	1	28	0	1	−0,0122657	0,50213137	1,339943551
22	2011	0,52941176	9,709252904	1	29	0	1	−0,01275857	0,50688515	1,22633964
22	2012	0,56862745	9,694858544	1	30	0	1	−0,03595803	5,6501195	0,135394736
22	2013	0,54901961	9,388962088	1	31	0	1	−0,09391757	3,03225583	0,151403359
22	2014	0,56862745	9,389308763	1	32	0	1	−0,09182763	4,3233578	0,245053601
22	2015	0,56862745	9,471738025	1	33	0	1	−0,07649417	1,52419304	0,452476304
22	2016	0,54901961	9,506979901	1	34	0	1	−0,06897583	1,02104705	0,565290575
22	2017	0,54901961	9,486640143	1	35	0	1	−0,05175209	0,7678429	0,597139748
22	2018	0,54901961	9,499934415	1	36	0	1	−0,03102178	0,57583179	0,641210517
22	2019	0,54901961	9,493984703	1	37	0	1	−0,03513629	0,66868492	0,808239595
22	2020	0,52941176	9,651098286	1	38	0	1	−0,02327613	0,51191992	0,476860233
23	2013	0,50980392	8,791786594	0	24	0	1	0,06080549	2,83505875	0,207127202
23	2014	0,49019608	8,79965009	0	25	0	1	0,09835758	3,45548218	0,184401785
23	2015	0,50980392	8,783219326	0	26	0	1	0,09415521	3,02959301	0,206822912
23	2016	0,49019608	8,828455722	0	27	0	1	0,08619327	3,34886289	0,190064471
23	2017	0,49019608	8,85295052	0	28	0	1	0,08368339	4,2722157	0,151700012
23	2018	0,50980392	8,825684843	0	29	0	1	0,02055731	3,96988662	0,166371849
23	2019	0,50980392	8,834274329	0	30	0	1	0,02573896	4,8537955	0,157871666
23	2020	0,49019608	8,816267258	0	31	0	1	−0,04197108	3,5816171	0,202866092
24	2010	0,74509804	12,82115245	1	47	0	1	0,10649756	1,33291744	0,365245928
24	2011	0,76470588	12,87168967	1	48	0	1	0,09244827	1,24430722	0,363074442
24	2012	0,78431373	12,90655052	1	49	0	1	0,07167659	1,20885398	0,362847222
24	2013	0,76470588	12,93222001	1	50	0	1	0,04804208	1,30930721	0,350789012
24	2014	0,78431373	12,9585161	1	51	0	1	0,03674772	1,43429542	0,35152382
24	2015	0,76470588	12,97533988	1	52	0	1	0,00095258	0,98976608	0,382938188

24	2016	0,76470588	13,00380507	1	53	0	1	0,02051943	0,96791862	0,400674068
24	2017	0,78431373	13,02407499	1	54	0	1	0,03084201	1,04900729	0,409460738
24	2018	0,78431373	13,05311687	1	55	0	1	0,03663393	1,13347117	0,418016105
24	2019	0,78431373	13,07671324	1	56	0	1	0,02832719	1,0601034	0,425578277
24	2020	0,74509804	13,08116721	1	57	0	1	0,00165906	1,09935205	0,424388221
25	2015	0,66666667	10,58201568	1	24	1	0	0,11659845	1,89755456	0,495961884
25	2016	0,64705882	10,60482179	1	25	1	0	0,13792244	2,2145187	0,421248226
25	2017	0,64705882	10,68657202	1	26	1	0	0,13373723	2,20281652	0,421490816
25	2018	0,66666667	10,74340784	1	27	1	0	0,13586221	2,24076796	0,40294654
25	2019	0,68627451	10,82412583	1	28	1	0	0,114003	2,32730058	0,434227886
25	2020	0,70588235	10,87119919	1	29	1	0	0,07493005	2,06377388	0,456319953
26	2010	0,64705882	10,45103671	1	26	1	1	0,039014	1,91689761	0,582830801
26	2011	0,62745098	10,43581206	1	27	1	1	0,07553642	2,08210711	0,494262876
26	2012	0,6666667	10,47742726	1	28	1	1	0,06545923	2,0783512	0,508796025
26	2013	0,6666667	10,47856034	1	29	1	1	0,08831179	2,25230454	0,443565665
26	2014	0,6666667	10,49951807	1	30	1	1	0,04678249	3,37389593	0,443116722
26	2015	0,6666667	10,54309787	1	31	1	1	0,0327536	2,86655104	0,4139513
26	2016	0,6666667	10,6664294	1	32	1	1	0,03253167	2,11822379	0,407982507
26	2017	0,6666667	10,68411744	1	33	1	1	0,02848356	2,03142838	0,421934165
26	2018	0,68627451	10,59741372	1	34	1	1	0,0296711	2,16609024	0,499766555
26	2019	0,6666667	10,60674863	1	35	1	1	0,01962483	2,20580538	0,461438837
26	2020	0,68627451	10,60946154	1	36	1	1	0,00466817	2,32643516	0,453529285
27	2010	0,58823529	9,935489548	0	35	1	1	0,01308085	1,69597927	0,542425093
27	2011	0,58823529	10,03614576	0	36	1	1	−0,05298838	1,23485438	0,701186574
27	2012	0,58823529	10,0561158	0	37	1	1	0,04638953	1,08868395	0,667837782
27	2013	0,60784314	10,07659461	0	38	1	1	0,02991558	1,63518423	0,689102661
27	2014	0,60784314	10,08019441	0	39	1	1	0,06136479	2,15295067	0,672750338
27	2015	0,58823529	10,08000435	0	40	1	1	0,05068167	2,81149398	0,617080987
27	2016	0,58823529	10,0693198	0	41	1	1	0,02829133	2,27592535	0,607744884
27	2017	0,58823529	10,06376821	0	42	1	1	0,04741905	2,4217026	0,578116381
27	2018	0,58823529	10,05548037	0	43	1	1	0,03868908	1,99602267	0,563480657
27	2019	0,60784314	10,04663865	0	44	1	1	0,00202198	2,73307471	0,564076742

27	2020	0,60784314	10,01807224	0	45	1	1	−0,06337216	2,52988708	0,608507813
28	2010	0,60784314	10,41314909	0	28	0	1	−0,03244352	4,66216736	0,212673571
28	2011	0,60784314	10,44220695	0	29	0	1	0,00137198	4,96760199	0,225741547
28	2012	0,60784314	10,60868093	0	30	0	1	−0,01701732	5,68121245	0,079327112
28	2013	0,60784314	10,63573563	0	31	0	1	−0,02919277	6,14577134	0,08168641
28	2014	0,60784314	10,31117335	0	32	0	1	0,11481071	3,69260678	0,196950274
28	2015	0,60784314	10,34638323	0	33	0	1	0,11752299	4,72548865	0,187717514
28	2016	0,60784314	10,41439296	0	34	0	1	0,10757793	2,54627444	0,25036124
28	2017	0,60784314	10,38266308	0	35	0	1	0,11956176	2,63571508	0,263055639
28	2018	0,60784314	10,42312035	0	36	0	1	0,09591512	2,41685556	0,266912126
28	2019	0,62745098	10,42444062	0	37	0	1	0,06218242	2,33387226	0,257837084
28	2020	0,62745098	10,44787032	0	38	0	1	0,08017417	0,22202184	0,259020745
29	2010	0,52941176	9,655685192	0	48	0	1	−0,00130275	0,89914694	1,08698356
29	2011	0,52941176	9,660139165	0	49	0	1	0,00828822	0,90876338	1,083375834
29	2012	0,52941176	9,665470436	0	50	0	1	0,00866403	0,91784958	1,07362516
29	2013	0,52941176	9,673812222	0	51	0	1	0,01543809	0,9244805	1,060915019
29	2014	0,52941176	9,682275239	0	52	0	1	0,02064324	0,94521386	1,041117399
29	2015	0,52941176	9,705519391	0	53	0	1	0,03503143	0,96603803	1,004457446
29	2016	0,52941176	9,728844402	0	54	0	1	0,02538199	0,96267095	0,98131686
29	2017	0,52941176	9,741916493	0	55	0	1	0,02845472	0,99243192	0,941796791
29	2018	0,52941176	9,78043033	0	56	0	1	0,09736797	1,08896284	0,8532509
29	2019	0,52941176	9,807874101	0	57	0	1	0,06303201	1,17311606	0,804331767
29	2020	0,52941176	9,826642244	0	58	0	1	0,04157243	1,23034178	0,773142599
30	2012	0,50980392	8,994845344	1	37	0	1	0,03033724	1,94686889	0,399763506
30	2013	0,52941176	8,965930642	1	38	0	1	−0,00693315	1,79231368	0,399891769
30	2014	0,54901961	9,265762921	1	39	0	1	0,00147895	4,28817376	0,705189607
30	2015	0,52941176	9,255971416	1	40	0	1	−0,02877671	2,7182593	0,727244092
30	2016	0,52941176	9,470788263	1	41	0	1	0,01083742	4,38420222	0,835974599
30	2017	0,54901961	9,595787176	1	42	0	1	0,01192763	28,2665665	0,834534256
30	2018	0,52941176	9,611678664	1	43	0	1	0,00096541	12,4509187	0,82552363
30	2019	0,54901961	9,591292555	1	44	0	1	−0,06802749	4,2916501	0,871309463
30	2020	0,52941176	9,791525272	1	45	0	1	−0,04602557	2,43587319	0,566724417

31	2010	0,60784314	9,901708107	1	37	0	1	0,0921896	1,60568335	0,350645
31	2011	0,58823529	9,936500943	1	38	0	1	0,14997302	2,02745244	0,262354932
31	2012	0,58823529	9,995145751	1	39	0	1	0,20472213	3,23286139	0,182176213
31	2013	0,58823529	10,0474235	1	40	0	1	0,15060356	3,47619433	0,184953372
31	2014	0,60784314	10,10431502	1	41	0	1	0,14753051	3,40909856	0,189894059
31	2015	0,60784314	10,14825134	1	42	0	1	0,12867448	3,28881466	0,186411617
31	2016	0,58823529	10,17886716	1	43	0	1	0,09938281	3,8303359	0,169544223
31	2017	0,60784314	10,20952975	1	44	0	1	0,10377489	5,10909974	0,151549993
31	2018	0,60784314	10,22627395	1	45	0	1	0,08356734	4,01303348	0,134041262
31	2019	0,58823529	10,265983	1	46	0	1	0,06711293	3,54118132	0,173755527
31	2020	0,58823529	10,26651335	1	47	0	1	0,05859489	6,3102333	0,142932531
32	2013	0,49019608	9,135847162	0	1	0	0	0,03335318	1,03379209	0,96521625
32	2014	0,50980392	9,296992707	0	2	0	0	0,02345789	1,01977797	0,952307865
32	2015	0,50980392	9,580550082	0	3	0	0	0,02410825	1,0129055	0,795856066
32	2016	0,50980392	9,116874363	0	4	0	0	0,0171307	1,11726362	0,388433119
32	2017	0,50980392	9,781674683	0	5	0	0	0,00521951	0,97443645	0,862454706
32	2018	0,50980392	9,405126858	0	6	0	0	0,00803811	0,96937647	0,66163151
33	2012	0,52941176	9,337238956	1	25	0	1	0,06818864	1,06273277	0,590901258
33	2013	0,54901961	9,364750852	1	26	0	1	0,06692644	1,19492281	0,549086804
33	2014	0,52941176	9,383389453	1	27	0	1	0,07409855	1,28433469	0,51061234
33	2015	0,54901961	9,409294189	1	28	0	1	0,07451384	1,43615121	0,480198365
33	2016	0,54901961	9,428487488	1	29	0	1	0,10869566	1,28352891	0,416508629
33	2017	0,56862745	9,471479917	1	30	0	1	0,11697826	1,39836691	0,385174248
33	2018	0,52941176	9,521087692	1	31	0	1	0,12304459	7,5804059	0,137820535
34	2013	0,58823529	9,738985211	1	47	1	0	0,04174484	1,03175742	0,679913938
34	2014	0,56862745	9,857915657	1	48	1	0	0,04311618	1,04296877	0,725214371
34	2015	0,58823529	9,921176713	1	49	1	0	0,02265954	0,96714204	0,752020869
34	2016	0,56862745	9,967566346	1	50	1	0	0,01408081	0,82551402	0,776726432
34	2017	0,56862745	9,939257783	1	51	1	0	−0,08080844	0,66926233	0,842496456
34	2018	0,56862745	10,00299631	1	52	1	0	−0,0273145	0,59176388	0,74817651
34	2019	0,56862745	9,895799206	1	53	1	0	−0,3909369	0,22698592	1,068612376
35	2014	0,60784314	10,11427245	0	30	0	1	0,19577312	4,28105944	0,148022031

35	2015	0,60784314	10,16551258	0	31	0	1	0,14339932	5,27826998	0,145751545
35	2016	0,60784314	10,2058955	0	32	0	1	0,12224434	4,07253902	0,142390902
35	2017	0,58823529	10,20045205	0	33	0	1	0,0754192	3,22704373	0,136698768
35	2018	0,62745098	10,20318361	0	34	0	1	0,06001117	5,03210055	0,110686996
35	2019	0,58823529	10,21478899	0	35	0	1	0,05043023	2,68238241	0,119928871
35	2020	0,58823529	10,20268737	0	36	0	1	0,02596627	3,01204693	0,118023512

الملحق رقم (7): البيانات الخام للمؤسسات الاقتصادية الخاصة بالنموذج الثاني للدراسة

Company	YEAR	DIND	GP	BSIZE	BIND	BMEET	CDUAL	INAUDIT	EXAUDIT
1	2010	0,528418	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2011	0,528418	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2012	0,528418	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2013	0,528418	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2014	0,4990196	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2015	0,528418	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2016	0,4990196	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2017	0,4990196	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2018	0,528418	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2019	0,4990196	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
1	2020	0,4990196	0,53125	6	0,66	6	1	1	1
2	2010	0,5294118	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2011	0,5294118	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2012	0,5294118	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2013	0,5294118	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2014	0,5294118	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2015	0,5294118	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2016	0,5490196	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2017	0,5294118	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2018	0,5490196	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2019	0,5490196	0,53125	5	0,4	6	1	1	1
2	2020	0,5490196	0,53125	5	0,4	7	1	1	1
3	2010	0,5490196	0,53125	5	0,8	6	1	1	1

3	2011	0,5294118	0,53125	5	0,8	6	1	1	1
3	2012	0,5294118	0,53125	5	0,8	6	1	1	1
3	2013	0,5294118	0,53125	5	0,8	6	1	1	1
3	2014	0,5490196	0,53125	5	0,8	6	1	1	1
3	2015	0,5294118	0,53125	5	0,8	6	1	1	1
3	2016	0,5490196	0,53125	5	0,8	6	0	1	1
3	2017	0,5490196	0,53125	5	0,8	6	0	1	1
3	2018	0,5490196	0,53125	5	0,8	6	0	1	1
3	2019	0,5686275	0,53125	5	0,8	6	0	1	1
3	2020	0,5294118	0,53125	5	0,8	6	0	1	1
4	2010	0,5882353	0,5	5	0,83	6	1	1	2
4	2011	0,5882353	0,5	5	0,83	6	1	1	2
4	2012	0,5882353	0,5	5	0,83	6	1	1	2
4	2013	0,5686275	0,5	5	0,83	6	1	1	2
4	2014	0,6078431	0,5	5	0,83	6	1	1	2
4	2015	0,5882353	0,5	5	0,83	6	1	1	1
4	2016	0,6078431	0,5	5	0,83	6	1	1	1
4	2017	0,5882353	0,5	5	0,83	6	1	1	1
4	2018	0,5882353	0,5	5	0,83	6	1	1	2
4	2019	0,6078431	0,5	5	0,83	6	1	1	2
4	2020	0,5882353	0,5	5	0,83	6	1	1	2
5	2010	0,5294118	0,5	4	0,5	6	0	0	1
5	2011	0,5294118	0,5	4	0,5	6	0	0	1
5	2012	0,5490196	0,5	4	0,5	6	1	0	1
5	2013	0,5294118	0,5	4	0,5	6	1	0	1
5	2014	0,5490196	0,5	4	0,5	6	1	0	1
5	2015	0,5294118	0,5	4	0,5	5	1	0	1
5	2016	0,5294118	0,5	4	0,5	7	1	0	1
5	2017	0,5294118	0,5	4	0,5	6	1	0	1
5	2018	0,5490196	0,5	3	0,67	7	0	0	1
5	2019	0,5490196	0,5	3	0,67	7	0	0	1
5	2020	0,5294118	0,5	3	0,67	4	0	0	1

6	2010	0,4901961	0,5625	6	0,83	6	0	3	2
6	2011	0,4901961	0,5625	6	0,83	6	0	3	2
6	2012	0,4901961	0,5625	6	0,83	6	0	3	2
6	2013	0,5098039	0,5625	6	0,83	6	0	3	2
6	2014	0,5098039	0,5625	6	0,83	6	0	3	2
6	2015	0,4901961	0,5625	6	0,83	6	0	2	2
6	2016	0,5294118	0,5625	6	0,83	6	0	1	2
6	2017	0,5098039	0,5625	5	0,8	6	0	1	2
6	2018	0,5294118	0,5625	5	0,8	6	0	1	2
6	2019	0,5294118	0,5625	5	0,8	6	0	1	2
6	2020	0,5098039	0,5625	5	0,8	6	0	1	2
7	2010	0,6078431	0,4375	6	0,5	9	1	1	1
7	2011	0,627451	0,4375	6	0,5	8	1	1	1
7	2012	0,627451	0,4375	6	0,5	7	1	1	1
7	2013	0,6470588	0,4375	6	0,5	6	1	1	1
7	2014	0,6470588	0,4375	6	0,5	5	1	1	1
7	2015	0,627451	0,4375	6	0,5	8	0	1	1
7	2016	0,6470588	0,4375	6	0,5	4	1	1	1
7	2017	0,6666667	0,4375	7	0,43	6	1	1	1
7	2018	0,6666667	0,4375	7	0,43	6	1	2	1
7	2019	0,6470588	0,4375	7	0,43	6	1	2	1
7	2020	0,627451	0,4375	7	0,43	5	1	2	1
8	2010	0,6078431	0,625	7	0,29	6	1	5	2
8	2011	0,6078431	0,625	7	0,29	6	1	5	2
8	2012	0,6078431	0,625	7	0,29	7	1	5	2
8	2013	0,627451	0,625	7	0,29	6	0	5	2
8	2014	0,627451	0,625	7	0,29	6	0	5	2
8	2015	0,627451	0,625	7	0,29	6	1	5	2
8	2016	0,627451	0,625	7	0,29	6	1	5	1
8	2017	0,6078431	0,625	7	0,29	6	1	5	1
8	2018	0,6470588	0,625	7	0,29	6	1	5	1
8	2019	0,6470588	0,625	7	0,29	6	1	5	1

8	2020	0,6078431	0,625	7	0,29	7	1	5	1
9	2010	0,5098039	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2011	0,5098039	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2012	0,5098039	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2013	0,5098039	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2014	0,52941176	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2015	0,5098039	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2016	0,5098039	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2017	0,52941176	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2018	0,52941176	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2019	0,52941176	0,5	6	1	6	0	3	1
9	2020	0,5098039	0,5	6	1	6	0	3	1
10	2010	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2011	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2012	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2013	0,52941176	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2014	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2015	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2016	0,52941176	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2017	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2018	0,52941176	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2019	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
10	2020	0,50980392	0,375	5	0,83	6	1	1	1
11	2010	0,56862745	0,59375	3	0,33	6	1	1	1
11	2011	0,56862745	0,59375	3	0,33	6	0	1	1
11	2012	0,52941176	0,59375	4	0,75	6	0	1	1
11	2013	0,54901961	0,59375	4	0,75	6	1	1	1
11	2014	0,54901961	0,59375	4	0,75	6	1	1	1
11	2015	0,52941176	0,59375	3	0,66	6	1	1	1
11	2016	0,52941176	0,59375	3	0,66	6	1	1	1
11	2017	0,54901961	0,59375	3	1	6	0	1	1
11	2018	0,54901961	0,59375	3	0,66	6	1	1	1

11	2019	0,54901961	0,59375	3	0,66	6	1	1	1
11	2020	0,52941176	0,59375	3	0,66	6	1	1	1
12	2010	0,52941176	0,5	5	1	6	0	1	1
12	2011	0,52941176	0,5	5	1	6	0	1	1
12	2012	0,56862745	0,5	5	0,8	6	1	1	1
12	2013	0,54901961	0,5	7	0,57	6	1	1	1
12	2014	0,56862745	0,5	7	0,57	6	1	1	1
12	2015	0,56862745	0,5	7	0,71	6	0	1	1
12	2016	0,54901961	0,5	7	0,71	6	0	1	1
12	2017	0,54901961	0,5	7	0,71	6	0	1	1
12	2018	0,54901961	0,5	7	0,71	6	0	1	1
12	2019	0,54901961	0,5	7	0,57	6	1	1	1
12	2020	0,52941176	0,5	7	0,57	6	1	1	1
13	2010	0,52941176	0,53125	6	0,83	6	1	1	1
13	2011	0,52941176	0,53125	6	0,83	6	1	1	1
13	2012	0,52941176	0,53125	5	0,8	6	1	1	1
13	2013	0,54901961	0,53125	5	0,8	6	1	1	1
13	2014	0,54901961	0,53125	6	0,83	6	1	1	1
13	2015	0,54901961	0,53125	6	0,83	6	1	1	1
13	2016	0,52941176	0,53125	6	0,83	7	1	1	1
14	2010	0,60784314	0,59375	7	0,71	8	1	6	1
14	2011	0,60784314	0,59375	7	0,71	8	1	6	1
14	2012	0,60784314	0,59375	7	0,71	9	1	6	1
14	2013	0,60784314	0,59375	7	0,71	10	1	6	1
14	2014	0,60784314	0,59375	7	0,71	8	1	7	1
14	2015	0,60784314	0,59375	7	0,71	10	1	5	1
14	2016	0,60784314	0,59375	7	0,71	8	1	6	1
14	2017	0,60784314	0,59375	7	0,71	6	1	7	1
14	2018	0,60784314	0,59375	7	0,71	6	1	7	1
14	2019	0,62745098	0,59375	13	0,62	7	1	8	1
14	2020	0,62745098	0,59375	8	0,5	6	1	9	1
15	2010	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1

15	2011	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2012	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2013	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2014	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2015	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2016	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2017	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2018	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2019	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
15	2020	0,52941176	0,5625	5	1	4	0	1	1
16	2010	0,60784314	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2011	0,58823529	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2012	0,58823529	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2013	0,58823529	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2014	0,60784314	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2015	0,60784314	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2016	0,58823529	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2017	0,60784314	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2018	0,60784314	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2019	0,58823529	0,625	7	0,43	6	1	4	2
16	2020	0,58823529	0,625	7	0,43	6	1	4	2
17	2014	0,60784314	0,6875	7	0,57	8	1	5	2
17	2015	0,60784314	0,6875	7	0,57	7	1	5	2
17	2016	0,60784314	0,6875	7	0,57	9	1	5	1
17	2017	0,58823529	0,6875	7	0,57	7	1	4	1
17	2018	0,62745098	0,6875	7	0,71	9	0	4	1
17	2019	0,58823529	0,6875	7	0,57	7	1	4	1
17	2020	0,58823529	0,6875	7	0,57	6	1	3	1
18	2010	0,49019608	0,53125	6	1	5	0	0	2
18	2011	0,49019608	0,53125	6	1	4	0	0	1
18	2012	0,49019608	0,53125	6	1	5	0	0	1
18	2013	0,49019608	0,53125	6	1	4	0	0	2

18	2014	0,49019608	0,53125	6	1	4	0	0	1
18	2015	0,52941176	0,53125	6	1	5	0	0	2
18	2016	0,49019608	0,53125	6	1	4	0	0	2
18	2017	0,49019608	0,53125	6	1	5	0	0	1
18	2018	0,49019608	0,53125	6	1	4	0	0	2
18	2019	0,52941176	0,53125	6	1	4	0	0	1
18	2020	0,49019608	0,53125	6	1	5	0	0	2

الملحق رقم (8): الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الأول

1. الإحصاء الوصفي:

	DIND	SIZE	AGE	PROF	LIQUID	LEV
Mean	0.546034	9.398263	30.98873	0.016515	2.408187	0.606029
Median	0.529412	9.255971	32.00000	0.018454	1.846951	0.564077
Maximum	0.784314	13.08117	58.00000	0.343236	28.26657	4.768752
Minimum	0.411765	7.923501	1.000000	-1.275789	0.179506	0.077774
Std. Dev.	0.071018	0.979566	12.35766	0.101086	2.425444	0.426640
Skewness	0.988063	1.403568	-0.197913	-6.101015	4.579063	3.794177
Kurtosis	4.488794	6.235380	2.509374	77.82225	40.87003	31.35847

2. مصفوفة الإرتباط:

Sample: 2010 2020
Included observations: 355

Correlation Probability	DIND	SIZE	PRO	AGE	ID	COT	PROF	LIQUID	LEV
DIND	1.000000								

SIZE	0.881061	1.000000							
	0.0000	-----							
PRO	0.306106	0.282824	1.000000						
	0.0000	0.0000	-----						
AGE	0.499683	0.471529	0.428719	1.000000					
	0.0000	0.0000	0.0000	-----					
ID	0.132437	-0.003171	-0.138924	0.359774	1.000000				
	0.0125	0.9525	0.0088	0.0000	-----				
COT	0.371841	0.302006	-0.138681	0.157274	0.037509	1.000000			
	0.0000	0.0000	0.0089	0.0030	0.4811	-----			
PROF	0.176512	0.164298	0.040022	-0.000304	-0.091522	0.039492	1.000000		
	0.0008	0.0019	0.4522	0.9954	0.0851	0.4582	-----		
LIQUID	-0.012104	-0.031214	0.272581	0.114783	0.009562	-0.070187	0.148341	1.000000	
	0.8202	0.5578	0.0000	0.0306	0.8575	0.1870	0.0051	-----	
LEV	-0.283454	-0.238084	-0.263037	-0.115932	0.066635	-0.023115	-0.351464	-0.257845	1.000000
	0.0000	0.0000	0.0000	0.0290	0.2104	0.6643	0.0000	0.0000	-----

3. معامل تضخم التباين:

Facteurs d'inflation de variance
Valeur minimale possible = 1.0
Des valeurs > 10.0 peuvent indiquer un problème de colinéarité

SIZE 1,574
ID 1,366
AGE 1,989
COT 1,190
PRO 1,655
PROF 1,181
LIQUID 1,174
LEV 1,298

الملحق رقم (9): الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط لمتغيرات النموذج الثاني

1. الإحصاء الوصفي:

	DIND	GP	BSIZE	BIND	BMEET	CDUAL	INAUDIT	EXAUDIT
Mean	0.554587	0.537007	5.684211	0.696842	6.000000	0.647368	1.926316	1.231579
Median	0.529412	0.531250	6.000000	0.710000	6.000000	1.000000	1.000000	1.000000
Maximum	0.666667	0.687500	13.00000	1.000000	10.00000	1.000000	9.000000	2.000000
Minimum	0.490196	0.375000	3.000000	0.290000	4.000000	0.000000	0.000000	1.000000
Std. Dev.	0.044485	0.067986	1.240952	0.218844	1.007905	0.479052	1.844437	0.422956
Skewness	0.565203	-0.280545	0.648800	-0.228995	0.746084	-0.616876	1.391799	1.272616
Kurtosis	2.262820	3.457005	8.337286	1.953830	6.555990	1.380536	4.243085	2.619552

2. مصفوفة الإرتباط:

Sample: 2010 2020
Included observations: 190

Correlation Probability	DIND	GP	BSIZE	BIND	BMEET	CDUAL	INAUDIT	EXAUDIT
DIND	1.000000 -----							
GP	0.283066 0.0001	1.000000 -----						
BSIZE	0.439825 0.0000	0.288193 0.0001	1.000000 -----					
BIND	-0.595464 0.0000	-0.287821 0.0001	-0.215079 0.0029	1.000000 -----				
BMEET	0.414177 0.0000	0.161667 0.0259	0.249583 0.0005	-0.343500 0.0000	1.000000 -----			
CDUAL	0.428516 0.0000	-0.008417 0.9082	0.132098 0.0692	-0.557254 0.0000	0.372576 0.0000	1.000000 -----		
INAUDIT	0.563965 0.0000	0.565110 0.0000	0.683271 0.0000	-0.328282 0.0000	0.463919 0.0000	0.203975 0.0048	1.000000 -----	
EXAUDIT	0.107561 0.1396	0.321397 0.0000	0.210632 0.0035	-0.080087 0.2720	-0.062057 0.3950	-0.090984 0.2119	0.198330 0.0061	1.000000 -----

3. معامل تضخم التباين:

Facteurs d'inflation de variance
Valeur minimale possible = 1.0
Des valeurs > 10.0 peuvent indiquer un problème de colinéarité

GP	1,784
BSIZE	2,001
BIND	1,692
BMEET	1,491
CDUAL	1,642
INAUDIT	3,202
EXAUDIT	1,171

VIF(j) = 1/(1 - R(j)^2), où R(j) est un coefficient de corrélation multiple
entre la variable j et les autres variables indépendantes

الملحق رقم (10): نتائج التحليل الديناميكي باستخدام (System GMM) للنموذج الأول للدراسة

Dynamic panel-data estimation, two-step system GMM

Group variable: firm		Number of obs	= 320
Time variable : YEAR		Number of groups	= 35
Number of instruments = 16		Obs per group: min	= 5
Wald chi2(9) = 52532.90		avg	= 9.14
Prob > chi2 = 0.000		max	= 10

DIND	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
DIND						
L1.	.0300695	.1417464	0.21	0.832	-.2477484	.3078874
SIZE	.0558847	.0090808	6.15	0.000	.0380866	.0736828
ID	.0257756	.0091953	2.80	0.005	.0077532	.0437981
AGE	-.0002348	.0004343	-0.54	0.589	-.0010859	.0006164
COT	.0386849	.0091511	4.23	0.000	.0207491	.0566208
PRO	.0302621	.0143925	2.10	0.035	.0020534	.0584707
PROF	.026756	.0130113	2.06	0.040	.0012543	.0522577
LIQUID	-.0001254	.0005355	-0.23	0.815	-.0011749	.0009241
LEV	-.0086843	.0074977	-1.16	0.247	-.0233794	.0060109
_cons	-.032971	.0381178	-0.86	0.387	-.1076805	.0417384

.

Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z = -3.63 Pr > z = 0.000

Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z = 0.59 Pr > z = 0.556

Hansen test of overid. restrictions: chi2(6) = 9.56 Prob > chi2 = 0.144

(Robust, but weakened by many instruments.)

الملحق رقم (11): نتائج التحليل الديناميكي باستخدام (System GMM) للنموذج الثاني للدراسة

Group variable: firm — Number of obs = 172
Time variable : YEAR — Number of groups = 18
Number of instruments = 15 — Obs per group: min = 6
Wald chi2(8) = 12733.37 — avg = 9.56
Prob > chi2 = 0.000 — max = 10

DIND	Coef.	Robust Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
DIND						
L1.	-.6240777	.1310933	-4.76	0.000	-.8810158	-.3671395
GP	-.1142734	.2441988	-0.47	0.640	-.5928942	.3643475
BSIZE	.0016727	.0135216	0.12	0.902	-.0248292	.0281746
BIND	-.1529245	.0815581	-1.88	0.061	-.3127754	.0069264
BMEET	-.0023384	.0166631	-0.14	0.888	-.0349974	.0303207
CDUAL	.0174801	.0377222	0.46	0.643	-.056454	.0914142
INAUDIT	.0170423	.0085948	1.98	0.047	.0001969	.0338878
EXAUDIT	.0057718	.0449049	0.13	0.898	-.0822403	.0937838
_cons	1.022809	.1942828	5.26	0.000	.6420219	1.403597

Arellano-Bond test for AR(1) in first differences: z = -1.26 Pr > z = 0.209
Arellano-Bond test for AR(2) in first differences: z = -1.43 Pr > z = 0.153

Hansen test of overid. restrictions: chi2(6) = 9.87 Prob > chi2 = 0.130
(Robust, but weakened by many instruments.)